مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ملف العدد

مستقبل الأمن الأوروبي
في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

آفاق استراتيجية

السنة الثانية – العدد الخامس – مارس ٢٠٢٢

دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

آفاق استراتيجية

سلسلة دورية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – برئاسة مجلس الوزراء، ويُشارك في إعدادها نخبة من المفكرين والباحثين، وتقدم رؤى وتحليلات بشأن أهم القضايا المطروحة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

ملف العدد

مستقبل الأمن الأوروبي
في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. خديجة عرفة

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

مدير التحرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

المدير التنفيذي للإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

التصميم الجرافيكي

م.أيمن الشريف

أ. أسماء صلاح

المراجعة

أ. عبد الحميد حلمي

أ. داليا محمد

الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

العدد (5) – مارس ٢٠٢٢

حقوق النشر محفوظة
لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري

المحتويات

كلمة المركز		٤
رؤى وتحليلات		
٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر	أ. د. عليّ الدين هلال	٩
الأزمة السكانية وتحديات التطوير العمراني	م. رانـدة المنشـاوي	١٥
السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن: هل من دورٍ فاعلٍ لحلّه؟	أ. د. أحمد يوسف أحمد	١٩
أمن الخليج والملف النووي الإيراني	د. محمد عبد الله العلي	٢٥
سوريا والجامعة العربية.. احتمالات العودة	أ. د. إكرام بدر الدين	٣١
عالم ما بعد الأحادية القطبية: جدلية العلاقة بين الاقتصادي والعسكري والسياسي	أ. د. نصر محمد عارف	٣٧
النظام الأممي لتدبير الأزمات في عالم مرتبك	أ. د. إدريس لكريني	٤٢
تأثير الطائرات بدون طيار على الحروب المستقبلية	لواء طيار/ د. هشام الحلبي	٤٦
التحالفات الدولية والأمن الوطني للدول في ظل تفشي وباء كورونا	أ. د. محمد لكريني	٥٣
الديمقراطية العالمية في نفق مظلم	د. إسراء أحمد إسماعيل	٥٩
ملف العدد: مستقبل الأمن الأوروبي في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية		
النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية - الأوكرانية	د. وحيد عبد المجيد	٦٧
مستقبل الأمن الدولي والأوروبي	د. عبد المنعم سعيد	٧٢
مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق	السفير/ د. عزت سعد	٧٩
أثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي	د. أسامة فاروق مخيمر	٩٠
جيش أوروبا الموحد.. آفاق وتحديات	أ. د. سعاد محمود أبو ليلة	٩٥
مجموعة السبع على خط المواجهة في أوكرانيا	أ. السيد صدقي عابدين	١٠٣
الحرب الروسية الأوكرانية والحسابات الإفريقية	أ. جهاد عمر الخطيب	١٠٩
اللاجئون الأوكرانيون.. أزمة أوروبية جديدة تلوح في الأفق	أ. أسماء رفاعي الشحري	١١٧
المقاتلون الأجانب في أوكرانيا.. مصير محفوف بالمخاطر	أ. هدير مصطفى	١٢٧
ملف خاص: الديمقراطية الأمريكية ومستقبل الدور الأمريكي		
إدارة "بايدن".. أزمات داخلية وتحديات خارجية	د. محمد السعيد إدريس	١٣٧
التنوع والانقسام.. هل بدأ خريف الديمقراطية الأمريكية؟	أ. أحمد المسلماني	١٤٣
تحوُّل النظام الدولي إلى نموذج صراع القوى الكبرى: هل تحدُّ السياسة الداخلية من فاعلية الدور الأمريكي؟	السفير/ محمد توفيق	١٤٧

سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات	د. حسن أبو طالب	١٥٣
الحزب الديمقراطي الأمريكي وانتخابات التجديد النصفي .. فرص وتحديات	أ. أماني عاطف	١٦٢
متابعات		
مصر والجزائر: هموم مشتركة وآفاق واعدة	أ. د. عبلة مزوزي	١٧١
"إكسبو دبي": بين التحديات والمنجزات والمستقبل	د. سالم حميد	١٧٧
جماعات الإسلام السياسي في أوروبا والبلقان: الإخوان المسلمون أنموذجًا	أ. إبراهيم أمين نمر	١٨١
سيناريوهات المشهد السياسي العراقي	أ. م. د. سيف نصرت توفيق	١٩٠
التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية التركية	أ. هند أحمد فكري	١٩٥
معضلة الانتقال المتعثر في الصومال الصراع بين "فرماجو" و"روبلي"	أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن	٢٠١
أزمة كازاخستان وتأثيرها على أمن الطاقة العالمي	د. أحمد قنديل	٢٠٩
ما بين برلين وطوكيو .. الأزمة الأوكرانية نقطة تحول في السياسات الخارجية والدفاعية لألمانيا واليابان	أ. أندرو ألبير شوقي	٢١٥
تصاعُد خطاب الكراهية في الهند: الجذور والأسباب والمستقبل	أ. أحمد ياسر عبد العظيم	٢٢٦
مراكز الفكر الإفريقية والقوى الناعمة	أ. دينا عاطف عمر	٢٣١
عروض		
فن الحرب في عصر السلام: استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى وضبط النفس	عرض: أ. رانيا سليمان	٢٣٧
شبكات المعركة وقوة المستقبل	عرض : أ. رنا محمد علي	٢٤١
الحد من التسلح في عصر التنافس الاستراتيجي: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل	عرض : أ. جمال الدين محمد حسن	٢٤٥
الدفاع الأخضر: تغيُّر المناخ والأمن الجماعي الأوروبي	عرض : أ. فيصل عبد الله	٢٤٩
تغيير هياكل التحالف	عرض : أ. هاجر جمال	٢٥٣
منطقة المحيطين الهندي والهادئ والتهديدات الأمنية غير التقليدية	عرض : أ. حبيبة ياسر	٢٥٧
الدبلوماسية السيبرانية والتحول الرقمي في إفريقيا	عرض : أ. فاروق حسين	٢٦١
التكلفة الباهظة لطموحات إيران الإقليمية	عرض : أ. مريم عبد الحي	٢٦٧
وفي الختام		
مصر ومؤشر القوة العسكرية ٢٠٢٢	د. خديجة عرفة	٢٧١

كلمة المركز

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

كلمـــة المركـــز

في ضوء التطورات المتلاحقة والخطيرة التي يشهدها العالم أجمع عقب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والتي تُنذر بتقويض النظام الدولي وقواعده التي استقرت طيلة العقود الثلاثة الماضية منذ نهاية الحرب الباردة وأفول نجم الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن المخاوف بشأن توسُّع نطاقها داخل القارة الأوروبية، يُسلِّط هذا العدد من دورية **"آفاق استراتيجية"** الضوء على ملف **"مستقبل الأمن الأوروبي"**؛ وذلك للتعرف على أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على منظومة الأمن الجماعي الأوروبي، وكذا بلورة سيناريوهات بشأن التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق، وآفاق الجيش الأوروبي الموحَّد، وتحديات إتمام مثل تلك الخطوة، وغير ذلك من الموضوعات وثيقة الصلة بهذا الملف، وهو ما يأتي انطلاقًا من حرص **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** -التابع لمجلس الوزراء المصري- على دعم متخذ القرار والمجتمع البحثي بمجموعة متنوعة من التحليلات، بما يُسهم في إثراء النقاش الفكري بشأنها.

كما يقدم العدد مجموعة متنوعة من الرؤى والمتابعات لأبرز المستجدات على الساحتين الإقليمية والعالمية.

هذا وقد شارك في إثراء هذا العدد نخبة من المفكرين والخبراء من داخل مصر وخارجها، إضافة إلى مجموعة من باحثي المركز.

كما يدعو المركز الخبراء والمتخصصين إلى المشاركة بمقترحاتهم وكتاباتهم في إثراء الأعداد القادمة من الدورية.

تطبيق IDSC

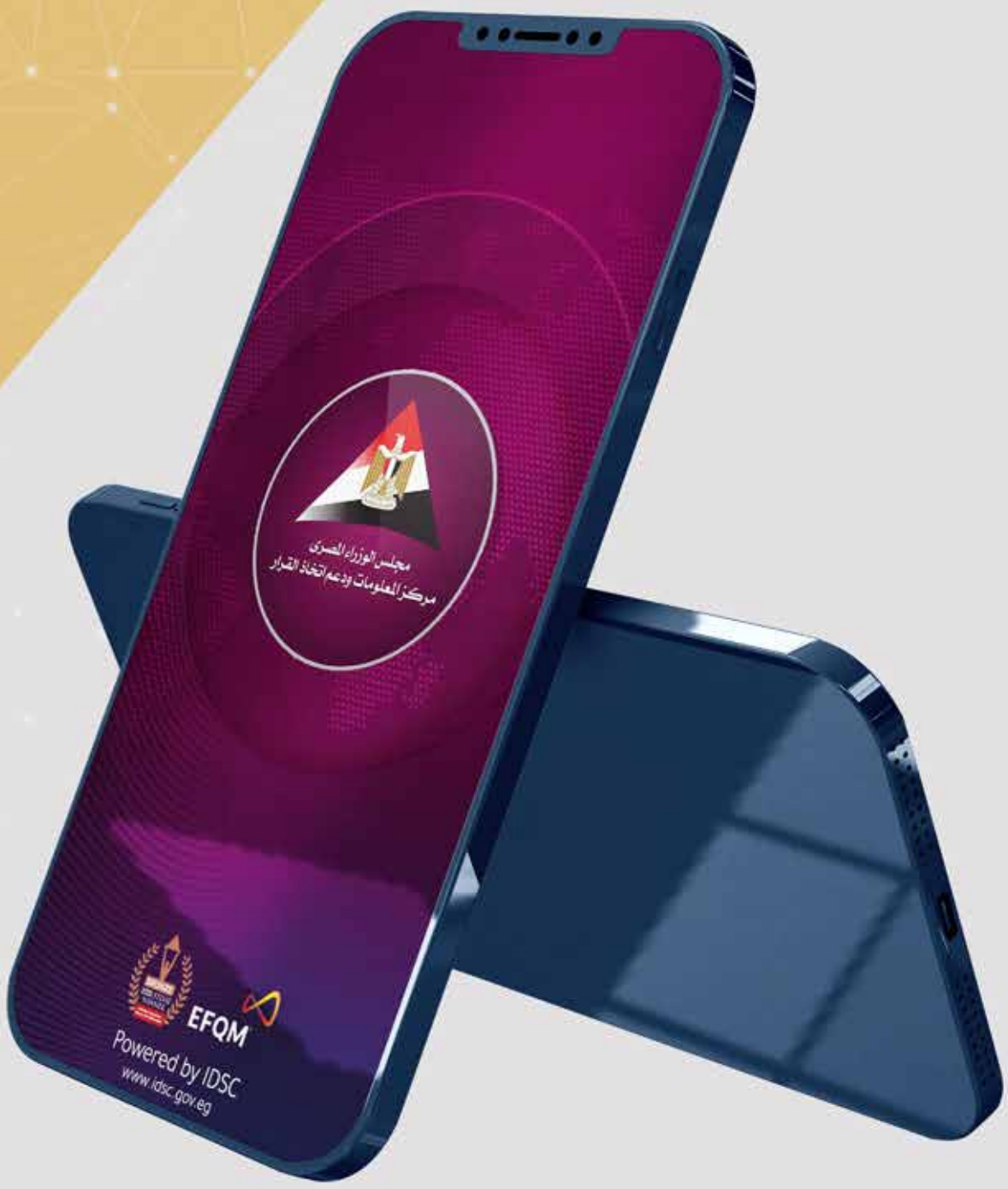

مصدرك الآمن للمعلومـــات

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

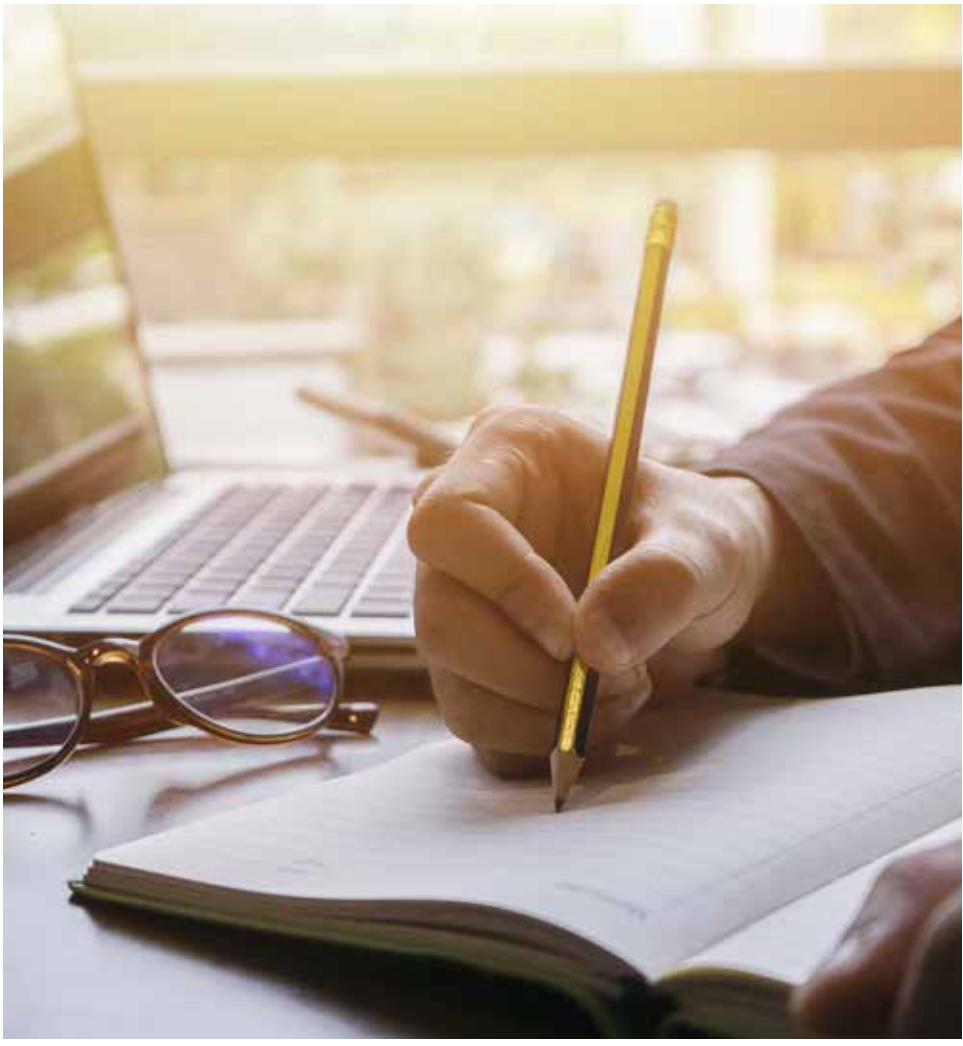

رؤى وتحليـلات

- ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصر
- الأزمة السكانية وتحديات التطوير العمراني
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن: هل من دورٍ فاعلٍ لحلّه؟
- أمن الخليج والملف النووي الإيراني
- سوريا والجامعة العربية.. احتمالات العودة
- عالم ما بعد الأحادية القطبية: جدلية العلاقة بين الاقتصادي والعسكري والسياسي
- النظام الأممي لتدبير الأزمات في عالم مرتبك
- تأثير الطائرات بدون طيار على الحروب المستقبلية
- التحالفات الدولية والأمن الوطني للدول في ظل تفشي وباء كورونا
- الديمقراطية العالمية في نفق مظلم

٢٠٢٢ عام المجتمع المدني في مصـر

أ.د. عليّ الدين هلال

أستـاذ العـلـوم الـسـيـاسـيـة - جـامـعـة الـقـاهـــرة

في سياق إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان يوم ١١ سبتمبر ٢٠٢١، أعلن الرئيس "عبد الفتاح السيسي" أن عام ٢٠٢٢ هو عام المجتمع المدني في مصر، مُشيرًا إلى أهمية الدور الذي يقوم به، قائلًا "يأتي المجتمع المدني كشريك أساسي مهم في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، ونشر ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في جهود مكافحة التطرف والتوجهات المُناهضة لقيم مجتمعنا المصري".

وفي ١٤ يناير ٢٠٢٢، أكَّد الرئيس "السيسي" هذا التوجه في توصيات منتدى شباب العالم؛ فدعا إدارة المنتدى إلى إقامة منصة للحوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية. ولعل ذلك يكون مناسَبة طيبة لبحث أوضاع المجتمع المدني في بلادنا، والتعرف على المُشكلات والتحديات التي يواجهها، والحلول والخُطوات التي ينبغي اتخاذها لزيادة أنشطته وتعظيم قُدراته.

تنبع أهمية هذا الموضوع من إدراك الدور الرئيس الذي يقوم به المجتمع المدني في كل المجتمعات والنُّظم السياسية المعاصرة في تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ففي إطار التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم منذ الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، أصبح من المتفق عليه أنه لم يعد ممكنًا للحكومات أن تنجح مواجهة هذه التغيرات بمفردها، وأنه من الضروري إشراك المجتمع المدني في تحقيق هذه المهمة.

ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تقوم عضويتها على أساس اختياري وطوعي ولا تهدف إلى الربح، والتي تمارس نشاطها في القضايا المتعلقة بالشأن العام، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح أعضائها، أو القيام بأعمال الخير والإغاثة، أو بأنشطة تنموية وحقوقية ودفاعية، وتسعى أيضًا إلى التأثير على السياسات العامة من خلال الترويج لأفكارها وقيمها والدفاع عن حقوق الأفراد.

وبصفة عامة، تتمثل أهم مكونات المجتمع المدني في: التنظيمات والنقابات المهنية، والاتحادات والنقابات العمالية والفلاحية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الأهلية أو غير الحكومية، والنوادي الاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب، إضافة إلى أجهزة الإعلام ومراكز البحوث غير المملوكة للدولة.

ووفقًا لذلك، فإن المجتمع المدني يتمتع بست سمات رئيسة، هي:

١. **الطابع الاختياري أو الطوعي للعضوية:** بمعنى أن عضوية هذه الهيئات اختيارية، وتُعبِّر عن الإرادة الفردية لكل عضو ورغبته في الانخراط في مجال نشاط هذه الهيئة أو الجمعية.

٢. **المنفعة العامة:** فهذه الهيئات لا تهدف إلى الربح، ولكنها تسعى إلى تحقيق مصلحة اجتماعية عامة، أي تتعلق بعموم أفراد المُجتمع، أو خاصة تتعلق بإحدى الفئات أو المِهن أو المناطق.

٣. **التعددية:** بمعنى قبول التعدد كمبدأ وقيمة في العمل المدني، وإقرار التعددية في منظمات المُجتمع المدني العاملة في مجال ما كالمرأة والبيئة وحقوق الإنسان.

٤. **الطابع الشعبي القاعدي:** بمعنى أن هذه الهيئات هي مؤسسات قاعدية تنبع من أسفل إلى أعلى، وتقدم خدماتها إلى عموم المواطنين في كل مكان، وصولًا إلى الأحياء والقرى.

٥. **الاستقلال:** بمعنى أن تنشط هيئات المجتمع المدني بحُرية وفقًا لرؤيتها لاحتياجات المجتمع والمواطنين دون توجيه من الأجهزة الحكومية، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يكون نشاطها في إطار التوجهات العامة للدولة وخُططها.

٦. **البُعد الأخلاقي:** فمفهوم المجتمع المدني يُعبِّر عن منظومة أخلاقية تشمل قيم التسامح والتراضي وإدارة الاختلافات سلميًا، وقيمة المواطنة باعتبارها أساس التضامن الاجتماعي، والانتماء الوطني، وعدم التمييز.

> **يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تقوم عضويتها على أساس اختياري وطوعي ولا تهدف إلى الربح، والتي تمارس نشاطها في القضايا المتعلقة بالشأن العام، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح أعضائها، أو القيام بأعمال الخير والإغاثة، أو بأنشطة تنموية وحقوقية ودفاعية، وتسعى أيضًا إلى التأثير على السياسات العامة من خلال الترويج لأفكارها وقيمها والدفاع عن حقوق الأفراد.**

إن المجتمع المدني يمثِّل قوة مادية ومعنوية لا يُستهان بها، وهو تعبير عن مبادرات الأفراد وفعالياتهم لتحقيق الصالح العام، وتتداخل أنشطته مع القطاعين الحكومي والخاص، ولذلك يُطلق عليه -أحيانًا- "القطاع الثالث".

لقد أصبح القطاع المدني أحد عناصر تكوين الدولة الحديثة، وفي كثير من الأحيان، فإنه يُسهم في تنفيذ خطط التنمية في الدولة، وليس من الصحيح أنه يمثِّل دائمًا "قوة معارضة" أو "عنصر إضعاف" لها. بل إن النظريات المعاصرة في علاقة الدولة بالمجتمع تؤكد أنه لا توجد دولة قوية دون مجتمع مدني قوي؛ فقوة المجتمع المدني هي عنصر تدعيم لقوة الدولة، فكلاهما يُكمل بعضه الآخر ويتمم دوره.

ونظرًا لتعدد مُكونات المُجتمع المدني واختلافها من دولة لأُخرى وفقًا للنُظم القانونية المُتبعة فيها، فإن هذا المقال سوف يُركز على وضع المؤسسات والجمعيات الأهلية الخاضعة لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي في مصر.

تعود جذور المجتمع المدني في مصر إلى سنوات طويلة خلت، تعرضت فيها هيئاته إلى تقلبات ارتبطت بتطور النظام السياسي، مثل الانتقال من تعدد الأحزاب (١٩٢٣ - ١٩٥٣) إلى التنظيم السياسي الواحد (١٩٥٤ - ١٩٧٦)، ثم التعددية الحزبية المقيدة (١٩٧٧ - ٢٠١١)، ثم التعددية الحُرة في السنوات التالية. وكان لكُلٍّ من هذه المراحل تأثيراتها على القانون المُنظم للعمل الأهلي في مصر ودور المؤسسات والجمعيات الأهلية.

وفي هذا السياق، صدر قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والذي استمر العمل به لمدة خمس عشرة عامًا. ورغم التحولات السياسية الجِسام التي شهدتها مصر في هذه السنوات، فقد استمر العمل به ولم تنجح محاولات إصدار قانون جديد.

ولكن التطور المهم الذي حدث في هذه الفترة هو ما ورد في نصوص دستور ٢٠١٤ بشأن المجتمع المدني في المواد ٧٥ - ٧٧، حيث أكدت هذه المواد حق المواطنين في تكوين المنظمات غير الحكومية، سواء جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية، وأنها تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها، وأنه لا يجوز حلها إلا بحكم قضائي. وأقرَّ الدستور في المواد الخاصة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دور المجتمع المدني ومساهمته في الحياة العامة.

> **"تناول دستور ٢٠١٤ المجتمع المدني في المواد ٧٥ - ٧٧؛ حيث أكدت هذه المواد حق المواطنين في تكوين المنظمات غير الحكومية، سواء جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية، وأنها تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها، وأنه لا يجوز حلها إلا بحكم قضائي."**

ورغم ذلك، فقد صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، والذي لم تُساير مواده روح الدستور، فلاقى انتقادات عديدة في الداخل والخارج؛ مما أدى إلى وقف العمل به، وصدور القانون رقم ١٤٩ لعام ٢٠١٩، والذي صدرت لائحته التنفيذية في ١١ يناير ٢٠٢١، وبدأت المؤسسات والجمعيات الخاضعة للقانون توفيق أوضاعها وفقًا لمواده.

وفي ضوء ذلك، تستطيع الحكومة وهيئات المجتمع المدني في مصر، أن تستثمر فرصة إعلان عام ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني، لمناقشة كل القضايا التي تؤثر على نشاط هيئاته، وإجراء حوار عميق عن حلولها، ويأتي في مقدمة هذه القضايا الإسراع باستكمال إجراءات توفيق أوضاع المؤسسات والجمعيات؛ فحسب بيانات وزارة التضامن في فبراير ٢٠٢٢، فإن عدد الهيئات التي استكملت تلك الإجراءات بلغ ٣٢ ألف جمعية ومؤسسة من أصل ما يقرب ٥٧ ألفًا و ٦٠٠ جمعية. وبحكم ظروف انتظار صدور القانون الجديد ثُم لائحته التنفيذية، تجاوز عدد ضخم من مجالس إدارات المؤسسات والجمعيات الأهلية مُدده القانونية، ولم تنعقد أي من جمعياتها العمومية لانتخاب مجالس إدارة جديدة.

وإذا كانت الحكومة قد مدَّت الفترة المتاحة للجمعيات لتوفيق أوضاعها حتى ١١ يناير ٢٠٢٣، فإن هذا يتطلب تشجيع أكبر عدد من الجمعيات على إنهاء هذه الإجراءات، وأن تُقدم وزارة التضامن الاجتماعي المعونة الفنية للجمعيات لاستكمال أوراقها اللازمة لاستكمال توفيق الأوضاع، وبذلك تتمكن هذه الجمعيات من الإسهام في الأنشطة المتعلقة بعام المُجتمع المدني، واستعادة صحتها وصحوتها.

ويمكن أن تتضمن أجندة الحوار المنشود بين الدولة والمُجتمع المدني عام ٢٠٢٢ القضايا التالية:

أولًا: نشر ثقافة المجتمع المدني

إن تنمية دور المؤسسات والجمعيات الأهلية تتطلب مزيدًا من الوعي الاجتماعي وإدراك المواطنين بأهمية الدور الذي يقوم به المُجتمع المدني، ويتحقق ذلك من خلال مراجعة مضمون ما تشتمله الكتب المدرسية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بشأن المجتمع المدني، والتأكد من أنها تنقل إلى الناشئة صورة إيجابية عن دور تلك الهيئات وتُشجع لديهم ثقافة التطوع والقيم المدنية. وأن يرافق ذلك تشجيع طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية على التطوع ببضع ساعات لدعم برامج هذه الجمعيات في البيئة المحيطة بالمدرسة والمنزل.

ويتحقق ذلك أيضًا من خلال التزام الوزارات والهيئات الحكومية بتنفيذ برامجها الخدمية من خلال التعاون مع المؤسسات والجمعيات الأهلية. ثم يبقى دور وسائل الإعلام في نشر هذه الثقافة وإبراز النماذج الإيجابية لأنشطة تلك الهيئات.

> تنمية دور المؤسسات والجمعيات الأهلية تتطلب مزيدًا من الوعي الاجتماعي وإدراك المواطنين بأهمية الدور الذي يقوم به المُجتمع المدني، ويتحقق ذلك من خلال مراجعة مضمون ما تشتمله الكتب المدرسية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بشأن المجتمع المدني، والتأكد من أنها تنقل إلى الناشئة صورة إيجابية عن دور تلك الهيئات، وتُشجع لديهم ثقافة التطوع والقيم المدنية.

ثانيًا: مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية

فإذا كانت الدولة تقوم بأعمال البناء والتعمير وتوفير البنية التحتية الأساسية، فإن المجتمع المدني له دور أساسي في إعداد البشر لحياة جديدة، وتغيير العادات والأفكار السلبية، وفي تعليمهم وتدريبهم، وهو ما يمكن تلخيصه بتعبير بناء "رأس المال الاجتماعي".

تقوم الجمعيات الأهلية بدور أساسي على المستويات القاعدية للمجتمع في المدن الصغيرة والمراكز والقرى، وتستطيع أن تتواصل مع قطاعات واسعة من بسطاء الناس، وأن تساعد الدولة في نقل رسالتها وفي توفير خدماتها.

وفي السنوات الأخيرة، قامت تلك الجمعيات بالمشاركة في تنفيذ المبادرات الرئاسية في مجال الصحة، مثل: مبادرة القضاء على فيروس سي، وحملة ١٠٠ مليون صحة، ومبادرة الكشف المبكر عن سرطان الثدي، ومبادرة الكشف المبكر عن أمراض الأنيميا والسمنة والتقزم، وغيرها. وكذلك

مارست دورها في مكافحة جائحة كورونا، فقامت بتوعية المواطنين بالإجراءات الاحترازية التي ينبغي اتباعها ثُم في إقناعهم بتلقي جرعات اللقاح المُضاد للفيروس، والاستفادة من الخدمات التي تُوفرها الدولة وتيسير سبل وصولهم إليها. ثم إن هناك دورًا حيويًّا لهذه الجمعيات في تنفيذ المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، وفي تنفيذ خطط وبرامج المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

يرجع ذلك إلى ما سبق ذكره بشأن كون المجتمع المدني أكثر قدرة على التواصل مع المواطنين والارتباط بهم والتأثير في أفكارهم وسلوكهم. ومن ثَمَّ فإنه من الضروري، أن يكون هذا الدور جزءًا من عملية تصميم المبادرات والمشروعات القومية، وفي برامج تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. وتزاد فاعلية هذا الدور مع التنسيق بين مختلف الهيئات على المُستوى المحلي والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات ومراكز الشباب وقصور وبيوت الثقافة والجامعات الإقليمية.

ثالثًا: إيجاد التوازن بين أنشطة المجتمع المدني والتعامل مع الاختلالات التي تُعاني منها

يشير الباحثون إلى أن المجتمع المدني في مصر يعاني من عدة اختلالات وظيفية وهيكلية، وهي كالآتي:

اختلال بين طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، فبينما يندرج أغلبها تحت بند النشاط الخيري والرعائي والمساعدات الاجتماعية للأفراد والأسر المحتاجة، فإن نسبة أقل تندرج تحت بند الجمعيات التنموية التي تهدف إلى رفع مهارات الفرد وقدرته على العمل والكسب من خلال التعليم والتدريب والصحة. ثُم نسبة أقل بكثير تندرج تحت بند المُنظمات الحقوقية والدفاع عن حقوق الإنسان وترصد مُمارسات انتهاكها.

واختلال آخر يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهيئات المجتمع المدني، فبينما يزداد عددها في المحافظات الحضرية الأكثر تعليمًا ودخلًا، فإنها تقل في المحافظات التي هي أكثر احتياجًا إليها.

واختلال ثالث يتعلق بالتباين الضخم في القدرات المالية والتنظيمية بين أقلية تتمتع بتمويل ضخم ولديها مقار وموظفون وهيكل إداري ومالي، وبين أغلبية تفتقد لأبسط مُقومات التنظيم.

واختلال رابع يتعلق بضعف التأثير والفاعلية بسبب إصرار كل مؤسسة أو جمعية على العمل المنفرد وعدم دخولها في شراكات مع هيئات مثيلة؛ مما يقلل من قدراتها على إنجاز مشروعات كبيرة يشعر بتأثيرها قطاع كبير من الناس.

ويوفر عام ٢٠٢٢ الفرصة للنظر في هذه الاختلالات والتعاون لحلها بمشاركة كل من الدولة والمجتمع المدني.

رابعًا: مراجعة اللائحة التنفيذية للقانون

كتب عدد من الخبراء والممارسين في مجال المجتمع المدني تعليقات على اللائحة التنفيذية للقانون التي صدرت في يناير ٢٠٢٢، أشارت إلى عدد من الملاحظات، التي تستحق النظر والمراجعة، مثل: تعريف بعض المصطلحات الواردة فيها والتي يشوبها الغموض وعدم التحديد، واختلاف الآجال لإعطاء الموافقات والتي تنوعت ما بين ٦٠ يومًا (أي شهرين)، و٦٠ يوم عمل (أي ثلاثة أشهر)، و٩٠ يومًا، دون توضيح أسباب هذا الاختلاف، وإعطاء الوزير المسؤول حق الاستثناء من هذه الآجال إذا استدعى الصالح العام ذلك، دون

تحديد للحالات التي تندرج تحت هذا البند، وعدم تمييز اللائحة في إجراءات قبول المنح والهبات للجمعية بين المصادر الوطنية وتلك الأجنبية. وأضافت اللائحة في بعض الأمور اشتراطات لم ينص عليها القانون، وأقترح أن يُناقَش خلال هذا العام مواد اللائحة التي أثارت تلك التعليقات؛ لتوضيحها، بما يجعل هيئات المجتمع المدني تعمل في مناخ آمن ومستقر.

وختامًا، فإن جوهر هذه الموضوعات هو إقامة الشراكة الفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني، على أساس من الثقة المتبادلة والفهم المشترك. من ناحية فإن الدولة لديها هواجسها وشكوكها الأمنية والسياسية التي لا يمكن التغاضي عنها في ضوء ما شهدته مصر والدول المجاورة من أحداث جِسام في العشر سنوات الماضية. ومن ناحية أخرى، فان المجتمع المدني لديه سماته التي أشرت إليها في مطلع هذا المقال، والتي يترتب عليها أنه لا يمكن أن يكون مجرد امتداد للسلطة التنفيذية.

إن إدراك هذا الأمر ضرورة لتطوير علاقات التعاون والترابط في كل المجالات والمشروعات ابتداءً من المبادرات والمشروعات القومية الكبرى وصولًا إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ وذلك لتحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الدولة والمجتمع معًا من نهضة متكاملة وتنمية شاملة ومُستدامة.

ونتطلع لأن يكون عام ٢٠٢٢ نقطة فارقة في إحياء دور المجتمع المدني وزيادة فاعليته ومكانته في المُجتمع.

الأزمة السكانية وتحديات التطوير العمراني

م. رانـدة المنشـاوي

مسـاعد أول رئيـس مجلـس الـوزراء لشـؤون المتابعـة

في ضوء الزيادة المضطردة في النمو العمراني وتزايُد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، استنفد الحيز المعمور الحالي (الذي يُقدَّر بنحو ٧,٨% من إجمالي مساحة الجمهورية البالغة نحو مليون كم٢ تقريبًا) قدراته الحيوية على الاستيعاب، ووصل إلى حد التشبع السكاني، ويتضح هذا من خلال ارتفاع الكثافات السكانية والبنائية. وقد أدى عدم التمكُّن من توفير حيز ومعمور جديد ومساحات جديدة متناسبة مع حجم الزيادات السكانية إلى تدهور جودة البيئة العمرانية كمًّا وكيفًا، بالإضافة الى ما سبَّبه ذلك من انتشار أنماط العمران العشوائي، والامتدادات العمرانية غير المخططة على أجود الأراضي الزراعية، وما صاحبها من العديد من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية، وما صاحبهما من تلوث وتدهور بيئي.

كما كانت ظاهرة الأحياء والمناطق العشوائية من السمات الرئيسة التي اتسم بها نطاق واسع من رصيد الإسكان في مصر، والتي تأتي أضرارها من آثارها السلبية على المجتمع نتيجة تدني الأحوال المعيشية بتلك الأحياء ونقص الخدمات الأساسية من توافر مياه شرب نقية، وتوفير شبكة صرف صحي، ومنظومة آمنة للتخلص من المخلفات، بالإضافة إلى مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تفتقدها تلك المناطق؛ مما جعل منها بؤرًا لتفشي الجريمة، وزيادة معدلات الفقر والأمية. ولذلك فهناك حاجة ملحة إلى التعامل مع ظاهرة العشوائيات في مصر بما يضمن توفير مسكن لائق آمن وصحي في المحافظات والمدن القائمة، مع تطوير المناطق العشوائية غير المخططة.

وفي ضوء ما سبق، سعت الدولة إلى تنفيذ مجموعة من المشروعات التي تهدف إلى توفير الإسكان، وذلك من خلال العمل على توفير سكن ملائم في المدن القائمة بالمحافظات، ولكن في إطار مساعي الدولة للتنفيذ واجهت عددًا من التحديات، من أهمها:

- **الامتداد العشوائي وانتشار الإسكان اللارسمي في مناطق الامتداد:** حيث تزيد نسبة الوحدات السكنية اللارسمية المنتجة (في الحضر والريف) في مصر، وذلك نتيجة النمو العمراني.
- **تدهور البيئة العمرانية:** والذي يظهر بوضوح في تدهور حالة المرافق العامة والبنية الأساسية وقصور الخدمات الاجتماعية والعامة وارتفاع أسعارها.

- **ندرة توافر أراضي من أملاك الدولة داخل الكتل العمرانية القائمة:** للاستفادة منها في توفير الخدمات العامة، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، أو لتطوير بعض المناطق العشوائية القائمة بالفعل داخل الكتلة.

- **التعدي على الأراضى الزراعية:** فبالرغم من أهمية القطاع الزراعي باعتباره قطاعًا مسؤولًا عن تحقيق الأمن الغذائي، ومصدرًا رئيسًا لتوفير مُدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، فإن تقرير المرصد الحضري الوطني أشار إلى ضياع نحو ٧٠٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية بسبب بناء المساكن عليها خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٧، رغم إصدار التشريعات وإعداد المخططات الاستراتيجية التي تهدف إلى ضبط الزحف العمراني للمدن والقرى، وزيادة نسبة الأراضي المعمورة في مصر من خلال التوجُّه لتعمير الصحراء وسواحل مصر الممتدة.

- **تدهور المناطق التاريخية:** والتي تمثِّل النواة الفعلية للمدينة المصرية، فهي جزء لا يتجزأ من كيان المدينة، وقد تدهورت هذه المناطق بشكل حاد بتأثير عدة عوامل، من أهمها: التعديات الصارخة للأنشطة المتعارضة مع طبيعة هذه المناطق، وتعديات السكان نتيجة الهجرة الداخلية وتحت ضغط الحاجة الملحة إلى السكن، بالإضافة إلى النظرة القاصرة للدراسات والمحاولات المتواضعة للحفاظ عليها؛ حيث تفتقد هذه المعالجات إلى النظرة التخطيطية الشاملة. وكان لغياب المفاهيم الأساسية المتعلقة بنطاقات الحماية للمناطق التاريخية أثرها على زيادة معدلات تدهور البيئة العمرانية في هذه المناطق المهمة.

- **فقدان الطابع العمراني للمدينة:** فقد امتدت الآثار الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة إلى حد تشويه الطابع العمراني للمدينة المصرية، ويرجع ذلك لهدم الكثير من المباني ذات القيمة المعمارية والحضارية والتاريخية أمام زحف قوى التغيير، وكذلك زحف الأنشطة التجارية والمالية والمهنية والسياحية إلى الأحياء ذات الطابع الإسكاني، بالإضافة إلى تداخل الأنشطة والامتدادات العشوائية، وضعف هيمنة المدينة، وغياب التخطيط التفصيلي.

في ضوء ما سبق، ولمواجهة التحديات السابقة قامت الدولة بإطلاق مشروعين مهمين للغاية، وهما: تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى، ومشروع تطوير القاهرة الإسلامية، اللذان يُعدّان من أهم المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة لتوفير بيئة عمرانية ملائمة للمواطنين في أنحاء الجمهورية كافة.

أولًا - مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى: يُعد المشروع جزءًا من مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتوفير مليون وحدة سكنية، من ضمنها ٥٠٠ ألف وحدة بالمدن الكبرى والمحافظات؛ حيث يُنفَّذ حاليًّا نحو ١١٢ ألف وحدة سكنية كمرحلة أولى في ٤١ موقعًا مختلفًا، بعدد ١٤ محافظة على مستوى الجمهورية، ويهدف المشروع إلى توفير سكن ملائم وصحي وبيئة عمرانية سليمة للمواطنين القاطنين بمحافظات الصعيد والدلتا، كما يهدف إلى تحسين وتطوير المدن الكبرى وعواصم المحافظات، وعودة الطابع العمراني لهذه المدن، وكذا توفير فرص عمل لأبناء تلك المحافظات التي يتم فيها بناء الوحدات السكنية، بما يُسهم في التغلب على التحديات التي قابلت الدولة ومواجهة أزمة توفير الوحدات السكنية.

ثانيًا - مشروع تطوير القاهرة الإسلامية: حيث إنه بناءً على توجيهات القيادة السياسية بعودة القاهرة إلى رونقها، بدأت الحكومة في تطوير القاهرة الإسلامية. هذا وتشمل والمرحلة الأولى من المشروع: منطقة الحسين، ومنطقة مسجد الحاكم، ومنطقة باب زويل، ومنطقة درب اللبانة، ويقوم هذا المشروع على عدة محاور، وهي:

- تطوير الواجهات وإنشاء مباني بالأراضي الخربة.
- الحفاظ على النسيج العمراني.
- الحفاظ على الطابع العمراني.
- ترميم المباني الأثرية.
- نقل الأنشطة غير الملائمة بهذه المناطق إلى منطقة حرفية قريبة من القاهرة الإسلامية

(منطقة شمال الحرفيين).

- إحياء الحرف اليدوية التي تُعد جزءًا من تراث المناطق الإسلامية.
- توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق.

وختامًا، فإن الخطط الاستراتيجية والمبادرات التي تتبناها الدولة تهدف لا لبناء مدن جديدة فقط، وإنما لتطوير المجتمعات العمرانية، وتوفير الخدمات المختلفة بجودة عالية أيضًا؛ بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستيعاب الزيادة السكانية المتوقَّعة.

السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن: هل من دورٍ فاعلٍ لحلّه؟

أ. د. أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

السؤال الرئيس لهذه المقالة يتعلق بما إذا كان للسياسة الأمريكية تجاه الصراع الدائر في اليمن منذ ٢٠١٥ دور فاعل في حله، والتشديد واجب على وصف الدور بالفاعل لأن الدور موجود بطبيعة الحال بسبب المكانة العالمية للولايات المتحدة واهتمامها سواء بالمنطقة التي يجري فيها الصراع عامة أو باليمن خاصة، لكن السؤال يبقى مطروحًا حول مدى فاعلية هذا الدور، وهو سؤال تفترض المقالة أن هذه الفاعلية محدودة بسبب تذبذب السياسة الأمريكية، أو ارتباكها وعدم استقرارها، نتيجة مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية، والحقيقة أن هذه السمات تبدو وكأنها ظاهرة بنيوية في السياسة الخارجية الأمريكية على الأقل تجاه القضايا التي لا تحتل أولوية أولى في جدول أعمال هذه السياسة، فقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه الثورة اليمنية في عام ١٩٦٢ التحولات ذاتها ما بين ولايتي الرئيسين "جون كيندي" و"ليندون جونسون" رغم انتماء كليهما للحزب الديمقراطي، فبينما اعترف "كيندي" بالنظام الجمهوري الذي أسسته الثورة، وسعى إلى فض الاشتباك بين الجمهوريين الذين كانت مصر تساندهم عسكريًّا، والملكيين الذين كانت السعودية تدعمهم، اتبع "جونسون" الذي تولّى الرئاسة بعد اغتيال "كيندي" سياسة مختلفة تمامًا تقوم على تصعيد الدعم للملكيين، واستنزاف القوات المصرية في اليمن، وستحاول هذه المقالة إثبات فرضيتها من خلال عرض محددات السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن أولًا، ثم تطور السياسة الأمريكية تجاه هذا الصراع ثانيًا.

أولًا: محددات السياسة الأمريكية

جرى العرف على تقسيم هذه المحددات إلى داخلية وخارجية أو محلية وإقليمية وعالمية، ورغم الوعي بهذا التقسيم والالتزام به، فإن تشابك هذه المحددات وتفاعلها وعلاقة التأثير المتبادل بينها تفرض عرضها وتحليلها على نحو متداخل توخيًا للوضوح، والأصل في السياسة الخارجية لأي دولة أنها تنبع من مصالحها، والمصالح الأمريكية المرتبطة بالصراع في اليمن أكثر من واضحة لسبب بسيط وهو أن قوتين إقليميتين بالغتي الأهمية للمصالح الأمريكية منخرطتان في هذا الصراع ناهيك بالأهمية الذاتية لليمن، فأما عن القوتين الإقليميتين فإن السعودية تدعم معسكر الشرعية اليمنية على رأس "التحالف العربي"، بينما تكاد إيران تكون الداعم الوحيد للطرف الآخر في الصراع وهم الحوثيون، والمصالح الأمريكية في كلتا الدولتين حيوية،

فمكانة السعودية في إنتاج النفط وتصديره غير خافية، وقد ثبت عبر الزمن أن هذه المكانة تُكسِب السعودية أهمية تتجاوز كل ما قيل عن تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط المنطقة لأسباب واضحة، في مقدمتها أن الولايات المتحدة حتى لو استغنت عن نفط المنطقة فإنها تبقى بحاجة إلى أن تكون صاحبة تأثير على كبريات الدول المنتجة له، لأنه عامل بالغ الحيوية في الصراع على القمة الدولية، فالصين تعتمد بشكل رئيس على هذا النفط، كما أن الصراع الذي تفجَّر في أوكرانيا منذ فبراير٢٠٢٢ أثبت أهمية نفط وغاز المنطقة في معركة العقوبات على روسيا، وبعد النفط تأتي مبيعات السلاح الأمريكية للمنطقة التي استأثرت السعودية والإمارات وحدهما في العقد الثاني من هذا القرن بأكثر من نصف إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية للعالم.

ويُضاف إلى النفط ومبيعات الأسلحة محاربة الولايات المتحدة للإرهاب في العالم والمنطقة، وهو الهدف الذي احتلت فيه اليمن مكانة خاصة كدولة ملاذ لتنظيمات إرهابية كتنظيم القاعدة الذي اتخذ من أراضٍ يمنية مسرحًا لأنشطته، ومن هنا كان التعاون الأمريكي مع السلطات اليمنية -كما بدا واضحًا في عهد الرئيس "علي عبد الله صالح"- أساسيًّا لنجاح السياسة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، ناهيك بإشراف اليمن على مضيق باب المندب الذي يمر منه يوميًّا قرابة ٥ ملايين طن من النفط الخام. أما بخصوص الطرف الإقليمي الآخر في الصراع وهو إيران فلا يخفى الاهتمام الأمريكي بها سواء لشعاراتها المعادية للمصالح الأمريكية، أو لأنشطتها الإقليمية التي تَعدها الولايات المتحدة مزعزعة للاستقرار، أو لموقفها المعادي لإسرائيل ومشروعها النووي الذي لعب دورًا مهمًّا في

> **"المصالح الأمريكية المرتبطة بالصراع في اليمن أكثر من واضحة لسبب بسيط وهو أن قوتين إقليميتين بالغتي الأهمية للمصالح الأمريكية منخرطتان في هذا الصراع، وهما السعودية وإيران، ناهيك عن الأهمية الذاتية لليمن."**

تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية، واختلف تأثيره ما بين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري.

غير أن إدراك هذه المصالح شديدة الوضوح تباين عبر الزمن وفقًا لعاملين، أولهما طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يتداول فيه على الحكم حزبان رئيسان، ناهيك عن دور جماعات المصالح والإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، وقد تداول على الصراع في اليمن منذ تفجره في ٢٠١٥ ثلاثة رؤساء "باراك أوباما" الذي ينتمي للحزب الديمقراطي، ثم الجمهوري "دونالد ترامب"، فالديمقراطي "جو بايدن" ورغم أن المفترض أن تكون هناك رؤية مشتركة لكيفية تحقيق المصالح الأمريكية، وهو ما تحقق جزئيًّا، لكن التمايز كان واضحًا في قضايا بعينها كما سيتضح بين الرئيسيْن الديمقراطيين والرئيس الجمهوري، أما العامل الثاني فكان تطور العمليات العسكرية، وقد أفضى هذا التطور لنتيجتين محددتين، أولاهما أن أخطاء العمليات العسكرية للتحالف العربي المناصر للشرعية التي ترتب عليها سقوط ضحايا مدنيين قد ولَّدت اتجاهًا معارضًا للحرب داخل الكونجرس الأمريكي عابرًا للأحزاب، أدّى إلى زيادة الاستقطاب السياسي بين مؤسستي الرئاسة والكونجرس كما سيتضح، ناهيك عن معارضة المنظمات الحقوقية والإنسانية التي تأثرت -بالإضافة إلى ضحايا العمليات العسكرية-

بتفاقم الأوضاع الإنسانية في اليمن، وقد مثَّل هذا التطور قيدًا على استمرار دعم الإدارات الأمريكية للتحالف العربي عسكريًّا وسياسيًّا، وتعزز هذا الاتجاه بعد مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في ٢٠١٨، وحديث دوائر أمريكية رسمية وغير رسمية عن مسؤولية سعودية بهذا الخصوص، أما النتيجة الثانية التي ترتبت على تطور القتال فهي صمود الحوثيين بوجه هجمات التحالف العربي، بل وانتقالهم لاحقًا إلى وضع مكَّنهم من شن هجمات على قطبي التحالف، السعودية والإمارات، والعمل على تحسين وضعهم في ساحات القتال على الأرض اليمنية، كما يبدو من محاولتهم استكمال سيطرتهم على شمال اليمن بالاستيلاء على مأرب، وقد فرض هذا التطور عمليًّا انتقال جهود تسوية الصراع من استعادة الشرعية إلى السعي لتسوية سياسية من خلال صيغ بدت كفتها في البداية تميل لصالح الشرعية، ثم تحول الأمر بالتدريج إلى تسوية متوازنة لا يبدو فيها مكان خاص لاستعادة الشرعية.

ثانيًا: تطور السياسة الأمريكية

بدت السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن متأرجحة كبندول الساعة وفقًا للتعقيدات السابقة، فقد انتقلت غير مرة من تأييد التحالف العربي المناصر للشرعية، إلى وضع قيود على هذا التأييد، ثم إلى إلغائها والتركيز على الحل السياسي، مع الحفاظ دائمًا على إعلان الالتزام بحماية أمن السعودية وحلفائها، فقد ظهر في البداية وكأن الولايات المتحدة شريك كامل في "عاصفة الحزم"، إذ جاء الإعلان عن بدء العمليات العسكرية على يد السفير السعودي في واشنطن "عادل الجبير"، وبعد ساعات قليلة صدر بيان من البيت الأبيض أكَّد دعم إدارة "أوباما" للتحالف العربي، وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي له، وتأسيس خلية تخطيط مشتركة، وبعد أسبوعين تأكَّد هذا الموقف بتأييد الإدارة لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الذي انتصر للشرعية اليمنية على نحو مطلق في أبريل ٢٠١٥، ورغم إعلان السعودية بعد أسبوعين من صدور القرار انتهاء "عاصفة الحزم" باعتبار أنها قد حققت أهدافها وبدء عملية "إعادة الأمل"، استمر القتال وتزايدت معه أعداد الضحايا المدنيين، وتفاقمت الأوضاع الإنسانية، وتصاعدت انتقادات مؤسسات الإغاثة والمنظمات الحقوقية، وابتداءً من أكتوبر ٢٠١٥ وجدت هذه الانتقادات طريقها للكونجرس، وأعرب بعض أعضائه عن انتقادهم لاستمرار مبيعات السلاح للسعودية، ثم وقعت الحادثة التي بدأ بعدها تخفيض الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي الأمريكي للتحالف، وهو استهداف قاعة للعزاء في صنعاء بغارة جوية في أكتوبر ٢٠١٦؛ مما أدى إلى سقوط نحو ١٥٠ قتيلًا، و٥٠٠ جريح، وأدى هذا الحادث إلى عاصفة من الإدانات من قِبَل المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة، وأدانت إدارة "أوباما" الغارة وتوعدت بمراجعة دورها، وبعد شهرين أعلنت تعليق بيع أسلحة للسعودية، وتقليل مستوى مشاركة المعلومات الاستخباراتية، وزيادة تدريب القوات الجوية السعودية لتحسين الأداء مع استمرار تزويد طائرات التحالف بالوقود جوًّا.

> بدت السياسة الأمريكية تجاه الصراع في اليمن متأرجحة كبندول الساعة وفقًا لمجموعة من التعقيدات، فقد انتقلت غير مرة من تأييد التحالف العربي المناصر للشرعية إلى وضع قيود على هذا التأييد، ثم إلى إلغائها والتركيز على الحل السياسي.

ومن ناحية أخرى كانت تطورات الصراع على النحو السابق بيانه قد ولّدت اتجاهًا في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية للسعي نحو تحقيق تسوية، وفي ٢٥ أغسطس ٢٠١٦، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" مبادرة لتسوية الصراع بعد أن فشلت مفاوضات الكويت لتسوية الصراع برعاية أممية، وكان "كيري" قد أشار في اجتماعه مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي قبل إعلان المبادرة إلى توجه جديد في مفاوضات السلام بين الحكومة المعترف بها دوليًّا والحوثيين، وكان أساس المبادرة هو وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تستبعد الرئيس الشرعي "عبد ربه منصور هادي" ونائبه اللواء "علي محسن الأحمر"، وتُشْرك الحوثيين في الحكومة، مع حرص "كيري" على التذكير بأنهم أقلية، وتضمنت المبادرة بعض إجراءات التهدئة كسحب الحوثيين أسلحتهم من صنعاء، وانسحاب قوتهم من مناطق الحدود السعودية-اليمنية، وتشكيل لجان أمنية في مناطق احتدام القتال، مع التحذير من أن رفضهم للمبادرة سيعرضهم لإجراءات دولية، على أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية على الترتيب لانتخابات عامة، وقد رفض الحوثيون المبادرة لإدراكهم أنهم في موقع قوة لا يتناسب مع ما هو مطلوب منهم من تسليم لأسلحتهم وانسحاب لقواتهم، وكذلك لعدم ثقتهم في الولايات المتحدة التي انحازت ضدهم في بداية الصراع، ويُلاحَظ أن إيران كانت قد تحررت آنذاك من الضغوط الغربية عليها بعد التوصل إلى الاتفاق النووي معها في ٢٠١٥، ومن ثَمَّ لم يكن واردًا أن تُمارس ضغوطًا على الحوثيين لقبول المبادرة، خاصة وهم يشعرون بصلابة موقفهم في الصراع على نحو متزايد، وهكذا لم توضع مبادرة "كيري" موضع التنفيذ، وظلت تراوح مكانها حتى فوز "دونالد ترامب" بالرئاسة في انتخابات ٢٠١٦، فيما يشير إلى محدودية القدرة الأمريكية على فرض تسوية للصراع.

> **"أدى فوز "دونالد ترامب" بالرئاسة إلى ما يشبه الطفرة في العلاقات الأمريكية - السعودية، ففي إطار سياسة "أمريكا أولًا" كانت مبيعات السلاح التي تخلق الوظائف أهم بالنسبة له من قضايا حقوق الإنسان، فضلًا عن التوافق على اعتبار إيران وحلفائها تهديدًا مشتركًا."**

أدّى فوز "دونالد ترامب" بالرئاسة إلى ما يشبه الطفرة في العلاقات الأمريكية - السعودية، ففي إطار سياسة "أمريكا أولًا"، كانت مبيعات السلاح التي تخلق الوظائف أهم بالنسبة له من قضايا حقوق الإنسان، خاصة أنه كان يرى أن وقف هذه المبيعات أو حتى تخفيضها قد لا يترتب عليه سوى اتجاه السعودية لروسيا والصين كخيار بديل، كما لا يمكن إغفال التوافق على اعتبار إيران وحلفائها تهديدًا مشتركًا، بعد أن سعت إدارة "أوباما" للتفاهم معها، وتوصلت إلى الاتفاق حول برنامجها النووي، بل ونصح "أوباما" الدول العربية بالسعي إلى العيش المشترك معها، وبالمقابل انسحب "ترامب" في السنة الثانية لولايته من الاتفاق النووي معها، وهكذا شهدت سنوات رئاسته منذ بدايتها توثيقًا واضحًا في علاقته بالسعودية التي كانت المحطة الأولى لزياراته الخارجية؛ حيث ألقى كلمة تعهَّد فيها بفتح فصل جديد من العلاقات، موضحًا أنه لن يفرض نمط الحياة الأمريكية على الآخرين، وقرر "ترامب" السماح ببيع الأسلحة التي علَّق "أوباما" بيعها في الشهر الأخير من ولايته، مع استمرار الحديث

عـن إنهـاء الحـرب، ومعالجـة الوضـع الإنسـاني، وحمايـة الأراضـي السـعودية، ويُلاحَـظ أن هـذه الخطـوات قابلها ازديـاد حـدة المعارضـة للحـرب من قِبَل وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية، خاصـة فـي ضـوء اسـتمرار حـدوث تداعيـات سـلبية لعمليـات التحالـف العربـي فـي الأراضـي اليمنية، كما حدث في ٢٠١٧، عندما أغلق التحالف جميـع المنافـذ البريـة والبحريـة والجويـة لليمـن، ردًّا على إطلاق الحوثيين لصاروخ باليستي تجاه مطار الرياض الدولي، ثم تضافرت واقعتان في تصعيد المعارضة للحرب في الداخل الأمريكي، أولاهمـا قصـف حافلـة مدرسـية فـي صعـدة فـي أغسـطس ٢٠١٨، نجـم عنـه مقتـل عشـرات الأطفـال، والثانيـة مقتـل الصحفـي السـعودي "جمـال خاشـقجي" فـي أكتوبـر مـن العـام نفسـه، وقد وصلت معارضة الحرب إلى الحد الذي دفع إدارة "ترامب" في نهاية الشهر لمطالبة التحالف بوقـف قصـف المناطـق المأهولـة بالسـكان، ودعـوة جميـع الأطـراف لهدنـة، والدخـول فـي مفاوضات جادة لإنهاء الحرب، غير أن الحوثيين رفضوا هـذه الدعـوة، وبعدها بأسـبوعين أعلنـت الإدارة الأمريكيـة إيقـاف تزويـد طائـرات التحالـف بالوقـود جـوًّا، غيـر أن هـذا لـم يكـن يعنـي تغييـرًا جوهريًّا في سياسـة "ترامـب"، بدليـل اسـتخدامه حـق النقـض ضـد قـرار الكونجـرس بإلـزام إدارتـه بالانسـحاب كليًّا مـن الحـرب فـي فبرايـر ٢٠١٩، ولـم يتمكـن مجلـس الشـيوخ مـن حشـد الأغلبيـة المطلوبـة لتجـاوز حـق النقـض الرئاسـي، وقبـل ١٠ أيـام مـن انتهـاء رئاسـته أعلـن وزيـر الخارجيـة تصنيـف الحوثييـن كجماعـة إرهابيـة بسـبب هجماتهـا العابـرة للحـدود التـي تهـدد السـكان المدنييـن والبنيـة التحتيـة والشـحن التجـاري.

> أفضـى فـوز "جـو بايـدن" بالرئاسـة إلـى مزيـد مـن التأرجـح فـي السياسـة الأمريكيـة تجـاه الصـراع فـي اليمـن، فلـم يكـد يمضـي سـوى أيـام على بدء ولايتـه إلا وتـم تعليـق قـرار تصنيـف الحوثييـن كجماعـة إرهابيـة.

أفضـى فـوز "جـو بايـدن" بالرئاسـة إلـى مزيـد مـن التأرجـح فـي السياسـة الأمريكيـة تجـاه الصـراع فـي اليمـن فلـم يكـد يمضـي سـوى أيـام على بـدء ولايتـه إلا وتـم تعليـق قـرار تصنيـف الحوثييـن كجماعـة إرهابيـة، وإن قيـل إن هـذه الخطـوة قـد تمـت لاعتبـارات إنسـانية لتسـهيل وصـول مساعدات الإغاثة إلى اليمنيين. وفي ٤ فبراير٢٠٢١، ألقـى "بايـدن" أولـى كلماتـه حـول سياسـته الخارجية، وأعلـن فيها ٣ قـرارات تتعلـق بالصـراع فـي اليمـن، أولهـا إنهـاء الدعـم الأمريكـي لجميـع العمليـات العسـكرية الهجوميـة، وكل مـا يتعلـق بهـا مـن صفقـات تسـليح، والثانـي دعـم جهـود الأمـم المتحـدة لحـل النـزاع، والثالـث تعييـن "تيـم لندركينـج" مبعوثًـا خاصًّـا لليمـن، ويمكـن اعتبـار هذه الخطوات عـودة لسياسـة "أوبامـا" الـذي عمل "بايـدن" نائبًـا لـه لثمانـي سـنوات، والـذي رأينـا أنـه أنهى ولايته بمحاولة لم تنجح للوساطة، وبعبارة أخرى فإن هذه القرارات لـ "بايدن" ليست جديدة، خاصـة وأنـه قـد لُوحـظ فـي سياسـات "ترامـب" تجاه الصراع أنها لم تخل -رغم انحيازها الواضح للسـعودية- مـن محـاولات لتهدئـة الصـراع، ووضـع نهايـة لـه، وقـد قـام المبعـوث الأمريكـي لاحقًا بأنشـطة وجـولات بالتنسـيق مـع المبعـوث الأممـي شـملت زيـارة لسـلطنة عُمـان، لدورهـا المعـروف فـي الوسـاطة فـي الصـراع، وقيـل أن هـذه الزيـارة تضمنـت لقـاءً مـع وفـد للحوثييـن، وإن لـم تسـفر عـن نتائـج محـددة بسـبب تصلـب موقفهـم، وفـي مـارس الماضـي ذكـرت التقاريـر

أنهم رفضوا خطة للمبعوث الأمريكي لوقف الحرب قبلتها السعودية والحكومة اليمنية، وبرَّر المتحدث باسم الحوثيين رفضهم للخطة بأنها تنحاز لوجهة النظر السعودية ولا تتضمن حلولًا جذرية لمشكلة الحصار الذي يفرضه التحالف على حكومة صنعاء، غير أن المبعوث الأممي أعلن عن التوصل لهدنة لمدة شهرين قابلة للتمديد دخلت حيز التنفيذ مساء السبت ٢ أبريل ٢٠٢٢، ولا يمكن تحديد الوزن النسبي لجهود المبعوث الأمريكي في التوصل إلى هذه الهدنة؛ خاصة أن جميع المساعي الأمريكية السابقة لم تسفر عن أي تقدم، كما أن حالة الجمود التي شهدها الصراع تُعَد هي العامل الرئيس في التوصل إلى الهدنة التي وإن مهدت الطريق لمفاوضات بين طرفي الصراع إلا أن الكثير من العقبات لا تزال تعترض مسار هذه المفاوضات نحو التوصل إلى تسوية ترضى بها أطراف الصراع، كذلك لا بُد من الإشارة إلى احتمال أن يكون التقدم الملموس في مفاوضات الاتفاق النووي مع إيران قد لعب دورًا في تيسير التوصل إلى الهدنة.

وختامًا، يمكن القول بأن التحليل السابق يشير إلى محدودية تأثير الدور الأمريكي في مجريات الصراع الدائر في اليمن، فلا المساعدات العسكرية أفلحت في حسمه لصالح الشرعية اليمنية والتحالف العربي المساند لها، ولا المبادرات الأمريكية المختلفة لتهدئة الصراع وتسويته نجحت، ويمكن أن تُرَد هذه المحدودية لعدة عوامل منها - بغض النظر عن ترتيب أهميتها النسبية - طبيعة السياسة الأمريكية التي تنطوي على اختلافات قد تكون أساسية بين الحزبين الرئيسين، خاصة وقد تعاقب على الرئاسة منذ بدء الصراع وحتى الآن ثلاثة رؤساء أولهم ديمقراطي والثاني جمهوري والثالث

> "هناك محدودية في تأثير الدور الأمريكي في مجريات الصراع الدائر في اليمن، فلا المساعدات العسكرية أفلحت في حسمه لصالح الشرعية اليمنية والتحالف العربي المساند لها، ولا المبادرات الأمريكية المختلفة لتهدئة الصراع وتسويته نجحت."

ديمقراطي، كما أن ثمَّة استقطابًا قد حدث غير مرة بين مؤسستي الرئاسة والكونجرس، وكذلك بين الأولى والمنظمات الحقوقية والإعلام، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الاختلافات إلى ضغوط على صناع السياسة الأمريكية، تفضي إلى عدم استقرارها، وساعدت على ذلك التداعيات الإنسانية للعمليات العسكرية للتحالف العربي في اليمن، والتي جعلت العلاقة العضوية للحوثيين بإيران تتوارى إلى الخلف كمسبب لعداء من دوائر أمريكية رسمية وغير رسمية لهم، مع أن ممارساتهم لا يمكن أن تُقبَل بالمعايير الحقوقية الأمريكية، كذلك فإن صمود الحوثيين في وجه "التحالف العربي" لا شك في أنه لعب دورًا في التأثير على دفع السياسة الأمريكية باتجاه عدم التمسك بقضية الشرعية لصالح التوصل إلى تسوية، ومن غير المعروف بالتحديد الدور الذي لعبه التقدم في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني في تيسير التوصل إلى الهدنة، وأخيرًا فإن أي مفاوضات للتسوية تعقب الهدنة -بفرض صمودها- سوف تواجه عقبات هائلة يعرفها كل مطلع على تعقيدات الصراع اليمني، ومن ثَمَّ لا يُعتقد أن السياسة الأمريكية على ضوء التحليل السابق سوف يكون لها دور فاعل في تخطيها.

أمن الخليج والملف النووي الإيراني

د. محمد عبد الله العلي

الرئيس التنفيذي لمركز تريندز للبحوث والاستشارات - الإمارات

شكَّل السلوك السياسي الخارجي لإيران، الناتج عن فكرة تصدير الثورة، والسعي إلى امتلاك السلاح النووي، وتطوير برامج الصواريخ الباليستية، وتوظيف الأقليات الشيعية للتدخل في دول الجوار، وسلوكها المزعزع للاستقرار في المنطقة، والمحاولات المستمرة لإعاقة الملاحة والتجارة في الممرات المائية الدولية، مهددًا رئيسًا لأمن دول الخليج العربية. فهناك علاقة بين عوامل الأمن والاستقرار في منطقة الخليج من جهة، والملف النووي الإيراني من جهة ثانية.

لقد تحفظت دول مجلس التعاون الخليجي، منذ اللحظات الأولى، على الاتفاق النووي الذي أُبرم بين الدول الخمس الكبرى وإيران عام ٢٠١٥. وعندما انسحبت الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس "دونالد ترامب"، من الاتفاق، ودعت في الوقت ذاته إيران إلى إعادة التفاوض مرة ثانية للتوقيع على اتفاق جديد، أكَّدت هذه الدول ضرورة أن تشمل أي عملية تفاوضية جديدة مع إيران معالجة سلوكها المزعزع للاستقرار في المنطقة، وبرنامجها الصاروخي، وبرنامجها النووي "في سلة واحدة"، فضلًا عن ضرورة مشاركة دول المجلس في المحادثات الجديدة. وعلى الرغم من مطالب دول الخليج العربية العادلة، فإن الدول الغربية دخلت في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١، في مفاوضات جديدة مع إيران للمرة الثانية حول الملف النووي، دون انضمام أي دولة عربية لها؛ الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن طبيعة الصفقة المقبلة بين الدول الغربية وإيران، وتأثيرها المستقبلي على الأمن الإقليمي.

أولًا: المهددات الإيرانية لأمن الخليج

في ظل ما تتصف به البيئة الاستراتيجية الإقليمية من تعقيد وغموض وتشابك وتداخل، زاد السلوك الإيراني من التهديدات الاستراتيجية والناشئة معًا على دول مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل السلوك الإيراني في محاولات طهران امتلاك عناصر "تفوُّق القوة" لفرض الهيمنة والسيطرة الإقليمية، ونستطيع هنا رصد أهم المهددات الإيرانية فيما يلي:

- **أول هذه المهددات هو البرنامج النووي الإيراني**، الذي يُعد واحدًا من أكثر التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية؛ حيث تسعى طهران إلى تعزيز دورها في المنطقة عبر امتلاك الطاقة النووية، وهو ليس برنامجًا سلميًّا كما تدَّعي إيران، بل ثمة مخاوف جدية من أن يتحول إلى برنامج عسكري لإنتاج

القنبلة الذرية في ظل عدم وجود الضمانات اللازمة وسلوك إيران المبني على التقية السياسية.

- **ثاني هذه المهددات هو تطوير برامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيَّرة؛** إذ تسعى طهران لمواصلة تطوير برنامجها من الصواريخ الباليستية، وأنظمة الطائرات المسيَّرة أيضًا، وذلك لتكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقًا عسكريًّا وبشريًّا إيرانيًّا، ولا سيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، إذ تمتلك القوات المسلحة الإيرانية صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ مسافات طويلة في المنطقة. ويُشار إلى أن إيران تعمل على تطوير العديد من الصواريخ الباليستية مختلفة المدى والحمولة، مثل سلسلة صواريخ "شهاب". ووفقًا للمعلومات المتاحة، فإن مدى صاروخ شهاب ١ يصل إلى ٣٣٠ كلم، ويمكنه حمل رأس متفجرة زنة ٣٣٠ كجم، ويبلغ طوله ١٢ مترًا، أما شهاب ٢ فيبلغ مداه ٧٠٠ كلم، وزنة رأسه المتفجرة ٧٠٠ كجم، ويبلغ طوله ١٢,٣ مترًا، ويبلغ مدى شهاب ٣ نحو ١٢٠٠ كلم، فيما تزن حمولة الرأس المتفجرة ١٢٠٠ كجم، ويبلغ طوله ١٦,٦ مترًا، وهذه الصواريخ قيد العمل. وفي الأثناء، تعمل إيران على تطوير صاروخي شهاب ٤ و٥، اللذين يبلغ مداهما ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم على التوالي. وهناك صواريخ أخرى قيد العمل أو التطوير، مثل صواريخ سجيل ١ و ٢، وقدر، وأنواع أخرى من الصواريخ التي يمكن لبعضها حمل رؤوس نووية.
- **ثالث هذه المهددات هو توظيف الوكلاء،** من أجل التدخل والتغلغل في الدول العربية كالعراق واليمن وسوريا ولبنان، الأمر الذي يجعل دول الخليج مُحاطة بمخاطر كبيرة ناتجة عن وجود حزب الله في لبنان، والميليشيات المسلحة في العراق، والحوثيين في اليمن. وهنا يمكننا القول إن صراع الهيمنة والتدخلات الإقليمية الإيرانية متوارث منذ عهد الشاه، لكنه أخذ أبعادًا جديدة في ظل المشروع السياسي للجمهورية الإسلامية، التي ترفع شعارات تدفع إلى الصدام مع دول الجوار. فعلى سبيل المثال، لا تتوقف إيران عن تزويد جماعة الحوثي بكل ما تمتلكه من أسلحة وتقنيات عسكرية بهدف الإضرار بأمن منطقة الخليج العربي، والتي كان آخرها إقدام الجماعة على استهداف الإمارات والسعودية بصواريخ باليستية، الأمر الذي دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم ٢٦٢٤ بتصنيفها كجماعة إرهابية، وفرض حظر أسلحة عليها. وقد أدان القرار أيضًا الهجمات العابرة للحدود التي تشنها ميليشيات الحوثي الإرهابية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في السعودية والإمارات، وطالبها بالوقف الفوري للأعمال العدائية. وأكَّد القرار أن الحوثيين ارتكبوا مجموعة واسعة من الانتهاكات ضد اليمنيين والمجتمع الدولي، بما فيها الهجمات على المدنيين، واستخدام العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستغلالهم، واستعمال الألغام الأرضية، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، والاعتداء على سفن الشحن التجاري في البحر الأحمر.

> "في ظل ما تتصف به البيئة الاستراتيجية الإقليمية من تعقيد وغموض وتشابك وتداخل، زاد السلوك الإيراني من التهديدات الاستراتيجية والناشئة معًا على دول مجلس التعاون الخليجي."

- **رابـع هـذه المهـددات هـو الهجمـات السـيبرانية**: فقـد اشـتهر النشـاط السـيبراني الإيرانـي منـذ مـا يقـرب مـن عقـد مـن الزمـان بأنـه عبـارة عـن رد فعـل، لكـن فـي الفتـرة الأخيـرة طـرأت تغييـرات عديـدة على المشـهد الاسـتراتيجي والقـدرات السـيبرانية الإيرانيـة؛ حيـث تحولـت إيـران إلـى جهـة تهديـد رئيسـة فـي الفضـاء السـيبراني، إذ تسـتخدم التجسـس والأنشـطة السـيبرانية الأخـرى، للتأثيـر على الأحـداث العالميـة وتهديـد أمـن الـدول الأخـرى. ورغـم إنـكار إيـران لتلـك الأنشـطة، توجـد أدلـة قويـة على نشـاط إيـران فـي الفضـاء الإلكترونـي؛ فقـد طـورت الجمهوريـة الإسـلامية قدراتهـا السـيبرانية بقصـد مراقبـة قـدرات خصومهـا وتخريبهـا، وغالبًـا مـا يكـون الحـرس الثـوري الإيرانـي هـو القـوة الرئيسـة وراء هـذه العمليـات الإلكترونيـة، فهـو الـذي يقـوم بتجنيـد القراصنـة مـن خـارج الحكومـة للقيـام بهـذه العمليـات. وفـي هـذا الإطـار، أشـار تقريـر لـ "المعهـد الملكي للشـؤون الدوليـة" إلـى أن جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي تواجـه تهديـدات تقليديـة كبيـرة فـي الفضـاء الإلكترونـي، مثـل: برامـج الفديـة والاحتيـال الإلكترونـي والقرصنـة، ولكـن هـذه الـدول تواجـه بشـكل خـاص مـا يُعـرف بـ "التهديـدات المسـتمرة المتقدمـة" (APT)، أو الحمـلات التـي ترعاهـا دول، والتـي تشـمل عمليـات التجسـس السـيبراني، والتـي مصدرهـا مـن إيـران.

> "في الوقت الذي تدرك فيه دول الخليج العربية أن البرنامج النووي الإيراني جزء أساسي من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني، باتت مخاوف تلك الدول مشروعة بسبب طبيعة السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط."

ثانيًا: عوامل القلق الخليجي من البرنامج النووي

في الوقت الذي تدرك فيه دول الخليج العربية أن البرنامج النووي الإيراني جزء أساسي من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني، وأن هناك مجموعة من البواعث والدوافع القومية والسياسية والاقتصادية والجيوسياسية، والتي تُساق لتسويغ السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي، وأن هناك نوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، فإن مخاوف هذه الدول باتت مشروعة بسبب طبيعة السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط. وعلى وجه العموم يُثير البرنامج النووي الإيراني العديد من المخاوف الخليجية، والتي تتمثَّل في الآتي:

١. **زيادة الخلل القائم في موازين القوى:** إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج، من خلال إحداث خلل في موازين القوى القائم لمصلحة إيران، وبالتالي يزيد من خطر تهديدها للأمن الخليجي.

٢. **غموض المفاوضات:** يثير إصرار الدول التي تقود المفاوضات النووية مع إيران على استبعاد دول الخليج من المشاركة فيها قلقًا لدى هذه الدول في جدوى هذه المفاوضات، وشكًّا في أن تكون هناك صفقة سرية -لأي اتفاق مزمع عقده- غير معلومة سوى لأطراف التفاوض. ففي تناقض واضح للعيان وقبل الولوج في الجولة الجديدة من المفاوضات، أكَّدت الدول الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا) ضرورة مشاركة دول الخليج كطرف أصيل في أية مفاوضات

جديدة لإعادة النظر في الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، لكن هذا الأمر لم يحدث في المفاوضات الجارية الآن، وذلك بعدما أعلنت إيران معارضتها توسيع نطاق الاتفاق أو مشاركة أطراف أخرى فيه. وجاءت هذه المعارضة الإيرانية متناقضة مع تصريحات طهران السابقة حول الحاجة إلى الحوار مع جيرانها الخليجيين.

٣. نطاق المفاوضات وأجندتها: لطالما نادت دول الخليج العربية بتوسيع نطاق المفاوضات وأجندتها من أجل معالجة سلوك إيران المزعزع للاستقرار برمته، وذلك من خلال إبرام اتفاق أشمل يعالج برنامج إيران الصاروخي، ودعمها لوكلائها في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها. فعلى الرغم من السياسات العقابية، وسياسة الضغط القصوى التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" على طهران، فإنها لم تحد من سلوك إيران التدخلي في المنطقة؛ حيث استمرت في دعم الحوثيين ومساعدتهم على القيام بهجمات صاروخية ضد المملكة العربية السعودية، ومؤخرًا على دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن تهديد الملاحة والتجارة الدولية.

٤. سوء الإدراك أو التقدير: لطالما واصلت إيران تهديداتها بإنهاء إسرائيل وتدميرها وإزالتها من الوجود، وفي مقابل ذلك رفعت إسرائيل من وتيرة تدريباتها على توجيه ضربة عسكرية لمواقع إيران النووية، كما صرَّح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مؤخرًا بأنه إذا فشلت الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة "ستتجه إلى خيارات أخرى". وفي هذا الإطار، لم يتوقف تبادل التهديد بين الطرفين على وقْع انعقاد الاتفاق النووي وفي غيابه

> **إن إصرار الدول التي تقود المفاوضات النووية مع إيران على استبعاد دول الخليج من المشاركة فيها، يثير قلقًا لدى هذه الدول بشأن جدوى المفاوضات، وشكًّا في أن تكون هناك صفقة سرية لأي اتفاق مزمع عقده.**

أو في محاولات التفاوض من أجله مجدداً، كما واصلت الحكومة الإسرائيلية تهديداتها ودعوتها لوقف هذه المفاوضات واتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران. وهنا تكمن الخطورة في أن التهديدات المتبادلة قد ينشأ عنها قرارات خاطئة قد يكون لها تأثير طويل المدى على المنطقة برمتها.

٥. صعوبة الوصول إلى ترتيبات أمنية مقبولة لأمن الخليج: إن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج، وذلك لعدة اعتبارات، أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها. ثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد من أن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول، سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. ثالثها: أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض جميع الجهود لبناء علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولًا إلى إيجاد منظومة أمنية

١. وإقليمية تقوم على عدة أسس، يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة، وحل القضايا العالقة بالحوار والتفاوض.

٢. **الآثار البيئية:** ستكون دول الخليج العربي في مقدمة الدول التي ستتضرر بشكل مباشر من أي آثار بيئية يمكن أن تنجم عن البرنامج النووي الإيراني؛ حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد نحو ٢٥٠ كلم من سواحل الخليج العربي. ومن ثَمَّ ستصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب إشعاعي، أو في حالة تخلص إيران من النفايات النووية في مياه الخليج، الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة بسبب تسرُّب المواد النووية المشعة في مياه الخليج.

٣. **زعزعة الأمن الاقتصادي:** إن امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية، من شأنه فرض عقوبات دولية عليها أكثر تشددًا، الأمر الذي قد يدفعها إلى التهديد بإغلاق مضيق هرمز، مما سيكون له تأثيره على صادرات نفط دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتسبب في زعزعة أمنها الاقتصادي.

٤. **تنامي الدعم الإيراني للميليشيات والجماعات المتطرفة:** لا شك أن امتلاك طهران للسلاح النووي سوف يشجعها على تقديم مزيد من الدعم المادي والمعنوي لوكلائها؛ ما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي في دول المنطقة.

ثالثًا: خيارات دول الخليج

وضعت دول الخليج العربية خلال العقود الماضية العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع إيران، إلا أنها لم تكن كافية لردع إيران أو كبحها ، وذلك في ضوء عوامل عدة: أولها: حالة الضعف والوهن العربي، قبل وبعد، ما يُسمى بـ "الربيع العربي"؛ إذ سمحت حالة الضعف التي يمر بها النظام الإقليمي العربي لإيران بالتغلغل في بعض الدول العربية والتدخل في شؤونها، ومن ثَمَّ نشْر نفوذها في المنطقة وتعظيمه، وثانيها: التباس الموقف الغربي والدولي منذ الثورة الإيرانية، وهو أمثلة عدة تعكس كم التناقضات في الموقف الغربي تجاه إيران.

وبالرغم من ذلك، لا تزال دول الخليج العربية تمتلك العديد من الخيارات للتحرك والتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، ومنها:

- **أولًا .. التحركات الدبلوماسية:** حيث لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي ترى أنه يمكن إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية، وعلى الرغم من أنها ليست طرفًا في المفاوضات مع إيران، فإنها ترى نفسها المعنيّ الأول بتطورات الملف الإيراني وبالسياسات الإقليمية لطهران. ومن هنا لجأت هذه الدول إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية للوصول إلى تفاهمات جماعية

تراعي اعتبارات الأمن الوطني لجميع الدول في المنطقة. وفي هذا الإطار، تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا حثيثة لضمان الاستقرار الإقليمي؛ ففي أقل من شهر كانت إيران المحطة الثالثة في خريطة الحراك الدبلوماسي الإماراتي، بعد سوريا وتركيا، وذلك بعدما التقى سمو الشيخ "طحنون بن زايد آل نهيان"، مستشار الأمن الوطني، خلال زيارته لطهران، في ٦ ديسمبر الماضي، كلًّا من الأمين العام للمجلس الوطني للأمن القومي الإيراني "علي شمخاني" والرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي"، بهدف تجاوز الخلافات وتهدئة المنطقة المضطربة بالنزاعات.

وفي حوار أجرته مؤخرًا مجلة "The Atlantic" أشار الأمير "محمد بن سلمان"، ولي العهد السعودي، إلى أهمية الحوار والتعايش بين العرب وإيران، وأضاف قائلًا: "أعتقد أن أي بلد في العالم لديه قنابل نووية يُعد خطيرًا، سواء إيران أو أي دولة أخرى؛ لذا نحن لا نود أن نرى ذلك، وأيضًا نحن لا نرغب في رؤية اتفاق نووي ضعيف، لأنه سيؤدي في النهاية إلى النتيجة ذاتها".

- **ثانيًا .. سياسات الاعتماد على النفس:** حيث تعمل دول الخليج العربية على إعداد ورفع وتجهيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات الإيرانية، أو أي تهديدات خارجية أخرى محتملة. وقد دخلت دول خليجية عديدة بالفعل في مجال تصنيع السلاح، وعملت على رفع وجهوزية قواتها المسلحة، من خلال المناورات والتدريبات المشتركة، وبات لديها خبرات متراكمة في مجال الدفاع.
- **ثالثًا .. العمل مع الشركاء الاستراتيجيين:** لمواجهة الأخطار الناتجة عن الملف النووي الإيراني، والحد من تداعياتها على المنطقة

> **"زاد البرنامج النووي الإيراني من مهددات إيران للأمن في منطقة الخليج، وقد ساعدت التقلبات في البيئة الاستراتيجية الدولية، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، على اتباع طهران المزيد من السياسات المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة."**

برمتها، وليس على دول مجلس التعاون الخليجي فقط.

وختامًا، فإن البرنامج النووي الإيراني زاد من مهددات إيران للأمن في منطقة الخليج، ليس من الناحية الجيواستراتيجية فقط، ولكن من الناحية البيئية أيضًا. وقد ساعدت التقلبات في البيئة الاستراتيجية الدولية، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، على اتباع طهران المزيد من السياسات المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن من المؤكد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك السياسات العدوانية؛ حيث باتت تتحرك بخطوات استراتيجية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

سوريا والجامعة العربية.. احتمالات العودة

أ. د. إكرام بدر الدين

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

تمثِّل سوريا عبر التاريخ أهمية كبرى من الناحية الجغرافية والسياسية والاستراتيجية، سواء بالنسبة للمنطقة الإقليمية، أي المنطقة التي توجد فيها بصفة عامة، أو بالنسبة لمصر بصفة خاصة، وكما يقال دومًا في مجال النظم السياسية إن للبيئة تأثيرها على النظام السياسي؛ حيث تعطيه سماته وخصائصه المتميزة، أو ما يطلق عليه الخصوصية، والتي تجعل النظام السياسي يتسم بخصائص وسمات تجعله مختلفًا عن غيره من النظم، ويقصد بالبيئة أو الخصوصية جملة العوامل الجغرافية والبشرية والتاريخية المؤثرة على النظام، والتي تؤثر -أيضًا- على عناصر القوة الشاملة للدولة، أي مكونات الأمن القومي.

ويمكن القول إنه بالنسبة لسوريا فقد لعبت عناصر البيئة المختلفة دورًا مهمًّا في إعطاء سوريا أهمية كبرى في منطقتها، وربما كان التأثير الأكبر للعوامل الجغرافية وتأثيرها السياسي أو ما يمكن أن نطلق عليه الجغرافيا السياسية للدولة السورية Geopolitics بحكم موقعها الاستراتيجي على البحر المتوسط، وفي القارة الآسيوية، فضلًا عما تتمتع به من ثروات طبيعية معدنية، وثروات البترول والغاز المحتملة في منطقة المتوسط، كما كان لسوريا -أيضًا- دورها الحضاري والثقافي المؤثر في المنطقة العربية، ويرتبط هذا الدور بالعنصر البشري، وقد ساعد تضافر العوامل الجغرافية الطبيعية مع العوامل البشرية على إعطاء سوريا مكانتها المتميزة في المنطقة العربية.

تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية

نظرًا للتطورات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ عام ٢٠١١، وما ترتب عليها من صدامات عنيفة بين الحكومة والمعارضة في هذه الدول، وخصوصًا في سوريا؛ حيث انتشرت أعمال العنف والصدام المباشر بين نظام الرئيس "بشار الأسد" والمعارضة السورية؛ فقد اتخذ وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ في نوفمبر ٢٠١١ قرارًا بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لحين التزام الحكومة السورية بتنفيذ المبادرة العربية بشأن سوريا، والتي تضمنت عدة بنود مهمة، مثل: إيقاف أعمال العنف والاقتتال، وإجراء حوار بين السلطات السورية والمعارضة، وإطلاق سراح المعتقلين في سوريا من المعارضين للنظام، وإنهاء الوجود العسكري في المناطق المدنية. ورغم ترحيب

السلطات السورية والمعارضة بهذه المبادرة، فإنها لم تتحقق على الوجه المأمول طوال عقد من الزمن؛ مما ساعد على الإبقاء على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

ويثير ذلك تساؤلات حول الأضرار التي تحمَّلها العرب من تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، سواء كانت هذه الأضرار تتعلق بالدولة السورية في حد ذاتها، أو بالمنطقة ككل، كما يُثار تساؤل آخر عن الإيجابيات التي تعود على هذه الأطراف من إنهاء هذا الوضع.

الآثار السلبية المترتبة على تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية

ساعد تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وانعزالها عن محيطها العربي في ظل الاقتتال الداخلي الذي تشهده منذ عام ٢٠١١ على إفساح المجال لعديد من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الداخلي السوري، سواء كان هذا التدخل سياسيًّا أو عسكريًّا؛ فقد تدخلت الولايات المتحدة في الشأن السوري منذ اندلاع الأزمة في ٢٠١١، كما نشرت قرابة ٢٠٠٠ جندي من القوات الخاصة في سوريا في المناطق الحدودية بين سوريا وتركيا، ثم قامت بسحبهم في ٢٠١٩. ومن مظاهر هذا التدخل دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" الرئيس "بشار الأسد" إلى قيادة مرحلة انتقالية أو الرحيل، كما أبرم "أوباما" اتفاقية مع موسكو بخصوص تفكيك الترسانة الكيميائية السورية، وقامت الولايات المتحدة بوضع خطوط حمراء وأعلنت عن احتمالية تدخلها العسكري إذا تم تجاوزها، كما قدَّمت مساعدات عسكرية لقوات كردية داخل سوريا، كما شاركت الولايات المتحدة عسكريًّا ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

> "أدى تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وانعزالها عن محيطها العربي منذ عام ٢٠١١ إلى إفساح المجال لعدد من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن السوري، سواء كان هذا التدخل سياسيًّا أو عسكريًّا."

التدخل الروسي في سوريا

بدأت روسيا عملية التدخل العسكري النشط في سوريا منذ عام ٢٠١٥ لدعم نظام الرئيس "بشار الأسد"، وساعد ذلك على إحداث تغيرات في موازين القوة الداخلية، وترتب عليه زيادة المساحة التي يسيطر عليها الجيش العربي السوري من قرابة ٢٠% من مساحة الإقليم السوري إلى قرابة ٧٠% من هذه المساحة نتيجة للدعم العسكري الروسي ووجود الجنود الروس على الأرض السورية، كما أطلقت روسيا أيضًا مسارات سياسية لمنع سقوط نظام "الأسد"، مثل: مسار أستانة ومسار سوتشي، بالإضافة -بطبيعة الحال- إلى المسارات التي أطلقتها الأمم المتحدة؛ مما أتاح الفرصة لوجود روسي مكثف وتأثير سياسي كبير على الشأن السوري.

التدخل التركي والإيراني والإسرائيلي

كما تدخلت أطراف إقليمية ودول جوار في الأزمة السورية، وأهم هذه الدول: تركيا وإيران وإسرائيل؛ حيث احتضنت تركيا المنشقين عن الجيش السوري، وقدمت لهم الدعم والتدريب؛ مما أدى إلى ظهور الجيش السوري الحر، وقد تدخلت تركيا بشكل مباشر في سوريا منذ ٢٠١٦.

وتدخلت إيران أيضًا في الشأن السوري، ويمكن تفسير ذلك بالطموحات الإيرانية للتوسع

والتمـدد فـي مختلـف أنحـاء الإقليـم، وقـد وجـدت فـي الحـرب الأهليـة السـورية فرصـة مواتيـة لهـذا التدخـل الواسـع، وخصوصًـا فـي ضـوء وجـود علاقـات قويـة كانـت تربـط إيـران وسـوريا منـذ عهـد الرئيـس السـابق "حافـظ الأسـد"؛ ممـا أدى إلـى تدعيـم إيـران للرئيـس "بشـار الأسـد"، وتدخلهـا فـي الشـأن السـوري علـى نطـاق واسـع.

كما تدخلت إسرائيل أيضًا في الأزمة السورية وبطرق مختلفة؛ حيث تكرر القصف الجوي الإسرائيلي لأهداف استراتيجية في سوريا، كما تدخلت أيضًا في بعض الأحيان بهدف تأييد أطراف مناوئة لنظام الرئيس "بشار الأسد"، ويمكن النظر إلى التدخل الإسرائيلي في الشأن السوري بكونه يُعبِّر عن رغبة في مناوأة التدخل الإيراني، وهو أشبه بحرب بالوكالة بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي؛ حيث يقوم كل منهما بمساعدة ودعم أحد طرفي النزاع.

وبناء على ذلك يمكن القول إن الساحة السورية أصبحت منطقة تتنافس وتتصارع فيها أطراف مختلفة ومتعددة، سواء كانت هذه الأطراف إقليمية أو دولية، ولعل التساؤل المهم هو ألا يمكن اعتبار أن ابتعاد سوريا عن الحاضنة العربية ساعد على هذه الآثار السلبية وأتاح الفرصة لهذه الأطراف المختلفة أن تتدخل في الشأن السوري؟ ويمكن أيضًا إثارة تساؤل آخر يتعلق بالآثار الإيجابية المترتبة على عودة سوريا إلى الجامعة العربية سواء للدولة السورية أو المنطقة العربية أو لمصر.

الآثار الإيجابية المترتبة على عودة سوريا للجامعة العربية

يمكـن القـول إن سـوريا بموقعهـا الجغرافـي والاسـتراتيجي، وإمكاناتهـا العسـكرية والاقتصاديـة، تمثِّـل إضافـة إلـى عناصـر القـوة العربيـة، والجنـاح الشـرقي للوطـن العربـي إذا ارتبطـت بمحيطهـا العربـي، كمـا أن لهـا أهميـة خاصـة بالنسـبة للأمـن القومـي المصـري بصفـة خاصـة؛ حيـث إنـه مـن الناحيـة الاسـتراتيجية والأمنيـة فـإن الدفـاع عـن مصـر يبـدأ مـن الشـمال وهـذه عبـرة التاريـخ؛ إذ إن الانتصـارات المهمـة التـي تحققـت فـي التاريـخ العربـي كانـت مـن خـلال تضافـر جهـود مصـر وسـوريا، واسـتمر ذلـك أيضًـا فـي العصـر الحديـث، ولذلـك فقـد حاولـت قـوى متعـددة إقليميـة ودوليـة الضغـط علـى سـوريا وإضعافهـا، وربمـا انتهـزت فرصـة التعدديـة المذهبيـة والدينيـة والقوميـات التـي توجـد فـي سـوريا، والمتغيـرات الإقليميـة والدوليـة، بالإضافـة إلـى الصراعـات الداخليـة والاقتتـال الـذي شـهدته سـوريا منـذ عـام ٢٠١١ لتحقيـق أهدافهـا فـي إضعـاف سـوريا، وربمـا لـم يكـن للجامعـة العربيـة دور مهـم فـي حسـم الأزمـة السـورية؛ ممـا سـاعد علـى إتاحـة الفرصـة لتدخـل أطـراف غيـر عربيـة فـي الشـأن السـوري، ولـم تكـن النتائـج المترتبـة علـى هـذا التدخـل إيجابيـة، سـواء بالنسـبة للدولـة السـورية أو للمنطقـة العربيـة، فالفوضـى والحـرب الأهليـة التـي تعرضـت لهـا سـوريا، والتدخـلات الخارجيـة، تمثِّـل انتقاصًـا مـن القـوة والقـدرات العربيـة.

ونتيجـة لذلـك يُثـار تسـاؤل حـول احتمـالات عـودة سـوريا إلـى الحاضنـة العربيـة، وربمـا يرتبـط بذلـك قضيـة أخـرى شـديدة الأهميـة وهـي إزالـة التوتـرات بيـن الـدول العربيـة، وتضـارب وجهـات النظـر فـي قضايـا مختلفـة، ومنهـا قضيـة عـودة سـوريا إلـى الجامعـة العربيـة وإنهـاء تعليـق عضويتهـا، ويتطلـب ذلـك تحقيـق التوافـق بيـن الـدول العربيـة

بالنسبة للقضية السورية، وخصوصًا أن الخطورة قد لا تقتصر على سوريا فقط، بل هناك أيضًا خطر تفجُّر الأوضاع مع دول مجاورة لسوريا، وما يمثله ذلك من تحديات للأمن القومي العربي ككل، بحيث تكون المسارات الدولية التي تعمل على حل الأزمة السورية إضافة إلى الجهود العربية في هذا الشأن وليست بديلًا لها، وخصوصًا في ظل تداعيات الأزمة، ومشكلة اللاجئين، وتدهور الأوضاع الإنسانية.

ويُلاحظ أنه رغم مرور قرابة عقد من الزمان على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية والمؤسسات والأجهزة التابعة لها، فإن ذلك لم يساعد على الوصول إلى حل للأزمة، ولذلك يمكن إثارة التساؤل التالي لماذا لا تعود سوريا مرة أخرى إلى الجامعة العربية؟ وفي الوقت نفسه تبذل الجهود العربية النشطة للوصول إلى الحل المرتقب، بحيث لا يظل مقعد سوريا في الجامعة العربية شاغرًا، فإذا كان تعليق العضوية لم يصل بالعرب إلى حل فلماذا لا تكون هناك محاولة لإعادة سوريا إلى العضوية، وفي الوقت نفسه يُبْحَث عن حل في إطار عربي بدلًا من الاقتصار على عقوبات تطبق عليها دون الوصول إلى حل حقيقي للأزمة، أو أن يكون الاعتماد الأكبر على الحلول الدولية.

هذا ويمكن القول بأن عدم تحقيق اختراق من الجامعة العربية في الأزمة السورية قد يعود إلى وجود انقسامات في مواقف الدول العربية تجاه الأزمة؛ فبعض الدول العربية يؤيد نظام الرئيس "بشار الأسد"، بينما بعضها الآخر يؤيد المعارضة السورية رغبة في إسقاط نظام "الأسد"؛ مما أدى إلى الحيلولة دون اتخاذ موقف عربي موحد حتى الآن، ومن الأسباب التي أسهمت في صعوبة تدخل الدول العربية هو اختلاط الصراعات السياسية بالصراعات الدينية، بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية،

> "عودة سوريا للحاضنة العربية مدفوعة بالرغبة في التخلص من التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي نتيجة للتدخلات الإقليمية والدولية المباشرة في الشأن السوري، مع أهمية مواجهة التمدد الإيراني في الشأن العربي."

وطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، والتي وضعت صعوبة إضافية أمام إمكانية الوصول إلى الحل، ويتطلب الأمر توحيد جهود الدبلوماسية العربية بأشكالها المختلفة للوصول إلى أفكار مشتركة ومتفق عليها بشأن الوضع في سوريا، سواء كانت الدبلوماسية التقليدية، أو دبلوماسية القمة، أو الدبلوماسية البرلمانية، ومزيدًا من التعاون بين الدول العربية والجامعة.

حول احتمالات عودة سوريا للجامعة العربية

توجد عدة عوامل ومتطلبات يمكن أن تدفع نحو تزايد احتمالات عودة سوريا للجامعة العربية، وإنهاء تعليق عضويتها، وهي:

أولًا: وجود توافق بين الدول العربية على عودة سوريا إلى الجامعة العربية، بمعنى عدم حدوث انقسامات بين مجموعة الدول العربية الأعضاء في الجامعة حول هذه العودة، وربما بدأت تظهر في هذا الإطار بعض المؤشرات الإيجابية، مثل: إعادة دول خليجية فتح سفاراتها في دمشق، وزيارة وزراء خارجية بعض الدول الخليجية لدمشق، مثل: الإمارات وعمان.

ثانيًا: أن تتقبل الحكومة السورية وتنفذ بنود المبادرة العربية، والتي تمثل إطارًا للحل، وأتوقع

أن تتقبل الحكومة السورية ذلك، وتعمل على تنفيذه، وخصوصًا بعد مرور عقد من الزمان على بداية الأزمة السورية تأثرت خلاله سوريا تأثرًا جسيمًا من النواحي الاقتصادية والمالية، كما تأثرت البنية التحتية، فضلًا عن تدفق ملايين من اللاجئين السوريين إلى الدول الأخرى، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالدولة.

ثالثًا: الرغبة في التخلص من التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي نتيجة لهذه التدخلات الإقليمية والدولية المباشرة في الشأن السوري، وانعكاس ذلك سلبًا على الأمن القومي العربي بصفة عامة كما سبقت الإشارة، وأهمية مواجهة التمدد الإيراني في الشأن العربي، والملفات الساخنة في المنطقة العربية في سوريا والعراق واليمن.

رابعًا: التطورات الدولية المعاصرة، ويقصد بذلك بصفة خاصة الأزمة الأوكرانية التي ينخرط فيها العالم ككل، والتي أدت إلى تأزم العلاقات بشكل خطير بين القوى الكبرى المؤثرة في العالم، والتي تمهد لظهور نظام دولي جديد، والتساؤل الذي يمكن إثارته في هذا الشأن هو ألا يمكن أن يؤدي هذا التطور إلى إتاحة فرصة تقليل الانغماس الدولي في بعض القضايا الإقليمية، ومنها الأزمة السورية، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إمكانية تزايد الدور العربي لحل هذه الأزمة؟ وهو ما قد يزيد من احتمالية عودة سوريا للحاضنة العربية، تمهيدًا للوصول إلى حل عربي يحقق مصالح سوريا وأمنها والأمن القومي العربي، أم على العكس من ذلك يقلل الرغبة الدولية في إيجاد حل وإعادة إعمار سوريا لوجودها تحت وصاية روسيا؛ مما يعرقل جهود الحل.

> "المشكلة الحقيقية في عودة سوريا إلى الجامعة العربية تتمثَّل في غياب الإجماع العربي في هذا الشأن؛ إذ توجد مجموعة من الدول العربية تتبنى عودة سوريا لمقعدها، بينما تتخذ دول عربية أخرى موقفًا مخالفًا."

وختامًا، يمكن القول بأن المشكلة الحقيقية في عودة سوريا إلى الجامعة العربية تتمثَّل في غياب الإجماع العربي في هذا الشأن؛ حيث توجد مجموعة من الدول العربية تتبنى عودة سوريا لمقعدها، وإنهاء تعليق عضويتها، بينما توجد دول عربية أخرى تتخذ موقفًا مخالفًا، ولذلك فالمرغوب فيه أن تتحقق في الملف السوري درجة من التوافق العربي بدلًا من تكريس الانقسامات العربية، ويمكن -أيضًا- إثارة تساؤل مهم في هذا الصدد، وهو: هل يمكن أن تكون عودة سوريا إلى الجامعة العربية قرارًا يتم التصويت عليه بالأغلبية بدلًا من الإجماع؛ نظرًا لما تمثله الأزمة السورية من تهديد للأمن القومي العربي؟

وكذلك يمكن القول بأن عودة سوريا للجامعة العربية تصبُّ في المصلحة العربية والأمن القومي العربي؛ حيث إن سوريا كانت من الدول المؤسسة للجامعة العربية، ولها أهمية في المنظومة العربية والأمن القومي العربي بفعل موقعها الاستراتيجي والتجاري؛ مما يجعل لها أهمية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية للأمن القومي العربي، وقد ظهرت بعض المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد، وخصوصًا بعد اكتشاف الأضرار التي ترتبت على ما أُطلق عليه الربيع العربي، وما ألحقه من أضرار جسيمة بالدول العربية وأمنها القومي،

وبدأت تظهر بعض المؤشرات الإيجابية تجاه عودة سوريا إلى الحاضنة العربية، ومن ذلك على سبيل المثال: موافقة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) على رئاسة سوريا للمنظمة لمدة عام بداية من ٢٠٢٢، وذلك خلفًا للمملكة العربية السعودية، وتضم المنظمة كلًّا من: الإمارات، والكويت، والسعودية، والبحرين، والعراق، والجزائر، ومصر، وليبيا، وقطر، وتونس، وسوريا. كما توجد عدة دول عربية تدعو لعودة سوريا إلى الجامعة العربية، ويُضاف إلى ذلك الزيارات التي قام بها بعض وزراء الخارجية العرب إلى سوريا كما أشرنا من قبل؛ مما يُعبِّر عما يمكن أن يُطلق عليه عودة العلاقات العربية مع سوريا، ولعل المنطق في ذلك أنه من الصعب أن يكون هناك جهد عربي لحل الأزمة السورية أو العمل على تنفيذ قرارات دولية في هذا الشأن، مثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، في ظل غياب سوريا وتعليق عضويتها.

ونأمل أن تمثِّل القمة العربية القادمة في الجزائر دفعة مهمة نحو عودة سوريا إلى العرب، وعودة العرب إلى سوريا بعد عقد من التباعد الذي لم يكن في مصلحة أحد، فليس من المنطق أن توجد سوريا في الأمم المتحدة والتي يصل عدد دولها الأعضاء إلى ١٩٠ دولة، بينما لا توجد في محيطها العربي، والذي يتكون من ٢٢ دولة تضمها الجامعة العربية.

عالم ما بعد الأحادية القطبية: جدلية العلاقة بين الاقتصادي والعسكري والسياسي

أ.د. نصر محمد عارف

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

من يتعمق في قراءة تاريخ العلاقات الدولية يخلص إلى أن هناك علاقة جدلية بين المتغيرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تمكِّن الدول من تحديد مكانها ومكانتها في هيكل النظام الدولي في كل مرحلة من مراحله؛ بحيث يصعب معها تحديد أي هذه المتغيرات هو العامل المستقل، وأيها هو العامل التابع، وأي منها يقود الآخرين وراءه، ويمهد لهما الطريق.

فقد تعودنا على قراءة أن القدرات العسكرية للدول هي التي تمهد للقوة الاقتصادية، أو أن النفوذ الاقتصادي يخلق التبعية السياسية، أو الهيمنة السياسية تمهد الطريق للشركات الاقتصادية للتغلغل والسيطرة، ثم الاستيلاء والنهب المنظم، وهذه جميعها قراءات تبسيطية تعمِّم حالة معينة على تاريخ التفاعلات الدولية المعقدة والمتشابكة.

حفظ التاريخ الحديث لنا أن أهم مؤشرات سقوط الاتحاد السوفيتي، في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، كانت وقوف المواطنين في عاصمته موسكو ليوم كامل من أجل "ساندويتش ماكدونالد الأمريكي"، وكان هذا المشهد السريالي مع الكوكاكولا والبنطلون الجينز أهم وسائل الولايات المتحدة لتظهر للعالم فشل النظرية والتطبيق في الدولة الاشتراكية الأولى، وقد مثَّل هذا المشهد نهاية العالم ثنائي القطبية، والدخول إلى العالم أحادي القطبية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وكان العامل الرئيس لهذا التحول هو الاقتصاد، فقد قادت حرب أفغانستان إلى انهيارات اقتصادية في الاتحاد السوفيتي، دفعت قيادته إلى تفكيكه والقضاء عليه بصورة إرادية رغم قوته العسكرية ونفوذه السياسي العالمي.

وفي ٨ مارس ٢٠٢٢، تعود ماكدونالد للمشهد مرة أخرى؛ حيث تقرر الشركة إغلاق ٨٥٠ فرعًا لها في عموم روسيا الاتحادية؛ في موقف يعكس العجز الأمريكي والغربي عن مواجهة روسيا عسكريًّا في حرب أوكرانيا التي اندلعت في ٢٤ فبراير الماضي، فلجأت إلى العقوبات الاقتصادية. ولكن هذا المشهد بدوره يؤرخ لنهاية العالم أحادي القطبية، والدخول إلى عالم متعدد الأقطاب، سوف تصنعه القدرات الاقتصادية، كما سوف يتضح في السياق الآتي.

هذه العلاقة الجدلية بين القدرات الثلاث للدول: الاقتصادية والعسكرية والسياسية، تحددها ظروف الزمان والمكان، ولكن هناك خطًّا ثابتًا فيها، وهو أن القدرات الاقتصادية عادة ما تكون هي العنصر الحاسم الذي يحدد مدى فعالية

كل من القدرات العسكرية والسياسية. فعلى سبيل المثال، لم تمنح القدرات العسكرية الهائلة كوريا الشمالية وضعًا يعكس حجم هذه القوة العسكرية بسبب ضعف القدرات الاقتصادية وتراجعها، ولم تستطع فرنسا رغم نفوذها السياسي الكبير أن تناطح الولايات المتحدة بسبب الفارق الهائل في القدرات الاقتصادية.

والحقيقة أننا في عالم اليوم نشهد تحولًا كبيرًا في بنية النظام الدولي ستقود إلى نهاية حالة القطبية الواحدة التي استمرت لأكثر من ثلاثين عامًا، وذلك بفضل التحولات الكبرى في موازين القوى الاقتصادية في عالم اليوم. في ١٨ فبراير ٢٠١٧، وقف "سيرجي لافروف" وزير الخارجية الروسي، مخاطبًا قادة العالم الغربي في الاجتماع الثالث والخمسين لمؤتمر الأمن العالمي المنعقد في ميونخ بألمانيا، قائلًا: "آمل أن يسعى القادة الذين يشعرون بتحمل المسؤولية لإنشاء نظام دولي عادل، وهذا النظام العادل لا بد أن يكون نظام ما بعد العالم الغربي "postwest world order".

قالها "لافروف" بعد أن فعلها "بوتين" قبل ذلك التاريخ، إن العالم يتجه نحو نظام دولي جديد في طور التشكُّل، تحمل العبء الأكبر في هندسته روسيا والصين، ومعهما يدخل العالم بقوة إلى مرحلة ما بعد الغرب، بعد أن عاش قرنين كاملين رهينًا للقوى الغربية التي فرضت نفسها على شعوب الأرض بقوة السلاح، وسطوة الاستعمار، وبهما نهبت الثروات؛ فأسست نهضة حضارية وعلمية وصناعية غير مسبوقة، جوهرها النهب والسرقة والاستيلاء على ثروات الآخرين، وإفقارهم فقرًا شاملًا؛ إذ كانت تسرق الموارد الطبيعية بقوة السلاح أو ترهيب السياسة، وتنهب الثروات بمفاعيل الفساد والملاذات الآمنة للفاسدين، وتسرق العقول بتهجيرها وجذبها بإغراءات متعددة.

> "كان الاقتصاد العامل الرئيس للتحول إلى العالم أحادي القطبية؛ فقد قادت حرب أفغانستان إلى انهيارات اقتصادية في الاتحاد السوفيتي دفعت قيادته إلى تفكيكه والقضاء عليه بصورة إرادية رغم قوته العسكرية ونفوذه السياسي العالمي."

قبل قرنين من الزمان، كان مركز العالم في الشرق؛ إذ كان الاقتصاد في الصين والهند، والقوة العسكرية في الدولة العثمانية، ومع انطلاق الثورة الصناعية وحركة الاستعمار تحول المركز إلى الغرب الأوروبي، وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل إلى العالم الجديد، إلى أمريكا وريثة الإمبراطورية البريطانية. وكما كان الانتقال إلى عالم الغرب اقتصاديًّا، فإن الانتقال إلى عالم ما بعد الغرب حقيقة صنعها الاقتصاد قبل أن تقررها السياسة، وترسخت في الواقع قبل أن تنطق بها ألسنة السياسيين.

ولكي نعرف بدقة حركة مراكز الثقل الاقتصادي في العالم؛ فلننظر إلى الاقتصادات الأقوى عام ٢٠٥٠، سنجد أن الاقتصاد الأول في ذلك التاريخ سيكون الاقتصاد الصيني بناتج محلي إجمالي ٥٨ تريليون دولار، يليه الهندي ٤٤ تريليون دولار، ثم الولايات المتحدة ٣٤ تريليون دولار، فإندونيسيا ١٠ تريليون دولار، وبعد ذلك يأتي كل من البرازيل وروسيا ٧ تريليونات دولار، ثم المكسيك واليابان وألمانيا ٦ تريليونات دولار، وبريطانيا ٥ تريليونات دولار، ثم تأتي تركيا وفرنسا والسعودية ونيجيريا ومصر. هذه الأرقام تقول لنا إنه من ضمن أقوى عشرة دول اقتصاديًّا بإجمالي ١٨٣ تريليون دولار هناك

> حين أدركت القوى الغربية أن القوة الاقتصادية الصاعدة للصين سوف تنعكس على هيكل النظام الدولي، عمدت إلى عرقلة التوسع الصيني، وفك الارتباط بينها وبين روسيا، ذلك الارتباط الذي يؤشر إلى بروز حلف استراتيجي يهدد نظام القطبية الأحادية.

٧ دول خارج العالم الغربي، بإجمالي ١٣٨ تريليون دولار، وثلاث دول في العالم الغربي بإجمالي ٤٥ تريليون دولار، أي: إن نصيب الدول الغربية لن يتجاوز ربع الاقتصادات العالمية الكبرى.

هذه الحقائق بدأت تنعكس على الواقع الدولي الآن على مستوى التحالفات الدولية، وإعادة ترتيب مناطق مختلفة من العالم، ومنها العالم العربي، وبدأت إرهاصات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط، وشرق أوروبا، وشرق آسيا، وبدأت كل من روسيا والصين تتحركان بطريقة ثابتة وهادئة، ولكنها صارمة نحو تنفيذ هذا الهدف البعيد، وهو الانتقال إلى عالم ما بعد الغرب.

حين أدركت القوى الغربية أن القوة الاقتصادية الصاعدة للصين سوف تنعكس على هيكل النظام الدولي، خصوصًا مع تمدد الصين اقتصاديًّا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية لشراء الموارد الأولية والمعادن الاستراتيجية والنادرة بكميات هائلة، ولمدد زمنية تزيد على العشرين عامًا، وحين ظهرت هذه الحقيقة واضحة، لا سيما بعد الأزمات المالية المتتالية منذ نهاية ٢٠٠٨، بدأت القوى الغربية، خاصة أمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، تتحرك بصورة متناغمة لعرقلة التوسع الصيني، ومحاصرة نموها الاقتصادي المتسارع، وفك الارتباط بينها وبين روسيا، ذلك الارتباط الذي يؤشر إلى بروز حلف استراتيجي يهدد نظام القطبية الواحدة المتمثل في الولايات المتحدة، وخلفها الانفراد الحضاري الغربي بالعالم.

هنا برزت الرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى نقل منطقة التوتر الأشد سخونة من الشرق الأوسط إلى وسط آسيا، مع الحفاظ على كم من التوترات في العالم العربي يحقق بعض المصالح الاستراتيجية الكبرى، ويأتي هذا في إطار التحول الاستراتيجي الكبير للإدارة الأمريكية من أوراسيا إلى المحيط الهادئ، وذلك بعد أن صارت المصالح الكبرى للعالم الغربي تتمثل في احتواء الصين وروسيا والهند، تلك القوى التي سوف تزيح العالم الغربي بما فيه أوروبا وأمريكا من الصدارة، وتعيد قيادة العالم إلى آسيا بعد أن انتقلت منها منذ قرنين من الزمان مع الثورة الصناعية إلى أوروبا وامتداداتها في أمريكا الشمالية، وفي هذا السياق جاء الانسحاب الأمريكي المتعجل والعشوائي من أفغانستان، وتسليمها عن عمد لحركة طالبان، على أمل أن تخلق طالبان بؤرة توتر جديدة تجتمع فيها الحركات الإسلامية العنيفة التي سوف تربك الصين والهند وروسيا.

وفي السياق نفسه أيضًا كان التدخل الأمريكي في إفريقيا؛ حيث نُقِلَ تنظيما القاعدة وداعش إلى المناطق الإفريقية التي توسعت فيها الاستثمارات الصينية؛ لخلق بؤر توتر تعرقل تمدد المصالح الصينية في مناطق مثل دول الساحل (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد)؛ لذا يمكن فهم تعدد الانقلابات العسكرية في دول الساحل وغرب إفريقيا، خصوصًا تلك التي انخرطت قياداتها في علاقات عميقة مع الصين، مثل: الرئيس الغيني "ألفا كوندي"، الذي انقُلِب عليه في ٥ سبتمبر ٢٠٢١، بعد توقيعه عقد تصدير طويل الأمد لخام الألومنيوم مع الصين.

ثم جاءت حرب أوكرانيا لتُربك التحول الاستراتيجي الأمريكي الكبير من أوراسيا إلى الباسيفيك، وتُعيد الولايات المتحدة وبروكسل إلى البيت الأوروبي، ويُصبح الهم الأكبر لهما تأمين حدود حلف شمال الأطلسي، والحفاظ على مصادر الوجود، مثل الطاقة والغذاء، ويكتشف العالم أن القطب العالمي الأوحد غير قادر على ممارسة دوره؛ حيث فَقَدَ قوة الردع التي كان يجب أن تمنع روسيا من شن حرب على أوكرانيا، وفَقَدَ القدرة على المواجهة أيضًا، واكتفى بأضعف الوسائل وهي الحصار الاقتصادي والإعلامي والثقافي، وحتى في هذه كانت الآثار السلبية للعقوبات الغربية على روسيا أشد تأثيرًا على الاقتصادات الأوروبية والأمريكية بدرجة تجعلها سلاحًا ذا حدين لا يمكن استخدامه لفترات زمنية طويلة.

في ضوء كل هذه التطورات يتزايد التقارب الروسي الصيني، وتتوطد العلاقات بينهما، ويُعلن وزيرا خارجية الدولتين أن النظام العالمي أحادي القطبية قد انتهى، وتشرع روسيا والصين في التحضير لعالم متعدد الأقطاب سوف تكون بداياته بفقدان الدولار الأمريكي هيمنته الاقتصادية على العالم، ومعها يفقد الاقتصاد الأمريكي تفرده وصدارته، ويفتح المجال أمام قوى دولية صاعدة، مثل: الصين وروسيا والهند، لتجد لها مكانًا في قمة النظام العالمي، ومعها سوف تسعى أوروبا إلى الاستقلال العسكري عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل جيشًا موحدًا؛ وبذلك تصبح أوروبا قطبًا عالميًّا مستقلًا، وليس تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية.

في يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠٢٢، أعلن وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في مدينة "تونشي" بشرق الصين أن الصين وروسيا تعتزمان السير

> **"أربكت حرب أوكرانيا التحول الاستراتيجي الأمريكي الكبير من أوراسيا إلى الباسيفيك، وأعادت واشنطن وبروكسل إلى البيت الأوروبي، وأصبح الهم الأكبر لهما تأمين حدود حلف شمال الأطلسي، والحفاظ على مصادر الوجود، مثل الطاقة والغذاء، وأثبتت قصور القطب العالمي الأوحد عن ممارسة دوره."**

> ستمثل حرب أوكرانيا ٢٠٢٢ نهاية لنظام القطب الواحد، وبداية لنظام متعدد الأقطاب؛ سيكون فيه لروسيا والصين والاتحاد الأوروبي موقع قيادي بجانب الولايات المتحدة الأمريكية.

قدمًا نحو نظام عالمي عادل ومتعدد الأقطاب، وقال: "نحن مهتمون بأن تتطور علاقاتنا مع الصين بشكل ثابت ومستمر"، وهو ما اتفق عليه زعيما البلدين الرئيس "بوتين" والرئيس "شي جين بينج"؛ أن روسيا والصين وشركاءهما سيتحركون معًا نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل بناء على نتائج "المرحلة الخطيرة التي يمر بها تاريخ العلاقات الدولية". مؤكدًا مرة أخرى: "نمر بمرحلة خطيرة للغاية في تاريخ العلاقات الدولية، وأنا مقتنع بأنه في أعقاب هذه المرحلة، ستتضح ملامح الوضع الدولي بشكل كبير وسنتحرك معكم، ومع شركاء آخرين في الرأي، نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل وديمقراطي".

وختامًا، إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد شهدت نهاية الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية، وظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تقوده الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وكانت حرب السويس ١٩٥٦ نهاية لنظام عالمي متعدد الأقطاب تقوده الدول الاستعمارية الأوروبية: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وبداية لنظام القطبية الثنائية الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكانت حرب أفغانستان خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي نهاية لنظام القطبية الثنائية عام ١٩٩١، وبداية لنظام القطب الواحد الذي انفردت به الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حرب أوكرانيا ٢٠٢٢ ستكون نهاية لنظام القطب الواحد، وبداية لنظام متعدد الأقطاب؛ سيكون فيه لروسيا والصين والاتحاد الأوروبي موقع قيادي بجانب الولايات المتحدة. ويبقى السؤال المحوري الذي يحتاج إلى أن تنصرف إليه عقول المخططين الاستراتيجيين: أين موقعنا في هذه التحولات الكبرى؟

النظام الأممي لتدبير الأزمات في عالم مرتبك

أ. د. إدريس لكريني

أستاذ العلاقات الدولية وتدبير الأزمات، ومدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات - المغرب

تحيل الأزمات إلى محطات قاسية تُعبِّر عن خلل يَطال بنية ما، تحدث بصورة فجائية، وتثير قدرًا من الارتباك والخوف في أوساط المجتمع، كما تضع صانعي القرار أمام موقف ضاغط، يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة في وقت قياسي ضمن سباق مع الزمن، لمنع خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة. وبغض النظر عن أنواعها ومسبباتها، تتباين انعكاسات الأزمات وتداعياتها تبعًا لخطورتها ونطاقها الجغرافي والزمني، وللخطوات المعتمدة، والاستراتيجيات المتخذة في تدبيرها. وقد أسهمت التطورات التي شهدها العالم على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، في تعقد الأزمات، ما أصبح يفرض تطوير سبل التعاطي معها.

عادة ما ترتكز عملية تدبير الأزمات -على اختلاف أشكالها وخلفياتها- على ثلاث مراحل أساسية، تتركز أولًا في مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة، عبر الاستعداد المسبق لكل الاحتمالات بكل جاهزية وثقة، والمرحلة الثانية تواكب حدوث الأزمة، وتقتضي تقييم الوضع وتجهيز خلية للتعامل معها بكل كفاءة واقتدار، ثم مرحلة ثالثة ترتبط بما بعد الأزمة، وهي محطة مهمة وحاسمة، تقوم على تقييم الوضع، والوقوف على الاختلالات التي غذَّت الأزمة، وكذا تلك التي رافقت تدبيرها في المرحلتين السابقتين، ثم الاستمرار في التعامل مع الأزمات الفرعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تمخَّضت عنها، ووضع استراتيجيات كفيلة بمنع تكرار التجربة القاسية في المستقبل.

أبرزت التحولات الدولية المتسارعة التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة قصورًا واضحًا في تعامل الأمم المتحدة مع عدد من الأزمات والتهديدات التي لا تخلو من تأثيرات على السِّلم والأمن الدوليين. ذلك أن محك الممارسات الدولية كشف عن الكثير من الاختلالات والنقائص التي تطبع أداء هذه الهيئة التي تأسست في عام ١٩٤٥، وخصوصًا بعد بروز مجموعة من المخاطر العابرة للحدود، كالأوبئة وتلوث البيئة والجرائم الرقمية والهجرة القسرية والأمراض المتنقلة، والتي أصبحت تفرض إعادة النظر في المفهوم التقليدي للسِّلم والأمن الدوليين.

لقد وضعت جائحة كوفيد-١٩ العالم أمام محك حقيقي؛ مما اقتضى إعادة النظر في الآليات التقليدية المُعتمَدة في تدبير الأزمات، فالأمر يتعلق بوباء ينطوي على أخطار حقيقية وشاملة وعابرة للحدود، لم تتوقف تداعياته على المجال

الصحي فحسب، بل أفرز مجموعة من الإشكالات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ حيث فرضت على كل دول العالم -بغض النظر عن إمكاناتها وقدراتها- اعتماد تدابير قاسية لم يشهد العالم والإنسانية -حتى في أوقات الحروب العالمية الطاحنة- مثيلًا لها.

فقد فرض الوباء حالة من الجمود بفعل إغلاق الحدود، وإيقاف الرحلات الجوية وتقييد حركة التنقل، فيما بدت المنظمة الأممية عاجزة عن مواكبة التأثيرات المتسارعة للوباء على كل مناحي الحياة الدولية؛ ما تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا، وهدر الكثير من الإمكانات الاقتصادية والمالية، بينما اقتصرت منظمة الصحة العالمية على مراقبة الوضع، وإطلاق بعض التعليمات الوقائية، وهو ما كشف أن الهيئة لم تستوعب بعد التطورات الهائلة التي مسَّت مفهوم السلم والأمن الدوليين، الذي أضحى أكثر شمولية واتساعًا، ولم يعد قاصرًا في عناصره على غياب التهديدات العسكرية، بل تعداها إلى مخاطر عديدة في أبعادها وتجلياتها الاقتصادية والبيئية والرقمية والإنسانية.

فيما وقف العالم مشدوهًا وعاجزًا عن التعاطي مع الأزمة الأوكرانية الروسية؛ حيث تطورت الأحداث بشكل سريع بدخول القوات الروسية إلى العمق الأوكراني؛ مما تسبب في خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة، ذلك أن مجلس الأمن لم يتمكَّن من اتخاذ أية تدابير يخولها له الميثاق الأممي لوقف تطور الوضع وإرجاع الأمور إلى نصابها بفعل الفيتو الروسي، وهوما يطرح أكثر من تساؤل بشأن منظومة عمل واتخاذ القرار داخل هذا الجهاز، ومدى انخراطه الجدي والمسؤول في حفظ السِّلم والأمن الدوليين بالشكل المطلوب.

> ترتكز عملية تدبير الأزمات على ثلاث مراحل، أولًا: مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة، ومرحلة ثانية تواكب حدوث الأزمة، ثم مرحلة ثالثة، ترتبط بما بعد الأزمة، تقوم على تقييم الوضع، والوقوف على الاختلالات التي غذَّت الأزمة.

إن الفقرة الرابعة من المادة الثانية للميثاق الأممي تنصُّ على أنه: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أيِّ وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة."، ورغم تحريم الميثاق لاستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، لا زال اللجوء إلى القوة بكل أشكالها قائمًا تحت ذرائع مختلفة، كممارسة حق الدفاع الشرعي، أو مكافحة الإرهاب، أو حماية حقوق الإنسان، في عالم يتأرجح بين قوة القانون، وما يحيل إليه ذلك من احترام للمواثيق والمعاهدات الدولية وتنسيق وتعاون وتدبير سلمي للمنازعات والأزمات من جهة، و"قانون القوة" وما يتصل به الأمر من فوضى واستهتار بالمواثيق والمعاهدات الدولية، والمبالغة في إعمال تأويلات منحرفة لمقتضيات القانون الدولي.

إن الدينامية التي طبعت أداء مجلس الأمن بعد تخلصه من حالة الاستقطاب التي شلَّته على امتداد عقود من صراع الحرب الباردة، لم تكن في مجملها منسجمة مع مقتضيات القانون الدولي؛ حيث طُرِحت الكثير من الأسئلة عن مشروعية مجموعة من تدخلاته، كما في العراق والصومال وليبيا، وعدم تحمله لمسؤولياته في

مناسبات أخرى، مثلما هو الأمر بالنسبة للقضية الفلسطينية، والأزمة السورية.

وأخذًا بعين الاعتبار للصلاحيات التي أتاحها نظام المحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن، والمرتبطة بالمادة رقم (١٣) الخاصة بالإحالة إلى المحكمة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في مواجهة الجرائم المندرجة ضمن اختصاص المحكمة، سواء ارتُكِبت داخل دول طرف في نظام المحكمة أم لا، فإن الممارسة تبرز أن المجلس استغلَّ هذه الإمكانية بصورة منحرفة؛ ذلك أن من بين عشرة تحقيقات تباشرها المحكمة، هناك تسعة تنصبُّ على قضايا تتصل بالقارة الإفريقية (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والسودان ودارفور، وساحل العاج، وكينيا، ومالي، وليبيا) كان المجلس وراء إثارة غالبيتها، وهو ما دفع عددًا من الدول الإفريقية إلى التهديد بالانسحاب من نظام المحكمة.

كما أتاح له النظام أيضًا إمكانية إرجاء تدابير التحقيق أو المقاضاة التي تباشرها المحكمة (المادة ١٦) بصدد جرائم تندرج ضمن ولايتها، وهو إجراء لا يخلو من خطورة ومجازفة، بالنظر إلى أنه قد يشل عمل المحكمة، ويحول دون تحركها في الوقت المناسب، كما يمكن أن يُسهم في ضياع الوثائق والأدلة الإثباتية، وهي الصلاحيات التي أصبحت تمثِّل عاملًا ضمن عوامل أخرى، تكرِّس الإفلات من العقاب، وتحول دون إرساء عدالة جنائية دولية مسؤولة ومستقلة.

ومن ناحية أخرى، وعلى عكس ما أكَّدته الدول المتمتِّعة بحق الاعتراض (الفيتو) غداة تأسيس هيئة الأمم المتحدة من كونها ستلتزم باستعماله بحسن نيِّة، وتوظِّفه لخدمة السِّلم والأمن الدوليين، فإن واقع ممارسة المجلس لصلاحياته

> **"على عكس ما أكدته الدول المتمتِّعة بحق الفيتو من كونها ستلتزم باستعماله بحسن نيِّة، وتوظِّفه لخدمة السِّلم والأمن الدوليين، فإن الواقع يكشف استغلاله في خدمة أهداف خاصة وضيِّقة، وأنه وُظِّف لعرقلة مصالح المجتمع الدولي."**

في هذا الشأن، يكشف بما لا يدع مجالًا للشكِّ استغلال هذه الآلية بشكل مبالغ؛ خدمة لأهداف خاصة وضيِّقة، بل إن هذه الآلية وُظِّفَت في كثير من المناسبات لعرقلة مصالح المجتمع الدولي، الأمر الذي كان له تداعيات خطيرة على السِّلم والأمن الدوليين، وعلى عدد من الملفات، كما هو الشأن بالنسبة للقضية الفلسطينية.

لقد بات واضحًا أن الواقع الدولي الراهن بتوازناته وأولوياته وإشكالاته يختلف بشكل جذري عن الظروف التي تأسَّست فيها الأمم المتحدة، وهو ما يفسِّر عجزها الواضح عن مواكبة التحولات التي حدثت على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، ويبدو أن الهيئة أصبحت بحاجة ملحة إلى إجراء إصلاحات حقيقية، تسمح بـ "دمقرطتها" وتحقيق التوازن بين أجهزتها الرئيسة، وتجاوز الإشكالات المرتبطة بعملية التمثيل والتصويت داخل مجلس الأمن.

إن تفعيل أداء مجلس الأمن في مجال إدارة الأزمات والمحافظة على السِّلم والأمن الدوليين يقتضي بداية إعادة النظر في تشكيله، وفي طريقة التصويت على قراراته بصورة تستوعب موازين القوى الحالية، وعدم المساس بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وفي هذا السياق، طالبت عدة دول باعتماد الأخذ بالتمثيل

القـاري، فيمـا طُرِحـت مقترحـات تصـب باتجـاه توسـيع العضويـة الدائمـة مـن خمسـة أعضـاء إلـى عشـرة أعضـاء، وتوسـيع العضويـة غيـر الدائمة من عشرة أعضاء إلى أحد عشر أو أربعة عشر عضوًا، بـل إن هنـاك مـن طالـب بإلغـاء حـق الاعتـراض والعضويـة الدائمـة.

وأخذًا بعين الاعتبار أهمية توافر مقومات تدبير الأزمات، تظهر أهمية تجهيز جيش خاص بالأمم المتحدة، من خلال تشكيل لجنة الأركان الدائمة، ووضعها تحت تصرف المجلس طبقًا لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي، واعتماد الإجراءات اللازمة لمواجهة الدول التي تتهرب من أداء واجباتها المالية المستحقة للهيئة، ثم إرساء قدر من التوازن بين أجهزة المنظمة، عبر تفعيل دور الجمعية العامة، وإضفاء طابع الإلزام على قراراتها وتوصياتها بصورة تضمن بلورة أداء جماعي أكثر فعالية، ومنح محكمة العدل الدولية سلطات قضائية واسعة وملزمة، إضافة إلى تطوير دور الأمانة العامة في مجال المحافظة على السِّلم والأمن الدوليين، مع إعمال قدر من الرقابة على أداء المجلس من قِبل الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية؛ للحيلولة دون ابتعاده عن متطلبات الشرعية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بمهامه المتصلة بالفصل السابع من الميثاق.

ومن جهة أخرى، وفي سياق إرساء مقاربة أكثر شمولية وتوازنًا لإدارة الصراعات والأزمات الدولية، ينبغي فحص وتدقيق آلية العقوبات، والأخذ بعين الاعتبار لآثارها الإنسانية وتداعياتها السلبية في بعض الحالات، وذلك باعتماد عقوبات ذكية، تدعم تحقيق الأهداف المتوخاة.

ومنعًا لحدوث تأويلات ضيقة ومنحرفة لبنود الميثاق الأممي قد تخدم مصالح القوى الكبرى داخل المجلس، ينبغي تدقيق وتوضيح مجموعة

"طُرِحت مقترحات تصب باتجاه توسيع العضوية الدائمة من خمسة أعضاء إلى عشرة أعضاء، وتوسيع العضوية غير الدائمة من عشرة أعضاء إلى أحد عشر أو أربعة عشر عضوًا، بل إن هناك من طالب بإلغاء حق الاعتراض والعضوية الدائمة."

من الاصطلاحات والمفاهيم الواردة فيه، كما هو الشأن بالنسبة للسِّلم والأمن الدوليين وتهديدهما وخرقهما.

وختامًا، لا يخلو إصلاح نظام الأمم المتحدة لتدبير الأزمات من صعوبات وإشكالات قانونية متصلة بالتدابير التي يطرحها الميثاق في هذا الصدد، وأخرى موضوعية بالنظر إلى أن الأمر يقتضي وجود إرادة سياسية حقيقية لدى القوى الدولية في هذا الخصوص.

إن تأكيد إصلاح نظام الأمم المتحدة لتدبير الأزمات ضمن عملية إصلاحية شاملة للهيئة، لا يعني التقليل من شأن الجهود التي بذلتها وتبذلها المنظمة في سبيل إرساء السِّلم والأمن في عالم يشهد تطورات وتفاعلات متسارعة، ويكفي أنها أسهمت إلى حد كبير في تعزيز التواصل بين الشعوب والدول، وفي منع اندلاع حروب عالمية جديدة مدمرة. وأمام المرحلة المفصلية التي يمر بها العالم في الوقت الراهن، تزداد الحاجة إلى أمم متحدة مستقلة وقوية وقادرة على التفاعل الإيجابي مع التطورات الدولية، وعلى إرساء سلام مستدام، يحصِّن العالم والأجيال القادمة ضد مختلف التهديدات التي تُلقي بظلالها القاتمة على مستقبل السِّلم والأمن الدوليين.

تأثير الطائرات بدون طيار على الحروب المستقبلية

لواء طيار/ د. هشام الحلبي
مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

اهتمت دول كثيرة بتصنيع وامتلاك الطائرات بدون طيار واستخدامها لتنفيذ العديد من المهام التي تُكلَّف بها طائرات القتال الحديثة، وقد أصبحت عنصرًا مهمًّا في الصراعات والتوازنات الاستراتيجية في العالم وفي المنطقة العربية، ومثار اهتمام العسكريين والمدنيين في العالم، وذلك نتيجة ظهور أنواع متعددة منها مع التطور التكنولوجي المتسارع.

أولًا: تأثير التكنولوجيا على تطور الطائرات بدون طيار

أدت التطورات المتسارعة في التكنولوجيا إلى زيادة إمكانات الطائرات بدون طيار في اتجاهات متعددة، أهمها الآتي:

- القدرة على حمل أسلحة متنوعة ومتعددة، بالإضافة إلى دقة تمييز الأهداف وتدميرها باستخدام أنظمة توجيه حديثة (رادارية/ تلفزيونية/ حرارية/ ليزرية/ GPS).
- القدرة على الهبوط والإقلاع العمودي، أو من ممرات قصيرة، أو إطلاقها من منصات متحركة، وظهور أنواع تجمع بين خصائص ومميزات الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمروحيات (Hybrid Drones).[1]
- زيادة المدى: نظرًا لتطور تكنولوجيا بناء الطائرات من المواد المركبة (Composite Materials)، والتي تتمتع بخفة وزنها بشكل كبير مقارنة بالمواد التقليدية، وأدى ذلك إلى زيادة كمية الوقود الذي تحمله لتنفيذ المهام بعيدة المدى.
- إنتاج طائرات بدون طيار تشبه في شكلها الخارجي وحركتها الطيور، ومنها على سبيل المثال الطائرة التي عرضتها روسيا في المعرض العسكري السنوي لوزارة الدفاع في ٢٠١٩، وهي تزن ٥ كجم، ومداها حتى ٢٠كلم[2]، وأيضًا الطائرة التي أنتجتها الصين ويصل وزنها إلى ٢٠٠ جرام، وتطير لمدة ٣٠ دقيقة بسرعة ٢٥ ميلًا في الساعة [3].
- استخدام تكنولوجيا الإخفاء: لتقليل إمكانية اكتشافها.
- تجهيز الطائرات بدون طيار الحديثة ومحطاتها الأرضية بتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ مما أضاف إليها العديد من الإمكانات، ومثال لذلك:[4]

- تطوير طائرات بدون طيار تتخذ القرارات دون الرجوع إلى المحطة الأرضية بالإضافة إلى التحكم عن بعد؛ مثل الطائرة بدون طيار

> "في ظل التطور في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار وانخفاض تكلفة البحث والتطوير والاقتناء، من المتوقَّع التوسع في استخدامها في الحروب المستقبلية، لأنها ستساعد على سهولة تطبيق مبادئ الحرب."

(Northrop Grumman X-47B) والتي تعمل من على حاملات الطائرات وتستطيع حمل تسليح يصل وزنه إلى ٢٠٠٠ كجم.

- إمكانية تحليل كم كبير من البيانات التي ترسلها الطائرات بدون طيار بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في طيران أعداد كبيرة من الطائرات بدون طيار صغيرة الحجم في وقت واحد (تماثل حجم الطيور)، قادرة على الانتشار والتحرك معًا بصورة آلية لتنفيذ مهام قتالية؛ مما يفرض تحديات أمنية جديدة لصعوبة إسقاطها باستخدام نظم الدفاع الجوي التقليدية.[٥]
- رسم الخرائط الجوفية (Subterranean Maps)؛ لاكتشاف مصادر الخطر تحت الأرض، بالإضافة إلى استخدامها في البحث والإنقاذ في المناجم المنهارة.[٦]

ثانيًا: تأثير استخدام الطائرات بدون طيار على الحروب المستقبلية

في ظل التطور في تكنولوجيا الطائرات بدون طيار وانخفاض تكلفة البحث والتطوير والاقتناء، من المتوقَّع التوسع في استخدامها في الحروب المستقبلية؛ لأنها ستساعد على سهولة تطبيق مبادئ الحرب، وأهمها على سبيل المثال ما يلي:[٧]

- **الحشد:** إمكانية حشد مجموعات كبيرة من الطائرات بدون طيار تساعد كثيرًا في تنفيذ هذا المبدأ، خاصة مع تقليل المخاطر التي تواجه القوات في أثناء بناء التجميعات القتالية المناسبة لتنفيذ المهام.
- **المفاجأة:** نظرًا لصغر حجمها وصعوبة اكتشافها فيمكن باستخدامها مباغتة العدو في المكان والزمان غير المتوقعين، بما يربك أعماله ويقلل من فاعلية خططه.
- **المبادأة:** ستعمل الطائرات بدون طيار على زيادة القدرة على القيام بالمهام القتالية بإيجابية وحرية؛ مما يحقق السبق في الأعمال العسكرية خاصة الهجومية.
- **المرونة:** يمكن استخدام الطائرات بدون طيار في مهام متعددة (الاستطلاع بأنواعه - ضرب أهداف - بحث وإنقاذ... إلخ)، وبالتالي تزداد القدرة على المناورة بالبدائل، وأيضًا القدرة على الاختيار بينها.
- **خفة الحركة:** نظرًا لصغر حجمها، وإمكانية استخدامها من منصات إطلاق متنقلة، فإنها تعطي قدرًا كبيرًا من المناورة السريعة وخفة الحركة؛ مما يعزز ويدعم الأعمال القتالية الهجومية والدفاعية.
- **الاقتصاد في القوى:** يمكن تنفيذ جزء من المهام باستخدام الطائرات بدون طيار بتكلفة أقل من الطائرات التقليدية (سعر الطائرة - تكلفة التشغيل)، ويمكن أيضًا استخدامها (مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي) لتقليص الفجوة في توازن القوى.
- **البساطة:** تتميز بعض أنواع الطائرات بدون طيار ببساطة التصميم، الأمر الذي يمكن

معه تطويرها (من حيث التسليح والمدى)، كما أن المهارات المطلوبة لتشغيلها أقل بكثير مقارنة بطائرات القتال الحديثة.

- **القيادة والسيطرة:** توفر كمًّا كبيرًا من المعلومات (في الوقت الحقيقي) عن مسرح العمليات بما يُحسن بشكل كبير القدرة على إدارة أعمال القتال، والسيطرة على القوات، وتنظيم التعاون وتنسيق الجهود.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المتوقَّع مستقبلًا توسع الجماعات الإرهابية في امتلاك وتطوير أنواع متعددة من منظومات الطائرات بدون طيار، خاصة مع إمكانية الحصول على بعضها بأعداد كبيرة، وسهولة نقلها من مكان لآخر، وعدم احتياجها إلى التفكيك وإعادة التركيب، كما أن تجهيزها للإطلاق لا يحتاج إلى التدريب لفترات طويلة، ويمكن تحميلها بأوزان صغيرة من المواد شديدة الانفجار، وأيضًا استخدامها في الاستطلاع لسهولة تجهيزها بكاميرات، ويزيد من هذه التهديدات مستقبلًا احتمال استخدام الجماعات الإرهابية الطائرات بدون طيار في نشر المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية [٨]، بما قد يؤدي إلى زيادة قدرتهم على استخدامها بشكل يؤثر على أمن الدول؛ مما يدفع إلى ضرورة السعي لامتلاك منظومات فعالة لمواجهتها.

ثالثًا: أساليب مواجهة الطائرات بدون طيار وصعوبات تنفيذها

مع تنامي التهديدات الناجمة عن التوسع في استخدام الطائرات بدون طيار ظهرت أنظمة متعددة لمواجهتها، ويمكن تقسيم اقتناء الطائرات بدون طيار إلى ثلاثة مستويات، ومن الأهمية بمكان أخذ هذه المستويات في الاعتبار عند مواجهتها، وهي كالآتي:

> "من المتوقَّع مستقبلًا توسع الجماعات الإرهابية في امتلاك وتطوير أنواع متعددة من منظومات الطائرات بدون طيار، خاصة مع إمكانية الحصول على بعضها بأعداد كبيرة، وسهولة نقلها من مكان لآخر، وعدم احتياجها إلى التفكيك وإعادة التركيب، كما أن تجهيزها للإطلاق لا يحتاج إلى التدريب لفترات طويلة، ويمكن تحميلها بأوزان صغيرة من المواد شديدة الانفجار."

- **المستوى الأول:** طائرات بدون طيار عسكرية؛ وتتصف بأن أسعارها مرتفعة، وهي مجهزة بأنواع متعددة ومختلفة من المعدات العسكرية (أجهزة استطلاع بأنواعه - أجهزة الملاحة الجوية - التسليح... إلخ)، وهذه الأنواع تحتاج إلى وقت للتدريب لتشغيلها، وتجهيزات خاصة لاستخدامها، ولا يمكن الحصول عليها بسهولة (من خلال بعض الدول فقط).
- **المستوى الثاني:** الطائرات بدون طيار التي تستخدم في المجالات التجارية المختلفة؛ ومثال لها التي تستخدم بواسطة شركات التصوير (تصوير المباريات والاحتفالات...)، وأخرى تستخدم في البحث والإنقاذ وتوصيل البريد، وهذا النوع سعره مرتفع مقارنة بالأنواع التي يقتنيها الهواة، ويحتاج في بعض الدول إلى إصدار تصديقات من السلطات المختصة لاستخدامه، ولكن الحصول عليه أسهل من الأنواع العسكرية.
- **المستوى الثالث:** الطائرات بدون طيار التي يستخدمها الهواة؛ ويمكن شراؤها مباشرة من الأسواق المختلفة، وسعرها منخفض ويمكن

الحصول عليها بسهولة، ولا يتطلب تشغيلها خبرات عالية، وخطورة هذه الأنواع تكمن في إمكانية تحميلها بالمواد المتفجرة (حتى لو كان وزنها صغيرًا فهي تسبب إزعاجًا كبيرًا للمجتمع)، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في التجسس بعد تجهيزها بآلات التصوير، ويمكن إطلاق أعداد كبيرة منها في وقت واحد، وتتطلب مواجهتها تكاليف كبيرة.

أهم أساليب مواجهة الطائرات بدون طيار

- **تدمير مراكز تجميع الطائرات بدون طيار:** والتي يمكن رصدها بوسائل الاستطلاع المختلفة، بالإضافة إلى معلومات أجهزة المخابرات، وقد يتطلب ذلك جهدًا كبيرًا ومتواصلًا؛ نظرًا لسهولة إخفاء مراكز التجميع في ضوء صغر حجم الطائرة ومكوناتها قبل التجميع، ويُعَد هذا الأسلوب من الأساليب الفعالة، لأنه بتنفيذه يتم تدمير عدد كبير منها، ومن القائمين على التجميع أيضًا.

- **البحث المستمر للكشف والتتبع:** تستعين التكنولوجيات المضادة للطائرات بدون طيار بالعديد من تقنيات الكشف والاعتراض، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تعتمد عناصر الكشف والتتبع على الرادارات، ورصد الترددات اللاسلكية، واستخدام الكاميرات الكهربائية البصرية، وأجهزة الاستشعار التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وأجهزة الاستشعار الصوتية التي تكشف الصوت الذي تصدره الأنواع الشائعة من هذه الطائرات. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد منظومة واحدة قادرة على كشف وتعقب جميع أنواع الطائرات بدون طيار في جميع الظروف، ولكن يجب أن تتكامل هذه المنظومات مع بعضها.

- **التشويش:** تشمل طرقُ التصدي التشويش على الاتصالات اللاسلكية بين الطائرة والمحطة الأرضية، والتشويش على أنظمة تحديد المواقع الموجودة بالطائرة (GPS).

- **التدمير في الجو:** تتعدد أساليب تدمير الطائرات بدون طيار في الجو، ولا يمكن لأسلوب واحد أن يُستخدم ضد كل الأنواع، على سبيل المثال تُستخدم أنظمة الدفاع الجوي مثل نظام الدفاع الجوي الصاروخي المدفعي المحدث "بانتسير-إس١إم"، والذي أثبت قدرة عالية على ضرب مختلف أنواع الطائرات بدون طيار في سوريا [٩]، ويمكن استخدام الصواريخ التي تُطلَق من مروحيات حربية ومن طائرات مقاتلة، بالإضافة إلى صواريخ أرض-جو لتدمير الطائرات بدون طيار، كذلك تُستخدم بعض الأسلحة التي لم تكن مصممة أساسًا لتدمير الطائرات بدون طيار في تدمير الأنواع الصغيرة والتي تطير بسرعة منخفضة.

- **وجود قوانين لتنظيم الاستخدامات التجارية للطائرات بدون طيار:** من الممكن إقرار قوانين تضبط امتلاك الطائرات بدون طيار واستخدامها في القطاعات المدنية (الاستخدام التجاري - الهواة)، وهو أسلوب يُساعد كثيرًا على التأكد من أنه لن يستخدمها الإرهابيون، وأنه سيقتَصِر الاستخدام على المتخصصين؛ للتغلب على أخطاء الاستخدام غير المتعمدة التي قد تسبب أذى للأشخاص والممتلكات، وفي هذا السياق أُصدِر في مصر القانون رقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧ بتنظيم استخدام الطائرات المحركة آليًّا أو لاسلكيًّا وتداولها والاتجار فيها، وأصدر رئيس مجلس الوزراء القرار ٩٣١ لسنة ٢٠١٨ بشأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والتي نظمت استخدامها في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والرياضية والعلمية والبحثية، وحددت عدة شروط لاستخدامها في أي من تلك الأنشطة، منها الحصول على الموافقات الأمنية، وتوعية الناس بضرورة الالتزام بهذه القوانين، وتأثير ذلك على أمنهم وسلامتهم.

> **أصدرت مصر القانون رقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧ بتنظيم استخدام الطائرات المحركة آليًّا أو لاسلكيًّا وتداولها والاتجار فيها، وأصدر رئيس مجلس الوزراء القرار ٩٣١ لسنة ٢٠١٨ بشأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والتي نظمت استخدامها في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والرياضية والعلمية والبحثية، وحددت عدة شروط لاستخدامها في أي من تلك الأنشطة، منها الحصول على الموافقات الأمنية، وتوعية الناس بضرورة الالتزام بهذه القوانين، وتأثير ذلك على أمنهم وسلامتهم.**

ورغم وجود العديد من الأساليب للتصدي للطائرات بدون طيار، فهناك العديد من المصاعب التي تواجه بناء أنظمة دفاعية فعالة لمواجهتها، أهمها الآتي:

- **صعوبة الرصد:** فبعض أنواع الطائرات بدون طيار صغيرة الحجم وتطير على ارتفاع منخفض، ولا يمكن اكتشافها باستخدام الرادارات العادية، وتحتاج إلى رادارات ذات طبيعة خاصة؛ مما يقلل من فرص رصدها.

- **الأخطاء في الرصد:** لا تتمتع كل منظومات كشف الطائرات بدون طيار بمستوى عالٍ من الدقة؛ وقد تعطي نتائج خاطئة، فقد لا يمكن تحديد إن كانت الطائرة التي رُصِدت تشكل تهديدًا أمنيًّا أم لا، بالإضافة إلى أن الشوائب العالقة بالجو والسحب والضباب تحد من إمكانات منظومات الكشف.

- **تعدد واتساع الأماكن المطلوب حمايتها:** مثل المطارات المدنية والموانئ البحرية،

والفعاليـات والاحتفـالات الضخمـة، وصعوبـة حمايـة الأهـداف المتحركـة، مثـل التحـركات العسـكرية والشـخصيات المهمـة، ورغـم وجـود أنظمـة حمايـة متحركـة فـإن فاعليتهـا لا تـزال محـدودة.

- **صعوبـة صـد هجـوم بعـدد كبيـر مـن الطائـرات بـدون طيـار فـي وقـت واحـد:** سـواء كان الهجـوم باسـتخـدام الأنـواع العسـكرية، أو الأنـواع الأخـرى المتوفـرة فـي القطـاع التجاري، خاصة إذا كان من اتجاهات متعـددة.

- **وجـود أنظمـة مضـادة لأنظمـة مواجهـة الطائـرات بـدون طيـار:** تُجهَّـز بعـض أنـواع الطائـرات بـدون طيـار العسـكرية بأنظمـة اتصـالات مضـادة للتشـويش، وبعضها يمكـن برمجتـه علـى الاسـتمرار فـي المهمـة دون اتصـال بالمحطـة الأرضيـة، وهنـاك بعـض الطائـرات مصممـة بتكنولوجيـا الاختفـاء عـن الـرادارات أيضًـا.

- **المخاطـر الناجمـة عـن اعتـراض الطائـرات بـدون طيـار:** مـن الممكـن للطائـرات بـدون طيـار التـي يتـم اعتراضهـا أن تسـقط علـى الأرض بسـرعة عاليـة، وتـزداد الخطـورة إذا كانـت الطائـرة تحمـل متفجـرات، ولهـذا قـد لا تكـون الأسـاليب المضـادة للطائـرات بـدون طيـار مناسـبة للاسـتخدام في المناطـق السـكنية أو التـي بهـا تجمـع كبيـر مـن النـاس، كالفعاليـات الرياضيـة، بالإضافـة إلـى أن أنظمـة مواجهـة الطائـرات بـدون طيـار التـي تعتمـد علـى التشـويش قـد تؤثـر على الاتصالات المشروعة التـي فـي نطاقهـا.

تـؤدي العوامـل السـابقة لارتفـاع تكلفـة مواجهـة الطائـرات بـدون طيـار، وتـزداد التكلفـة بشـكل كبيـر خاصـة إذا اسـتُخدمت أنظمـة الدفـاع الجـوي التقليديـة فـي المواجهـة، فعلـى سـبيل المثـال، تصل تكلفـة صاروخ "باتريوت" واحد ما يقرب من مليون دولار، في حين يبلغ سعر الطائرة التجارية الصغيـرة بـدون طيـار أقـل مـن ٥٠٠ دولار.[١٠]

وختامًا، من المتوقَّع مع استمرار انتشار الطائرات بدون طيار، سواء العسكرية أو المستخدمة في المجالات التجارية، في السنوات القادمة، خاصة مع تنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ لتطويرها وتشغيلها، والسعي لامتلاك منظومات متكاملة لمواجهتها في الحروب المستقبلية، سواء التقليدية أو غير التقليدية، من المتوقَّع مع كل هذا زيادة سباق تطوير الطائرات بدون طيار العسكرية والتجارية من جانب، ومنظومات مواجهتها من جانب آخر.

الهوامش والمراجع

(1) Ryan Daws, AI enables 'hybrid drones' with the attributes of both planes and helicopters, United Kingdom, artificial intelligence News, July 15, 2019
https://pe.ga/37HI75B (March 8, 2022).

(2) This New Russian Spy Drone Looks a Lot Like an Owl, The Moscow Times, Russia, June 25, 2019.
https://www.themoscowtimes.com/2019/06/25/this-new-russian-spy-drone-looks-a-lot-like-an-owl-a66151 (March 8, 2022).

(3) MARCO MARGARITOFFJUNE, China's Dove Surveillance Drone Looks and Flies Like an Actual Bird, 28 JUNE 2018. https://www.thedrive.com/tech/21826/chinas-dove-surveillance-drone-looks-and-flies-like-an-actual-bird (March 8, 2022).

(٤) هشام الحلبي، تطور تكنولوجيا الطائرات من دون طيار وتأثيرها في الحروب والاستراتيجيات العسكرية، آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٣٣، ديسمبر ٢٠١٩، ص٢٢.

(5) Zach Campbell, SWARMS OF DRONES, PILOTED BY ARTIFICIAL INTELLIGENCE, MAY SOON PATROL EUROPE'S BORDERS, USA: THE INTERCEPT MAY 11 2019
https://theintercept.com/2019/05/11/drones-artificial-intelligence-europe-roborder/ (March 7, 2022).

(6) DARPA Digging for Ideas to Revolutionize Subterranean Mapping and Navigation, USA: Defense Advanced Research Projects Agency,11/21/2017. https://www.darpa.mil/news-events/2017-11-21 (March 6, 2022).

(٧) هشام الحلبي، مرجع سابق.

(8) David Hastings Dunn, Small drones and the use of chemical weapons as a terrorist threat, University of Birmingham, United Kingdom. https://www.birmingham.ac.uk/research/perspective/small-drones-chemical-weapons-terrorist-threat.aspx (March 8, 2022).

(٩) "بانتسير-إس١م" الجديد يتمكن من تدمير مختلف الطائرات المسيرة، وكالة "سبوتنيك" الروسية، ١٧ مايو ٢٠١٩.
https://bit.ly/3E7ULH8 (March 7, 2022).

(10) Arthur Holland Michel, Counter-Drone Capabilities in the Middle East and Beyond: A Primer, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C., USA, 3December, 2018.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/counter-drone-capabilities-in-the-middle-east-and-beyond-a-primer (March 8, 2022).

التحالفات الدولية والأمن الوطني للدول في ظل تفشي وباء كورونا

أ. د. محمد لكريني

أستاذ القانون والعلاقات الدوليين بكلية الحقوق أيت ملول - جامعة ابن زهر - المغرب

مرَّ تاريخ البشرية بمجموعة كبيرة من المخاطر والأوبئة، إلا أن تداعياتها الخطيرة لم تكن بالشكل الذي خلَّفه وباء كورونا - رغم التطورات العلمية والتكنولوجية والصحية الموجودة - سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى نفسية وصحة الإنسانية جمعاء، أو على مستوى العدد الكبير من الوفيات نتيجة تفشي هذه الأزمة، أو على مستوى الأمن الوطني للدول الذي تردَّت وضعيته تزامنًا مع هذا الوباء الذي أوضح مجموعة من الأولويات من أمن صحي، وغذائي، وإنساني معلوماتي.

اتسم تدبير أزمة كورونا بنوع من الاختلاف بين الدول؛ فهناك دول عرفت كيف تتعامل مع هذه الأزمة عبر اتخاذها لقرارات حاسمة وفي توقيت مناسب، أسهم على الأقل في التخفيف من حدة تداعيات هذه الأزمة على جميع المستويات، وفي مقابل ذلك هناك دول فضَّلت اقتصادها على صحة مواطنيها، الأمر الذي أدى إلى التأخر في اتخاذ قرارات تستهدف حماية صحتهم.

وفي هذا السياق أثبتت بعض الدول - حتى الكبرى والصغرى منها - تفوقها في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أزمة كورونا، في حين فشلت دول أخرى في مواجهة انتشار هذا الوباء، خصوصًا أن هذه الجائحة تسببت في حدوث حالة من الهلع على الصعيد الدولي، وأربكت العاملين في مختلف القطاعات، وبخاصة قطاعي الصحة والأمن بدرجة كبرى، لأن هذين القطاعين هما خطوط الدفاع والصدِّ الأمامية لمواجهة الفيروس. فظهور وباء كوفيد-١٩ يذكرنا بأوبئة سابقة، كالإنفلونزا الإسبانية التي ظهرت بداية خريف عام ١٩١٨، والتي تجاوز عدد الضحايا فيها ٥٠ مليون شخص في فترة تقل عن سنتين، أي ثلاثة أضعاف من قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث حُصدت أرواح ١٦ مليون شخص خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩١٤ - ١٩١٨.[١]

ولمناقشة إشكالية هذا الموضوع سأطرح التساؤلات التالية:

أولًا: ما تداعيات وباء كورونا على مستوى التحالفات الدولية والتغييرات التي طالت النظام الدولي؟ وثانيًا: ما انعكاسات هذا الوباء على مستوى الأمن الوطني للدول من أمن صحي وأمن معلوماتي؟

التحالفات الدولية في ظل أزمة كورونا

كشف وباء كورونا ضعف الإدارة العالمية لهذه الأزمة على عدة مستويات، من بينها المجال الصحي، بعدما فشلت المؤسسات الدولية في تدبير مخاطرها، وقد أبرز الوباء أيضًا تحولًا كبيرًا في مركز ثقل ميزان القوى نحو آسيا بشكل عام، والصين على وجه الخصوص، في ظل وجود تنافس قوي بين الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية. [٢]

بعد تفشي فيروس كورونا المستجد أبدت بعض الدول الصديقة وذات المصالح المشتركة نيتها في التعاون فيما بينها لمواجهة هذا الوباء ومختلف التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التبادل التجاري، غير أنه بعدما اضطرت مختلف الدول إلى خفض ميزانياتها الدفاعية بسبب تداعيات هذا الوباء على الاقتصاد العالمي، فمن المرجَّح أن تتغير خريطة التحالفات بين الدول، وعبرها موازين القوى الإقليمية والدولية. [٣]

وفي هذا الإطار، تطرَّق العديد من المراقبين إلى مصطلح "الحرب الباردة الجديدة"، والذي يشير إلى عودة التوتر من جديد بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي (روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم حلف شمال الأطلسي)، ويدور الصراع حول إعادة تشكيل النظام الدولي بين هذه القوى الدولية الكبرى، وقد زاد من حدة هذا الصراع تفشي هذا الوباء، وفي ضوء ذلك، تسعى واشنطن لتأكيد هيمنتها على النظام الدولي دون منافسة أي قوى أخرى، بينما يرفض كل من الصين وروسيا الهيمنة الأمريكية على هذا النظام، ويسعى كل منهما نحو بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وفي هذا الصدد تتنافس الصين

> **"ألقت جائحة كورونا بتداعيات غير مسبوقة على مستوى الاقتصاد العالمي، والصحة النفسية والإنسانية، والأمن الوطني للدول، فضلًا عما فرضته من أولويات صحية وغذائية وإنسانية ومعلوماتية."**

والولايات المتحدة الأمريكية على القارة الإفريقية عبر استغلال تفشي وباء كورونا لتقديم بعض المساعدات للدول التي اجتاحها الوباء، علمًا بأن الولايات المتحدة تراقب الخطوات التي اتخذتها الصين في هذه المرحلة لتعزيز وجودها في بحر الصين الجنوبي، عندما أنشأت محطات أبحاث، ونشرت طائرات عسكرية بهذه المنطقة، وطالبتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقف عن هذه التحركات. [٤]

كذلك توجد مجالات أخرى متعددة شهدت تباينًا في رؤى الطرفين؛ مما أسهم في التوتر الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كالمجالات التجارية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والتكنولوجية. وما زاد الوضع تعقيدًا هو توقيع الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، في يونيو ٢٠٢٠، تشريعًا يتيح إمكانية فرض عقوبات على مسؤولين صينيين بعد أن حمَّلهم مسؤولية اضطهاد الأقلية المسلمة في إقليم شينجيانج. [٥]

ومن شأن التوتر الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن يعمل على إبطاء تحول مركز الاقتصاد العالمي من الغرب إلى آسيا، وترى بكين أن هذه التوترات تستهدف منعها من أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة ورائدة الاقتصاد العالمي. [٦]

وجدير بالذكر أن من مظاهر "الحرب الباردة الجديدة" عودة التحالفات والاستقطابات الدولية إلى الواجهة؛ حيث سعت الصين إلى تعزيز وتمتين تحالفاتها، وفي هذا الإطار، قامت بتقديم بعض المساعدات الإنسانية من معدات وتجهيزات طبية للعديد من الدول الأوروبية المتضررة من هذا الفيروس، كإيطاليا وإسبانيا وبعض دول أوروبا الشرقية، بينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز علاقاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية؛ للحد من النفوذ الصيني المتصاعد في آسيا، بل والأكثر من ذلك تعمل على توظيف ورقة علاقاتها مع تايوان ضد الصين. [٧]

كذلك أقدمت الصين على تقديم بعض المساعدات إلى إيطاليا، وقد سبق لممثل إيطاليا الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، "ماوريتسيو ماساري"، أن طلب المساعدة من الأوروبيين لمد روما ببعض المعدات والتجهيزات الطبية عبر مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ، وقد أحالت المفوضية الأوروبية الطلب إلى الدول الأعضاء بينما لم يجد ذلك الطلب أي استجابة، وهو ما أثار استياء وغضب الإيطاليين إبّان ذروة الأزمة، خصوصًا أن دول هذا التكتل الأوروبي لم تتضامن معهم [٨]، بعدما كان هذا التكتل يُضرب به المثل في الأمس القريب.

الأمن الوطني للدول وجائحة كورونا

أ. الأمن الصحي

قامت دول مجلس التعاون الخليجي على مدار ٢٥ سنة الماضية بالاستثمار في البنى التحتية للرعاية الصحية، فضلًا عن الجهود الخاصة بزيادة عدد الأطباء ومختلف العاملين في هذا المجال، وأدت الاستثمارات في هذا القطاع إلى تحسين جودة الخدمات الصحية في المنطقة، وقد صُنِّف الدول على مقياس من ١ إلى ٥؛ إذ تعني العلامة رقم ١ افتقاد القدرة على الاستجابة، بينما تدل العلامة رقم ٥ على القدرة المستدامة، وقد سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي - باستثناء قطر - إما علامة ٤ أو ٥، ولكن بالرغم من ذلك تواجه هذه النظم الصحية في دول المجلس مجموعة من التحديات المرتبطة ببعض الأمراض، كمرض السكري، والسمنة، وأمراض القلب والأوعية الدموية، ويُعد مرض السكري في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم إذ يصل إلى ٢٢% في الكويت، و١٨,٣% في المملكة العربية السعودية.

وفي حالة إصابة أحد الأشخاص بفيروس كورونا وهو مصاب بأحد الأمراض سالفة الذكر، فإن حياته قد تصبح معرضة للخطر، لذلك أضحت هذه الأمراض تمثل عبئًا مضاعفًا على قدرة الأنظمة الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مرتبطة باعتماد دول المجلس بشكل كبير على العمالة الوافدة، كما أن مختلف المعدات واللوازم الطبية مستوردة من الخارج[٩]. يُضاف إلى ذلك الإشكالية الخاصة بأن نسبة كبيرة من الأطباء والممرضين والممرضات من الوافدين؛ حيث ترتفع نسبة الوافدين إلى ٨٥% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و٧٨% في المملكة العربية

السعودية؛ مما يوضح أن دول الخليج العربية لا تزال في حاجة ماسة إلى اليد العاملة في مجال الطب والتمريض، وبذلك تشكل هذه الفجوات في الأطر الصحية في هذه الدول خطرًا على أمنها الوطني [١٠].

ب. الأمن المعلوماتي

في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة اتبعت بعض الدول أساليب غير تقليدية للكشف المبكر على الإصابة بالفيروس، مثل نظم الذكاء الاصطناعي؛ حيث وظفت بعض الدول الفضاء السيبراني على نطاق واسع من أجل مواجهة الوباء، وقد استخدمت وزارة الصحة في مختلف دول العالم تكنولوجيا التطبيقات الرقمية في الهواتف المحمولة لمعرفة وتتبع الأشخاص المصابين والمخالطين لهم، ما يمكن اعتباره تحولًا مهمًّا في أولويات الأمن الوطني بعد تفشي وباء كورونا، غير أن الإشكالية التي تطرح نفسها في هذا الشأن تتصل بالخصوصية الفردية والأمن الجماعي، فضلًا عن حماية أمن الدولة ومصالحها العليا.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى النموذج التايواني؛ حيث تعاملت تايوان مع هذا الوباء من خلال تطبيق الأدوات التكنولوجية المتطورة، عبر ربط قواعد البيانات الصحية مع قواعد المعلومات الخاصة بالجمارك والهجرة، بل الأكثر من ذلك قامت تايوان بحجر كل الأفراد المشكوك في إصابتهم بفيروس كورونا ومراقبة كل اتصالاتهم الهاتفية. كذلك اتبعت إسرائيل النهج ذاته؛ حيث طبَّقت تقنيات متقدمة من خلال الهواتف الذكية للتعرف على الأشخاص المصابين في إطار استراتيجية استباقية لمواجهة الوباء [١١]. ومن ثَمَّ تمكَّنت الدول التي تتمتع بنظم تكنولوجية متطورة

> **في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة اتبعت بعض الدول أساليب غير تقليدية للكشف المبكر عن الإصابة بالفيروس، مثل نظم الذكاء الاصطناعي؛ حيث وظفت بعض الدول الفضاء السيبراني على نطاق واسع من أجل مواجهة الوباء.**

من استخدام هذه التطبيقات مبكرًا لمعرفة المصابين والمخالطين لهم، عكس الدول النامية التي لا تزال نظمها التكنولوجية ضعيفة؛ مما تسبب في تفشي الوباء بسرعة.

ومن ناحية أخرى، اعتُمِد بشكل كبير على بعض تطبيقات التواصل الاجتماعي لعقد الاجتماعات الافتراضية، أو الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية؛ وذلك لضمان التباعد الجسدي، من خلال تطبيقات مثل "زووم" ZOOM، وميت MEET، وغيرهما من التطبيقات التي ارتفع عدد مستخدميها من ١٠ ملايين شخص خلال شهر يناير ٢٠١٩ إلى ٢٠٠ مليون مستخدم في مارس ٢٠٢٠.[١٢]

وعلى الرغم من المزايا السابقة للتطور التكنولوجي في مواجهة الوباء، صدرت تحذيرات خاصة بارتفاع وتيرة الهجمات السيبرانية، سواء تعلق الأمر باستهداف الدول أو المؤسسات والشركات الكبرى أو الأفراد؛ حيث أكَّدت الشرطة الدولية (الإنتربول) في شهر أغسطس ٢٠٢٠ أن وباء كورونا المستجد شجَّع على ارتفاع عدد الهجمات الإلكترونية في نحو ٥٠ دولة حول العالم، إذ استُهدِفت الحكومات والمؤسسات الصحية عبر الروابط المشبوهة، واختُرِق البريد الإلكتروني لخداع الأفراد لتسجيل بياناتهم، ليسهم الوباء إلى حد كبير في تزايد عدد هذه الهجمات الإلكترونية [١٣]. وتستهدف الهجمات السيبرانية البنى التحتية الحساسة، كمحطات توليد الطاقة

الكهربائية، والأنظمة التي تتحكم في وسائل النقل، والمستشفيات [١٤]، بل والأخطر من ذلك هو إمكانية استغلال بعض نقط الضعف لشنِّ هجمات سيبرانية على الأقمار الصناعية [١٥]. ولا تقتصر الهجمات السيبرانية على أفراد أو أطراف بعينها بل امتدت لتشمل الدول؛ مما أثار الحديث عن عصر الحروب السيبرانية، إذ تمتلك ٤٠ دولة تقريبًا قدرات ومعدات تسمح لها بخوض حروب سيبرانية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا [١٦].

وختامًا، لم يُميِّز وباء كورونا بين الدول الصغرى والكبرى، إذ امتدت تداعياته إلى جميع الدول وجميع المستويات، نفسيًّا، وصحيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، ومن ثَمَّ فإن تعافي الدول من آثاره سيتطلب وقتًا طويلًا، ولكن في مقابل ذلك اختلفت انعكاسات هذا الوباء على الدول من حيث إمكاناتها الاقتصادية، والتنموية، والتكنولوجية، والعسكرية، فضلًا عن القرارات الاستباقية المتخذة في هذا الشأن التي قلَّصت وخففت من حدة مخاطر هذه الأزمة التي عمَّت العالم بأسره دون تمييز، فهناك دول استطاعت بتدابيرها الاحترازية وبقراراتها المتخذة في الوقت المناسب - رغم نظمها الصحية المتواضعة إن لم نقل الضعيفة - أن تقلص من حجم خطورة هذا الوباء.

> أدى وباء كورونا إلى ارتفاع عدد الهجمات الإلكترونية في نحو ٥٠ دولة حول العالم، إذ استُهدِفت الحكومات والمؤسسات الصحية عبر الروابط المشبوهة، واختُرِق البريد الإلكتروني لخداع الأفراد لتسجيل بياناتهم.

لقد حدد الوباء الأولويات التي ينبغي أن توليها الدول الاهتمام اللازم في سياساتها واستراتيجيتها، كإعطاء الأولوية للمجال الصحي عبر توفير البنى الصحية والطبية، والاهتمام بالمجال التكنولوجي، فضلًا عن تشجيع البحث العلمي عمومًا، والاهتمام بالتعليم عن بُعد في فترات الأزمات، أو حتى في الحالات العادية بجعله خيارًا استراتيجيًّا، خصوصًا أن الدول النامية كانت تنتظر إنتاج اللقاح من الدول المتقدمة التي تتاجر به على حساب المعاناة الإنسانية، مثل هذه الأولويات تفرض على الدول النامية إعادة النظر في سياساتها القديمة وتبنِّي سياسات جديدة تسعى من خلالها إلى التغلب على العديد من المشكلات التي واجهتها بعض الدول في أثناء فترة انتشار الوباء، والتي ينبغي الاستفادة من دروسها.

الهوامش والمراجع

(١) عصام عبد الشافي: "وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات"، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، تقديرات سياسية، نشر في 26 مارس 2020، شوهد في 25 فبراير 2022، انظر الرابط التالي:
https://eipss-eg.org

(2) Is COVID-19 a Geopolitical Game-Changer?; BLOG - 24 March 2020;seen in 14 October 2020; view:
https://www.institutmontaigne.org/en/blog/covid-19-geopolitical-game-changer

(٣) إيهاب خليفة:" المواجهة القبلية: المقاربة الذكية في مكافحة كورونا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ على الرابط التالي:
https://futureuae.com

(٤) يوسف جمعة الحداد:" كورونا والحرب الباردة الجديدة.. صراع المصالح والنفوذ"، مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة، السنة ٤٩، العدد ٥٨٤، شتنبر ٢٠٢٠/ محرم ١٤٤٢هـ، ص ٥٤ - ٥٦.

(٥) المرجع السابق ص ٥٦-٥٧.

(٦) ويليام جريش: "ما هي الملامح الأساسية لعالم ما بعد كورونا"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ٣٢، صيف-خريف ٢٠٢٠، ص ٣٦.

(٧) يوسف جمعة الحداد، مرجع سابق ص ٥٧.

(٨) محمد الشرقاوي: "التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية" (الجزء ١)، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، نشر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠، شوهد في ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، انظر الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624

(٩) الاستجابة لأزمة فيروس كورونا Covid ١٩ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٢٠٢٠ ص ٥.

(١٠) إسماعيل نعمان تلجي: "تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد في الخليج: التحديات والصعوبات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وادي البنات، الظعاين، سلسلة تقييم حالة، نشرت بتاريخ في ١٦ أبريل ٢٠٢٠، شوهد في ٦ أكتوبر ٢٠٢٠، انظر الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Implications-of-Covid-19-in-the-Gulf-Challenges-and-Constraints.aspx

(١١) إيهاب خليفة:" المواجهة القبلية: المقاربة الذكية في مكافحة كورونا" مرجع سابق.

(١٢) المرجع السابق ص ٥٠.

(١٣) داليا السيد أحمد: "لماذا تصاعد خطر الهجمات الإلكترونية في ظل وباء كورونا؟"، مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة، السنة ٤٩، العدد ٥٨٤، شتنبر ٢٠٢٠/ محرم ١٤٤٢ ه، ص ٤٨-٤٩.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) إيهاب خليفة:" هجمات حرجة: الاستهداف السيبراني للأقمار الصناعية والمنشآت النووية"، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ٣٢، صيف-خريف ٢٠٢٠ ص ٤٤.

(١٦) وولفغانغ كريغر، ترجمة عدنان عباس علي:" تاريخ المخابرات من الفراعنة حتى وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA)، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٤٥٩، أبريل ٢٠١٨ ص ص ٥٣٦ - ٥٣٧.

الديمقراطية العالمية في نفق مظلم

د. إسراء أحمد إسماعيل
مدير تنفيذي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عند الحديث عن أهمية الديمقراطية من المهم بدايةً تعريفها؛ فالديمقراطية تعني سيادة الشعب، أي "حكم الشعب للشعب، من أجل الشعب"، ويكمن جوهرها في مفهوم اختيار المواطنين للحكومة من خلال إجراء انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة. وفي أوروبا، غالبًا ما يُفترض أن تتخذ الديمقراطية شكل الديمقراطية الليبرالية، بمعنى السيادة الشعبية المقيدة بدستور يضمن الحقوق والحريات الفردية. وتوفر الديمقراطية، من الناحية النظرية على الأقل، آلية لشكل من أشكال الحكم الذي يعتمد على التمثيل، مع تمكين المواطنين من إحداث التغيير من خلال المشاركة، وإقناع النخبة السياسية بالعمل من أجل الصالح العام، ولكن شهدت السنوات الأخيرة تشكيك البعض في قيمة عملية المشاركة والتصويت الشعبي عندما يؤدي إلى تحولات كبيرة، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب الديماجوجيين الذين يهددون القيم الديمقراطية، مثل الرئيس "دونالد ترامب". وعلى مدى السنوات الماضية، ترسخ شكل تكنوقراطي من السياسة في الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن القول إن الحكومات الديمقراطية أصبحت أقل استجابة للمواطنين، وفي المقابل تمت الإشادة بحكومات يصنفها الغرب على أنها غير ديمقراطية، مثل الصين، لنجاحها مثلًا في مواجهة جائحة كورونا بشكل أفضل من بعض الدول الديمقراطية، لأنها أكثر قدرة على تنظيم سلوك المواطنين، مما شكَّك في الحاجة إلى الديمقراطية.

هذا وقد شهدت الديمقراطية موجات من الصعود والهبوط، بدأت الموجة الأولى، بين أواخر القرن الثامن عشر وعام ١٩١٨، حيث اندلعت الثورات الأمريكية والفرنسية، وبدأ الظهور التدريجي للديمقراطية في بريطانيا، والثورات البوليفارية التي أسَّست الديمقراطيات في أمريكا الجنوبية، وتفكُّك الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية بعد الحرب العالمية الأولى وتحولها إلى جمهوريات ديمقراطية. ثم جاء انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لتبدأ الموجة الثانية من التحول الديمقراطي، مع تحول الدول المهزومة في الحرب (ألمانيا وإيطاليا واليابان) إلى دول ديمقراطية، وإنهاء الاستعمار في مختلف أنحاء العالم؛ مما أدى إلى إنشاء دول مستقلة وديمقراطية إلى حد كبير. وشهدت الأعوام من ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ الموجة الثالثة من

التحول الديمقراطي، حيث نهاية الديكتاتوريات في البرتغال وإسبانيا والبرازيل، فضلًا عن التحول الديمقراطي في تايوان وكوريا الجنوبية، وانهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف، وظهور دول أوروبا الشرقية الديمقراطية. ولكن منذ عام ١٩٩١، شهد العالم تراجعًا ديمقراطيًّا، وهو ما أسماه "لاري دايموند" بـ "الركود الديمقراطي"؛ إذ ازداد النفور من الأنظمة الديمقراطية؛ نظرًا لتفاقم الأزمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية؛ مما زاد من احتمالية ذبولها. [١]

> "منذ عام ١٩٩١، شهد العالم تراجعًا ديمقراطيًّا، وهو ما أسماه "لاري دايموند" بـ "الركود الديمقراطي"؛ إذ ازداد النفور من الأنظمة الديمقراطية؛ نظرًا لتفاقم الأزمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية."

الديمقراطية والتنمية .. من منظور مختلف

لقد أضحت الحكومات المنتخبة تكافِح لمواجهة تحديات جديدة، مثل: الإرهاب، والأزمات الاقتصادية الدولية، واللجوء والهجرة غير الشرعية، وفي ضوء هذه التحديات أصبح المزيد من الأفراد على استعداد لتبنِّي نهج آخر غير الديمقراطية، أملًا في أن يُسهم في التخفيف من وطأة هذه الإشكاليات، ومن ثَمَّ أصبح من الشائع أن يُقبِل نحو أقل من نصف المواطنين على المشاركة في التصويت في الانتخابات في العديد من الديمقراطيات الغربية، وأن يُنتَخَب السياسيون المناهضون للديمقراطية، وأن تُتَّهَم السلطات المنتخبة بالفشل في حماية مصالح المواطنين، وذلك فضلًا عن اتساع نطاق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الديمقراطية. وبالتالي تعالت الأصوات المتسائلة عن جدوى الديمقراطية. [٢]

وفي ضوء ذلك، جادل البعض بأنه يجب إعطاء الأولوية للتنمية والحد من الفقر على الديمقراطية، في حين يرى آخرون أن القيم الديمقراطية ضرورية لنجاح عملية التنمية، مشيرين، على سبيل المثال، إلى أنه لم تحدث مجاعة كبيرة في بلد ديمقراطي، ويُضرب مثال على ذلك بالهند؛ حيث وقعت آخر مجاعة في عام ١٩٤٣ تحت الحكم الاستعماري البريطاني. لكن هذا التصور الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية يتعرض للشد والجذب؛ حيث انحسر وتمدَّد على مدى القرن الماضي مع صعود وهبوط الشيوعية وتحوُّل التوازن الاقتصادي في العالم من الغرب إلى الشرق؛ حيث بدت الشيوعية قادرة على انتشال الملايين من الأفراد من براثن الفقر خلال حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، ومجددًا أصبحت الفكرة القائلة بأن الديمقراطية والنجاح الاقتصادي يسيران معًا موضع شك بسبب نجاح ما يُطلِق عليه الغرب الرأسمالية الاستبدادية في الصين، والمعروفة باسم "إجماع بكين" Beijing consensus، حيث اتبعت الصين مسارًا مكَّنها من الوصول إلى وضع القوة العظمى اقتصاديًّا وعسكريًّا، مع تقييد الحريات الفردية في الداخل. [٣]

ومن ناحيتها ترى الصين أن الديمقراطية شكل سياسي تبلور على مدى آلاف السنين، ولعبت دورًا مهمًّا في التنمية البشرية، لكن منذ بداية القرن العشرين لم تحرز الديمقراطية تقدمًا يُذكر في بعض البلدان، ووجدت بعض الدول نفسها في حالة اضطراب، ووفقًا لـ "الكتاب الأبيض" الذي أصدره مكتب الإعلام بمجلس الدولة الصيني عام ٢٠٢١، والذي تضمن رؤية الصين

للديمقراطية، يواجه عالم اليوم تحديات ترتبط بما أطلق عليه الكتاب الديمقراطية المفرطة excessive democracy، والديمقراطية المتسرعة democracy implemented in great haste، والعجز الديمقراطي democratic deficit، وصولًا إلى تلاشي الديمقراطية fading democracy. وترى الصين أنه لا حرج في الديمقراطية في حد ذاتها، لكن واجهت بعض البلدان انتكاسات وأزمات في ظل سعيها لتحقيق الديمقراطية لأن نهجها كان خاطئًا. [٤]

وترى بكين أنها تمكَّنت من تطوير نظام ديمقراطي بما يتماشى مع ظروفها الوطنية، إذ لم تتبع مسار الدول الغربية في سعيها نحو التحديث، وبالتالي لم تكرر النموذج الغربي للديمقراطية، بل أنشأت نموذجًا خاصًّا بها، وترى أن ديمقراطيتها أسهمت في تنمية البلاد، وأن نهجها الجديد للديمقراطية يُمثِّل إسهامًا مهمًّا في السياسة الدولية ومسيرة التقدم البشري. وتؤكد الصين في رؤيتها أن البلدان ذات التاريخ والثقافات والظروف الوطنية المختلفة يمكنها اختيار أشكالًا مختلفة من الديمقراطية، لأن النسخ الأعمى لنماذج الديمقراطية الأخرى هو مسعى إشكالي؛ إذ يخاطر بإحداث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية. وفي مسيرتها للتقدم تسعى الصين جاهدة لتحقيق توازن بين الديمقراطية والتنمية، حيث ترى أن الأولوية دائمًا للتنمية التي تيسرها الديمقراطية، والتي بدورها تعزز تطور الديمقراطية، وتمضي قدمًا في هذه العملية خطوة بخطوة لجعل نموذجها الديمقراطي أكثر نضجًا. [٥]

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، انتشل النظام الصيني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع، وفقًا للبنك الدولي، وهو تحول اقتصادي يسعى كثير من دول العالم إلى تحقيقه؛ حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢١٩٤ دولارًا في عام ٢٠٠٠، ووصل إلى ١٠٤٣١ دولارًا في عام ٢٠٢٠. وفي الوقت ذاته، تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالكاد؛ حيث ارتفع من نحو ٢٥٠٠٠ دولار إلى نحو ٤٥٠٠٠ دولار. [٦]

النموذج الأمريكي بين التراجع والانحسار

وعلى الجانب الآخر تواجه الولايات المتحدة التي تُمثِّل النموذج الرئيس للديمقراطية في العالم تحديات جمَّة، وفي هذا الصدد، أشار عالم السياسة والمؤرخ "روبرت كاجان" Robert Kagan إلى مظاهر الخطر التي تواجه الديمقراطية الأمريكية، ويمكن اختزال رأيه في عنصرين رئيسين، أولًا: أصبح تعريف أنصار الحزب الجمهوري يتم من خلال التماس مدى ولائهم للرئيس السابق "دونالد ترامب"، وليس من خلال الاقتناع بأيديولوجية الحزب. وثانيًا: تحولت حركة "أوقفوا السرقة" "stop the steal" التي أطلقها الرئيس "ترامب" في الانتخابات الرئاسية، في ظل محاولة التشكيك في نزاهة الانتخابات، إلى مشروع طموح، يتمثل هدفه الرئيس في تحويل تقرير النتائج الانتخابية إلى المجالس التشريعية التي يسيطر عليها الجمهوريون، وبالتالي قد يكون "ترامب" المرشح الجمهوري التالي، حيث سيدعمه حزب أصبح الآن أداته للفوز.

والأهم من ذلك، على حد تعبير "ديفيد فروم"، كاتب الخطابات السابق للرئيس "جورج دبليو بوش"، أنه لم يكن لدى الولايات المتحدة قبل عام ٢٠٢٠ حركة وطنية على استعداد لتبرير ممارسة "عنف العصابات" للمطالبة بالسلطة السياسية كما هو الحال الآن، وترى هذه الحركة أن خصومها

ليسوا أمريكيين "حقيقيين". وفي ضوء ذلك، يرى "فروم" أنه لا يمكن للديمقراطية الليبرالية أن تدوم طويلًا إذا اعتقد حزب رئيس أن الهزيمة أمر غير شرعي، وأنها مستحيلة. ومن هذا المنطلق، يحذر "كاجان" من أن انتخابات ٢٠٢٤ قد تجلب "الفوضى"؛ إذ قد تتسبب في انطلاق الاحتجاجات الجماهيرية المتنافسة عبر ولايات متعددة، حيث يدعي المشرعون من كلا الحزبين النصر، ويتهمون الطرف الآخر ببذل جهود غير شرعية للاستيلاء على السلطة. وبافتراض إعادة انتخاب "ترامب"، تشير بعض التقديرات الأمريكية إلى أنه من المرجَّح أن يستخدم أدواته لضمان ولاء الأثرياء وذوي النفوذ عبر ما يطلق عليه "رأسمالية المحسوبية" (المحاباة) Crony capitalism.[٧]

وفي هذا السياق، أعاد البعض تسليط الضوء على تحذير عالِم السياسة الفرنسي "ألكسيس دي توكفيل" وآخرين من "استبداد الأغلبية" الذي قد تجلبه الديمقراطية، كما أشار عالم الاجتماع "كارل مانهايم"، إلى مخاطر الديمقراطية غير العقلانية، فالديمقراطية ليست نظامًا سياسيًّا فحسب، بل هي أيضًا طريقة حياة [٨]. وقد أخذ الآباء المؤسسون للولايات المتحدة هذا التهديد المتصوَّر في الاعتبار، وصمموا الدستور والمجمع الانتخابي لتقييد القادة المنتخبين عبر الحقوق الليبرالية التي يكفلها الدستور، لكن دفعت التطورات والأحداث الأخيرة، من قبيل زيادة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، والهجوم على مبنى الكابيتول، بعض المعلقين الأمريكيين إلى استنتاج أن النظام الديمقراطي أصبح معطلًا. [٩]

هل ينتهي عصر الديمقراطية؟

مثَّلت الحرب الباردة نوعًا من الصراع بين الأيديولوجيات بين الكتلتين الشرقية والغربية،

> "بافتراض إعادة انتخاب "ترامب"، تشير بعض التقديرات الأمريكية إلى أنه من المرجَّح أن يستخدم أدواته لضمان ولاء الأثرياء وذوي النفوذ عبر ما يُطلَق عليه "رأسمالية المحسوبية" (المحاباة)."

وعلى مدار عقود غالبًا ما دارت حروب بالوكالة بينهما حول العالم، وفي خريف عام ١٩٩١، سقط جدار برلين، وتفكّك الاتحاد السوفيتي، وبدت الديمقراطية في ازدهار حول العالم، أما اليوم فيسود الاعتقاد بأن عصر الديمقراطية قد انتهى، إذ إن قائمة البلدان التي تنجرف إلى المدارات الاستبدادية من المنظور الغربي آخذة في الازدياد، مثل فنزويلا وبوليفيا ونيكاراجوا في أمريكا اللاتينية، وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، فإن تركيا والمجر وبولندا، التي لا تزال تُعد دولًا ديمقراطية، تقوم بإجراءات يراها الغرب تتجه نحو مركزية السلطة، والسيطرة على وسائل الإعلام، وقمع الاحتجاجات.[١٠]

لقد أصبحت بعض الأنظمة الديمقراطية القائمة معرَّضة لخطر الانحراف عن المسار الديمقراطي، وفي معظم أنحاء العالم، اتخذت الديمقراطية شكلًا محددًا من الترتيب المؤسسي، أي الديمقراطية التمثيلية، تلك التي تعتمد على مجموعة من المؤسسات التي أضحت بحاجة إلى ممارسات بديلة لضمان ممارسة الحوكمة الجماعية التي تعطي الأولوية للاستدامة على العائد الاقتصادي الفوري؛ فخلال موجة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي اجتاحت العالم مؤخرًا، انتقد المتظاهرون في الغرب النموذج التمثيلي الليبرالي للديمقراطية، وتزايد عدم المساواة، والتأثير السلبي لنخبة

رجال الأعمال على السياسة من خلال نموذج "دولة الشركة" corporate state.[١١]

إن للديمقراطية ثلاث قيم رئيسة، تتمثل الأولى في المساواة؛ من خلال إخضاع جموع المواطنين للقانون دون تمييز، فيما تكمن القيمة الثانية في الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية؛ حيث إن أي خلط بين اثنتين من هذه السلطات يمكن أن يهدد حرية المواطنين والنظام الديمقراطي، وثالثًا التعددية السياسية التي تتيح لجموع المواطنين التعبير عن آرائهم بحرية، من خلال إجراء انتخابات حرة، ينتخب خلالها الشعب ممثليه [١٢]. وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى أن المجتمعات الغربية أصبحت بحاجة إلى تعزيز هذه القيم، وهي فضائل فشلت النسخة التمثيلية للديمقراطية في تحقيقها، إذ دعا العديد من النخب السياسية في الغرب الشعوب لتقبُّل مزيد من الحلول غير الديمقراطية لمواجهة التحديات المتنامية، وذلك من خلال تقييد الحرية، وتركيز السلطات، وممارسة إجراءات تسببت في تقسيم المجتمعات، وتدمير البيئة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الإجراءات، ومن ثَمَّ جاءت ممارسات بعض الديمقراطيات مخيبة لآمال العديد من المواطنين والمدافعين عنها.

> المساواة والفصل بين السلطات والتعددية السياسية هي فضائل فشلت النسخة التمثيلية للديمقراطية في تحقيقها؛ إذ دعا العديد من النخب السياسية في الغرب الشعوب لتقبُّل مزيد من الحلول غير الديمقراطية لمواجهة التحديات المتنامية، ومن ثَمَّ جاءت ممارسات بعض الديمقراطيات مخيبة لآمال العديد من المدافعين عنها.

وعلى هذا النحو، برزت بعض التيارات المضادة للديمقراطية في عالم اليوم، مثل صعود اليمين المتطرف الذي يسعى للاستيلاء على الدولة لأهداف سلطوية، فضلًا عن تنامي التأييد للتيارات الاشتراكية التي تسعى إلى توسيع نطاق السيطرة الحكومية، لتشمل مجالات مثل الاقتصاد (على سبيل رواتب العاملين، والدخل الشامل، وسيطرة العمال على الصناعة)؛ حيث يحاول الاشتراكيون إعادة تشكيل سلطة الدولة المركزية، واستعادة صنع القرار في يد المجتمعات. ومن ثَمَّ تمثِّل هذه الحركات ردة فعل على الإشكاليات التي واجهت الأنظمة الديمقراطية، من حيث سيادة الرأسمالية المتوحشة، التي أدت إلى عدم المساواة، وانعدام الأمن، وزيادة معدلات الفقر، وتنامي الاستقطاب المجتمعي، وفشل الديمقراطية التمثيلية في تقديم حلول لهذه المشكلات.[١٣]

وفي ضوء التخبط الذي تشهده الدول الغربية التي تُعد نماذج للديمقراطية في العالم، يمكن القول إنه لم يكن من المستغرب أن اختزال حل الصراعات الداخلية في العديد من دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط، في إجراء الانتخابات وتطبيق نظام المحاصصة في توزيع المناصب الرئاسية والوزارات، أثبت قصوره؛ فالمحاصصة التي طُبِّقَت والانتخابات التي أُجرِيَت بدعم غربي على مدار العقد الماضي باعتبارهما تجسدان جوهر عملية التحول الديمقراطي المنشود في العديد من دول العالم، لم تسفرا عن استقرار الأوضاع أو حل الأزمات، أو الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، وتحقيق التنمية، ودعم وحدة الدول، بل على العكس أدتا إلى ترسيخ الانقسامات والتشرذم، وزيادة الفجوة الاجتماعية، والاستقطاب السياسي، والتدهور الاقتصادي.

وختامًا، يسعى الأفراد في دول العالم المختلفة إلى الكرامة الاقتصادية، ويتطلعون إلى نظام حكم يمكن أن يوفرها، ونظرًا لأن الديمقراطية أصبحت عاجزة عن تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة في العديد من الدول الغربية التي كانت تُعد نموذجًا عالميًّا للديمقراطية، لذا فإن العديد من الدول الأخرى التي كانت تأمل في تطبيق النظام الديمقراطي تبدو الآن أكثر انفتاحًا على نماذج الحكم الأخرى التي تضمن لها التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. إن الحكم الديمقراطي يوفر آليات فاعلة للرقابة على هيمنة النخبة، لكن بعض النخب السياسية في الدول الغربية تمكَّنت من الالتفاف على هذه الآليات عبر أدوات متنوعة، الأمر الذي أدى إلى تعالي الأصوات المطالِبة بتفعيل المؤسسات الديمقراطية، والالتزام باحترام قيم المواطنة عبر تطبيق إدارة التنوع التي تُعد مسؤولية سياسية، حتى لا تصبح الانتخابات مصدرًا من مصادر الصراع كما هو واضح في العديد من دول العالم -حتى الولايات المتحدة الأمريكية-. فالديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، ولا مفهومًا مجردًا بل هي أداة في خدمة الإنسانية. ومن ثَمَّ يظهر التحدي الأبرز أمام غالبية دول العالم التي تسعى للتقدم والتحديث، وهو تحقيق التحول الديمقراطي مع ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الهوامش والمراجع

(1) The importance of democracy, Chatham House, 14/4/2021, available at: https://www.chathamhouse.org/2021/04/importance-democracy

(2) Is Democracy Dead or Alive? Democracy has a future, if we rethink and remake it, The Conversation, 17/1/2022, available at: https://theconversation.com/is-democracy-dead-or-alive-democracy-has-a-future-if-we-rethink-and-remake-it-88239

(3) The importance of democracy, Chatham House, Op.Cit.

(4) China: Democracy That Works, The State Council Information Office of the People's Republic of China, December 4, 2021, available at: http://www.china-embassy.org/eng/zgyw/202112/t20211204_10462468.htm

(5) Ibid.

(6) Amaney A. Jamal and Michael Robbins, Why Democracy Stalled in the Middle East, Foreign Affairs, March/April 2022, p 28.

(7) Martin Wolf, The strange death of American democracy, Financial Times, 21/3/2022, available at: https://www.ft.com/content/a2e499d0-10f0-4fa2-8243-e23eedc4f9f4

(8) Is Democracy Dead or Alive? Op.Cit.

(9) The importance of democracy, Chatham House, Op.Cit.

(10) James Stavridis, Democracy Isn't Perfect. But It Will Still Prevail, Time, 12/7/2018, available at: https://time.com/5336615/democracy-will-prevail/

(11) Is Democracy Dead or Alive? Op.Cit.

(12) Is A New and Different World Order Being Created? - Analysis, eurasiareview, 26/3/2022, available at: https://www.eurasiareview.com/26032022-is-a-new-and-different-world-order-being-created-analysis/

(13) Is Democracy Dead or Alive? Op.Cit.

ملف العـدد :

مستقبل الأمن الأوروبي

في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية

- النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية - الأوكرانية
- مستقبل الأمن الدولي والأوروبي
- مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق
- أثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي
- جيش أوروبا الموحد.. آفاق وتحديات
- مجموعة السبع على خط المواجهة في أوكرانيا
- الحرب الروسية الأوكرانية والحسابات الإفريقية
- اللاجئون الأوكرانيون .. أزمة أوروبية جديدة تلوح في الأفق
- المقاتلون الأجانب في أوكرانيا .. مصير محفوف بالمخاطر

النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية

د. وحيـــد عبد المجيـــد

مستشار مركـز الأهرام للدراسـات السـياسية والاستراتيجية

لا أحد يريد حربًا عالمية ثالثة. لا يزال هذا هو الاتجاه العام في مواقف مُعلنة في واشنطن وعواصم أوروبية منذ أن بدأ هجوم القوات الروسية على أوكرانيا، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. عبارة الحرب العالمية في حد ذاتها مُخيفة تُنذر بأخطار يصعب تصور مداها، وتُذكِّر بأهوال حربين أكل كل منهما الأخضر واليابس في أوروبا، فضلًا عن خسائر متفاوتة في مناطق أخرى. وكان ذلك قبل أن يبلغ التطور في نظم التسلح المستوى الذي وصل إليه اليوم. فكيف الحال إذا نشبت حرب ثالثة، وقد أصبح في العالم من الأسلحة الاستراتيجية ما يكفي لإلحاق دمار هائل بمناطق واسعة، حتى بدون استخدام القوة النووية. ولهذا أثار إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في ٢٧ فبراير الماضي، رفع حالة التأهب في "قوات الردع النووية" قلقًا شديدًا، برغم أنه فُسِّر في الأغلب الأعم بأنه محاولة للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها بشأن مسار الحرب على أوكرانيا.

ولهذا تُعد الأزمة الروسية - الغربية، وقد تجلَّت في حرب أوكرانيا، أول اختبار حقيقي للعلاقة بين الرغبة في تجنب حرب عالمية، والقدرة على ذلك. وهي بالتالي اختبار كاشف لما سيكون عليه النظام العالمي في الفترة المقبلة، وهل ما زالت القوة العسكرية كافية لإحداث تغيير ملموس في هيكله أم أن أثرها بات أقل في ظل ازدياد أهمية عناصر أخرى في تكوين القوة الشاملة للدولة.

أولًا: بين الحرب الإقليمية والحرب العالمية

عندما بدأت الحرب الروسية-الأوكرانية، بدا القلق من احتمال تحولها إلى حرب عالمية واضحًا، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإعادة تأكيد موقفها بشأن عدم إرسال قوات لمساعدة أوكرانيا، لأنها ليست عضوًا في هذا الحلف، إذ بقي ملف انضمامها إليه مركونًا منذ تقديمه عام ٢٠٠٨.

ولم يكن هناك، في الوقت ذاته، ما يدل على استعداد روسيا لتوسيع نطاق الحرب لتشمل أيًّا من جيرانها الأعضاء في الناتو، وفق الحسابات السياسية الأقرب إلى الرشادة، والتي لا تَصدُق في كل الحالات.

وبدا بعيدًا عن الواقع سيناريو تحريك قوات الجيش الروسي السادس، والأسطول الموجود في بحر البلطيق، سعيًا إلى احتلال لاتفيا وليتوانيا وإستونيا، قبل أن تصل قوات الناتو للدفاع عنها، على أساس أن الأمر يتطلب ما بين ٤٨ و٧٢ ساعة

لتحقيق هذا الاحتلال، ومن ثَمَّ نقل المواجهة إلى الساحل البولندي. ومع ذلك فكم من خيالٍ صار واقعًا في ظروف معينة، وفق ما يُستفاد من قراءة تاريخ الحروب.

ولكن هل تُعد هذه الحرب محض إقليمية، أي أوروبية تشارك فيها قوى دولية أخرى بأشكال غير مباشرة؟ وهل تبقى كذلك؟ وإذا كان هذا هو حالها، فهل يمكن أن نعتبرها مجرد حرب إقليمية جديدة تُضاف إلى قائمة حروب كثيرة من هذا النوع عرفها العالم منذ خمسينيات القرن الماضي في مناطق عديدة؟

ليس مُفيدًا التعجل في إجابة أسئلة تثيرها حرب لم تكن متوقَّعة قبل نشوبها بأشهر قليلة؟ وما يمكن أن نستنتجه في حدود معطيات قابلة للتغيير أنها حرب مختلفة عن الحروب الإقليمية السابقة كلها من زاوية أنها الأكثر ارتباطًا بالصراع الدولي، وتحديدًا بالصراع على مستقبل النظام العالمي، أو على الأقل أكثر تأثيرًا في هذا المجال من أي حرب إقليمية سابقة. فقد كان واضحًا أن هدف روسيا هو تغيير نظام الأمن الإقليمي في أوروبا جذريًّا، والسعي إلى انتزاع اعتراف بنفوذها في الدول التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي السابق، أو دارت في فلكه وتحالفت معه في إطار حلف وارسو. وهذه هي خلاصة مشروعي الاتفاقين اللذين قدمتهما موسكو إلى كل من الولايات المتحدة والناتو، وطلبت توقيعهما. ومن شأن تغييرٍ بهذا الحجم في نظام الأمن الأوروبي أن يُحدث تحولًا كبيرًا في هيكل النظام العالمي الذي تتطلع روسيا لأن يصبح تعدديًّا، بحيث تغدو واحدةً من أقطابه. مثلما كان الاتحاد السوفيتي السابق أحد قطبي النظام الثنائي القطبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى تفككه عام ١٩٩٠.

> **"تُعد الأزمة الروسية - الغربية في ظل الحرب على أوكرانيا أول اختبار حقيقي للعلاقة بين الرغبة في تجنب حرب عالمية، والقدرة على ذلك، وهي بمثابة اختبار كاشف لما سيكون عليه النظام العالمي في الفترة المقبلة."**

وبرغم أن الصين تسعى بدورها إلى تغيير هيكل النظام العالمي، وإعادة بنائه على أساس تعددي، فقد نأت بنفسها إلى حد ما عن الحرب الروسية-الأوكرانية، واكتفت بإعلان تفهمها مخاوف روسيا الأمنية، ولكنها لم تصطف معها.

الحسابات الصينية بشأن تغيير هيكل النظام العالمي مختلفة؛ إذ لا تعتمد الصين في سعيها إلى تغيير هذا النظام على القوة العسكرية، بل على منظومة متكاملة من مكونات القوة الشاملة، فعندما بدأت طريقها في هذا الاتجاه، اختارت الاستثمار في مصادر القوة الأحدث والأكثر تأثيرًا في كل وقت، وليس في أوقات الحروب فقط، وهي الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا الأكثر تقدمًا. وتمكَّنت من أن تصبح قوة اقتصادية جبارة بقدراتها الإنتاجية والتصديرية الفائقة، وبالفوائض المالية التي تُحققها وتُمكِّنها من إحياء طريق الحرير القديمة، ولكن في صورة حديثة وعلى نطاق أوسع، فيما تسميه خطة "الحزام - الطريق"، فضلًا عن تحولها إلى مركز عالمي للابتكار.

ولكن ألا يحث التفاعل الدولي الواسع مع هذه الحرب بأشكال مختلفة ودرجات متباينة على التفكير في إمكان أن تكون حربًا عالميةً بالفعل ولكن في صورة مختلفة كثيرًا عن الحربين اللتين عرفهما العالم في النصف الأول من القرن

الماضي، وصار أي حديث عن حرب عالمية جديدة يُقاس عليهما، ويفترض أنها ستكون مشابهة لهما؟ وألا يمكن أن نَعُد الحرب في أوكرانيا عالمية من نوع جديد يختلف عن هاتين الحربين؟

تكمن فلسفة هذا السؤال، الذي نطرحه للتفكير والبحث، في أن العالم اليوم ليس هو الذي كان عندما وقعت حربا ١٩١٤ - ١٩١٨، و ١٩٣٩ - ١٩٤٥، لأن التغيير الذي حدث فيه منذ انتهاء ثانيتهما يفوق حجمًا ونوعًا مجمل التحولات في القرون الثمانية السابقة على الأقل.

عندما اندلعت هاتان الحربان، لم تكن هناك أسلحة دمار شامل فرض وجودها ردعًا متبادلًا، لأن استخدامها يمكن أن يدمر العالم، أو يعيده قرنين أو أكثر إلى الوراء، فقد عُرف السلاح النووي في مرحلة متأخرة من الحرب العالمية الثانية، واستُخدِم حين اقتربت نهايتها أو أوشكت، وربما عجَّل بانتهائها، فالأسلحة النووية يمكن أن تكتب نهايات أكثر مما تصنع بدايات، واستخدامها الآن يُنهي أي حرب في بدايتها، ويدمر من يبدأ بإطلاقها، فلا منتصر ولا مهزوم فيها.

وليست أسلحة الدمار الشامل هي الفرق الوحيد بين عالم اليوم وعالم النصف الأول من القرن العشرين، فالزمن الرقمي الراهن جعل العالم مختلفًا تمامًا عما كان، وإلى جانب الصراع السيبراني، أصبحت هناك أدوات جديدة للحرب الاقتصادية يمكن أن تُغني في بعض الحالات عن القوة العسكرية. وعلى سبيل المثال فقط، لم يكن نظام "سويفت" للتحويلات المالية بين المصارف موجودًا في الحربين العالميتين، ولم تكن هناك مؤسسات مالية تلعب أدوارًا بالغة التأثير في الاقتصاد العالمي، ولا منظمة تجارة يمكن استخدامها في معاقبة دولة أو أخرى عن طريق حرمانها من مزايا تجارية تفضيلية، أو من وضع "الأولى بالرعاية"، على نحو ما حدث مع روسيا ضمن العقوبات الغربية ضدها. كما لم يكن أثر الإعلام بلغ مبلغه الراهن، على نحو أتاح تحويله إلى أحد أفرع القوات المقاتلة. وما نعرفه عن محاولات وزير الدعاية النازي "جوبلز" في هذا المجال خلال الحرب العالمية الثانية يبدو بدائيًّا حين نقيسه بما يحدث في الحرب الأوكرانية، التي يُستخدم فيها الإعلام كسلاح على نطاق غير مسبوق.

ولهذا، ولغيره، ألا يصح أن نتساءل عن منطقية قياس حرب عالمية في هذا الزمن على عصر مختلف تمامًا، وألا يجوز أن تكون الحرب في أوكرانيا عالميةً من نوع جديد، وتصبح هي الحرب العالمية الأولى في زمننا؟

وأيًّا يكون تكييف طبيعة هذه الحرب، وهو ما نتوقع أن يصبح مجالًا للبحث في الفترة القادمة، فالمهم هو آثارها المحتملة على النظام العالمي.

> لم تَعُد أسلحة الدمار الشامل الفرق الوحيد بين عالم اليوم وعالم النصف الأول من القرن العشرين، بل فرضت الطفرة التكنولوجية الراهنة تطورًا ملحوظًا؛ حيث برز الصراع السيبراني، وتجلَّت الحرب الاقتصادية كأداة تُغني عن القوة العسكرية.

ثانيًا: آثار الحرب على النظام العالمي

عندما نحاول معرفة الآثار الفعلية للحرب على النظام العالمي، يتعين التمييز بين آثار قصيرة المدى، وأخرى طويلة المدى؛ ففي المدى القصير، يصعب تصور أن تُحدث الحرب أثرًا ملموسًا في هيكل النظام العالمي؛ فهي لا تُعد مقياسًا لموازين القوة العسكرية، لأن روسيا تخوضها ضد دولة أضعف بكثير، أي في ظل اختلال شديد في ميزان القوى، ولهذا كانت نتيجتها العسكرية محسومة سلفًا، برغم الصعوبات الكبيرة التي فاجأت موسكو، كما أن القوة العسكرية صارت واحدة فقط من مكونات القوة الشاملة للدولة في هذا العصر.

ولا يكفي شن حرب محسومة نتائجُها العسكرية سلفًا لقطع خطوة باتجاه هدف روسيا في تغيير منظومة الأمن الأوروبي، إذ يمكن أن تجعلها هذه الحرب أكثر شعورًا بالأمن من ذي قبل، ولكنها ربما لا تُحدِث تغييرًا في تلك المنظومة إلا إذا قبلت الدول الأوروبية أهم مطالب روسيا التي تعني في خلاصتها الاعتراف لها بمجال حيوي في شرق أوروبا.

وإذا انتهت الحرب دون تحقيق ما تسعى إليه روسيا، وهو انتزاع قبول الغرب بمطالبها، فهذا يعني أنها لم تفتح الباب أمام تغيير في هيكل النظام العالمي، فالعلاقة وثيقة بين التغيير الذي تنشده روسيا في موقف الغرب تجاه دورها في منظومة الأمن الإقليمي، وفي هيكل النظام العالمي. والأرجح أن أحد أهم ما ستسفر عنه هذه الحرب، أيًّا تكون الطريقة التي ستنتهي بها، هو إعادة اكتشاف أن القوة العسكرية لم تعد كافية لدعم نفوذ الدولة التي تملكها وموقعها في النظام العالمي، بعد أن أصبح العالم مختلفًا عما كان في القرنين الماضيين.

> "هناك علاقة وثيقة بين التغيير الذي تنشده روسيا في موقف الغرب تجاه دورها في منظومة الأمن الإقليمي، وفي هيكل النظام العالمي."

ولهذا ربما يجوز أن نَعُد الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة دون قتال عسكري كانت بداية التحول من الاعتماد على حجم القوة العسكرية كمقياس للمكانة والنفوذ والدور إلى حسابات القوة الشاملة للدولة؛ فقد ظهرت حدود القوة العسكرية في الربع الأخير من القرن الماضي، عندما فشلت في إخضاع أفغانستان، واضطر الاتحاد السوفيتي السابق إلى الانسحاب منها. وتكرر ذلك في مطلع القرن الحالي؛ إذ أخفقت القوة العسكرية الأمريكية في تحقيق ما فشلت فيه نظيرتها السوفيتية. وكان هذا اختبارًا مزدوجًا لحدود تأثير القوة العسكرية السوفيتية، ثم الأمريكية، على التوالي.

لكن الاعتقاد في أن القوة العسكرية تستطيع تغيير الموازين في النظام العالمي بقي مستمرًا، وخاصةً في ظل سعي روسيا إلى استعادة دور فقدته ومكانة خسرتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق. فقد اعتمدت روسيا على هذه القوة بشكل كامل تقريبًا من أجل تحقيق هدفها في تغيير نظام الأمن الأوروبي، ومن ثَمَّ في هيكل النظام العالمي، أو الاقتراب خطوة في الطريق إليه، عن طريق محاولة دفع الولايات المتحدة وحلفائها إلى التراجع عن المواقف المتصلبة التي اتخذتها تجاهها.

وليس جديدًا القول "إن نتائج الحروب تُقاس بآثارها السياسية"؛ فالحرب ليست غاية في

ذاتها، والنصر فيها لا يُحرَز للتباهي به، وإدراجه في كتب التاريخ، بل لتحقيق هدف أو أهداف سياسية، غير أن هذا لا يعني أن شيئًا لن يتغير سواء في أوروبا أو في العالم بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، فالعلاقة بين روسيا والغرب لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الحرب؛ حيث انتقلت هذه العلاقة من حالة الشكوك المتبادلة، التي لم تمنع أشكالًا عديدة من التعاون، إلى حالة انعدام الثقة الكامل الذي يتعذر في ظله أي تعاون جديد، وإن كانت المصالح ستفرض استمرار بعض ما كان قائمًا فيه، على الأقل في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا لعدة سنوات. والأرجح أن تُطوَى صفحة اتفاقات الحد من التسلح التي بُدئ في التوصل إليها عام ١٩٨٧ بتوقيع معاهدة القوى النووية المتوسطة وقصيرة المدى. وقد يُسدَل الستار على مرحلة ازداد خلالها الأمل في الحد من التسلح الذي ستؤدي الحرب الجديدة إلى ازدياده وبدء سباق جديد فيه. والمفارقة أن يحدث هذا بالتوازي مع تقلص وزن القوة العسكرية في الحزمة المكونة للقوة الشاملة للدولة، وازدياد أوزان القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والمعرفية.

> "لن تعود العلاقة بين روسيا والغرب إلى ما كانت عليه قبل الحرب؛ حيث انتقلت من حالة الشكوك المتبادلة، التي لم تمنع أشكالًا عدة من التعاون، إلى حالة انعدام الثقة الكامل الذي يتعذر في ظله أي تعاون جديد، وإن كانت المصالح ستفرض استمرار التعاون في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا لعدة سنوات."

غير أن الأثر الأهم للحرب الروسية-الأوكرانية على مستقبل النظام العالمي في المدى القصير يتوقف على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع كلٍّ من الصين وروسيا، وقدرتها على المناورة بينهما، وإلى أي مدى ستعمل للبناء على عدم تفضيل بكين الاصطفاف مع موسكو، لكي تتجنب خوض مواجهة ضدهما معًا في الوقت ذاته، وربما تضطر واشنطن إلى مراجعة بعض سياساتها تجاه بكين الأقوى والأكثر قدرة على المنافسة الشاملة، إلى أن تدرك ضرورة الاعتراف بأنها أصبحت القوة الثانية، أو "الأولى مُكرر" إذا جاز التعبير في العالم، وتتجه إلى التفاهم معها على هذا الأساس وحل المشكلات والأزمات بينهما، سواء التجارية أو السياسية، وفي مقدمتها مشكلة تايوان، على نحو ربما يؤسسُ لنظام عالمي ثنائي القطبية نتيجة هذا التفاهم، ودون حاجة إلى حرب مدمرة.

وختامًا، سيكونُ هذا التطور المشروط توقعه بمحافظة الصين على مسافة كافية من روسيا، واستمرار حرصها على التأثير في التفاعلات الدولية من داخل النظام العالمي كما فعلت منذ الثمانينيات، هو أهم الآثار بعيدة المدى للتفاعلات المتوقَّع أن تترتب على الحرب الروسية-الأوكرانية من حيث ارتباطها بهيكل النظام العالمي.

ولكن ظهور هذا الأثر سيستغرق وقتًا يبقى خلاله النظام العالمي في حالة الشيخوخة التي أصابته، إلى أن تبلغ التفاعلات المبلغ الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التفاهم مع الصين على تسويات اقتصادية وسياسية تغير طبيعة العلاقة بينهما، وتضع أساسًا لانتقال النظام العالمي إلى مرحلة جديدة أكثر توازنًا.

مستقبل الأمن الدولي والأوروبي

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس إدارة المصري اليوم، ورئيس مجلس المستشارين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخل العالم في مدار جديد غير الذي كان فيه منذ انتهاء الحرب الباردة، وبشكل ما بدت روسيا ومن قبلها الصين تسعيان إلى نوع من المراجعة "Revision" للنظام الدولي مرة أخرى، ولم يكن النظام الجديد الذي وُلِد عقب انتهاء الحرب الباردة قائمًا على المراجعات التي جرت له خلال العقود السابقة، وإنما على نظريات جديدة حاولت وضع التغيرات التي ألمَّت بنظام القطبين موضع المسألة، ومن الناحية العملية بات النظام الدولي نظامًا للقطبية الأحادية ممثَّلة في الولايات المتحدة، ومن ورائها حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمعسكر الغربي في عمومه، والتي بات عليها أن تعيد تنظيم العالم وفقًا لرؤاها الخاصة، وهو التنظيم الذي اصطُلِح على تسميته العولمة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية (١٩٩٠ - ٢٠٢٠) كانت قسمات القطبية الأحادية والعولمة هما المحددان الأساسيان للنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لكن العامين الأخيرين شهدا تغيرات جوهرية، كان أولها أن واجه المعسكر الغربي في عمومه والولايات المتحدة قدرًا كبيرًا من الوهن، تجسَّد في هزيمة الولايات المتحدة، وتراجعها وخروجها من الشرق الأوسط، فضلًا عن تقلبها السياسي الداخلي ما بين مذاهب سياسية متعددة، أدت في النهاية إلى انقسام وتشرذم، وعجز عن التوافق المطلوب في مجتمع سياسي ليبرالي وديمقراطي. وثانيها أن انتشار الجائحة وفشل الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربي في مواجهتها وقيادة العالم في التعامل معها، انتقصا الكثير من السمعة التي تتمتع بها الولايات المتحدة من حيث قوتها وتقدمها التكنولوجي. وثالثها أن الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة السابقة صعدت مع الأزمة إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ومن ثَمَّ بدأت في دعوات لمراجعة النظام الدولي، بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي. ورابعها أن روسيا، التي عانت كثيرًا خلال العقود الثلاثة السابقة، عادت إلى العالم مرة أخرى، تحت قيادة الرئيس "فلاديمير بوتين"، لكي تراجع نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي لم يحترم اتفاقيات هلسنكي ١٩٧٤ التي اعترفت بالحدود الناجمة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولا اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تتعارض العقوبات الدولية الأمريكية مع مقصدها. وعمليًّا أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب مكوَّن من

الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وما بقي هو كيف تجري التفاعلات والعلاقات بينها حتى نتحدث عن نظام دولي جديد.

جذور الأزمة الأوكرانية

تاريخيًّا، لم تكن أوكرانيا دولة مستقلة إلا في فترات قليلة كان آخرها عام ١٩١٧، وبعدها عادت إلى الحياة مرة أخرى في عام ١٩٩١، والحقيقة التاريخية الثانية هي الأوضاع الجيوسياسية لأوكرانيا، فهي عمليًّا تقع في روسيا، كما أن جزءًا من سكانها -تختلف النسب المعلنة من ١٧% إلى ٣٥%- ينتمي إلى روسيا لغويًّا وإثنيًّا، وبينما صوَّت جزء منهم لضم منطقة القرم مرة أخرى إلى روسيا، فإن الجزء الآخر المتبقي داخل أوكرانيا عبَّر كثيرًا عن رغبته في الانفصال. والحقيقة التاريخية الثالثة معاصرة، وهي أنه منذ الاستقلال الأخير تأرجحت أوكرانيا ما بين الاقتراب من روسيا "اتقاءً لشرِّها"، والابتعاد عنها والاقتراب من المدار الأوروبي والأطلسي "ردعًا لشرِّها" أيضًا. وما بين هذه الناحية وتلك، تولَّدت الأزمة الأوكرانية الراهنة بعد أن دخلت فيها عناصر جديدة ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وبينما شهد العقد الأخير من القرن العشرين تفكك الاتحاد السوفيتي، فإن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد يقظة جديدة في القوة الروسية بقيادة الرئيس "بوتين"، الذي وجد في تراجع القوى الغربية خلال هذا العقد فرصة من أجل استعادة روسيا لمكانتها مرة أخرى. ظهر ذلك في سلسلة من الخطوات شملت التدخل العسكري في جمهورية جورجيا لحماية أقليات روسية، ثم بعد ذلك ضم القرم مرة أخرى من خلال إجراء استفتاء، وأخيرًا فإن الختام جاء مع رغبة "بوتين" في الحصول على تعهدات غربية بعدم امتداد حلف شمال الأطلسي إلى أوكرانيا، واعتبار ذلك تهديدًا

> "بينما كان العقد الأخير من القرن العشرين مواتيًا لتفكك الاتحاد السوفيتي، فإن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد يقظة جديدة في القوة الروسية بقيادة الرئيس "فلاديمير بوتين"."

مباشرًا للأمن القومي الروسي، فضلًا عن منع الحلف من الإطلال على الأراضي الروسية. وعلى الجانب الآخر، الأمريكي والأوروبي، وفي خضم مواجهتهما الحالية مع روسيا، تدافع الولايات المتحدة وحلفاؤها عن حق جميع جيران روسيا، الأوروبيين، في حرية السعي للحصول على عضوية حلف الناتو، وبالفعل، منذ نهاية الحرب الباردة، وسَّعت الولايات المتحدة الضمانات الأمنية التي تقدمها في شكل عضوية الناتو إلى ست دول سابقة في حلف وارسو، وثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة. ويواصل حلف الناتو الإصرار على أن بابه يجب أن يظل مفتوحًا، وأن ست جمهوريات سوفيتية سابقة متبقية، أربع منها على الحدود مع روسيا، يجب أن تتمتع بالمثل بالحرية في التقدم والحصول على عضوية الحلف.

التصعيد في الأزمة الأوكرانية

تمر الأزمة الدولية في العادة عبر ثلاث مراحل كبيرة، أولها مرحلة البداية والتي عندها يتحول الخلاف بين دول إلى تناقض، والتناقض إلى اشتباك حول معضلة جوهرية، وهي مرحلة في العادة تحتوي على كثير من خطب تعريف كل ما سبق في واقع من المصالح الحيوية لكل دولة على حدة، وهي كذلك مرحلة كسب الحلفاء وتحديد الخصوم وإظهار عدالة الموقف،

هي اللحظة التي تحدَّث فيها الغرب بقيادة واشنطن كثيرًا عن حق كل الأمم في اختيار حلفائها، وترجمة ذلك أن هناك حقًّا مقدسًا لأوكرانيا أن تلحق بحلف شمال الأطلسي، وفي المقابل جرى الكثير من الخطب والتصريحات التي ألقت بها القيادة الروسية بأن وجود حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الروسي، وأن مثل ذلك يعد استمرارًا لسلسلة من التهديدات الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة. وتتمثل المرحلة الثانية من الأزمة في التصعيد، وتبدأ في اللحظة التي تُستخدَم فيها أدوات عسكرية صريحة، وفي هذا الإطار، قامت روسيا بعمليات حشد عسكري أخذ شكل مناورات عسكرية قرب الحدود الأوكرانية، قابلها تقديم الغرب مساعدات عسكرية لأوكرانيا، وإرسال الولايات المتحدة قوات إلى أوروبا، وإعلان استعدادها لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

واستمر التصعيد عندما بدأت روسيا مناورات عسكرية في شمال أوكرانيا بالمشاركة مع بيلاروسيا؛ وقيام مجلس الدوما (البرلمان الروسي) بإعلان تأييده للحركات الانفصالية الأوكرانية، وفي المقابل أعلن الجانب الأمريكي الغربي قرب لحظة الحرب، وقد جرى إظهار وحدة الموقف الغربي في المواجهة مع روسيا من خلال تصريحات وتحركات عسكرية وزيارات مباشرة لموسكو تؤكد أن غزو أوكرانيا سوف يعني المواجهة التي سوف تنزف فيها روسيا لفترة طويلة قادمة. بينما تتمثل المرحلة الثالثة في أي أزمة في الذهاب إلى واحد من اتجاهين: الحرب أو المواجهة العسكرية من ناحية، أو التهدئة وخلق آلية دبلوماسية لحل الأزمة من ناحية أخرى. وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ شهد العالم الدخول العسكري الروسي إلى أوكرانيا، وبدأ الغرب وحلف شمال الأطلسي خطوات تصاعدية من العقوبات الاقتصادية تُرجِمَت من خلال قطع الخطوط والطرق المرتبطة بالتفاعلات الاقتصادية المختلفة، ومنع تفاعلاتها التي تكوِّن في مجملها الاقتصاد العالمي بكل ما فيه من اعتماد متبادل. وكان إغلاق الباب على مشروع خط الغاز الروسي الثاني "نورد ستريم ٢" أولى خطوات ألمانيا لعقاب روسيا؛ حيث كان من المقرر أن يخلق هذا المشروع مع الخط الأول حالة من الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة المشتركة، بما يكفي للتفكير كثيرًا قبل الغزو وقبل الإغلاق.

سيناريوهات الأمن الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية

أولًا- استمرار الحرب وتوحُّد حلف الناتو:

ربما لن تتوقف الحرب الأوكرانية، لأنه ليس من السهل على روسيا أن تقضي على المقاومة الأوكرانية، وهو الشرط الرئيس للحصول على النصر، كما أنه ليس من المحتمل أن يتوقف القتال نتيجة المفاوضات بين موسكو وكييف ما لم يتم رفع العقوبات على روسيا، ووقف القتال ونقل السلاح إلى الجانب الأوكراني. ومن ثَمَّ، ليس مستبعدًا أن يصبح لدينا أزمة مستحكمة نعيش فصولها من العنف الساخن إلى الآخر البارد بينما في كل الأحوال يتغير العالم كما لم نعهده من قبل. هذا وتتمثل المعضلة دائمًا في الأزمات الكبرى ليس في نتائجها المباشرة فقط -حتى ولو كانت اتفاقًا بين روسيا وأوكرانيا، أو بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، ولا نستبعد أيًّا منهما في ضوء مساعي الصين النشطة في هذا المسار- وإنما النتائج التي لم يقصدها أو يتصورها أحد. وبالفعل فإنه خلال الأزمة الجارية وقبل أن تنفض أول فصولها، إذ بها تسفر عن تغيرات مهمة. والأصل في الأزمة الأوكرانية أنها كانت على مدى قرب أو بعد أوكرانيا من حلف شمال الأطلسي بأسلحته والاتحاد الأوروبي بأمواله، ونفوذ كليهما في

> من المرجَّح عدم توقف الحرب الأوكرانية، لأنه ليس من السهل على روسيا أن تقضي على المقاومة الأوكرانية، وهو الشرط الرئيس للحصول على النصر.

العاصمة كييف. ولذا بات الهدف يتمثل في تقليص وجود الحلف والاتحاد في القارة الأوروبية كلها، ولكن ما حدث فعليًّا هو أن هذه الأطراف باتت قريبة من بعضها أكثر من أي وقت مضى، وفوق ذلك أعلنت ثلاث دول محايدة -فنلندا والسويد وسويسرا- عن بحثها الانضمام للحلف، وذلك على الرغم من أن سجل حياد هذه الدول معروف، وقد صمد في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأكثر من ذلك رأت هذه الدول في حيادها أنه حافظ على وجودها محققًا مصلحة قومية لا شك فيها.

الاحتمال القوى هنا أن الجهد الروسي -حربًا ومفاوضات- لمنع توسع حلف الناتو ربما يقود في النهاية إلى توسيع دائرة الحلف، والأخطر من ذلك هو خروج ألمانيا من الأزمة، وتمكنها من استعادة مكانتها على الساحة الأوروبية؛ فبالنسبة لبرلين كانت نهاية الحرب الباردة تعني السلام أيضًا، وترافق ذلك مع انخفاض جذري في ميزانيات الدفاع الألمانية، وقد كان ذلك محل انتقاد من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت ذاته، كانت الدولة تبرز كقوة صناعية تمتص الغاز الروسي وتبيع آلاتها المتقدمة تكنولوجيًّا إلى الصين الصاعدة، كل ذلك مع مظلة أمنية توفرها الولايات المتحدة. ومع بداية الأزمة الأوكرانية حاول المستشار الألماني الجديد "أولاف شولتز" تقريب وجهات النظر من خلال جولة مكوكية لعلها تمنع نشوب الحرب. ولكن الحرب وقعت، وإذ بألمانيا تخرج من الرماد بقوة غير متوقَّعة لكي تقدم مساعدات مادية وكذلك عسكرية أكثر من أطراف أوروبية أخرى. ولكن القرار الذي ربما أدار رؤوسًا كثيرة في موسكو وعواصم أوروبية وعالمية أخرى، أن الحكومة الألمانية قررت إنفاق ١٠٠ مليار دولار إضافي على ميزانية الدفاع الألمانية.

> صارت الأزمة الأوكرانية دولية بامتياز؛ إذ تمس المصالح العليا لكثير من دول العالم بعد أن مسَّت العمليات العسكرية شغاف الأمن الأوروبي، وأدت نتائجها الاقتصادية إلى تضخم عالمي.

ثانيًا- جهود دبلوماسية للوساطة:

صارت الأزمة الأوكرانية دولية بامتياز، تمس المصالح العليا لكثير من دول العالم، بعد أن مسَّت العمليات العسكرية شغاف الأمن الأوروبي، وأدت نتائجها الاقتصادية إلى تضخم عالمي يوجع ملفات الطاقة والغذاء والبناء في العالم. ورغم أن الاتصالات لم تتوقف بين روسيا وأوكرانيا، وبين روسيا والعديد من العواصم الأوروبية، ولم تتوقف كلية الإشارات والرسائل بين موسكو وواشنطن، لم تتوصل لا لوقف لإطلاق النار، أو لتسوية سياسية للأزمة التي تخندق فيها الروس عند تفوقهم العسكري، بينما التحف الأمريكيون بإحكام العقوبات الاقتصادية. لقد حاول كلا الطرفين عدم استعجال الطرف الآخر، أو استفزازه إلى تصعيد غير مستحب، ولكن كليهما بقي على مطالبه الأولية. وقد حاولت أوكرانيا - وهي الطرف الأضعف في كل المعادلات - تعزيز مقاومتها، وتحفيز التعاطف الدولي تجاهها، بينما سقط لها الكثير من الضحايا بعضهم من المدنيين، ونزف لها الألوف من الجرحى، وخرج منها ثلاثة ملايين من اللاجئين. ويشكل استمرار الأزمة على هذا النحو ضاغطًا كبيرًا ليس على النظام الدولي وعلاقات القوى العظمى فيه فقط، وإنما على النظام العالمي وتفاعلاته أيضًا. والمحصلة هي ما يكفي من آلام المخاض الذي قد تموت فيه البشرية إذا ما استمر التصعيد في الأزمة والعمليات العسكرية، أو يولد من رحم الأوضاع الراهنة تفاهمات واتفاقيات دولية جديدة، ربما تؤسس لنظام دولي جديد يحقق نوعًا من الأمن والسلم الدوليين.

ثالثًا- ظهور أزمة اقتصادية عالمية:

خلقت الأزمة الأوكرانية - منذ أول أيامها بعد عبور حاجز استخدام القوة المسلحة - حالة كبيرة من التضخم العالمي في مجالات الطاقة والغذاء والمعادن وسلاسل التوريد، تُضاف إلى عقدة هذه السلاسل الناجمة عن الجائحة، فضلًا عن الاضطراب الكبير في البورصات العالمية، والأسواق المالية، وأسعار العملات، إلى آخر مفاصل النظام العالمي المعاصر. وفي المستقبل، من المرجَّح أن تخلق الحرب في أوكرانيا مشكلات جديدة لأوروبا في المنطقة، وتؤدي إلى زيادة حادة في أسعار الطاقة والقمح العالمية؛ حيث تمثل صادرات القمح من البلدين (روسيا وأوكرانيا)، ما يقرب من ٢٩% من حجم العرض العالمي، في وقت ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية إلى حد كبير بسبب اضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن جائحة كورونا، وهذا من شأنه أن يزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي، كما يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الخبز - إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة - تأثير مزعزع بشدة للاستقرار في الدول الهشة.

رابعًا- الصعود الصيني:

يُعد البعد الصيني في الأزمة الأوكرانية بالغ الأهمية، وربما بفعل توالي الأحداث والتركيز على ساحات الحرب والصدام الاقتصادي، بدت بكين شاحبة الدور في الأزمة كلها، ولكن يشهد الواقع على دور مختلف للصين تجسَّد بداية في ٤ فبراير ٢٠٢٢، عندما صدر البيان الصيني الروسي المشترك بعد لقاء الرئيسين "بوتين" و"شي جين بينج" في الدورة الأولمبية الشتوية في بكين؛ فالبيان كان صيحة مطالبة بمراجعة النظام الدولي الذي استقر منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي يستند إليها الأمن والسلام والتعاون في كوكب الأرض. وتضمَّنت الوثيقة أن "الديمقراطية" تمثل قيمة إنسانية عامة وليست امتيازًا لبعض الدول، ويمثل إحلالها والدفاع عنها مهمة مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله، ولكن "لدى كل شعب الحق في اختيار سبل إحلال الديمقراطية"، و"ليس من حق أحد سوى هذا الشعب تقييم مدى ديمقراطية دولته"، واعتبار أن محاولات بعض الدول فرْض "معايير ديمقراطية" خاصة بها على بلدان أخرى يمثل إساءة للديمقراطية، ويشكل خطرًا ملموسًا على السلام والاستقرار العالمي والإقليمي، ويقوض النظام العالمي.

مع تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية كانت هناك شكوك قوية عما إذا كانت الصين مدركة للنوايا الروسية التي قررت أن تنقل مراجعة النظام الدولي من ساحة البيانات إلى أرض الواقع بتقييد قدرات حلف الناتو على التوسع في أوكرانيا. ورغم توافق الصين مع فكرة المراجعة، فإنها في الواقع لم تنهَر بعد نهاية الحرب الباردة، بل حققت نموًّا اقتصاديًّا وعالميًّا مرموقًا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، كما كان لديها طريقها الخاص لتحقيق العولمة، ممثلًا في مبادرة "الحزام والطريق"، فضلًا عن دورها

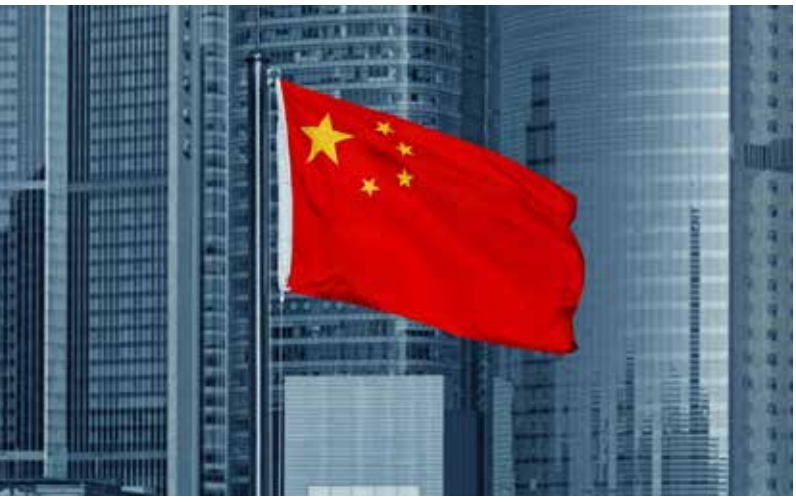

في منظمة التجارة العالمية، وفي كونها أصبحت أكبر شريك تجاري في العالم للولايات المتحدة الأمريكية. ويمثل ذلك فارقًا مبدئيًّا بين الصين وروسيا في رؤيتهما للمراجعة، والمرجَّح كما ظهر من سلوك الصين بعد بدء الأزمة أنها لم تكن على كامل المعرفة بالنوايا الروسية، إلا في التوافق على ضرر توسع حلف الناتو داخل القارة الأوروبية؛ فالصين كقوة اقتصادية عالمية ترغب في عالم مستقر يسوده التعاون والوفاق، وفي ضوء مثل هذه النظرة فإنه من الطبيعي أن ترفض الأحلاف العسكرية بما فيها حلف الناتو بالطبع، ولكن من غير الطبيعي أن يكون رفض حلف الناتو سببًا لغزو أوكرانيا دونما بذل محاولات كافية للتفاوض والبحث عن وسائل لتحقيق الأمن المشترك، بدلًا من استخدام السلاح.

وجاء موقف الصين بالامتناع عن التصويت في جلسة مجلس الأمن المخصصة لبحث "الأزمة الأوكرانية" مفاجئًا لكثيرين، ولكنه في الواقع معبِّرًا بشكل دقيق عن وجهة النظر الصينية التي أوضح "وانج يي"، وزير خارجية الصين، أنها تتسق مع مبادئ الموقف الصيني في السياسة الخارجية، وأولها احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي جميع الدول، وهو ما ينطبق أيضًا على القضية الأوكرانية. وثانيها تأييد الصين لمفهوم الأمن المشترك والشامل

والتعاوني والمستدام، الذي لا يجعل تحقيق أمن أي دولة يأتي على حساب الإضرار بأمن الآخرين. وثالثها أن الصين "تتابع تطورات القضية الأوكرانية، والوضع الحالي هو شيء لا تريد الصين أن تراه".

يفتح الموقف الصيني الباب لأمور مهمة، أولها أنه في ظل روح التعاون السائدة في المباحثات فإن الصين سوف تلقي بثقلها مع روسيا لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، لأنها لن تستطيع إحباط العقوبات الاقتصادية الأمريكية، والدخول في مواجهة مع واشنطن، وهو الموقف الذي من خلاله يمكنها مع الولايات المتحدة تقييد توسع حلف شمال الأطلسي. وثانيها أنه رغم وجود خلافات تتعلق بوجود الحلف ذاته، والتحالفات الأمريكية مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، فإن هناك ما يكفي من نقاط الاتفاق الساعية إلى وضع نهاية للحرب الأوكرانية. وثالثها إدراك الطرفين (الأمريكي والصيني) في مباحثاتهما معًا حقيقة أنهما من الناحية الموضوعية يشكلان القوى العظمى في المستقبل القريب، وإذا شاركتهما روسيا في المكانة فإنها سوف تكون مجروحة من نتائج الحرب في سمعتها الدولية، وتواضع مكانتها الاقتصادية. الخلاصة أن البعد الصيني في أزمة

> "رغم وجود خلافات بين الولايات المتحدة والصين تتعلق بحلف الناتو والتحالفات الأمريكية مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، فإن هناك ما يكفي من نقاط الاتفاق لإنهاء الحرب الأوكرانية."

الحرب الأوكرانية سوف يحدد الكثير من ملامح النظام الدولي الجديد المقبل.

وختامًا، من المرجَّح أن تزداد التوترات بين روسيا والدول المجاورة الأعضاء في حلف الناتو، الذي تشارك فيه الولايات المتحدة، بسبب الالتزامات الأمنية للحلف. بالإضافة إلى ذلك، سيكون للصراع في أوكرانيا تداعيات وُسعى، خاصة بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وللتعاون المستقبلي في القضايا الحاسمة، مثل: الحد من التسلح، والأمن السيبراني، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، وأزمة التغيرات المناخية، وربما يمثل ذلك انتكاسة لجهود إدارة "بايدن" لتحويل تركيزها السياسي بعيدًا عن الشرق الأوسط ونحو آسيا كما كانت تنتوي.

مستقبل التحركات الروسية في الفضاء السوفيتي السابق

السفير/ د. عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية

في فبراير عام ٢٠٠٧، وأمام مؤتمر ميونخ لسياسات الأمن، وصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه "الكارثة الجيوسياسية الكبرى في القرن العشرين"، داعيًا إلى وضع نهاية لهيمنة القطب الواحد، وخلق نظام عالمي متعدد الأقطاب، والكف عن تمدد حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقًا، وإنشاء نظام أمني أوروبي يأخذ في الاعتبار هواجس روسيا الأمنية. وعلى حين فُهم خطاب "بوتين" في الغرب على أنه رغبة في استعادة الاتحاد السوفيتي السابق، رأى فيه بعض المراقبين المستقلين -روس وغربيين- رسالة احتجاج على ترتيبات ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظامًا أوروبيًّا يقوم على الدور المهيمن لأمريكا والموقع المركزي للناتو كأداة عسكرية وسياسية، ضمانًا للأمن الغربي على حساب روسيا.

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن روسيا، وإن قبلت الوضع الجديد على مضض، لم تكن راضية عنه، ولكنها فضلت تجاهلها والنظر إلى روسيا على أنها قوة متراجعة. وعادة ما يُشار في هذا السياق، إلى أن التاريخ أثبت أنه إذا لم يتم دمج قوة كبيرة مهزومة في نظام ما بعد الحرب، أو إذا لم يُعرض عليها مكان تجده مقبولًا، فإنها ستبدأ، بمرور الوقت، في اتخاذ ما يلزم من تدابير تستهدف تدمير ذلك النظام أو على أقل تقدير تغييره، وهو ما تحاول روسيا القيام به في أوكرانيا اليوم، ومن قبلها في جورجيا عام ٢٠٠٨.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، سعت السياسة الخارجية الروسية إلى التكيف مع الحقائق الجديدة غير المواتية بالنسبة لها، مع السعي في الوقت ذاته إلى وقف تدهور الموقف الجيوسياسي للبلاد من خلال محاولة إعادة دمج جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في تنظيمات سياسية-أمنية واقتصادية وتجارية، على أمل موازنة الهياكل الأوروبية / الأطلنطية، دون أن تحقق نجاحًا ملموسًا في هذا الشأن. وبجانب ذلك، استخدمت موسكو الأدوات الدبلوماسية، وأحيانًا الحشد العسكري، واستعراض القوة العسكرية -دون جدوى- لتوجيه رسائل بأن توسُّع حلف الناتو شرقًا يُعد تهديدًا جديًّا للأمن القومي الروسي. ولفترة طويلة، لم تكن لدى موسكو أية وسيلة لمقاومة موجات توسُّع الحلف شرقًا، عبر خمس موجات، منها أربع تمت في وجود "بوتين" في الحكم.

فلم يكن لدى روسيا ما يكفي من النفوذ في هذه البلدان، ولا وسائل للضغط عليها، والآن يبدو -في تقدير "بوتين"- أن لديها من الوسائل ما يمكنها من تعويض ما فقدته من نفوذ ووقف تدهورها الجيوسياسي. وفي هذا السياق، جاء قرار "بوتين" بشنِّ ما أسماه عملية عسكرية "خاصة" في أوكرانيا صباح ٢٤ فبراير الماضي، ذكر أن الهدف منها وقف تمدد الناتو شرقًا من خلال حياد أوكرانيا، ضمن أهداف أخرى.

وفي ضوء ذلك، يسعى المقال إلى تسليط الضوء على السياسة الأمنية الروسية ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومساعي روسيا لإنشاء هياكل موازية للهياكل الأوروأطلنطية في الفضاء السوفيتي السابق، والدور الروسي وتغيرات المشهد الجيوسياسي في أوراسيا، وأخيرًا العملية العسكرية في أوكرانيا وتداعياتها وارتداداتها.

أولًا: السياسة الأمنية الروسية ما بعد انتهاء الحرب الباردة

ترتبط أزمة روسيا مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بصفة عامة بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظامًا للأمن الأوروبي يقوم على الدور المُهيمن لواشنطن والموقع المركزي لحلف الناتو كأداة للتنظيم العسكري والسياسي، وضمان الأمن الغربي. وعادة ما يُشار في ذلك إلى التفاهمات الشفوية التي جرت بين "جورباتشوف" والقادة الغربيين، ارتباطًا بإعادة توحيد ألمانيا، وسقوط حلف وارسو، وتعهد الولايات المتحدة بعدم توسُّع حلف الناتو شرقًا ليشمل دول الفضاء السوفيتي السابق، خاصة بلدان أوروبا الشرقية المجاورة، وهو ما لم يحدث؛ حيث شهدت عملية توسُّع الحلف خمس موجات منذ عام ١٩٩٧ (بولندا - التشيك - المجر)،

> ترتبط أزمة روسيا مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بصفة عامة بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها نظامًا للأمن الأوروبي يقوم على الدور المهيمن لواشنطن والموقع المركزي لحلف الناتو.

وحتى عام ٢٠٢٠، منها موجات أربع حدثت خلال فترة حكم "بوتين" الطويلة شملت: جمهوريات البلطيق الثلاث، وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا (٢٠٠٤)، وكرواتيا وألبانيا (٢٠٠٩)، والجبل الأسود (٢٠١٧)، وشمال مقدونيا (٢٠٢٠). هذا في الوقت الذي تمحورت فيه مطالب موسكو الأمنية ضمن استراتيجيتها للأمن الأوروبي حول مطلب رئيس هو عدم توسيع الحلف إلى أراضي الاتحاد السوفيتي السابق.

ويُشار إلى أنه عندما انهار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وُجِد نحو ٢٥ مليون شخص من أصل روسي -مقارنة بسكان روسيا آنذاك البالغ عددهم ١٤٧ مليون نسمة- خارج الحدود الدولية الجديدة لروسيا. وكان من بين هؤلاء نحو مليوني شخص يشكلون القسم الأعظم من سكان شبه جزيرة القرم، التي نقلها "نيكيتا خروتشوف"، في عام ١٩٥٤، من روسيا الاتحادية إلى أوكرانيا. وكانت النتيجة الأكثر أهمية لانهيار الدولة عام ١٩٩١هي انقسام قلب الدولة الروسية القديمة وظهور دولتين مستقلتين هما أوكرانيا وبيلاروسيا للمرة الأولى في التاريخ الحديث تقريبًا. وقد أعقب قمة حلف الناتو في بوخارست في أبريل عام ٢٠٠٨، والتي تعهد فيها "بوتين" بضم جورجيا وأوكرانيا إليه، تدخل عسكري روسي في جورجيا في أغسطس من العام نفسه، بعد توغُّل عسكري جورجي أولًا في إقليم أوسيتيا الجنوبية.

وفي عام ٢٠١٤، تسبب عرض الاتحاد الأوروبي على أوكرانيا اتفاقية شراكة بثورة "الميدان" في كييف، في زيادة المخاوف الروسية من عضوية أوكرانيا في حلف الناتو؛ فمن منظور روسيا، من غير المقبول أن تسعى دولة أوكرانيا، التي اعترفت موسكو بسيادتها على الفور عام ١٩٩١، إلى تشكيل حكومة تسعى إلى الاندماج في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، والحد من استخدام اللغة الروسية، وتشجيع "تأميم" الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في أوكرانيا. وهكذا أدى وصول النظام الحالي في عام ٢٠١٤ إلى استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين ماديًّا في منطقة دونباس الشرقية في أوكرانيا. وكانت هذه هي الحالة الأولي، منذ عام ١٩٤٥، التي تضم فيها روسيا أراضٍ، فأحدثت موجات من الصدمة في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا والعالم، ترتب عليها سلسلة من العقوبات المتواصلة حتى الآن.

وكان القلق الأكبر من نصيب الجمهوريات التي تعيش فيها أقليات روسية، مثل: إستونيا ولاتفيا، خاصة وأن الروس المقيمين في الدولتين لم يحصلوا تلقائيًّا على حقوق المواطنة عندما مُنِحت هذه الجمهوريات الاستقلال قبل ثلاثة أشهر من الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتي. ويؤكد بعض الخبراء الروس أن مخاوف بلدان

> **"تجاهلت السياسة الأمريكية في التعامل مع روسيا عوامل حاسمة، مثل: تاريخ روسيا، وثقافتها، وجغرافيتها، ومتطلباتها الأمنية كما تراها موسكو، واتبعت طوال العقود الثلاثة الماضية السياسات غير الواقعية نفسها التي أسهمت في فشل سياستها تجاه موسكو."**

البلطيق وبولندا من روسيا لا يمكن تفسيرها باعتبارات الواقع الحالي، وإنما بظروف تاريخ هذه الدول المضطرب، والاحتلال السوفيتي لها في الماضي.

وفي تقدير بعض الخبراء الغربيين، مثل "إيجوين رومر" و"ريتشارد سوكولسكي"، وهما من كبار الباحثين بمؤسسة كارنيجي الأمريكية للسلام الدولي، تجاهلت السياسة الأمريكية في التعامل مع روسيا، إلى حد كبير، عوامل حاسمة مثل تاريخ روسيا، وثقافتها، وجغرافيتها، ومتطلباتها الأمنية كما تراها موسكو، واتبعت الإدارات الأمريكية طوال العقود الثلاثة الماضية السياسات غير الواقعية نفسها التي أسهمت في فشل سياسة واشنطن تجاه موسكو، والتي ترتكز على عاملين رئيسين، الأول: يتمثَّل في رفض قبول روسيا بما هي عليه، كما يتضح من المبادرات المتكررة لإصلاح نظامها السياسي وإعادة تشكيله، على الرغم من رفض الكرملين تعزيز الديمقراطية في روسيا وحولها، باعتباره تهديد للاستقرار الداخلي الروسي. أما العامل الثاني: فيتعلق بالإصرار على أن حلف الناتو هو المنظمة الأمنية الشرعية الوحيدة لأوروبا وأوراسيا، ومد البنية الأمنية الأوروبية الأطلسية إلى الفضاء الأوراسي المحيط بروسيا، والذي يمثِّل في نظر موسكو تهديدًا للأمن الروسي. ويضيف البعض أن صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة بالغوا مرارًا وتكرارًا في تقدير قدرة أمريكا على التأثير في التطورات داخل روسيا، وتأثيرها على الكرملين، وأنه عندما تراجعت موسكو، أكَّدت واشنطن حقها، بل ومسؤوليتها في تعليم روسيا وجيرانها كيفية إدارة شؤونهم بدلًا من مراعاة اعتراضات روسيا وأخذ هواجسها في الاعتبار.

وقد كتب "ريتشارد بيتس" أستاذ دراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا، في دورية الشؤون

الخارجية مؤخرًا (١٠ مارس ٢٠٢٢) "أن الحرب في أوكرانيا هي النتيجة المؤلمة لرد بوتين على خطأين من جانب حلف الناتو، كان أولهما إعلان الحلف، في عام ٢٠٠٨، أن أوكرانيا وجورجيا ستنضمان إليه يومًا ما"، مضيفًا أنه في حالة أوكرانيا، كان من الأفضل وضع خطط للأخذ بالنموذج الفنلندي، واستبدال استقلال البلاد وديمقراطيتها بحيادها في العلاقات بين موسكو والغرب.

ثانيًا: مساعي روسيا لإنشاء هياكل موازية للهياكل الأوروأطلنطية في الفضاء السوفيتي السابق

سعت موسكو إلى إعادة دمج الجمهوريات السوفيتية السابقة في تنظيمات إقليمية، وبدأت ذلك بكومنولث الدول المستقلة، كتجمع يتسم بالمرونة ويضم الآن كلًّا من أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومولدوفا، وطاجيكستان وأوزبكستان بجانب روسيا. ولا تزال أوكرانيا عضوًا، ولكن اسميًّا فقط. وتَمثَّل التجمع الثاني في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي أُنشئت في مايو ١٩٩٢، وتضم أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان. أما التجمع الثالث فهو الاتحاد الاقتصادي الأورآسيوي، والذي يضم أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا.

ويمكن القول بأن هذه التجمعات لم تحقق سوى نجاح محدود، فقد تحولت رابطة الدول المستقلة إلى آلية للتفكك في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي وبناء الدولة، وبالنسبة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فهي في الأساس اتفاقية للتعاون الأمني وليست تحالفًا سياسيًّا عسكريًّا، بينما لا يعدو الاتحاد الاقتصادي الأورآسيوي عن كونه اتحادًا جمركيًّا، ولا يمكن مقارنته بالاتحاد الأوروبي. وهكذا من

> "لروسيا عدد قليل من الحلفاء العسكريين، فالاتفاقيات الملزمة قانونًا هي فقط مع كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين اعترفت بهما روسيا كدولتين مستقلتين عن جورجيا عام ٢٠٠٨، ومؤخرًا مع كل من دونيتسك ولوجانسك."

غير المستغرب أن تتخذ كل هذه الدول -عدا بيلاروسيا- موقفًا محايدًا إلى حد كبير إزاء العمل العسكري الروسي في أوكرانيا مؤخرًا.

ولروسيا عدد قليل من الحلفاء العسكريين؛ فالاتفاقيات الملزمة قانونًا هي فقط مع كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين اعترفت بهما روسيا كدولتين مستقلتين عن جورجيا عام ٢٠٠٨، ومؤخرًا مع كلٍّ من دونيتسك ولوجانسك. وتنص هذه الاتفاقيات على أن أي هجوم مسلح ضد طرف يُعد هجومًا على الطرف الآخر. وفضلًا عن ذلك تتحمل الدول الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي التزامات أقل بالمقارنة ببلدان حلف شمال الأطلسي، وهو ما يمكن التعرف عليه من إجراء مقارنة للنص ذي الصلة في الاتفاقيتين بشأن الضمانات الأمنية المتبادلة؛ فالمادة (٥) من معاهدة حلف شمال الأطلسي الموقَّعة في واشنطن، في ٤ أبريل ١٩٤٩، تنص على أن: "تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضد طرف أو أكثر منها، في أوروبا وأمريكا الشمالية، يعتبر هجومًا ضد الأطراف كلها"، بينما تنص المادة (٢) من معاهدة الأمن الجماعي، على أنه: "في حال وجود تهديد للأمن والسلامة الإقليمية لإحدى الدول الأعضاء أو أكثر، أو تهديد للسلم والأمن الدوليين، ستقوم الدول الأعضاء فورًا بتفعيل put into action آلية المشاورات المشتركة،

بهدف تنسيق مواقفها واتخاذ تدابير للقضاء على التهديد الذي وقع". وإجمالًا توفر منظمة معاهدة الأمن الجماعي إطارًا مؤسسيًّا للتعاون العسكري التقني، وتبادل المعلومات، والتدريب العسكري، الذي يُستكمَل بالضمانات الروسية لشركائها وفقًا لاتفاقيات ثنائية. وكانت الحالة الوحيدة التي تم خلالها تفعيل المعاهدة في يناير ٢٠٢٢ لمساعدة إحدى حكومات الدول الأعضاء (كازاخستان) لاستعادة الاستقرار بعد احتجاجات واسعة وأعمال عنف وقتل داخلية.

ولتجنب أن يكون لها حلفاء من غير الدول، وفرت روسيا لنفسها إطارًا قانونيًّا للأقاليم الانفصالية معلنة الاعتراف بها كدول مستقلة، وإتمام الإجراءات القانونية الداخلية في هذا الشأن، وعقد معاهدات صداقة وتعاون دفاعي مشترك يتيح لها التدخل عسكريًّا للدفاع عنها. ويدخل في ذلك كلٌّ من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ودونيتسك ولوجانسك، أما بالنسبة لإقليم "ترانسنيستريا" الانفصالي في مولدوفا، فيتلقى أشكالًا متنوعة من المساعدة من روسيا، وتجري معه تدريبات مشتركة، وتوجد قوات حفظ سلام في الإقليم منذ عام ١٩٩٢. وقد التزمت مولدوفا بالحياد دستوريًّا، وبالتالي من غير المتوقَّع انضمامها لحلف الناتو في المدى المنظور، علمًا بأن روسيا اعترفت رسميًّا بوحدة مولدوفا، وشاركت دوريًّا في حوار بشأن إعادة توحيد الإقليم الانفصالي. ومن جانبها تبنَّت الحكومات المولدوفية المتعاقبة سياسة تهدف إلى التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وطالبت بانسحاب القوات الروسية من الإقليم. وأشارت قياسات رأي عديدة إلى انقسام الرأي العام في مولدوفا بالتساوي تقريبًا بين أولئك الذين يميلون نحو روسيا، والذين يميلون نحو أوروبا، بما في ذلك رومانيا المجاورة.

> "تزايدت مخاطر انخراط روسيا في نزاعات عسكرية غير كبيرة؛ فقد أدت حالة عدم الاستقرار على طول بعض الحدود إلى دفع روسيا لزيادة حضورها العسكري، وباتت لها قواعد عسكرية في مناطق الصراع ذات المخاطر، وتحديدًا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ومولدوفا وأرمينيا وقيرغيزستانا وطاجيكستان."

وكان "بوتين" قد أعلن عن خطة في عام ٢٠١١، ذكر أنها تستهدف خلق ميثاق سياسي اقتصادي عسكري، أو اتحاد أوراسي كامل يجمع أغلب دول الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه لم يُكتب لها النجاح أيضًا، ومن غير المرجَّح أن يحدث ذلك في المستقبل -وفقًا لمحللين روس- بسبب الشكوك وعدم الثقة من قِبل الدول المجاورة في روسيا، التي تسعى وراء نسختها الخاصة من القومية في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

وإزاء هذا الفشل في خلق هياكل أمنية وسياسية واقتصادية فاعلة، تزايدت مخاطر انخراط روسيا في نزاعات عسكرية غير كبيرة؛ فقد أدت حالة عدم الاستقرار على طول بعض الحدود إلى دفع روسيا لزيادة حضورها العسكري في هذه المناطق، وباتت لها قواعد عسكرية في مناطق الصراع ذات المخاطر، وتحديدًا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ومولدوفا وأرمينيا وقيرغيزستانا وطاجيكستان، وزاد عدد المناطق التي يمكن لروسيا استخدام قوتها العسكرية فيها لحماية ما ترى أنه يقع في إطار مصالحها القومية، ويشمل ذلك، ليس تلك المناطق الواقعة على حدود البلاد فقط، بل أيضًا تلك التي كانت تعد جزءًا من المناطق التي تقع في إطار المسؤولية العسكرية والسياسية

للاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة، ومنها سوريا، حيث توجد لروسيا قاعدتان عسكريتان في طرطوس واللاذقية.

ثالثًا: الدور الروسي وتغيرات المشهد الجيوسياسي في أوراسيا

أسهمت مجموعة من المستجدات خلال العامين الأخيرين في تغيير المشهد الجيوسياسي في أوراسيا، وهو ما استغلته روسيا في ترسيخ وضعيتها كقوة رئيسة يصعب تجاهلها على طول حدودها الجديدة سواء مع أوروبا الشرقية أو مع جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. وتتمثَّل هذه المستجدات -بخلاف العملية العسكرية في أوكرانيا التي سنتناولها في بند مستقل- في الآتي:

> "أسهمت مجموعة من المستجدات خلال العامين الأخيرين في تغيير المشهد الجيوسياسي في أوراسيا، وهو ما استغلته روسيا في ترسيخ وضعيتها كقوة رئيسة يصعب تجاهلها على طول حدودها الجديدة سواء مع أوروبا الشرقية أو مع جنوب القوقاز وآسيا الوسطى."

١. التكامل مع بيلاروسيا:

كان أغسطس ٢٠٢٠ بمثابة نقطة تحول في السياسة الخارجية البيلاروسية؛ حيث أدت حملة "ألكسندر لوكاشينكو" ضد المتظاهرين الذين اتهموه بتزوير الانتخابات الرئاسية إلى رفض الدول الغربية الاعتراف به رئيسًا لبيلاروسيا، ومع تجميد العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة، اضطر "لوكاشينكو" إلى التخلّي عن سياسته الخارجية المتقلبة مع روسيا، وبات معتمدًا على دعمها ومساعداتها إلى حد كبير، وبدورها استغلت موسكو هذا الوضع لربط بيلاروسيا بها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية في إطار صيغة دولة الاتحاد التي كانت شبه ميتة رغم إعلانها في عام ١٩٩٩، وكثيرًا ما نظرت روسيا إلى "لوكاشينكو" كشخص يصعب التنبؤ بتصرفاته، والاعتماد عليه.

وقد رأينا كيف أصبحت الأراضي البيلاروسية جبهة رئيسة لمهاجمة شمال أوكرانيا من قِبل القوات العسكرية الروسية منذ أواخر فبراير الماضي، واستغلال "لوكاشينكو" الأزمة في علاقات روسيا بالغرب لتسليط الضوء على أهمية بيلاروسيا وأهميته هو شخصيًّا بالنسبة لروسيا. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استضافة "لوكاشينكو" ثلاث جولات تفاوض بين روسيا وأوكرانيا في المنطقة الحدودية مع بيلاروسيا، منذ اندلاع الحرب وحتى منتصف مارس ٢٠٢٢.

٢. علاقات روسيا بمنطقة البلقان:

شهد العقد الماضي بعض الحقائق الجيوسياسية الجديدة، أبرزها قيام جمهورية مونتينيجرو (الجبل الأسود) بتسريع خطواتها للانضمام لحلف شمال الأطلسي بدعوى تورط روسيا في تدبير انقلاب فيها. ومن المنظور الروسي، كان الهدف من هذا التوجُّه إظهار أن "مونتينيجرو" مختلفة عن صربيا التي تطور تعاونًا عسكريًّا مع روسيا، بما في ذلك شراء أسلحة روسية وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتنسيق الخطط العسكرية. وفي تقدير خبراء روس، فإن ذلك يمكن أن يقود إلى قيام روسيا بمنح ضمانات أمنية غير رسمية لصربيا وجعلها عضوًا في منظومة الأمن الجماعي لمعاهدة منظمة الأمن الجماعي.

ويشير الخبراء الصرب إلى أن عدوان قوات حلف الناتو عام ١٩٩٩ ضد يوغسلافيا السابقة كان من الممكن ألا يحدث بفضل العلاقات المتطورة مع

روسيا. ووفقًا لتقديرات روسية، فإن الأوضاع الحالية في منطقة البلقان، ووجود صرب يعيشون خارج صربيا، تدَّعي هذه الأخيرة بأنهم يتعرضون لمعاملات تمييزية تستوجب تحرك صربيا لحمايتهم، قد تشجع صربيا على استخدام الضمانات الأمنية الروسية غير الرسمية.

٣. الحرب حول ناجورنو - كاراباخ:

اندلعت هذه الحرب بين أذربيجان وأرمينيا في خريف عام ٢٠٢٠، بعد تجميد للنزاع لمدة ستة وعشرين عامًا بفضل وقف إطلاق النار بوساطة موسكو، وبعد أن فشلت روسيا في منع نشوب حرب جديدة، وجدت نفسها في موقف لا تُحسد عليه بين حليفتها الرسمية أرمينيا وشريكتها الغنية أذربيجان. وفي إطار سياستها الواقعية، بقيت موسكو بعيدة عن الصراع، على أساس أن التزاماتها التعاهدية المرتبطة بعضوية أرمينيا في معاهدة الأمن الجماعي لا تشمل الإقليم المتنازع عليه، واكتفت برؤية حليفتها أرمينيا تخسر الحرب نتيجة للتحالف الوثيق لأذربيجان مع تركيا - المنافس التاريخي لروسيا في المنطقة.

ومع ذلك، تمكَّنت موسكو من الحد من الضرر الذي لحق بمكانتها الدولية؛ إذ نجحت في وقف القتال بعد أن بات النصر الأذربيجاني واضحًا، ولكن قبل طرد الأرمن تمامًا من الإقليم. وتوسطت روسيا

في اتفاق جديد مع أطراف النزاع، لا يزال صامدًا واحتفظت بموقفها كوسيط وحيد، ونشرت للمرة الأولى قوة لحفظ السلام في كاراباخ، وتقوم القوات الروسية الآن بحماية ما تبقى من الجيب الأرميني داخل أراضي أذربيجان.

والخلاصة هنا هي أن أزمة إقليم ناجورنو - كاراباخ كشفت عن الأولوية التي تقرها روسيا لمصالحها الوطنية بعيدًا عن العواطف -سواء فيما يتعلق بحليفتها أرمينيا أو تركيا منافستها القديمة الجديدة- فضلًا عن قدرتها على الحفاظ على التوازن في أكبر الحالات تعقيدًا، واستعدادها لاستخدام القوة العسكرية لأغراض حفظ السلام.

٤. استعادة الاستقرار في كازاخستان:

استجابت روسيا على الفور لنداء المساعدة من رئيس كازاخستان لمواجهة الاحتجاجات الاجتماعية واسعة النطاق التي جرت أوائل يناير الماضي، والتي تحولت إلى أعمال عنف وقتل وتخريب في دولة تشترك روسيا معها في حدود مفتوحة بطول ٧٥٠٠ كلم. وبغض النظر عن أسباب الاحتجاجات، ولكي تساعد كازاخستان على استعادة النظام، قامت روسيا بتفعيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولأول مرة منذ تأسيسها، نفَّذت المنظمة عملية لحفظ السلام بقيادة روسيا شارك فيها ٢٥٠٠ جندي، معظمهم من القوات المحمولة جوًّا؛ مما سمح للقوات الكازاخية بالتحرك ضد مثيري الشغب لاستعادة النظام. وقد فاجأت روسيا العالم بمدى سرعة إرسالها لقوات إلى كازاخستان، وفعالية هذا الدعم، وكيف أمكن تجنب خطر الصدام مع مثيري الشغب، ثم مدى سرعة انسحاب قوة المنظمة بالكامل بعد أسبوعين فقط من بدء العملية. ونتيجة لذلك، يمكن القول بأن روسيا عززت نفوذها في كازاخستان بجانب القضاء على خطر تفككها.

رابعًا: العملية العسكرية في أوكرانيا وتداعياتها وارتداداتها السلبية

على خلاف وصف وسائل الإعلام الغربية للأزمة التي اندلعت في أوائل العام الجاري، بسبب الحشد العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية، بأنها أزمة بين روسيا وأوكرانيا، نظرت موسكو إليها بطريقة مختلفة، ذلك أنه من خلال إظهار قدراتها العسكرية وتصميمها السياسي على التدخل، تسعى روسيا إلى أن تحل بنية جديدة تقوم على توافق روسي/أمريكي محل النظام الأمني الأوروبي الحالي القائم على هيمنة الولايات المتحدة والدور المركزي لحلف الناتو.

وهكذا وفي ٢١ فبراير الماضي، ألقى الرئيس "بوتين" خطابًا مطوَّلًا استدعى فيه تاريخ بلاده الإمبراطوري مرورًا بفترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وعدم اكتراث الغرب بالشواغل الأمنية لبلاده، معلنًا الاعتراف بإقليمي دونيتسك ولوجانسك كدولتين مستقلتين، واللتين طلبتا من روسيا المساعدة، بحسب "بوتين". وفي ٢٤ فبراير، ظهر "بوتين" مجددًا على شاشات التلفاز معلنًا عن القيام بعملية عسكرية "خاصة"، استنادًا إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، تستهدف حماية الروس في إقليمي دونيتسك ولوجانسك، مشيرًا إلى أن بلاده لا تخطط لاحتلال الأراضي الأوكرانية، ولقي الإعلان عن العملية إدانات دولية واسعة من واشنطن وحلفائها الغربيين، وتعهَّد الرئيس الأمريكي بمحاسبة روسيا وفرض عقوبات غير مسبوقة عليها.

وبعد فشل الولايات المتحدة وحلفائها في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين العملية بسبب الفيتو الروسي، لجأت إلى الجمعية العامة التي عقدت جلسة طارئة، في ٢ مارس ٢٠٢٢، اعتمدت في ختامها قرارًا بأغلبية

> تسعى روسيا من خلال إظهار قدراتها العسكرية وتصميمها السياسي على التدخل، إلى أن تحل بنية جديدة تقوم على توافق روسي/أمريكي محل النظام الأمني الأوروبي الحالي القائم على هيمنة الولايات المتحدة والدور المركزي لحلف الناتو.

ثلثي الأعضاء، يشجب "بأشد العبارات" العدوان الروسي على أوكرانيا، ويطالب روسيا بالكف فورًا عن استخدامها للقوة ضد أوكرانيا، والامتناع عن أي تهديد أو استخدام غير قانوني للقوة ضد أي دولة عضو. وطالب القرار روسيا بالسحب الفوري والكامل غير المشروط لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا، وصوَّتت لصالح القرار ١٤١ دولة، فيما صوَّتت ٥ دول ضده، هي: روسيا وسوريا وبيلاروسيا وإريتريا وكوريا الشمالية، وامتنعت ٣٥ دولة عن التصويت، من بينها: الصين والهند وإيران وكوبا وباكستان والعراق والجزائر والسودان وجنوب السودان.

وقد سبق التدخل العسكري مساعي دبلوماسية مكثفة، ثنائية ومتعددة الأطراف، بين روسيا والولايات وحلفائها، لم تسفر عن أي نتائج، الأمر الذي عكس هوة عدم الثقة بين القيادة الروسية والغرب، وقد توعَّد الرئيس "بوتين" بأنه إذا فشلت المحادثات فسوف تتخذ موسكو إجراءات "عسكرية تقنية"، وحتى عسكرية، وهو ما حدث بالفعل.

وقد برَّرت موسكو عمليتها العسكرية بنزع سلاح أوكرانيا، وإعلان حيادها، بما يكفل عدم انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، بجانب طلبات أخرى كانت قد تمسَّكت بها في مفاوضاتها قبل شن العملية العسكرية،

شـملت ضمانـات أمنيـة مكتوبـة بعـدم توسُّـع الناتـو شـرقًا وتحديـدًا إلـى دول سـوفيتية سـابقة، وعـدم وضـع أنظمـة أسـلحة هجوميـة فـي أوروبـا، يمكـن أن يصـل مداهـا إلـى الأراضـي الروسـية، وسـحب البنيـة الأساسـية العسـكرية التي أقامها الناتـو فـي أوروبـا الشـرقية منـذ توقيـع القانـون التأسيسي للعلاقـات بيـن الناتـو وروسـيا الموقَّـع فـي عـام ١٩٩٧.

وبالرغـم مـن العقوبـات الاقتصاديـة والماليـة غيـر المسـبوقة التـي وقّعتهـا الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا علـى روسـيا، لا يـزال الرئيـس الروسـي مصممًـا علـى اسـتمرار العمليـة العسـكرية حتـى تحقيـق أهدافهـا، ويعتقـد بعـض المراقبيـن أن العمليـة أظهـرت -وللمـرة الأولـى منـذ نهايـة الحـرب البـاردة- اسـتعداد روسـيا لاسـتخدام القـوة العسـكرية لمنـع المزيـد مـن توسُّـع الناتـو فـي الفضـاء السـوفيتي السـابق رغـم المخاطـر الاسـتراتيجية لذلـك.

وبالنظـر إلـى توقيـت العمليـة العسـكرية، أشـار العديـد مـن المراقبيـن إلـى أنـه ربمـا يكـون الرئيـس الروسـي قـد أخـذ بعيـن الاعتبـار البيئـة الدوليـة المتغيـرة، وبصفـة خاصـة تراجـع الـدور الأمريكـي علـى النحـو الـذي رأيناه فـي الانسـحاب الأمريكـي مـن أفغانسـتان، فـي أغسـطس مـن العـام الماضـي، وتركيـز "بايـدن" علـى الأجنـدة الداخليـة

> "العمليـة العسـكرية الروسـية فـي أوكرانيـا أظهـرت -وللمـرة الأولـى منـذ نهايـة الحـرب البـاردة- اسـتعداد روسـيا لاسـتخدام القـوة العسـكرية لمنـع المزيـد مـن توسُّـع الناتـو فـي الفضـاء السـوفيتي السـابق رغـم المخاطـر الاسـتراتيجية لذلـك."

والتداعيـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة للجائحـة، وخارجيًّـا التنافـس مـع الصيـن، والانقسـام فـي صفـوف الاتحـاد الأوروبـي.

ومـع ذلـك، كشـفت الأسـابيع القليلـة التي مضت علـى بـدء العمليـة العسـكرية عـن عـدد مـن التداعيـات والارتـدادات السـبيلة، أهمهـا الآتـي:

١. أن التدخـل العسـكري خلـق واقعًـا جديـدًا، لـم تعـد معـه مسـألة تنفيـذ اتفاقيـات منسـك قضيـة مطروحـة، كمـا أُغلـق النقـاش أمـام مطالـب روسـيا الأساسـية، علـى النحـو السـابق الإشـارة إليـه، علـى الأقـل فـي الوقـت الحالـي. ومـن المنظـور الغربـي، باتـت وحـدة أراضـي أوكرانيـا ودعـم صمودهـا أمـام الجيـش الروسـي بمثابـة أولويـة الأولويـات الآن.

٢. فـي تقديـر الكثيريـن "بعـث هـذا التدخـل حلـف شـمال الأطلسـي مـن تحـت الرمـاد"؛ ذلـك أنـه منـذ بـدء التدخـل أظهـرت الولايـات المتحـدة وباقـي أعضـاء الحلـف تماسـكًا واضحًـا وحماسًـا لدعـم أوكرانيـا بالأسـلحة والمعـدات، بجانـب الدعـم السياسـي القـوي والعقوبـات غيـر المسـبوقة، ولـم يَعـد هنـاك مجـال للحديـث عمـا أسـماه الرئيـس الفرنسـي "ماكـرون" بـ "الاسـتقلال الذاتـي الاسـتراتيجي" لأوروبـا. واللافـت فـي هـذا السـياق أنـه كان مـن المقـرر أن يقـوم وزراء دفـاع دول الاتحـاد الأوروبـي ببحـث اقتـراح إنشـاء القـوة الأوروبيـة المسـتقلة عـن حلـف شـمال الأطلسـي، خـلال اجتمـاع فـي ١٥ ينايـر الماضـي، لكـن بـدلًا مـن ذلـك اقتصـر الاجتمـاع علـى بحـث الأزمـة الأوكرانيـة التـي فرضـت نفسـها علـى أجندتـه، خاصـة أن الـدول الأوروبيـة أبـدت اسـتياءها مـن تهميـش روسـيا لهـا، والتركيـز دائمًـا علـى الحـوار مـع واشـنطن أولًا فـي شـأن أوروبـي بامتيـاز. ومـع التغيـر

الكبير في الظروف الأمنية على الأرض، هناك مخاطر جديدة من أن يمتد الصراع إلى ما وراء حدود أوكرانيا، مع انخراط أوروبا في حالة من إعادة التسلح، وتدفق القوات الأمريكية إلى المنطقة لطمأنة وتعزيز دول شرق أوروبا، كما أعربت دول، مثل فنلندا والسويد، عن مخاوفها الأمنية، ويجري الحديث عن فرص انضمامها للحلف في المستقبل.

٣. تشير تقديرات عديدة إلى تأثر الاقتصاد الروسي بشدة بالعقوبات الغربية الجديدة، والتي وصفها البعض بـ "الحرب الاقتصادية"، والتي امتدت من حرمان النظام المالي الروسي من منظومة المدفوعات الدولية "سويفت" (SWIFT)، لتشمل حرمان الكرملين من استخدام احتياطاته من النقد الأجنبي، وتطبيق ضوابط التصدير لمنع روسيا من استيراد السلع التكنولوجية الفائقة. ويُشار في ذلك إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تُستخدَم فيها مثل هذه العقوبات ضد اقتصاد عالمي كبير مثل روسيا. ففي غضون أيام قلائل، كان تأثير هذه التدابير محسوسًا؛ فقد انهار الروبل، واصطف المواطنون الروس في طوابير أمام البنوك لسحب مدخراتهم، وفرضت الحكومة الروسية ضوابط على رأس المال، وخرجت الشركات الغربية، مثل "بريتيش بتروليوم" وغيرها، بسرعة من السوق الروسية، وامتدت العقوبات لتشمل جزاءات دبلوماسية وثقافية ورياضية، بشكل لم يسبق له مثيل.

٤. كان من بين الارتدادات السلبية للتدخل الروسي أن الخصوصية في علاقات روسيا بألمانيا، والتي تعد عاملًا مهمًّا في معادلة علاقات موسكو بأوروبا والولايات المتحدة، قد تأثرت سلبًا وبشدة؛ فقد وجد التحالف الحاكم في برلين نفسه في وضع محير، واضطر ليس إلى تجميد مشروع "نورد ستريم ٢" فقط، بل أيضًا إلى تزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات العسكرية الفتاكة (ألف صاروخ مضاد للدبابات، و٥٠٠ صاروخ أرض جو من نوع "ستينجر" من مخزون الجيش الألماني)، في خطوة اعتُبِرت خروجًا على ثوابت السياسة الخارجية والأمنية الألمانية المعتمدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لا ينبغي قراءة الموقف الألماني الجديد على أنه سعي إلى التصعيد العسكري، حيث تمسَّك المستشار الألماني الجديد "أولاف شولتز" باستبعاد تدخل حلف الناتو عسكريًّا في الأزمة، رغم رفع موازنة الدفاع في الميزانية الألمانية الجديدة لتتجاوز مائة مليار يورو، تُقرِّبها من نسبة ٢% من إجمالي الناتج المحلي التي تنص عليها معاهدة الناتو.

> "بالرغم من تأكيد الغرب أن توسُّع حلف الناتو ليس بالضرورة موجهًا ضد روسيا، فقد أثَّر سلبًا على تقييم الكرملين لدوافع الولايات المتحدة ونواياها من عملية التوسيع، التي قوبلت دائمًا باعتراضات قوية من الروس."

وختامًا، بالرغم من تأكيد الغرب أن توسُّع حلف الناتو ليس بالضرورة موجهًا ضد روسيا، فقد أثَّر سلبًا على تقييم الكرملين لدوافع الولايات المتحدة ونواياها من عملية التوسيع، التي قوبلت دائمًا باعتراضات قوية من الروس. وقد أسهم هذا التوسُّع المتواصل في تشكيل تصورات روسيا لاحتياجاتها الأمنية، والتي كان لها تأثير عميق على العلاقات بين شرق

القارة الأوربية وغربها. ومن الواضح أن الرئيس الروسي مصمم على المضي قدمًا في عمليته العسكرية لحين تحقيق أهدافها. ومع اقتراب القوات الروسية من العاصمة كييف، تسعى إدارة "بايدن" وحلفاؤها إلى تحقيق هدفين يقفان على طرفي نقيض؛ فمن ناحية تحشد الإدارة كل الدعم العسكري والمساعدات الإنسانية الممكنة لأوكرانيا، بما في ذلك المرتزقة الأجانب للقتال هناك، وذلك بما يتيح لها الاستمرار في مقاومة الهجوم الروسي على أمل استنفاد طاقاته. ومن ناحية أخرى تسعى واشنطن إلى منع نشوب حرب واسعة النطاق بين روسيا وحلف الناتو. ويكمُن التحدي الأصعب هنا، وفقًا لتقديرات أمريكية عديدة، في أنه كلما ضاعف الغرب من دعم أوكرانيا عسكريًّا، تضاعفت مع ذلك احتمالات اندلاع حرب واسعة بين الحلف وروسيا. وحتى الآن لا تزال هذه المعضلة محل

> "تسعى واشنطن إلى منع نشوب حرب واسعة النطاق بين روسيا وحلف الناتو، ويكمُن التحدي الأصعب هنا، وفقًا لتقديرات أمريكية عديدة، في أنه كلما ضاعف الغرب من دعم أوكرانيا عسكريًّا، تضاعفت احتمالات اندلاع حرب واسعة بين الحلف وروسيا."

شد وجذب، على النحو الذي نراه -كمثال- في إلحاح الرئيس الأوكراني على فرض منطقة حظر جوي على بلاده، على وجه السرعة، وهو الطلب الذي تحفَّظ عليه "بايدن" وحلفاؤه؛ تحسبًا لإمكانية مهاجمة القوات الروسية طائرات الحلف، سواء عمدًا أو عن غير قصد؛ مما يضع الجانبين في مواجهة مباشرة.

أثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي

د. أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

نظرة على الخريطة توضح لنا الكثير في الحرب الدائرة الآن بين روسيا وأوكرانيا؛ إذ توضح أن دول وسط وشرق أوروبا التي كانت تشكل منطقة عازلة بين روسيا وغرب أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي (١٩٤٥ - ١٩٩١)، تقلصت تدريجيًّا لتصبح مكونة من دولة واحدة فقط هي أوكرانيا؛ وهو الأمر الذي جعل روسيا تتخوف من اقتراب أمريكي-غربي من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) -عدوها القديم- من حدودها، لتأمين الجناح الشرقي للحلف الممتد نطاقه من دول البلطيق شمالًا حتى البحر الأسود جنوبًا.

على الجانب الآخر نجد أن أوكرانيا مُحاطة بسبع دول على حدودها، من بينها روسيا وحليفتها بيلاروسيا، في حين أن بولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا دول أعضاء في حلف الناتو، وإذا كانت الدولة الحدودية السابعة لأوكرانيا وهي مولدوفا ليست عضوًا في حلف الناتو، لكنها ترتبط معه باتفاق شراكة، كما تقدمت بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بعد أسبوع واحد من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. ومن ناحيتها رفضت موسكو تمامًا محاولة الغرب ضم أوكرانيا إلى منطقة النفوذ الغربي، وفي هذا الإطار، أكد الرئيس "فلاديمير بوتين" في أعقاب إطلاق "العملية العسكرية الخاصة"، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، أنه يريد أوكرانيا محايدة ومنزوعة السلاح على حدود روسيا. وفي ضوء ذلك يسعى هذا التحليل إلى رصد التداعيات المختلفة للأزمة على أمن القارة الأوروبية.

الأمن الأوروبي مخاوف قديمة تتجدد

انقسامات وتعقيدات الأمن في القارة الأوروبية قديمة ومعروفة، وليس من باب المصادفة أن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ثُم الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) اندلعتا في القارة الأوروبية وامتدت كل منهما إلى باقي دول العالم، لذلك فقد قررت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ألا تلجأ إلى الحرب مرة أخرى كوسيلة لحل النزاعات فيما بينها، وقررت بدلًا من ذلك اللجوء إلى التعاون الاقتصادي الوثيق بينها في بوتقة الاتحاد الأوروبي، مع التنسيق الأمني برعاية أمريكية في إطار حلف الناتو.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي رسميًّا في ديسمبر ١٩٩١، حرصت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا على استيعاب دول وسط وشرق أوروبا التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي السابق وتدور في

فلكه، فمال ميزان القوة إلى جانب المعسكر الغربي الذي توسَّع اقتصاديًا وعسكريًا ليقترب من حدود روسيا؛ فأصبح اقتصاديًا يتكون من ٢٧ دولة في الاتحاد الأوروبي (كانت ٢٨ قبل أن تنسحب بريطانيا من الاتحاد في يناير ٢٠٢٠)، و٣٠ دولة في حلف الناتو، مع رفض أية محاولات روسية للدخول في المنظومة الأوروبية الغربية، بل حرصت الولايات المتحدة على وجود روسيا باعتبارها العدو أو الطرف الآخر من المعادلة؛ وهو أمر بالغ الحيوية لتبرير بقاء واستمرار حلف الناتو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومعه حلف وارسو.

ومن المعلوم أن روسيا حاولت مرارًا الحصول على ضمانات أمريكية-غربية بوقف هذا التمدد نحو حدودها لكنها لم تفلح في ذلك، وبقيت أوكرانيا الدولة الوحيدة التي تشكل منطقة عازلة بينها وبين المعسكر الأمريكي الغربي، حتى بدأت روسيا تستشعر رغبة الغرب في ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو.

وتشير الوتيرة المتسارعة للحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا وما تشهده من أحداث وتطورات إلى أن الأمن الأوروبي الذي عرف ترتيبات وتوازنات مستقرة نسبيًا على مستوى القارة ككل منذ نهاية الحرب الباردة يشهد حاليًا

> "روسيا حاولت مرارًا الحصول على ضمانات أمريكية-غربية بوقف تمدد حلف الناتو شرقًا نحو حدودها لكنها لم تفلح في ذلك، وبقيت أوكرانيا الدولة الوحيدة التي تشكل منطقة عازلة بينها وبين المعسكر الأمريكي الغربي، حتى بدأت روسيا تستشعر رغبة الغرب في ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو."

تحديات وتغيرات على وقع الحرب الحالية تخل بتلك التوازنات، وتهدد استقرار القارة الأوروبية، ويمكن إجمال تلك التحديات والتهديدات الأمنية في القارة الأوروبية فيما يلي:

١. التهديد النووي في قلب القارة الأوروبية

لم تشهد أوروبا عمليًا تهديدًا نوويًا عسكريًا حقيقيًا معلنًا للقارة، فالسلاح النووي هو سلاح للردع في الأساس، وإذا كان هناك تهديد نووي فعلي شهدته القارة الأوروبية، فقد كان هو انفجار مفاعل محطة تشيرنوبيل في أوكرانيا، حيث كانت أوكرانيا جزءًا من الاتحاد السوفيتي السابق، عندما انتشرت سحابة إشعاعات نووية عبر أوروبا في أبريل ١٩٨٦ بعد انفجار المفاعل، وعليه فقد كان ذلك التهديد ذا طبيعة مدنية سلمية لا يتضمن أية أهداف عسكرية. لكن مع تفاقم الأزمة الحالية وشعور روسيا بالضغوط المتزايدة عليها من التحالف الأمريكي-الغربي الذي يحيط بها، كان قرار الرئيس "بوتين" في اليوم الرابع من الحرب وضع "قوة الردع الروسية" في حالة التأهب، وهي وحدات تشمل صواريخ وقاذفات وغواصات وسفنًا مسلحة بأسلحة نووية، واتهم "بوتين" التحالف الأمريكي-الغربي باتخاذ خطوات عدائية تجاه بلاده، وقد وصفت الولايات المتحدة تلك الخطوة بأنها خطوة تصعيدية غير مبررة.

أما وجهة النظر الروسية فهي أنه إذا كانت واشنطن لديها إمكانات وخيارات مثل العقوبات الاقتصادية القاسية على روسيا والمسؤولين الروس، فضلًا عن نشر مزيد من القوات العسكرية في أوروبا، ووضع حلف الناتو في حالة تأهب قصوى، ومدِّ أوكرانيا بالأسلحة والمرتزقة، فإن لدى موسكو خيارات أيضًا أكثرها وضوحًا التلويح بالخيار النووي الذي لا يمكن المزايدة عليه.

> اتهم الرئيس الأوكراني روسيا باللجوء إلى "الرعب النووي"، والسعي لتكرار كارثة تشيرنوبيل بعد ما تردد عن أن نيران القوات الروسية استهدفت محطة زابوريجيا النووية في وسط أوكرانيا، وعليه دخل العامل النووي في الأزمة مضيفًا تعقيدات جديدة للوضع الأمني في أوروبا.

وفي السياق ذاته، استولت القوات الروسية على محطة تشيرنوبل للطاقة النووية، في ثاني أيام العملية العسكرية، ما يؤكد أهمية المحطة لروسيا وحاجتها إلى تأمينها وحرمان أوكرانيا من توظيف أهمية الموقع لصالحها، وقد اعترفت المصادر الأوكرانية بفقدان السيطرة على المحطة، وعلَّق مستشار الرئيس الأوكراني "ميخايلو بودوليك" على الحدث بقوله: إن حالة منشآت المحطة غير معروفة، وإن "هذا هو أحد أخطر التهديدات التي تواجه أوروبا اليوم". هذا وتقع المحطة على بعد نحو ١١٠ كيلومترات شمالي العاصمة كييف.

من جانب آخر، في الرابع من مارس ٢٠٢٢، اتهم الرئيس الأوكراني روسيا باللجوء إلى "الرعب النووي"، والسعي لتكرار كارثة تشيرنوبيل بعد ما تردد عن أن نيران القوات الروسية استهدفت محطة زابوريجيا النووية في وسط أوكرانيا، وهي الكبرى في أوروبا، ما أسفر عن اندلاع حريق في مبنى للتدريب، وتضم المحطة ستة مفاعلات نووية، وتوفر جزءًا كبيرًا من احتياجات أوكرانيا من الكهرباء، وعليه دخل العامل النووي بشكل يثير القلق في الأزمة، مضيفًا تعقيدات جديدة للوضع الأمني في أوروبا بشكل غير مسبوق.

٢. المقاتلين الأجانب

أشارت تقارير استخباراتية روسية إلى أن الولايات المتحدة تعمل على تكوين جماعات من الإرهابيين لإرسالهم إلى أوكرانيا عبر بولندا، وأن الاستخبارات المركزية الأمريكية وقيادة العمليات الخاصة الأمريكية تشرف على العملية بهدف حشد وحدات داعشية جديدة من الشرق الأوسط والدول الإفريقية، وأن قاعدة "التنف" الأمريكية في سوريا، أصبحت معسكر التدريب الرئيس لإرهابيي داعش قبل إرسالهم إلى منطقة "دونباس" شرق أوكرانيا.

كما أفادت تقارير عن مواقع بحثية أمريكية أن بعض قدامى المقاتلين من قوات العمليات الخاصة من جنسيات مختلفة، منهم أمريكيون وبريطانيون وألمان وغيرهم، موجودون في بولندا، ويخططون للعبور إلى أوكرانيا للانضمام إلى "جهود الدفاع عن أوكرانيا وأوروبا والعالم"! وكان الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" قد فتح المجال للأجانب للانضمام إلى قواته بلاده، باعتبار أن ذلك يهدف لحماية الأمن العالمي، وكانت قد ذكرت كييف أن ١٠٠٠ مقاتل أجنبي قدموا طلبات للقتال في أوكرانيا ضد روسيا.

من جانبها رفضت السلطات السنغالية دعوة السفارة الأوكرانية للسنغاليين إلى القتال في أوكرانيا، وأعربت عن استيائها من الإعلان عن تجنيد ٣٦ شخصًا للمساعدة في الحرب ضد روسيا، وقالت وزارة الخارجية السنغالية في بيان إنها تستغرب نشر نداء عبر صفحة السفارة الأوكرانية في داكار على موقع فيسبوك إلى المواطنين للمساعدة في القتال، وقالت إن السفير الأوكراني في السنغال استُدعِي إلى وزارة الشؤون الخارجية للتحقق من المنشور، وكان الرئيس "زيلينسكي" قد حثَّ الأجانب على

التوجه إلى السفارات الأوكرانية في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى "لواء دولي" من المتطوعين للمساعدة في محاربة القوات الروسية.

وتتمثَّل خطورة تلك الخطوة في أن وجود المرتزقة في أوكرانيا قد يحل مشكلة أمام أوكرانيا والتحالف الأمريكي الغربي، وهي توفير مقاتلين لمواجهة روسيا في حرب عصابات تستنزف روسيا وتدخلها في مأزق يصعب الخروج منه، لكن هذا الوضع يخلق مشكلات كبرى في أوروبا كلها وليس في أوكرانيا فحسب؛ حيث يعني نشر العنف والإرهاب بشكل متعمد وغير مسيطر عليه على المديين المتوسط والطويل في القارة الأوروبية.

هذا وتسعى الولايات المتحدة وأوروبا إلى توريط واستنزاف روسيا في أوكرانيا، كما نجحت من قبل في ذلك بعد غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩ - ١٩٨٨)؛ حيث قدَّرت المصادر الأمريكية خسائر الاتحاد السوفيتي هناك بنحو ١٥ ألف قتيل، فضلًا عن الخسائر المادية التي قُدِّرت بمليارات الدولارات. وكانت المخابرات الأمريكية قد شجعت على حشد المقاتلين العرب للقتال ضد الاتحاد السوفيتي، وزوِّدوا بذخيرة وأسلحة، أشهرها صواريخ ستنجر (Stinger) المحمولة على الكتف والمضادة للطائرات، وهو ما نتج عنه بعد ذلك، وبعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، ظهور حركة طالبان وتنظيم القاعدة؛ الأمر الذي عانت منه دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا. وتثور المخاوف من تكرار صعود جماعات مسلحة ومقاتلين أجانب في قلب أوروبا هذه المرة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ما سيؤدي إلى خلق مشكلة جديدة معقدة للأمن في قارة أوروبا.

> **حثَّ الرئيس الأوكراني الأجانب على التوجه إلى السفارات الأوكرانية في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى "لواء دولي" من المتطوعين للمساعدة في محاربة القوات الروسية، باعتبار أن ذلك يهدف لحماية الأمن العالمي، وكانت قد ذكرت كييف أن ١٠٠٠ مقاتل أجنبي قدموا طلبات للقتال في أوكرانيا ضد روسيا.**

٣. أزمة اللاجئين

تتزايد أعداد اللاجئين بشكل متواصل مع امتداد أيام الحرب التي تتوسع بدورها مخلفة المزيد من الفارين واللاجئين، وأشارت تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى أنه مع مرور ستة أسابيع على الحرب في أوكرانيا، زاد عدد اللاجئين الفارين من البلاد عن ٤ ملايين شخص، فيما وصل عدد النازحين داخل البلاد إلى نحو ٧,١ مليون شخص، وقد لجأ الأوكرانيون الذين تمكنوا من الفرار إلى الدول المجاورة، وخاصة بولندا ورومانيا وسلوفاكيا والمجر، وأعلن العديد من الدول الأوروبية حالة التأهب على حدودها بسبب تدفق اللاجئين على الحدود، ووصف المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات "يانيس لينارتيش" الحرب الجارية بأنها تسببت في أزمة إنسانية تعد الكبرى منذ عدة سنوات، موضحًا أن التقديرات تشير إلى أن سبعة ملايين أوكراني سوف يضطرون للنزوح من أوكرانيا، وتؤكد الأمم المتحدة والسلطات البولندية أن الأعداد في ارتفاع مستمر. كما أشارت المصادر إلى أن أزمة غذاء حادة تضرب أوكرانيا بسبب الحرب، وأن الفارين واللاجئين للدول المجاورة في حاجة إلى الدعم الغذائي والإنساني.

٤. أزمة الطاقة

تسبب غزو روسيا لأوكرانيا في ارتفاع قياسي لأسعار الغاز عالميًّا، ومن المعروف أن روسيا أكبر مُصدِّر للغاز في العالم، ولديها أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، كما أنها من أكبر دول العالم المصدرة للنفط، وتعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي، وبخاصة ألمانيا التي أعلنت أنها سوف تضار من العقوبات على روسيا في مجال الطاقة. وكان المستشار الألماني "أولاف شولتز" قد أكَّد وقف اعتماد مشروع خط أنابيب الغاز الروسي-الألماني "نورد ستريم ٢"، في إطار العقوبات المفروضة على روسيا، والتي تقودها الولايات المتحدة، علمًا بأن ٥٥% من واردات الغاز الألمانية مصدرها روسيا. هذا وقد قفزت أسعار العقود الآجلة للغاز في أوروبا خلال الأسبوع الأول من مارس بنسبة بلغت ٣٠%، وحطمت الرقم القياسي البالغ ٢٤٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب، ولم تشهد القارة الأوروبية مثل هذه الأسعار المرتفعة منذ منتصف التسعينيات. بالإضافة إلى ذلك بلغت أسعار النفط مستويات قياسية، وارتفع سعر برميل خام غرب تكساس ليبلغ ١١٠,٣٠ دولارات وهو مستوى قياسي منذ ٢٠١٣. من جهته ارتفع برميل نفط برنت بنسبة ٦,١٦% ليصل إلى ١١١,٤٤ دولارًا للبرميل بعدما كان بلغ ١١٣,٠٢ دولارًا، في أعلى مستوى له منذ ٢٠١٤. من جانبها كشفت الدول

> **تسعى الولايات المتحدة وأوروبا إلى توريط واستنزاف روسيا في أوكرانيا، كما نجحت من قبل في ذلك بعد غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وتثور المخاوف من تكرار صعود جماعات مسلحة ومقاتلين أجانب في قلب أوروبا هذه المرة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ما سيؤدي إلى خلق مشكلة جديدة معقدة للأمن في قارة أوروبا.**

الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة عن خطة لضخ ٦٠ مليون برميل من النفط من احتياطيات الطوارئ؛ من أجل تحقيق استقرار الأسواق. هذا الارتفاع القياسي يضع المزيد من الضغوط على الاقتصادية والسياسية على القارة الأوروبية ويفاقم من تحديات الأمن في القارة الأوروبية.

وختامًا، فقد تسببت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في ظهور مجموعة متشابكة من التحديات الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية في أوروبا، مثل: تحدي تحقيق الأمن النووي، ووجود مقاتلين أجانب ومرتزقة للقتال في أوكرانيا، وتفاقم أزمة إنسانية للفارين من الحرب، مع تصاعد أزمة في موارد الطاقة. ومن الواضح أن التحالف الأمريكي-الغربي بقيادة حلف الناتو لا يريد التورط في حرب شاملة أو مفتوحة مع روسيا، إنما يريد أن تكون حرب استنزاف طويلة المدى، حربًا لا متناظرة (asymmetrical warfare)، ولكن إذا حدث ذلك فإن القارة الأوروبية سوف تعاني طويلًا من مشكلات أمنية حرصت دائمًا على البُعد عنها، خاصة أن الحدث الجاري يتم في قلب القارة الأوروبية.

جيش أوروبا الموحد.. آفاق وتحديات

أ. د. سعاد محمود أبو ليلة

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تشير الخبرة التاريخية إلى أن الاتحاد الأوروبي يركز تقليديًّا بدرجة كبرى على الشؤون المرتبطة بمجال الأمن "Security" مقارنة بتلك المرتبطة بمجال الدفاع "Defense"، حيث كان الاعتقاد بأن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ستكون الإطار المحقق للدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي هي أيضًا أعضاء بالفعل في الحلف، في حالة وجود عدوان خارجي على أراضي الاتحاد الأوروبي، رغم ذلك تبنّى الاتحاد الأوروبي عبر تاريخه محاولات عديدة من أجل تحقيق التعاون بين أعضائه في هذا المجال، ارتباطًا باتساع مصالحه العالمية من ناحية، واضطراره للتعامل مع تهديدات داخلية وخارجية من ناحية أخرى، وهو ما أوجد دافعًا لإثارة قضية تشكيل جيش أوروبي موحد من جديد، والتي هي فكرة قديمة ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي.

وفي هذا السياق يسعى هذا المقال للإجابة عن عدة تساؤلات من قبيل: لماذا يحتاج الاتحاد الأوروبي أساسًا إلى جيش موحد؟ ولماذا الآن؟ خاصة وأنه يطرح نفسه عالميًّا كقوة مدنية "Civil Power" ترتكز في سلوكها الخارجي على ما يُسمَّى بالقوة المعيارية "Normative Power"، من جانب آخر إذا فرضنا جدلًا إمكانية تشكيل مثل هذا الجيش، فعلى أي نموذج سيؤَسَّس؟ أو بمعنى آخر هل سيُبنى وفقًا للنموذج التعاوني "Cooperative"؟ أم النموذج الاندماجي "Integrative"؟ وما علاقة ذلك بما يُسمّى بالاستقلال الاستراتيجي للاتحاد "Strategic Autonomy"؟ وأخيرًا ما التحديات الداخلية والخارجية التي من المحتمل أن تعوق تشكيل هذا الجيش؟

وفي ذلك يفترض هذا المقال أن تشكيل هذا الجيش الأوروبي الموحد ليس بالأمر المتوقَّع في الأجل القصير أو المتوسط، بسبب تحديات مرتبطة أكثر بعوامل داخلية مقارنة بالعوامل الخارجية، ولذلك ينقسم هذا المقال إلى ثلاثة محاور، يحلل الأول فكرة تشكيل جيش أوروبي موحد وأبعاد تطورها، بينما يرصد الثاني النماذج المقترحة لتشكيل الجيش الأوروبي، في حين يتناول الثالث التحديات الداخلية والخارجية التي تعوق تشكيل مثل هذا الجيش.

أولًا- الجيش الأوروبي الموحد: جذور الفكرة وأبعاد تطورها

يرجع حلم تشكيل جيش أوروبي موحد إلى عام ١٩٥٢، حيث صيغت فكرة تشكيله من جانب كل من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبرج

وهولندا وألمانيا الغربية، أي قبل أن يُسمح لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بأن يكون لها جيشها الخاص؛ حيث صدَّق برلمانها على الفكرة آنذاك، ولكن البرلمان الفرنسي قد رفضها؛ مما أسفر عن تأسيس جيش ألمانيا الغربية عام ١٩٥٥، ومن ثَمَّ اتجه التكامل الأوروبي إلى استكمال مساره الاقتصادي دون العسكري، رغم ذلك فإن البُعد الأمني لم يكن غائبًا في مسيرة الاندماج الأوروبي؛ حيث كانت هناك محاولات عديدة لتحقيق التعاون بين دول الاتحاد في الشؤون السياسية والأمنية والتي انتهت إلى تشكيل "سياسة مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمنية" "EU Common Foreign and Security Policy" عام ١٩٩٣، ثم وضع السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية "European Security and Defense Policy [ESDF]" عام ١٩٩٩، والتي ترتبط مباشرة بجوهر السيادة على المستوى الوطني، حيث ارتكزت هذه السياسة على إجراءات معقدة لصنع القرار وفقًا لاقتراب يرتكز على التعامل من أسفل إلى أعلى "Bottom Up".

ويتبنّى الاتحاد الديمقراطية الليبرالية كمنطلق لسلوكه الخارجي، ومن ثَمَّ فإن الخطاب السياسي الأمني له وجَّه كل الجهود في هذا المضمار نحو تطوير قدرات الاتحاد في مجال الأمن الإنساني وعمليات حفظ وصنع وبناء السلام، وإدارة الأزمات، فضلًا عن تبنِّي "القوة المعيارية" اعتمادًا على جاذبية الاتحاد الأوروبي، وباتساع التهديدات التقليدية الداخلية والخارجية، فضلًا عن بروز تهديدات مختلطة Hybrid Threats، وكذلك أبعاد التغير في البيئة الدولية، وتأثير ذلك على العلاقات عبر الأطلسي خاصة التصريحات الأمريكية للرئيس "ترامب" حول المستقبل غير المؤكد لحلف شمال الأطلسي، وكذلك التحرك الأحادي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية

> **"تشكيل الجيش الأوروبي الموحد ليس بالأمر المتوقَّع في الأجل القصير أو المتوسط، بسبب تحديات مرتبطة أكثر بعوامل داخلية مقارنة بالعوامل الخارجية."**

في القضايا الدولية (الانسحاب من أفغانستان على سبيل المثال)، والمطالبة الأمريكية بمزيد من الإسهامات المالية لكل دولة أوروبية عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي من ناتجها القومي الإجمالي، الأمر الذي اعتبره الأوروبيون نوعًا من الابتزاز. هذا وقد أصبح الاتحاد الأوروبي مدركًا لمحدودية قدراته الدفاعية القادرة على التعامل مع كل تلك التهديدات، وهو ما مهّد الطريق أمام الدفع نحو المطالبة بإنشاء إطار دفاعي أوروبي مشترك، تمثَّل في Permanent Structure Cooperation Defense.

وبالتوازي مع ذلك عاد الجدل القديم حول تشكيل جيش أوروبي موحد في الظهور مجددًا بدعم من الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والمستشارة الألمانية السابقة "أنجيلا ميركل"، في الوقت نفسه الذي وجد قبولًا داخل المفوضية الأوروبية، وفي المقابل وجد بعض الخبراء والعناصر العسكرية الأوروبية أن مثل هذه الخطوة تُعد "غير ضرورية" أو "غير حكيمة" ما دامت أوروبا قد اتجهت بالفعل نحو تحقيق تعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد في الشؤون الدفاعية. ووفقًا لذلك كان الاتجاه نحو صياغة استراتيجية مشتركة للأمن؛ حيث كانت استخبارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أعدت تقريرًا عن الأخطار التي تهدد الاتحاد كخطوة أولية نحو صياغة تلك الاستراتيجية، من أجل حماية الاتحاد من الأزمات والتهديدات من الخارج.

وفي تطور آخر في إطار هذا المجال، أعلن الاتحاد الأوروبي عن توقيع ٢٣ عضوًا من أعضائه على اتفاقية "بيكو"، وهي اتفاقية للتعاون الدفاعي المنظم بين هؤلاء الأعضاء، والتي وُصِفت تأدبًا بأنها ذات مهام تكميلية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي سبتمبر ٢٠١٨ صرَّح "جوزيب بوريل"، رئيس المفوضية الأوروبية، بأن الانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان سيحفز الاتحاد الأوروبي على إنشاء قوة عسكرية دائمة، وهو ما يعني أن المشهد تجاوز الخلاف مع الرئيس "ترامب" حول قضية الإسهامات المالية، ليصل إلى المخاوف الحقيقية من تصاعُد دور الانعزالية الأمريكية، والتي قد تدفع القيادات الأمريكية ليس إلى الانسحاب من مناطق النفوذ حول العالم فقط، بل قد تمتد إلى التحلل من التزامات الدفاع المشترك عن أوروبا، والتي ارتبطت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتالي تصبح أوروبا مضطرة منفردة إلى مواجهة التهديدات التي تأتي من الخارج.

وارتباطًا بذلك، شهدت الجهود الأوروبية في مجال الدفاع عدة تطورات، منها: إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي، والذي خصَّص ١٣ مليار يورو (١٤,٣ مليار دولار) لشؤون الدفاع، كذلك طرح مبادرة الدفاع المنظم الدائم، والمنبثقة عن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، كذلك آلية المراجعة السنوية المشتركة في مجال الدفاع Collaborative Annual Review on Defense [CARD]. الملاحظة المهمة في هذا المضمار أن كل هذه المحاولات السابقة لتطوير التعاون في مجال الدفاع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإن كانت هي نفسها لا تهدف أو تسعى في اتجاه إنشاء جيش أوروبي موحد، إلا أنها من الناحية الواقعية قد وضعت الأسس المتطلَّبة لتحقيق مزيد من الاندماج بين الدول الأعضاء في المجال الدفاعي، وذلك من خلال تحقيقها لما يُسمّى بالاستقلال الأوروبي الاستراتيجي "European Strategic Autonomy"، والذي قد يُعَد إحدى ركائز تشكيل هذا الجيش الأوروبي الموحد، وهو ما يثير تساؤلًا عن المقصود بهذا "الاستقلال الاستراتيجي".

> "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي" مطلب يسبق تشكيل الجيش الأوروبي الموحد، لذا فإن عدم التوافق حوله من جانب الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد قد يعوق تشكيل الجيش نفسه.

وفي هذا الإطار، نجد أن هذا المفهوم هو نقطة جوهرية في "الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي EU Global Strategy" لعام ٢٠١٦، ورغم ذلك فإن هذه الاستراتيجية لم تضع تعريفًا للمقصود بـ "الاستقلال الاستراتيجي"، وإنما حددته في أنه "قدرة الاتحاد الأوروبي على التخطيط واتخاذ القرار وإعطاء المصداقية على قدرته على التحرك بذاته من أجل الدفاع عن مصالحه الذاتية في المجالات المدنية والعسكرية دون أي مساعدة خارجية"؛ مما يعني أن الاستقلال الاستراتيجي يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسة: بُعد إجرائي Operational مدني وعسكري، وبُعد اقتصادي يغطي مجال التصنيع الدفاعي، وبُعد سياسي قوامه الأداة الدبلوماسية.

وبذلك يمكن القول بأنه إذا كان هذا "الاستقلال الاستراتيجي" مطلبًا يسبق تشكيل الجيش الأوروبي الموحد، فإن عدم التوافق حوله من جانب الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد قد يعوق تشكيل الجيش ذاته؛ حيث يشير الواقع إلى أن هناك انقسامًا بين تلك الدول حول مسألة "الاستقلال الاستراتيجي"؛ فبينما تدعم بعض

الدول، مثل فرنسا وإيطاليا، خلق أداة عسكرية قوية، فإن البعض الآخر، مثل ألمانيا، يفضل تبنِّي اقتراب أكثر حيادية، أو بمعنى آخر يؤيد أن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطًا بأدوات القوة المعيارية، وتجنُّب أي إجراءات قد تدفع في اتجاه اندماج أكثر عمقًا في مجال الدفاع، في حين ترى مجموعة ثالثة من الدول، مثل بريطانيا ودول أوروبا الشرقية ودول البلطيق، ضرورة التركيز على "التهديد الروسي المتصوَّر"، ومن ثَمَّ تُفضِّل الاعتماد على حماية منظمة حلف شمال الأطلسي، ولذلك فإن هذا التباين في وجهات النظر لا بد أن يكون له تأثيره على النموذج الذي سيُشكَّل على أساسه مثل ذلك الجيش، إذا افترضنا جدلًا إمكانية تشكيله.

ثانيًا- نماذج تشكيل الجيش الأوروبي الموحد: النموذج التعاوني مقابل النموذج الاندماجي

بافتراض أن الجيش الأوروبي الموحد سوف يُشكَّل في المستقبل القريب، فإن إثارة تلك القضية قد أدت إلى جدال أوروبي حول النموذج الذي سيحكم تشكيل مثل هذا الجيش، أو بمعنى أكثر دقة هل سيكون تأسيس هذا الجيش معبِّرًا عن "النموذج التعاوني Cooperative Model" أم "النموذج الاندماجي Integrative Model"؟

ودون الدخول في تفاصيل تقنية، فإن "النموذج الاندماجي" في تشكيل الجيش يعني وجود قوة عسكرية دائمة تضم عناصر محترفة، ومعدات وأجهزة تعتمد جزئيًّا أو كليًّا على الاتحاد الأوروبي، بحيث تحل محل القوات المسلحة للدول الأعضاء، وهو ما يفرض على الدول الأوروبية الأعضاء ضرورة تحويل سيادتها في مجال السياسة الخارجية والشؤون الدفاعية إلى الاتحاد الأوروبي نفسه، وهو الأمر الذي ليس

> "هناك انقسام بين الدول الأوروبية حول مسألة "الاستقلال الاستراتيجي"؛ فبينما تدعم بعض الدول، مثل فرنسا وإيطاليا، خلق أداة عسكرية قوية، فإن البعض الآخر، مثل ألمانيا، يفضل تبنِّي اقتراب أكثر حيادية."

من المنتظر حدوثه في المستقبل القريب؛ نظرًا للتحديات الواسعة المؤسسية والإدارية واللوجستية التي تعوق ذلك، الأكثر من ذلك أن هذا المنطق قد ترفضه بعض الدول الأعضاء؛ حيث إنها لا تؤيد أي محاولة لتحقيق اندماج أكثر عمقًا بين الأعضاء في المجال الدفاعي، مثل: بولندا والسويد واليونان. وهناك أيضًا قضايا أخرى تُعقِّد مثل هذا الأمر، كنقص الثقة في الاتحاد الأوروبي ككيان يمكن أن يوفر الأمن، فضلًا عن غياب تصور واحد للمقصود بوحدة أوروبا Unitarian Conception of Europe.

ومن ثَمَّ فإن الخيار الذي من المحتمل قبوله هو "النموذج التعاوني"، والذي هو أقرب شبهًا بمنظمة حلف شمال الأطلسي؛ حيث الاعتماد على مساهمات طوعية Voluntary Contributions من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي هذا الشأن، فإن المادة ٤٢ من معاهدة الاتحاد Treaty on European Union (TEU) تسمح للدول الأعضاء في الاتحاد بالتوقيع على التزامات تجاه بعضها وبعض، وتشكيل هياكل أو مؤسسات تعاونية ذات طبيعة مستدامة داخل الاتحاد الأوروبي، دون أن يترتب على ذلك فقدان لسيادتها. ومن ثَمَّ فإنه ربما يكون هذا النموذج التعاوني هو النموذج المتاح في تشكيل الجيش الأوروبي الموحد؛ حيث لا يَفترض فقدان الدول

الأعضاء لعنصر السيادة، وفي الوقت ذاته يمهد الطريق لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.

وبذلك قد يكون النموذج الأقرب إلى تشكيل الجيش في المدى القصير على غرار إما القوة الأوروبية للرد السريع European Rapid Reaction Force، كما هو وارد في "سانت مالو"؛ حيث تتكون من قوات مشتركة مع مساهمات طوعية من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مراكز قيادية مشتركة، في الوقت نفسه تعمل جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة للدول الأعضاء، أو على غرار مجموعة القتال التابعة للاتحاد الأوروبي EU Battle Group Force؛ حيث تَعد الدول الأعضاء بصورة تطوعية مجموعات قتالية تقدر بنحو ١٥٠٠ مجند، وتضعهم تحت مطلب الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أن الدول الأعضاء قد وافقت بالفعل على إنشاء هذا النموذج، ومن المحتمل أن توافق على تطويره ليصبح هيكلًا أكثر تعبيرًا عن الاندماج على المدى الطويل أي نحو ٢٥ عامًا، وإن كان هذا يعتمد بالأساس على الإرادة السياسية للدول الأعضاء، والقدرات المالية، فضلًا عن تجاوز أزمة الثقة بين الأعضاء من جانب، أو تجاه الاتحاد الأوروبي ذاته من جانب آخر.

> "وافقت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالفعل على إنشاء "النموذج التعاوني" في تشكيل الجيش الأوروبي الموحد، ومن المحتمل أن توافق على تطويره ليصبح هيكلًا أكثر تعبيرًا عن الاندماج على المدى الطويل."

ثالثًا- تشكيل الجيش الأوروبي: الفرص والتحديات

تتمثَّل الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي في تشكيل مثل هذا الجيش في تبنِّي الاتحاد بالفعل لخطوات استباقية في مجال الدفاع، ساعدت على تطوير قوة عسكرية قد توفر أساسًا لتشكيل مثل هذا الجيش، وإن كان هذا يحتاج إلى عدة سنوات قادمة حتى يصبح الاتحاد قادرًا على تحقيق هذا المطمح؛ نظرًا لصعوبة تحقيق هذا الهدف في المستقبل القريب، بالنظر إلى مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي قد تعوق تحقيق ذلك، من أهمها ما يلي:

- تباين رؤى الدول الأوروبية حول هذا الجيش الأوروبي الموحد، وحتى داخل الدولة الواحدة، فمثلًا بالنسبة لألمانيا، بينما دعمت المستشارة الألمانية السابقة "أنجيلا ميركل" تشكيل هذا الجيش، وأعلنت في تصريحاتها أمام البرلمان الأوروبي دعمها له، وإنشاء مجلس أمن أوروبي لاتخاذ القرارات المهمة في الشؤون الدفاعية والأمنية، في ٨ يناير ٢٠٢٠، فإن وزيرة الدفاع الألمانية صرحت لصحيفة "بوليتيكو"، في ٢٥ نوفمبر من العام نفسه، بأنه يتعين على أوروبا أن تظل معتمدة على الحماية العسكرية الأمريكية في المستقبل القريب، أما بريطانيا فكانت قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي ترفض فكرة تشكيل جيش أوروبي، على اعتبار أن ذلك سيقوض منظمة حلف شمال الأطلسي، كما أنه سيكون مفتقرًا للقدرة على قتال عدو مزود بالتقنيات المتطورة، مثل روسيا، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي توفر مثل تلك القدرات والتجهيزات.
- تباين المصالح بين الدول الأوروبية، ومن ثَمَّ عدم وجود رؤية مشتركة حول التهديدات التي

يواجهها الاتحاد الأوروبي، حيث تنشغل فرنسا بمستعمراتها السابقة في غرب إفريقيا، في حين تهتم دول البلطيق وبولندا بالتهديدات الروسية، أما ألمانيا فإنها مهتمة أكثر ببناء ثاني خط أنابيب للغاز الطبيعي "نورد ستريم ٢" الممتد إلى روسيا.

- تنافُر التقاليد التاريخية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ مما يعرقل التكامل المطلوب في التسلسل التراتبي للقيادة والأوامر العسكرية ويجعله محالًا، ففرنسا في فترة ما بعد الاستعمار تَعُد العمل العسكري من الأدوات المشروعة في السياسة الخارجية، ويتمتع الرئيس الفرنسي في هذا المجال بصلاحيات واسعة في توجيه القوات المسلحة الفرنسية، وفي المقابل، فإن ألمانيا نتيجة للذكريات المرتبطة بالحرب العالمية الثانية تعارِض التدخلات العسكرية الخارجية تمامًا، وعلى عكس فرنسا يخضع الجيش الألماني لصلاحيات البرلمان؛ مما يحتم عليه الحصول على التفويض الشعبي العام من البرلمان.

- وجود أزمة ثقة بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بين فرنسا وألمانيا، في حين لا تثق إيطاليا في أي منهما، بينما تفضل دول شرق أوروبا الاستمرار في الاعتماد على الحماية العسكرية الأمريكية، أما دول وسط أوروبا فإنها ترى أن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" يسعى للعودة إلى النزعة الديجولية بحديثه عن "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي".

- اختلاف الرؤى حول تحقيق الأمن الأوروبي، إذ ترى بعض الدول ضرورة تطوير القدرات الدفاعية للاتحاد الأوروبي وتدعم أيضًا الاستقلال الاستراتيجي له، ومن ثَمَّ فهي أكثر تأييدًا لفكرة الجيش الأوروبي الموحد، كما هو الحال بالنسبة

> **"تتباين مصالح الدول الأوروبية ولا توجد رؤية مشتركة حول التهديدات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي؛ ففرنسا تنشغل بمستعمراتها السابقة في غرب إفريقيا، في حين تهتم دول البلطيق وبولندا بالتهديدات الروسية، أما ألمانيا فإنها مهتمة أكثر ببناء خط أنابيب الغاز "نورد ستريم ٢" الممتد إلى روسيا."**

لفرنسا وألمانيا؛ حيث ترى فرنسا ضرورة تشكيل جيش أوروبي حقيقي، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي "ماكرون" في دعمه لتشكيل مثل هذا الجيش باعتباره جزءًا من فكرته عن أوروبا التي تحمي "L' Europequi Protege"، وفي إطار السياق نفسه، تم توقيع معاهدة Aachen للصداقة بين فرنسا وألمانيا عام ٢٠١٩، والتي يراها البعض توفر دعمًا أكبر لفكرة الجيش الأوروبي الموحد، وتمثِّل إشارة واضحة إلى سياسة كل من ألمانيا وفرنسا في اتجاه ما وصفته المستشارة السابقة "ميركل" بأن هذه المعاهدة تمثِّل "ثقافة عسكرية مشتركة"، يمكن أن تُسهم في بناء الجيش الأوروبي الموحد.

- يعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلات تتعلق بالقدرات التي تمكِّنه من تعزيز السياسة الدفاعية والأمنية وتشكيل الجيش الأوروبي؛ فبينما بُذلت جهود كبيرة من أجل تعزيز ميزانية الدفاع في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، فإن مزيدًا من الضغوط على الميزانيات القومية في هذا المجال يولِّد العديد من الصعوبات الإضافية، خاصة في ظل جائحة كورونا وما تفرضه على الحكومات الوطنية من ضرورة تخصيص موارد أكبر لقطاع الصحة حتى يمكن التعامل معها، وهو ما يعني وضع قيود

كبرى على الدول الأعضاء، تمنعها من تقديم دعم أكبر للتعاون في مجال الدفاع على مستوى الاتحاد الأوروبي، خاصة أن هناك غموضًا حول موقف الرأي العام الأوروبي من تشكيل جيش أوروبي موحد؛ حيث لا يوجد رفض واضح أو دعم صريح لتلك الفكرة، فوفقًا لقياسات الرأي العام الأوروبي في ٢٧ دولة عضو في الاتحاد، يوجد تأييد لتشكيل مثل هذا الجيش في ١١ دولة فقط.

- العلاقات عبر الأطلسية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي؛ حيث تتبنّى الولايات المتحدة استراتيجية مزدوجة تجاه تطور جهود الاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي، فبينما تشجع مثل هذه الجهود من أجل تدعيم القدرات الدفاعية الأوروبية، إلا أنها تفعل ذلك بهدف خلق وجود دفاعي أوروبي قوي ومنظم في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وليس مستقلًا عنه. وفي هذا السياق، صرَّح "ينس ستولتنبرج"، الأمين العام للحلف، لصحيفة "تليجراف" قائلًا: "إننا نرحب بالجهود الأوروبية في مجال الدفاع... ولكن لا شيء سيحل محل "الناتو"... وإنه من الضروري وقوف أوروبا وأمريكا الشمالية جنبًا إلى جنب... وإن أي محاولة لإضعاف علاقة أمريكا الشمالية بأوروبا لن تؤدي فقط إلى إضعاف حلف شمال الأطلسي، بل ستؤدي أيضًا إلى تقسيم أوروبا؛ إذ إن ٨٠% من النفقات الدفاعية تأتي من حلفائنا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي"، وهو ما يعني أنه ركَّز على ما

> "على الرغم من أن إمكانية تشكيل جيش أوروبي موحد أمر بعيد المنال على المدى القصير والمتوسط بسبب التحديات الداخلية والخارجية، فإنه ليس بالأمر المستبعد على المدى البعيد، وإن كان ذلك مرتبطًا بعوامل أخرى."

تتحمله كل من واشنطن ولندن في ميزانية الحلف، في الوقت ذاته أشار إلى محدودية القدرة الأوروبية في أي مواجهة محتملة مع الصين أو روسيا؛ حيث إن كل ما يمكن أن تقدمه أوروبا هو قوة قوامها خمسة آلاف عنصر بشري في مواجهة عمليات عسكرية محدودة، لا حروب ذات طابع دولي.

وختامًا، نخلص مما سبق إلى القول بأنه على الرغم من أن إمكانية تشكيل جيش أوروبي موحد يعد أمرًا بعيد المنال على كل من المدى القصير والمتوسط بسبب التحديات الداخلية والخارجية، فإنه ليس بالأمر المستبعد على المدى البعيد، وإن كان ذلك مرتبطًا بالعوامل التالية:

- التطور في المجال الدفاعي والأمني نحو مزيد من الاندماج الذي يُمكِّنهم من خلق قيادة مركزية مشتركة لتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.
- تقارب الرؤى الأوروبية حول تشكيل الجيش المزمع تكوينه، بما يُمكِّنهم من تكوين عقيدة عسكرية موحدة تحقق الانسجام بين الدول الأعضاء على أقل تقدير.
- قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق التوازن في سلوكه الخارجي، بين تدعيمه لقوته الصلدة وفاعلية دوره في التزاماته المعيارية Normative Commitments، وبما يقنع الرأي العام الأوروبي بقدرته على استخدام قوته الصلدة والمعيارية في تحقيق أمن الوطن Homeland Security.
- القدرة على تحقيق الاتحاد الأوروبي للتوازن بين طموحاته في تطوير قدراته في مجال الدفاع والأمن، وبين العلاقة عبر الأطلسي، ومن ثَمَّ إقناع واشنطن بأن تشكيل جيش أوروبي موحد يجعل أوروبا شريكًا قويًّا للولايات المتحدة، وأن تطوير الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا سيعطي للاتحاد المصداقية في تطوير قدرته الدفاعية.

مجموعة السبع على خط المواجهة في أوكرانيا

أ. السيد صدقي عابدين

باحث في العلوم السياسية، ومتخصص في الشؤون الآسيوية

في الثامن والعشرين من مارس الماضي (٢٠٢٢) اجتمع وزراء الطاقة في مجموعة الدول الصناعية السبع عبر تقنية الفيديو كونفرانس ليعلنوا عن رفضهم المطلب الروسي الخاص بدفع ثمن الغاز بالعملة الروسية، وليؤكدوا أهمية الالتزام بالعقود الموقَّعة، وأن يتم الدفع إما بالدولار أو باليورو، مطالبين الشركات التي تتعامل في استيراد الغاز الروسي بعدم الاستجابة لما يطالب به الرئيس "فلاديمير بوتين". وقبل أيام كانت قمة مجموعة السبع الصناعية التي عُقدت في بروكسل قد أصدرت بيانًا في الرابع والعشرين من الشهر ذاته غطى كل جوانب الصراع الدائر في أوكرانيا وتداعياته، وحدد طريقة تعامل أعضاء المجموعة مع هذا الصراع. فكيف تتعامل دول السبع مع المسألة الأوكرانية؟ وهل ثمَّة اختلافات فيما بينها؟ وما الذي يمكن أن تسهم به في الوصول بهذه المسألة إلى طريق التهدئة ومن ثَمَّ التسوية والحل؟

تجدر في البداية الإشارة إلى أن روسيا كانت قد انضمت إلى مجموعة السبع الصناعية، وتحوَّل اسم المجموعة إلى مجموعة الثماني. وقد استضافت مدينة سان بطرسبرج إحدى قمم هذه المجموعة. وكانت آخر قمة تحضرها روسيا تلك التي عُقِدت عام ٢٠١٣، ثَمَّ جاءت الأزمة الأوكرانية وتداعياتها عام ٢٠١٤، ومن بينها ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. ومع انفصام عرى علاقة روسيا بمجموعة الثماني (السبع) باتت الأخيرة - وعلى مدار سنوات- تقف لروسيا بالمرصاد في كل ما تقوم به تجاه الملف الأوكراني.

خلال هذه السنوات ظلَّت دول المجموعة تؤكد الوحدة في مواجهة روسيا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية تأييد ودعم أوكرانيا؛ حيث وقفت بوجه روسيا سياسيًّا واقتصاديًّا، فضلًا عن التأييد وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأوكرانيا. ومن ثَمَّ فإن ما تقوم به دول المجموعة منذ اندلاع العملية العسكرية الروسية في الرابع والعشرين من فبراير ٢٠٢٢ هو امتداد لنهج المجموعة مع اختلاف في الدرجة والكثافة والمحتوى، سواء من حيث الإجراءات التي يتم اتخاذها تجاه روسيا أو المحفزات والمساعدات التي يتم تقديمها إلى أوكرانيا.

وقبل الدخول في تفاصيل مواقف تلك الدول فيما يجري من تطورات على صعيد المسألة الأوكرانية يجدر الوقوف أيضًا عند مسألة أخرى ذات دلالة تتمثل في طابع الشخصنة فيما يتعلق بما تقوم به روسيا؛ حيث يُشار إلى "حرب بوتين" فيما يتعلق

بما أسمته روسيا العملية العسكرية الخاصة، و"قرار بوتين" فيما يتعلق بمسألة دفع ثمن الغاز بالروبل، ولا يمكن فصل ذلك عن مجمل التوجُّه الغربي حيال المسألة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي وصف رئيسها "جو بايدن" الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بأوصاف غير معهودة في العرف الدبلوماسي.

وهنا يأتي مبرر هذه الدول في فرض عقوبات على الرئيس الروسي والدائرة القريبة منه، فيما يسمى بضرورة أن يدفع "بوتين" ثمن قراراته وسياساته التي يرونها خاطئة. لكن يبقى السؤال هل مثل هذه العقوبات من شأنها أن تؤثر على قرارات القيادة الروسية؟ ثم يأتي السؤال الثاني هل يقف تأثير العقوبات عند دائرة الرئيس "بوتين"، أو حتى كل المسؤولين الروس والجيش الروسي؟ أم أن ذلك سيطال الشعب الروسي كله؟ خاصة في ظل الطيف العريض من العقوبات التي تصل إلى حد عزل روسيا. والتساؤل الثالث يتمثل في علاقة كل ذلك بالأحاديث الغربية عن حرية التجارة. ورابع الأسئلة مرتبط بتأثير العقوبات على الدول النامية والفقيرة، خاصة أن روسيا وأوكرانيا تمثلان مصدرين رئيسين للكثير من المواد الغذائية.

أولًا: من قمة بروكسل ٢٠١٤ إلى قمة بروكسل ٢٠٢٢

في قمة بروكسل ٢٠١٤ رفضت دول المجموعة ما اعتبرته تدخلًا روسيًّا في الشؤون الداخلية الأوكرانية، مع إدانة استمرار انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، ورفْض ضمها لشبه جزيرة القرم، ودعمها للجماعات الانفصالية في شرق أوكرانيا، معتبرة أن الممارسات الروسية تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومن ثَمَّ على روسيا أن تعترف بنتيجة الانتخابات الأوكرانية، وأن تسحب قواتها إلى الحدود الدولية

> **منذ عام ٢٠١٤، ظلَّت المسألة الأوكرانية حاضرة على جدول أعمال مجموعة السبع، وإن كانت اللهجة حيال روسيا قد خفتت في بعض السنوات، أو أُضيف إليها إشارات تشجيعية، بحيث لم تعد الرسائل كلها تهديدية.**

مع أوكرانيا، وتتوقف عن ضخ الأسلحة ودعم الانفصاليين عبر الحدود. وحول العقوبات التي كانت قد فرضتها دول المجموعة على الأشخاص والكيانات الروسية ذات الصلة بما يجري في أوكرانيا، أعلن بيان القمة عن الاستعداد لتغليظ تلك العقوبات ما دامت روسيا لم تستجب، وحثَّ روسيا على الالتزام بإعلان جنيف والتعاون مع الحكومة الأوكرانية من أجل إحلال السلام والوحدة. وقد تكررت هذه المناشدات على مدار السنوات الماضية خلال التفاهمات والاتفاقات اللاحقة، وعلى رأسها اتفاقات مينسك.

وبالنسبة لهذه الاتفاقات، ستبقى الإشكالية المطروحة تتمثل فيمن يتحمل مسؤولية عدم تطبيق بنودها على أرض الواقع، فروسيا من جانبها تُحمِّل السلطات الأوكرانية ومن ورائها الدول الغربية، وعلى رأسها دول مجموعة السبع، مسؤولية تعطيل تطبيق هذه الاتفاقات، وفي المقابل تُحمِّل تلك الدول روسيا المسؤولية. وبغض النظر عمن يتحمل المسؤولية، والتي على الأغلب يتحملها الجميع، وإن كان بدرجات مختلفة، فقد وصلت الأمور إلى حد انفجار الأزمة والدخول في مرحلة الحرب مع كل ما رافقها من دمار وفرار.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن قمة بروكسل ٢٠١٤ كانت قد أعلنت عن مساندتها للحكومة والشعب

> هـنـاك قـضـايـا كـثـيـرة أثـيـرت بـعـد انـدلاع الـحـرب الـروسـيـة الأوكـرانـيـة تتعلق بالأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك النووية والبيولوجية والكيميائية، واستجلاب مقاتلين أجانب، ومعاناة النازحين واللاجئين، وكل هذه القضايا كانت مجموعة السبع في القلب منها، والمحرك الرئيس لها.

الأوكراني والسيادة الأوكرانية ووحدة أراضيها، وناشدت نزع سلاح المجموعات المسلحة، وتشجيع السلطات الأوكرانية على الاستمرار في المحافظة على النظام والقانون، مع حثها على ضرورة الاستمرار في الحوار الوطني الجامع، وكذلك أهمية أن تقوم الحكومة والبرلمان الأوكراني بالإصلاحات الدستورية اللازمة من أجل ضمان حقوق وتطلعات المواطنين في شتى أرجاء أوكرانيا.

هذا وقد كان الدعم الاقتصادي المقدَّم لأوكرانيا واضحًا في القمة، سواء عبر المنظمات الدولية - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي أقر برنامجًا بقيمة ١٧ مليار دولار لصالح أوكرانيا - ناهيك عن المساعدات الفردية التي قدَّمتها دول المجموعة، سواء في شكل تمويل أو معدات، بما فيها المعدات العسكرية. وقد استمر تقديم هذا الدعم وصولًا إلى الأزمة الراهنة، حيث استخدم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" سلطات استثنائية لصرف دفعات من المساعدات لأوكرانيا، بلغت قيمتها منذ بداية عام ٢٠٢١ أكثر من مليارى دولار.

ومنذ عام ٢٠١٤ كان دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاضرًا ضمن أجندة مجموعة السبع، من أجل خفض التوتر عبر عمليات المراقبة التي تقوم بها، وهو الأمر الذي استمر على مدار سنوات، حيث ظلت المسألة الأوكرانية على جدول أعمال المجموعة، وظلت ذات العناصر قائمة، وإن كانت اللهجة حيال روسيا قد خفتت في بعض السنوات، أو أضيف إليها إشارات تشجيعية، بحيث لم تعد الرسائل كلها تهديدية، كما حدث على سبيل المثال في اجتماع وزراء خارجية المجموعة في إيطاليا، في أبريل ٢٠١٧، عندما أشاروا إلى أهمية روسيا كفاعل دولي لا غنى عن التعاون معه من أجل حل الأزمات الإقليمية والتعامل مع التحديات العالمية. وهذا عكس ما يحدث الآن تمامًا، حيث لا تخفى إجراءات عزل روسيا، ليس على صعيد علاقات مجموعة السبع معها فقط، وإنما بالضغط على دول أخرى، وتحذيرها من الاستمرار في التعامل مع روسيا أو تطوير علاقاتها معها.

ثانيًا: مجموعة السبع والحرب الروسية الأوكرانية

لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية مفاجئة لدول مجموعة السبع، بل إن بعضها قد تحدث عن احتمالاتها وسيناريوهاتها قبل اندلاعها بأسابيع، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا. وبالنسبة لدول المجموعة جاء التوصيف واضحًا ولا لبس فيه، إذ إنها تُعدُّ عدوانًا غير شرعي وغير مبرر، "إنها حرب بوتين ضد دولة مستقلة ذات سيادة".

إن الحرب في أوكرانيا ليست مجرد عمليات قتالية تقليدية، وإنما هناك قضايا كثيرة أُثيرت فيما يتعلق بالأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك النووية والبيولوجية والكيميائية، ونتج عن الحرب دمار واسع، وفرار بالملايين داخليًّا وخارجيًّا، وفُتِح الباب على مصراعيه لاستجلاب مقاتلين أجانب من قِبل طرفي الحرب المباشرين، وهناك دول اتُهِمت بالمشاركة في دعم عمليات عسكرية، وارتفعت أسعار الطاقة، وأصبح الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية مهددًا في ظل الشد والجذب بين الجانبين، ودخول أمريكا على الخط. هذه القضايا جرى سجال كبير حولها في المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن والجمعية العامة، كما دخلت محكمة العدل الدولية على الخط، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، واستنفرت مؤسسات "بريتون وودز" ممثلة في الصندوق والبنك الدوليين، وكل هذه القضايا كانت مجموعة السبع في القلب منها، والمحرك الرئيس للكثير منها.

وبالنسبة لقضية العقوبات المفروضة على روسيا، انطلقت دول مجموعة السبع من ضرورة التطبيق الصارم لها، من أجل محاسبة "بوتين" ومناصريه في الداخل والخارج، واستمرار العمل مع الشركاء في شتى أرجاء العالم، ومراقبة تطبيق العقوبات، ومراجعة الإجراءات بما في ذلك المعاملات الخاصة بالذهب من قِبل البنك المركزي الروسي. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، وإنما تم فرْض حزم متوالية من العقوبات أشد غلظة، مع دعوة باقي الدول لكي تنضم إلى العقوبات المفروضة على روسيا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية فرْض عقوبات على بيلاروسيا. ليس هذا فحسب بل إن مجموعة السبع أعلنت صراحةً أنها تدعم المعارضين للعدوان على أوكرانيا من الروس والبيلاروس، مع إدانة ما يُتخذ من إجراءات ضد هؤلاء المعارضين. ويُلاحظ هنا أن مثل هذا النوع من الدعم ما هو إلا امتداد لدعم متواصل لكل من يعارض النظامين في روسيا وبيلاروسيا.

اعتَبَرت دول المجموعة أن الهجمات الروسية على أوكرانيا تهدد أمن وسلامة المواقع النووية الأوكرانية، فضلًا عن مخاطرها الكارثية على السكان والبيئة، مع التحذير من استخدام أي من أسلحة الدمار الشامل، ودعوة روسيا إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية المعنية في هذا الصدد.

> **"انطلقت دول مجموعة السبع من ضرورة التطبيق الصارم للعقوبات المفروضة على روسيا من أجل محاسبة "بوتين" ومناصريه في الداخل والخارج، ومراقبة تطبيق العقوبات، ومراجعة الإجراءات، بما في ذلك المعاملات الخاصة بالذهب من قِبل البنك المركزي الروسي."**

هـذا ولـم يكـن وقـوف مجموعـة السـبع مـع أوكرانيا مجرد كلمات، وإنما كانت هناك إجراءات تُتخَـذ، ومعـدات تُنقَـل، وأمـوال تُرصَـد. ولـم يقـف الأمـر عنـد الجوانـب الماديـة المرتبطـة بالعمليـات العسـكرية مباشـرة، وإنمـا كان هنـاك اهتمـام بجوانـب أخـرى، مثـل الأمـن السـيبراني، مـن حيـث دعـم أوكرانيا ضد الهجمات السيبرانية. وفي هذا الصدد فقد أعلنت دول مجموعة السبع نفسها عـن حالة استنفار ضد هجمات سيبرانية محتملة قـد تطالها، مؤكدة أن المسؤولين عن مثل هذه الهجمات سوف يتعرضون للحساب. ولم يقف الدعـم عنـد أوكرانيـا، وإنمـا امتـد إلـى دعـم الـدول المجـاورة والتـي تحملـت عبئًـا كبيـرًا جـرّاء لجـوء أعـداد كبيـرة مـن الأوكرانييـن إليهـا، وخاصـة بولنـدا، والتـي خصَّهـا الرئيـس الأمريكـي بزيـارة بعـد قمـة السـبع فـي بروكسـل.

ورغـم تخـوف بعـض دول مجموعـة السـبع مـن تأثيـر العقوبـات علـى واردات الطاقـة، وخاصـة الغـاز مـن روسـيا، فإنهـا أعلنـت عـن المزيـد مـن الإجـراءات لتخفيـض الاعتمـاد علـى روسـيا فـي مجـال الطاقـة، ورغـم أن دول المجموعـة رفضـت السـداد بالروبـل كمـا طالبـت روسـيا، لكـن الأخيـرة مـددت مهلـة تنفيـذ القـرار، معلنـة أنهـا لـن تقطـع إمـدادات الغـاز. ورغـم كل الجهـود الأمريكيـة غيـر المسـبوقة، فإنـه لا يمكـن لـدول أوروبيـة كثيـرة

> "حمَّلـت مجموعـة السـبع الرئيـس "بوتيـن" مسـؤولية مـا حـدث مـن ارتفـاع فـي أسـعار المـواد الغذائيـة، ليـس هـذا فحسـب بـل إنهـا حمَّلتـه مسـؤولية تعريـض التعافـي العالمـي الـذي كانـت مؤشـراته قـد بـدأت فـي الظهـور بعـد الجائحـة للخطـر."

الاسـتغناء عـن مصـادر الطاقـة الروسـية فـي المـدى القصيـر وربمـا المتوسـط أيضًـا. وتجـدر الإشـارة إلى أن الجهود الأمريكية لم تقف عند حد السـحب غيـر المسـبوق مـن احتياطهـا النفطـي، أو العمـل علـى زيـادة شـحنات الغـاز الأمريكيـة إلـى أوروبـا، وإنمـا كانـت هنـاك ضغـوط علـى دول مثـل الهنـد حتـى تقلـل مـن اسـتيرادها مـن النفـط الروسـي. الموقـف الهنـدي مـن هـذه المسـألة ومـن مجمـل مـا يجـري فـي أوكرانيـا مختلـف تمامًـا عـن مواقـف مجموعـة السـبع الصناعيـة، لكـن لُوحـظ أن مـن بيـن دول المجموعـة مـن أظهـر مؤشـرات علـى عـدم التخلِّـي عـن مشـروعات الطاقـة فـي روسـيا، كمـا هـو الحـال بالنسـبة لليابـان، فيمـا يتعلـق بمشـروع للغـاز فـي منطقـة الشـرق الأقصـى الروسـي.

حمَّلـت مجموعـة السـبع الرئيـس "بوتيـن" مسـؤولية مـا حـدث مـن ارتفـاع فـي أسـعار المـواد الغذائيـة، ليـس هـذا فحسـب بـل إنهـا حمَّلتـه أيضًـا مسـؤولية تعريـض التعافـي العالمـي الـذي كانـت مؤشـراته قـد بـدأت فـي الظهـور بعـد جائحـة كورونـا للخطـر. وهـذا مـن منظـور دول المجموعـة منطقـي ومتسلسـل كمـا سـبقت الإشـارة، لكـن مـا يثيـر الاسـتغراب أن دول المجموعـة وفـي إطـار مـا يمكـن توصيفـه بمسـاعيها للتعامـل مـع تلـك الآثـار التـي سـببتها الحـرب، ذكـرت مؤسسـات دوليـة مثـل منظمـة التجـارة العالميـة، الأمـر الـذي يثيـر الاسـتغراب؛ نظـرًا لأن هنـاك أسـئلة كثيـرة تُطـرح حـول مـدى اتفـاق مـا تقـوم بـه دول مجموعـة السـبع حيـال روسـيا وبيلاروسـيا مـع قواعـد منظمـة التجـارة العالميـة وقواعـد حريـة التجـارة التـي ترفـع هـذه الـدول لواءهـا.

هـذا ولا تختلـف مواقـف دول مجموعـة السـبع عـن مواقـف دول حلـف شـمال الأطلسـي؛ حيـث أن ستًّا منهـا أعضـاء فـي الحلـف، والدولـة السـابعة

تتمتع بعلاقة تحالفية قديمة مع الولايات المتحدة، المحرك الأساسي للحلف، ومن ثَمَّ فإن هناك تناغمًا أو مسايرة لما تريده واشنطن، لكن تبقى هناك بعض الخصوصيات لكل دولة. وعلى سبيل المثال فبينما كانت هناك قطيعة بين الرئيسين الأمريكي والروسي، فإن كلًّا من الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني استمرا على تواصل مع الرئيس الروسي، وبطبيعة الحال المسألة ليست شخصية، وإنما ترتبط باعتبارات جيوسياسية وجيواقتصادية تاريخية ومستقبلية. وهذا ما يطرح الجدل بشأن قضية الدور الخارجي في الأزمة الأوكرانية، وما إذا كان من بين الأسباب التي أوصلت الأمور إلى نقطة الحرب. وفي الوقت ذاته ما إذا كانت طبيعة هذا الدور من شأنها أن توقف الحرب وتساعد في عملية التسوية والحل.

الرواية الروسية على هذا الصعيد واضحة تمامًا، ونقطة الانطلاق والانتهاء فيها أنها لم تجد بُدًا من الدفاع عن مصالحها وأمنها القومي أمام هذا التوسع المتواصل لحلف شمال الأطلسي، والتحريض الغربي المتواصل لأوكرانيا إلا ما أقدمت عليه. يمكن مناقشة هذه الفرضية من جوانب عدة لكن ليس هذا موضعها. في المقابل فإن دول مجموعة السبع تصر على أنها كانت تدافع عن مبادئ وقيم، وأنها لا تستهدف المصالح الروسية، وأن موسكو لم تلتزم بالتفاهمات ولم تقم لقواعد القانون الدولي أي اعتبار. ولن يكون هناك خوض في مناقشة هذا الطرح أيضًا، لكن ألم يكن في مقدور دول مجموعة السبع اتباع نهج آخر يساعد في تهدئة المخاوف الروسية حتى ولو كانت متوهمة لئلا تصل الأمور إلى الانفجار؟ وفي المقابل ألم يكن بمقدور روسيا ضبط النفس أكثر من ذلك وعدم الدخول إلى الأراضي الأوكرانية؟ المطروح في مناقشة هذين السؤالين الكثير والكثير. والأكيد أنه كان من الممكن تجنب وقوع الحرب لو أن كل الأطراف لم تأخذ المسألة باتجاه الحافة. وهنا لا يجب إغفال مسألة مهمة وهي أن الأمر أكبر من أوكرانيا. الأمر يرتبط بترتيبات وتسويات مرحلة يصر طرف على أن تتم وفقًا لقواعد سابقة، بينما هناك طرف آخر يرى أن القواعد القديمة قد ولَّى زمانها في ظل إدراك لتغيرات في موازين القوى الشاملة في التفاعلات الدولية. أخذًا في الاعتبار أن روسيا والصين لا تخفيان منذ سنوات امتعاضهما من نظام الأحادية القطبية، مع إصرارهما على إقامة نظام دولي تعددي، ومن ثَمَّ فإن الوقوف الأمريكي والغربي مع أوكرانيا بعد اندلاع الحرب ذو أبعاد بعيدة كثيرًا عن كييف. ومن هنا يثور التساؤل هل إذا ما سوَّت أوكرانيا أمورها مع روسيا فهل سيتم رفع العقوبات الغربية أم أن الغرب سوف يضم أوكرانيا ذاتها إلى قائمة الدول التي تطالها عقوباته؟

وختامًا، يثور التساؤل كيف سيكون تعامل دول المجموعة مع أطراف الحرب في أوكرانيا في حال تم التوصل إلى تسوية؟ وهل سيستمر التناغم في درجته العالية أم ستظهر تباينات فيما بينها؟ وهل من قبيل المجازفة طرح السؤال عن المدى الزمني الذي يمكن أن تعود فيه روسيا إلى عضوية مجموعة السبع لتصبح مرة أخرى مجموعة الثماني، خاصة أن الخروج الروسي كان على خلفية بدء الأزمة الأوكرانية منذ سنوات؟ أم أن روسيا حتى لو سوَّت أمورها مع أوكرانيا فلن تعد إلى تلك المجموعة حتى ولو دُعيَت إليها؟ اللحظة التاريخية التي يعيشها العالم تتميز بعدم اليقين، وفي مثل هذه الظروف تبقى كل الأسئلة مطروحة وتبقى كل السيناريوهات قائمة.

الحرب الروسية الأوكرانية والحسابات الإفريقية

أ. جهاد عمر الخطيب

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

"السير على الحبل المشدود" (Tightrope walking)، بهذه العبارة يمكن وصف السياسة الإفريقية، وطريقة إدارة الدول الإفريقية لتفاعلاتها مع القوى الدولية والصاعدة على حد سواء، وهي سياسة يُعَد التوازن سَمْتًا يُميِّزها طيلة العشر سنوات المنصرمة بصفة خاصة، وهو العقد الذي شهد ذروة حضور القوى الدولية والصاعدة على الساحة الإفريقية.

وقد وجدت القوى الصاعدة ضالتها المنشودة في إفريقيا حيث إيجاد موطئ قدم لها - جنبًا إلى جنب مع القوى الكبرى - والاضطلاع بدور مؤثر، والظهور بمظهر القوى الدولية الفاعلة وربما تغيير المعادلة السياسية في بعض دول القارة، واستطاعت الدول الإفريقية أن تستغل حالة النهم تلك في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وواردات السلاح أو الاستعانة بشركات الأمن الخاصة الأجنبية.

والحرب الروسية الأوكرانية - التي تدور رحاها منذ فبراير ٢٠٢٢- خير دليل على توازن السياسة الإفريقية تجاه القوى الكبرى؛ إذ أظهر السلوك التصويتي الإفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة - في ٢ مارس ٢٠٢٢ - بشأن مطالبة روسيا بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط من أوكرانيا رغبة إفريقية في الحفاظ على التوازن بين الغرب وروسيا؛ فالدول الإفريقية لم تَعُد براغبة في التخيير بين أيٍ من المعسكرَيْن الغربي أو الروسي، أو التضحية بعلاقاتها مع الشريك الروسي، أو أي شريك آخر من القوى الكبرى أو الصاعدة طالما استطاع تقديم نفسه كحليف يمكن الوثوق به؛ ولذا تكون المراوحة الإفريقية بين جميع الحلفاء، وهو الأمر الذي لطالما أتاح لها، تاريخيًا، هامشًا كبيرًا للمناورة.

السلوك التصويتي الإفريقي إزاء الحرب الأوكرانية: أرقام ومؤشرات

في ٢ مارس ٢٠٢٢، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة استثنائية لمناقشة تطورات الحرب الأوكرانية، وأسفرت تلك الجلسة عن تبنِّي قرار يطالب بإنهاء "العدوان الروسي" على أوكرانيا بشكل فوري وكامل وغير مشروط، وانسحاب كل القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية، واحترام الحدود المُعترف بها دوليًا. ويؤكِّد استقلال وسيادة وتكامل الأراضي الأوكرانية.[1]

وبالنظر إلى السلوك التصويتي للدول الأعضاء بالجمعية العامة بشكل عام، نجد أن القرار حظي بتأييد أغلبية الدول الأعضاء، والتي بلغ عددها نحو ١٤١ دولة، أي بما يعادل ٧٣% من إجمالي عدد الدول

الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٣ دولة)، فيما عارض القرار عدد محدود من الدول (خمس دول فقط)؛ وهي: روسيا، وبيلاروسيا، وإريتريا، وسوريا، وكوريا الشمالية، وامتنعت نحو ٣٥ دولة عن التصويت.[٢]

وتأسيسًا على السلوك التصويتي الأُممي إزاء الحرب الأوكرانية، اعتُبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا بمثابة سابقة هي الأولى من نوعها منذ أربعة عقود في إدانة هجوم عسكري لدولة على دولة أخرى، ومطالبتها بالانسحاب الفوري، ورغم الدعم الكبير الذي حظي به القرار داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه يُعد خطوة لا تعدو كونها "رمزية"، ولا يحمل أي إلزام للجانب الروسي بالانسحاب الكامل من الأراضي الأوكرانية.[٣]

وفيما يتعلق بالسلوك التصويتي الإفريقي إزاء هذا القرار، نجد أن الدول الإفريقية تباينت في مواقفها؛ إذ أيَّد القرار نحو ٢٨ دولة إفريقية -من إجمالي ٥٤ دولة إفريقية عضو بالجمعية العامة للأمم المتحدة- أي ما يعادل ٥١% من الدول الإفريقية الأعضاء بالأمم المتحدة، وامتنعت ١٧ دولة إفريقية عن التصويت أي ما يعادل ٤٨,٦% من إجمالي الدول الـ ٣٥ التي امتنعت عن التصويت، فيما تغيَّبت ٨ دول إفريقية عن التصويت -من بينها إثيوبيا، والمغرب، والكاميرون- وعارضت دولة إفريقية واحدة فقط القرار، وهي إريتريا.[٤]

شكل رقم (١): السلوك التصويتي للدول الإفريقية إزاء الحرب الأوكرانية داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢ مارس ٢٠٢٢)

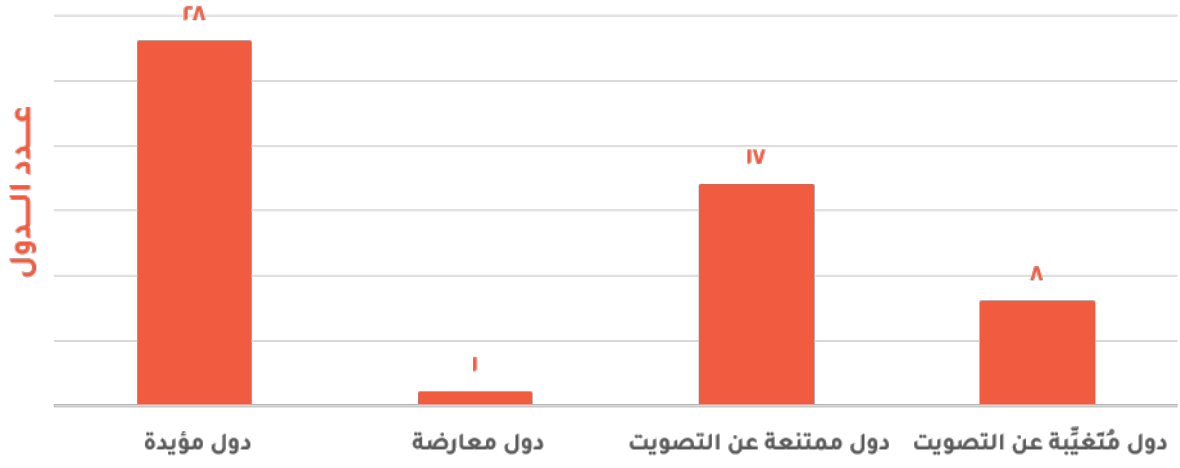

Source: Statista.

ويُظْهِر الشكل السابق أن نسبة تأييد الدول الإفريقية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إنهاء العدوان الروسي على أوكرانيا ليست كبيرة إذا ما قورنت بالدول الإفريقية التي اتخذت موقفًا محايدًا، أو "رماديًّا"، وهي الدول التي امتنعت عن التصويت أو تغيَّبت عنه، وبلغ عددها ٢٥ دولة، أي ما يعادل ٤٦% من إجمالي الدول الإفريقية الأعضاء بالأمم المتحدة[٥]، وهي نسبة لا تبتعد كثيرًا عن نسبة الدول الإفريقية المؤيدة للقرار، وهو موقف مشابه لما حدث إبَّان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤؛ إذ لم تنضم أية دولة إفريقية لماراثون العقوبات الغربية ضد روسيا، كما أن السلوك التصويتي الإفريقي إزاء قضية القرم بالأمم المتحدة اتسم بالحياد بشكل كبير[٦].

مبـررات السـلـوك التصـويتي الإفريقـي تجـاه الحـرب الأوكرانيـة

لمـاذا أبـدت الـدول الإفريقيـة تعاطفًـا مـع روسـيا فـي هجومهـا العسـكري علـى أوكرانيـا؟ سـؤال طرحه الكثيرون، ليس بقصره على إفريقيا فقط، وإنما تجاوز نطاق هذا السؤال، واتسع ليشمل دول منطقـة الشـرق الأوسـط [٧]، وبالتركيـز علـى السـلوك التصويتي الإفريقـي إزاء القـرار الأُممـي سالف الذكر، نجد أنه رغم أن المعارضة الصريحة لقـرار الانسـحاب الروسـي مـن الأراضي الأوكرانيـة لـم تـأتِ إلا مـن دولـة إفريقيـة واحـدة فقـط وهـي إريتريـا، لا يجـب أيضًـا إغفـال أن عـدد الـدول الإفريقيـة المتغيبـة عـن التصويـت أو الممتنعـة عنـه (٢٥ دولـة) يـكاد يتسـاوى تقريبًـا مـع عـدد الـدول المؤيـدة للقـرار (٢٨ دولـة)، حتى إن عـددًا مـن الـدول الإفريقيـة التـي أيَّـدت القـرار أو امتنعـت عـن التصويـت أو تغيَّبـت عنـه أصـدرت بيانـات اتسـمت بدبلوماسـية شـديدة، وقـدرًا كبيـرًا مـن الحـرص علـى توضيـح أن هـذا السـلوك التصويتـي نابـع مـن رغبتهـا فـي إنهـاء الحـرب الدائـرة فـي أوكرانيـا، وتجنيـب البـلاد مزيـدًا مـن الضحايـا واللاجئيـن، وإفسـاح الطريـق أمـام بـدء المفاوضـات، والتوصُّـل إلـى تسـوية سـلمية تضـع حـدًا لتلـك الحـرب[٨].

> استطاعت روسيا على مدار السنوات الماضية أن تكون فاعلًا رئيسًا بالمشهد الإفريقي، وارتكنت في ذلك إلى الذاكرة التاريخية للشعوب الإفريقية، والتي لم تنسَ الدعم الذي قدَّمه الاتحاد السوفيتي للعديد من حركات التحرر الإفريقية إبَّان ذروة الحرب الباردة في الخمسينيات ومطلع الستينيات.

هـذا الموقـف الإفريقـي أظهـر رغبـة إفريقيـة فـي تـوازن العلاقـات بيـن الغـرب وروسـيا؛ فالـدول الإفريقيـة لا ترغـب فـي الاختيـار بيـن أيٍّ مـن المعسـكريْن الغربـي أو الروسـي، أو التضحيـة بعلاقاتهـا مـع الشـريك الروسـي الـذي نجـح علـى مـدار الأعـوام الماضيـة فـي كسـب ثقـة القـادة الأفارقـة، ومزاحمـة نفـوذ قـوى تقليديـة لهـا بـاع كبيـر ونفـوذ اسـتمر علـى مـدار عقـود، مثل فرنسا كأبرز مثال في دول الساحل، والتي تراجع نفوذها مؤخرًا في تلك المنطقة لصالح الـدب الروسـي.

فضـلًا عـن ذلـك، فـإن السـلوك التصويتـي الإفريقـي أظهـر نجـاح روسـيا فـي إدارة علاقاتهـا بالقارة، فرغم أن الأدبيات الأجنبية تصف اهتمام روسـيا بالقـارة بأنـه تأخَّـر كثيـرًا "late to the party" أي تأخَّـر علـى اللحـاق بماراثـون توطيـد النفـوذ الدولـي بالسـاحة الإفريقيـة [٩]، والـذي بلـغ ذروتـه خـلال العشـر سـنوات الماضيـة، لكـن العبـرة دائمًـا بفاعليـة الأدوات الروسـية المسـتخدمة، وليـس الحضـور مبكـرًا أو متأخـرًا، وهـو حضـور يتعـزَّز يومًـا بعـد يـوم، وكان أحـد تجليّاتـه الحديـث حـول تفاهمـات روسـية سـودانية بغيـة تدشـين قاعـدة عسـكرية روسـية علـى البحـر الأحمـر[١٠]. وفي هـذا المحـور، يتـم تسـليط الضـوء علـى ثـلاث نقـاط رئيسـة، هـي:

أ. إدراك جديـد لطبيعـة الـدور الروسـي فـي النظـام الدولـي:

منـذ إقـدام روسـيا علـى ضـم شـبه جزيـرة القـرم فـي عـام ٢٠١٤، لوحـظ تحـوُّل كبيـر فـي الاسـتراتيجية الروسـية، وهـو تحـوُّل يتصـل برؤيتهـا لطبيعـة دورهـا فـي النظـام الدولـي، وقـد عمَّـق مـن هـذا التحـوُّل تدخلها العسكري في الحرب السورية منذ عـام ٢٠١٥، الأمـر الـذي غيَّـر كثيـرًا فـي المعادلـة هنـاك،

وأظهر موسكو كقوة فاعلة رئيسة في المنطقة، ومنذ ذلك التاريخ، أعادت روسيا الانخراط بقوة في مناطق وأقاليم عدَّة حول العالم، وكانت استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي هاجسًا مسيطرًا على تحركاتها، فضلًا عن رغبتها -جنبًا إلى جنب مع الصين- في مراجعة النظام الدولي بشكله الحالي (أحادي القطبية)، والذي تأسَّس منذ انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى تهيمن على مجريات النظام الدولي وتفاعلاته.[١١]

وتجدُر الإشارة في هذا السياق إلى أن استراتيجية الأمن الوطني الأمريكية لعام ٢٠١٧، وكذا استراتيجية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠١٨، أقرَّتا بعودة المنافسة الاستراتيجية طويلة المدى بين الدول - في إشارة إلى كلٍّ من الصين وروسيا - لكنهما نعتتا روسيا بـ "القوة الإقليمية" في محاولة للتقليل من شأن النفوذ الروسي على الساحة الدولية.[١٢]

ووجدت روسيا ضالتها في القارة الإفريقية، التي توفِّر أرضية ملائمة لإظهار واستعراض القوة والنفوذ، ومناخمة النفوذ الغربي هناك، ولعل القمة الروسية الإفريقية الأولى التي عُقِدت في سوتشي، في أواخر أكتوبر ٢٠١٩، بحضور عدد ضخم من الوفود الممثِّلة لنحو ٥٠ دولة إفريقية، ونحو ٤٣ زعيمًا إفريقيًّا[١٣]، دلَّلت بوضوح على الاهتمام الكبير الذي توليه موسكو لعلاقاتها بالقارة الإفريقية، وقد استطاعت روسيا على مدار السنوات الماضية أن تكون فاعلًا رئيسًا بالمشهد الإفريقي، وارتكزت في ذلك إلى الذاكرة التاريخية للشعوب الإفريقية، والتي لم تنسَ الدعم الذي قدَّمه الاتحاد السوفيتي للعديد من حركات التحرر الإفريقية إبَّان الحرب الباردة في الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي.

> "منذ إقدام روسيا على ضمّ شبه جزيرة القرم الأوكرانية في عام ٢٠١٤، لوحظ تحوُّل كبير في رؤيتها لطبيعة دورها بالنظام الدولي؛ إذ أعادت الانخراط بقوة في عدد من أقاليم العالم، وكانت استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي هاجسًا مسيطرًا على تحركاتها."

ب. التعاون العسكري:

شهد التعاون العسكري بين إفريقيا وروسيا طفرة ملحوظة منذ العقد الثاني من الألفية؛ وخلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩، وقَّعت موسكو نحو ١٩ اتفاقية تعاون عسكري مع الحكومات الإفريقية، وهي اتفاقيات تضمَّنت تعزيز واردات السلاح الروسية إلى إفريقيا.[١٤]

علاوة على ذلك، تقدم موسكو تدريبًا عسكريًّا لنحو ٥٠٠ عنصر إفريقي بالأجهزة الأمنية والقوات المسلحة سنويًّا، ورغم ضآلة هذا الرقم لكن التدريب يضطلع بدور حيوي في إعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية في القارة الإفريقية، وتشير التقارير إلى أن عددًا من الضباط الذين نظموا الانقلابيْن العسكريين في مالي في عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ تلقوا تدريبهم في روسيا، ومن ثَمَّ، لم يجدوا غضاضة في التصعيد مع فرنسا حتى انسحبت عسكريًّا بشكل نهائي من مالي.[١٥]

كما تجدر الإشارة إلى أن روسيا تُعد أكبر الدول تصديرًا للسلاح إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء[١٦]، وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء من السلاح الروسي قد بلغ ما يربو على ١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ ومطلع عام ٢٠٢١ فقط [١٧]،

وخلال الفترة الممتدة من (٢٠١٦-٢٠٢٠)، زادت واردات السلاح الروسي إلى إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل ٢٣% مقارنةً بالفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥)[١٨]، وثمَّة تقديرات تشير إلى أن واردات السلاح الروسي إلى إفريقيا تُقدَّر بنحو ٤٩% من إجمالي واردات السلاح إلى إفريقيا في الفترة الراهنة[١٩].

ومن ناحيتها تولي موسكو أهمية خاصة للدول الإفريقية الغنية بالنفط، مثل أنجولا؛ إذ يُلاحَظ أنه خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٣ - ٢٠٢٠) تحتل روسيا موقع الصدارة فيما يخص واردات السلاح إلى أنجولا، وبفارق كبير للغاية عن الشركاء الآخرين، كما هو موضَّح بالشكل التالي[٢٠].

شكل رقم (٢): حجم واردات الأسلحة إلى أنجولا خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠)

وفقًا لمؤشر The trend-indicator value (TIV) ، وهو مؤشر يستهدف قياس حجم مبيعات الأسلحة لدولة ما عوضًا عن القيمة المالية لتلك المبيعات

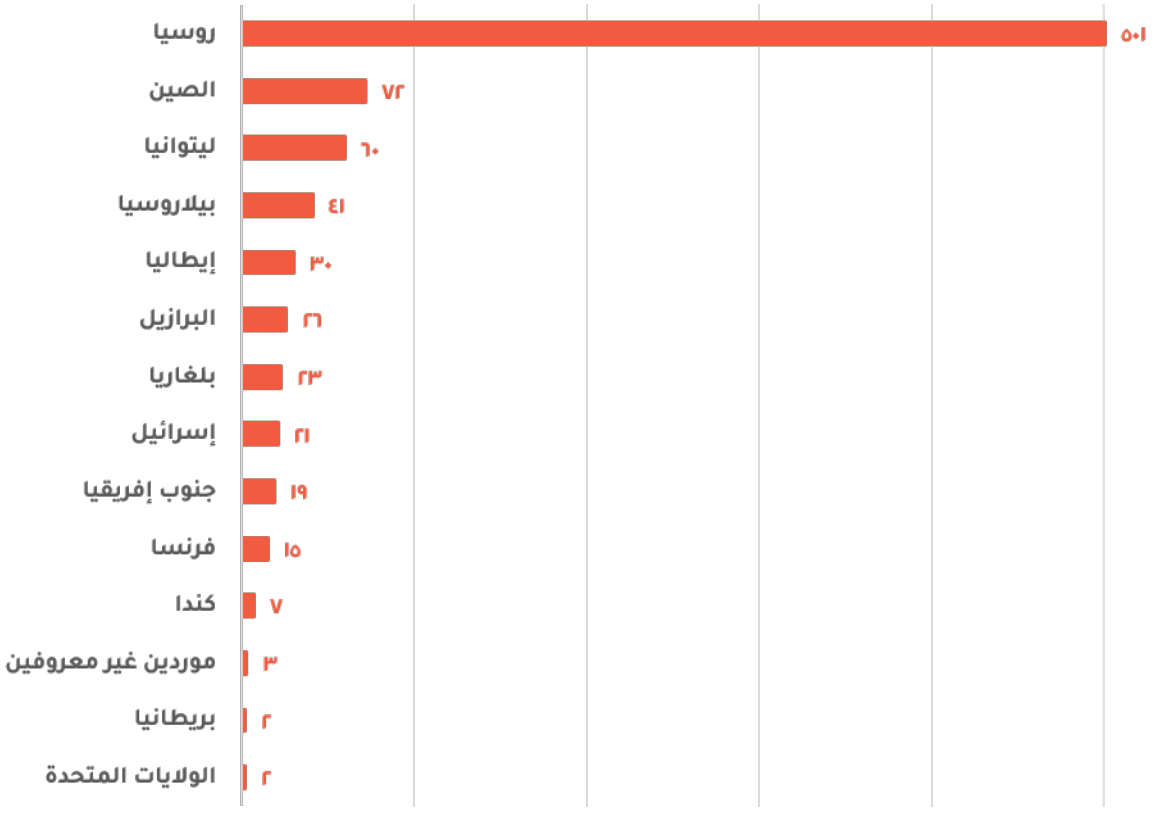

Source: Statista.

ج. مجموعة "فاجنر":

يُلاحَظ أن البعد العسكري يستحوذ على النصيب الأكبر والأكثر أهمية في الاستراتيجية الروسية تجاه الدول الإفريقية، وتبرز في هذا الصدد مجموعة "فاجنر" الروسية، وهي إحدى شركات الأمن الخاصة الروسية، والتي استطاعت على مدار السنوات الماضية ترسيخ نفوذها في عدد من الدول بالشرق الأوسط وإفريقيا، أبرزها: سوريا، واليمن، وليبيا، والسودان، وموزمبيق، ومدغشقر، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومؤخرًا في مالي، وهي تستهدف بشكل رئيس حماية النخب الحاكمة في تلك الدول، وكذا تأمين المنشآت الحسَّاسة، وتنشط "فاجنر" بصفة رئيسة في الدول التي تشهد انتشارًا للجماعات والتنظيمات الإسلاموية، أو جماعات التمرد المسلحة.[٢١]

ورغم عدم وجود تقدير دقيق حول أعداد قوات "فاجنر" المنتشرة في الدول الإفريقية، لكن تبقى هذه المجموعة ركيزة أساسية في النفوذ الروسي على الساحة الإفريقية خصوصًا فيما تقدمه من حماية للنخب الحاكمة بالدول الإفريقية، وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أنه في عام ٢٠١٧، نشرت "فاجنر" نحو ٥٠٠ فردًا من قواتها، وذلك من أجل إخماد تظاهرات احتجاجية ضد الرئيس السوداني المعزول "عمر البشير" [٢٢]، وتكرَّر هذا الأمر في مطلع عام ٢٠١٩، لكن كلًّا من السفارة الروسية في الخرطوم، وكذا وزارة الداخلية السودانية علَّقت على ذلك بقولها إن الأمر لم يتجاوز الاستعانة بمستشارين عسكريين روس من أجل تدريب قوات الأمن السودانية[٢٣].

وكانت مجموعة "فاجنر" عاملًا رئيسًا لإشعال الخلافات - خلال العام الماضي ومطلع العام الجاري - بين كلٍّ من فرنسا ومالي؛ مما أفضى إلى تحوُّل جذري في الاستراتيجية الفرنسية إزاء إفريقيا، التي قامت طيلة الأعوام الماضية على التدخل العسكري المباشر وتكثيف الوجود العسكري في دول الساحل الخمس الإفريقية لمحاربة التنظيمات المسلحة المنتشرة هناك منذ مطلع عام ٢٠١٣؛ إذ اتجهت باريس إلى سحب قواتها من مالي على خلفية تفاهمات أمنية وعسكرية بين مالي وروسيا، كان من بينها الاستعانة بخدمات "فاجنر"، وهو الأمر الذي رفضته فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، وكشفت تلك التطورات عن تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا، في مقابل اتساع رقعة النفوذ الروسي، ووجود حاضنة شعبية له.[٢٤]

> **"يستحوذ البعد العسكري على النصيب الأكبر والأكثر أهمية في الاستراتيجية الروسية تجاه إفريقيا، وتبرز في هذا الصدد مجموعة "فاجنر" الروسية، والتي استطاعت على مدار السنوات الفائتة ترسيخ نفوذها في عدد من الدول بالشرق الأوسط وإفريقيا."**

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن روسيا تسير على قدم وساق (على المستويْن الرسمي وغير الرسمي) في توطيد صورتها لدى الدول الإفريقية كشريك عسكري يُعْتَمد عليه، كما تتمتع الأسلحة الروسية بثقة كبيرة من قِبل الدول الإفريقية، فضلًا عن كونها رخيصة نسبيًّا.[٢٥]

وختامًا، فإن الحديث عن حرب باردة جديدة تدور في إفريقيا هو ضرب من ضروب المبالغة؛ ذلك لأن أول تجليات الحرب الباردة تمثَّل في تحركات القوتيْن العظميْن آنذاك (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لاستقطاب الدول الإفريقية إلى أيٍّ من الكتلتيْن الغربية أو الشرقية؛ لكن الدول الإفريقية في اللحظة الآنية لم تَعُد تسعى للاختيار وإنما الحفاظ بحرص متناهٍ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، وتجنُّب التضحية بأي شريك، خصوصًا الشريك الروسي، الذي استطاع منذ عودة انخراطه في دول القارة أن يكسب ثقة قاداتها - وكذا الشعوب - بما يتجاوز فكرة توطيد النفوذ على الساحة الإفريقية إلى تقويض النفوذ التقليدي، الذي ترسَّخ على مدار عقود لقوى أخرى، مثل فرنسا.

الهوامش والمراجع

(1) "General Assembly resolution demands end to Russian offensive in Ukraine", UN News, https://news.un.org/en/story/2022/03/1113152

(17) "Russian Arms Agency Expands Order Portfolio In Sub-Saharan Africa By $1.7 Billion", The Eurasian Times, https://eurasiantimes.com/russian-arms-agency-expands-order-portfolio-in-sub-saharan-africa-by-1-7-billion/

(18) John V. Parachini, Ryan Bauer, Op.cit.

(19) Tatiana Kondratenko, "Russian arms exports to Africa: Moscow's long-term strategy", DW, https://www.dw.com/en/russian-arms-exports-to-africa-moscows-long-term-strategy/a-53596471

(20) "Arms imports into Angola between 2013 and 2020, by supplier", Statista, https://www.statista.com/statistics/1245102/arms-imports-into-angola-by-supplier/

(21) Federica Saini Fasanotti, "Russia's Wagner Group in Africa: Influence, commercial concessions, rights violations, and counterinsurgency failure", Brookings,https://www.brookings.edu/blog/orderfrom-chaos/2022/02/08/russias-wagner-group-in-africa-influence-commercial-concessions-rights-violations-and-counterinsurgency-failure/

(22) Idem.

(23) "Russia's Wagner Group Helps Put Down Sudan's Anti-Government Protests", Warsaw Institute, https://warsawinstitute.org/russias-wagner-group-helps-put-sudans-anti-government-protests/

(24) Ilya Barabanov, Op.cit.

(25) Tatiana Kondratenko, Op.cit.

(2) Idem.

(3) Aggrey Mutambo, "17 African countries abstain from UN vote to condemn Russia invasion", The East African, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/world/17-african-countries-abstain-from-un-vote-russia-3735288

(4) Abraham White, Leo Holtz, "Figure of the week: African countries' votes on the UN resolution condemning Russia's invasion of Ukraine", Brookings, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/03/09/figure-of-the-week-african-countries-votes-on-the-un-resolution-condemning-russias-invasion-of-ukraine/

(5) "How Africa voted in the UN resolution condemning the Russia-Ukraine war on March 02, 2022", Statista, https://www.statista.com/statistics/1294260/africa-voting-on-un-resolution-condemning-russia-invasion-of-ukraine/

(6) Ilya Barabanov, "Ukraine conflict: How Russia forged closer ties with Africa", BBC, https://www.bbc.com/news/world-africa-60506765

(7) "Why Russia wins some sympathy in Africa and the Middle East", The Economist, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/03/12/why-russia-wins-some-sympathy-in-africa-and-the-middle-east

(8) Hannah Ryder, Etsehiwot Kebret, "Why African Countries Had Different Views on the UNGA Ukraine Resolution, and Why This Matters", Center for Strategic and International Studies (CSIS), https://www.csis.org/analysis/why-african-countries-had-different-views-unga-ukraine-resolution-and-why-matters

(9) Paul Stronski, "Late to the Party: Russia's Return to Africa", Carnegie Endowment for International Peace, https://carnegieendowment.org/2019/10/16/late-to-party-russia-s-return-to-africa-pub-80056

(10) Al-Monitor Staff, "Sudan remains open to naval base deal with Russia", Al-Monitor, https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/sudan-remains-open-naval-base-deal-russia

(11) Paul Stronski, Op.cit.

(12) Ibid.

(13) Ilya Barabanov, Op.cit.

(14) Federica Saini Fasanotti, Op.cit.

(15) "Russia's Strategic Goals in Africa", Africa Center for Strategic Studies, https://africacenter.org/experts/joseph-siegle/russia-strategic-goals-africa/

(16) John V. Parachini, Ryan Bauer, "What Does Africa Need Most Now: Russian Arms Sales or Good Vaccines?", RAND Corporation, https://www.rand.org/blog/2021/11/what-does-africa-need-most-now-russian-arms-sales-or.html

اللاجئـون الأوكرانيـون .. أزمـة أوروبيـة جديـدة تلـوح فـي الأفـق

أ. أسـماء رفـاعـي الشـحري

بـاحـث سـيـاسـي - إدارة الـقـضـايـا الاسـتـراتـيـجـيـة
مـركـز الـمـعـلـومـات ودعـــم اتـخـاذ الـقـرار

منذ اللحظات الأولى لقرع طبول الحرب بين روسيا وأوكرانيا، تفاقمت المخاوف داخل أروقة الاتحاد الأوروبي بشأن التداعيات المحتملة للأزمة على أوكرانيا وعموم أوروبا، واحتل ملف اللاجئين صدارة الاهتمام الأوروبي في هذا الشأن، لا سيَّما وأن موجة اللاجئين الأوكرانيين التي تمخضت عن الأزمة الأوكرانية تُعد الأكبر في تاريخ أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث تجاوز عدد اللاجئين الأوكرانيين ما يربو على ٤ ملايين شخص منذ بدء العمليات العسكرية، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وتشير تقديرات الاتحاد الأوروبي إلى أن هذا العدد سيصل إلى ٧ ملايين لاجئ، وأفادت الأمم المتحدة بأن غالبية اللاجئين من الأطفال والنساء؛ إذ يُمنع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ - ٦٠) عامًا من مغادرة أوكرانيا؛ ويخضعون للتجنيد العسكري الإلزامي، بموجب قرار الرئيس الأوكراني "فلاديمير زيلينسكي".

دول الجـوار تسـتحوذ على نصيـب الأسـد مـن اللاجئيـن الأوكرانييـن

فـي ضـوء السـباق الأوروبـي لغـوث اللاجئيـن الأوكرانييـن، احتلَّـت دول الجـوار الأوكرانـي صـدارة المشـهد، إذ تشـترك أوكرانيا في حدودها البرية مع أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي: رومانيا، وسلوفاكيا، والمجر، وبولندا، بالإضافة إلى حدودها الجنوبيـة مـع مولدوفـا؛ حيـث عمـدت تلـك الـدول إلى إقـرار جُملـة مـن الإجـراءات لغـوث اللاجئيـن منـذ الإرهاصـات الأولـى للأزمـة الأوكرانيـة، والتـي تُمثِّـل بدورهـا أكبـر تحـدٍ لوجسـتي واجهتـه دول أوروبـا الشـرقية فـي العصـر الحديـث، فقامـت كلٌّ مـن بولنـدا ورومانيـا بتدشـين مراكـز لاسـتقبال اللاجئيـن الأوكرانيين تصل سعتها إلى مليون شخص، فيما أنشأت المجر وسلوفاكيا مرافق مماثلة تستوعب

نحو ٦٠٠ ألف، و٥٠٠ ألف شخص على الترتيب، كما عمدت بعض الدول الأوروبية إلى تدشين ملاجئ مؤقتة للاجئين، وأماكن مخصصة للإقامة على المديين القصير والطويل.

هذا، وقد أعلنت الدول الأوروبية "سياسة الحدود المفتوحة" أمام اللاجئين الأوكرانيين، والتخلّي عن شرط سلبية اختبار فيروس كورونا لهم، وعمدت تلك الدول إلى تعبئة جيوشها الوطنية لمساعدة اللاجئين الوافدين في مراكز الاستقبال المؤقتة التي تمّ إنشاؤها على طول الحدود الأوروبية الأوكرانية المشتركة.

أولًا: بولندا.. أرض آمنة للاجئين الأوكرانيين

تشير التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن بولندا وحدها استقبلت ما يربو على نصف عدد اللاجئين الأوكرانيين، وقامت بتدشين مراكز لاستقبال وإيواء اللاجئين على طول حدودها المشتركة مع أوكرانيا، والبالغة نحو ٣٠٠ ميل، وخففت وارسو القيود المفروضة على حدودها، وسمحت لجميع الأوكرانيين الفارين من الحرب بدخول أراضيها، حتى أولئك الذين ليس لديهم أي وثائق رسمية؛ نظرًا لخطورة الأوضاع في الداخل الأوكراني، وألغت شرطها الخاص بسلبية اختبار فيروس كورونا.

ولم تقتصر جهود الإغاثة على السلطات البولندية فحسب، وإنما شارك المواطنون البولنديون والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الصليب الأحمر، في توفير مواد الإغاثة، والخدمات الصحية، والأدوية، والعديد من الاحتياجات المادية، كالملابس، والغذاء. هذا، وقد أعلن سكان العاصمة البولندية وارسو عن توافر نحو ٢٥٠٠ شقة يمكن للاجئين الإقامة بها، وتمّ نشر دليل بأماكن الفنادق والمنازل المُتاحة للاجئين عبر شبكة الإنترنت.

> "أعلنت الدول الأوروبية "سياسة الحدود المفتوحة" أمام اللاجئين الأوكرانيين، والتخلّي عن شرط سلبية اختبار فيروس كورونا، وعمدت إلى تعبئة جيوشها الوطنية لمساعدة اللاجئين الوافدين في مراكز الاستقبال المؤقتة التي تمّ إنشاؤها على طول الحدود الأوروبية الأوكرانية المشتركة."

وتجدر الإشارة إلى أن بولندا تُعد موطنًا لنحو مليون أوكراني، فرّ العديد منهم إلى الأراضي البولندية في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى احتمالية انضمام ما يصل إلى ثلاثة ملايين أوكراني إليهم جراء العمليات العسكرية الراهنة.

ثانيًا: رومانيا.. تضامن شعبي قوي

تُمثِّل رومانيا الوجهة الثانية للاجئين الأوكرانيين بعد بولندا؛ إذ تجاوز عدد اللاجئين الوافدين إليها ما يربو على نصف مليون شخص، وقُوبل اللاجئون الأوكرانيون بترحيب حار من قِبل السلطات الرومانية والشعب على حدٍ سواء؛ حيث تشكَّلت لجنة ترحيب مؤقتة مكونة من السلطات الرومانية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الكنسية، والمواطنين لمقابلة اللاجئين الأوكرانيين، واصطف المتطوعون لتقديم الغذاء والإقامة المجانية لهم.

ورغم أن بوخارست أبدت تضامنها مع الحكومة الأوكرانية من خلال تقديم الدعم في مجال الأمن السيبراني، فإن جهودها في إغاثة اللاجئين وتوفير المسكن الملائم لهم لم ترق إلى مستوى نظرائها من دول أوروبا الشرقية، وإنما تفوقت جهود الإغاثة الشعبية على الحكومية في هذا الشأن، فعمد المواطنون الرومانيون إلى

التواصل مع جيرانهم الأوكرانيين مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتقديم المساعدات اللازمة لهم.

ثالثًا: مولدوفا.. مقر مؤقت للاجئين الأوكرانيين

رغم تردي الأوضاع الاقتصادية في مولدوفا، باعتبارها واحدة من أفقر الدول الأوروبية، تدفق إليها ما يتجاوز ٣٩٤ ألف لاجئ أوكراني، لتصبح بذلك الوجهة الثالثة للاجئين الأوكرانيين بعد بولندا ورومانيا، ولكنها بالنسبة لثلثي حالات اللجوء لم تعدو كونها محطة استراحة للاجئين الأوكرانيين في طريقهم إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويؤول ذلك بصفة رئيسة إلى تفاقم المخاوف من عملية روسية وشيكة في مولدوفا، لا سيَّما في أعقاب إعلان رئيسة البلاد "مايا ساندو" حالة الطوارئ، وإغلاق المجال الجوي للبلاد.

وفيما يخص جهود تشيسيناو في غوث اللاجئين الأوكرانيين، تنفق مولدوفا نحو ٤ ملايين دولار يوميًا لدعم اللاجئين الأوكرانيين، كما سمحت للأوكرانيين بدخول البلاد بوثائق الهوية الوطنية فقط دون جوازات سفر، وتخلّت عن الشروط الخاصة بتقديم شهادة التطعيم ضد فيروس كورونا أو ثبوت سلبية الاختبارات ذات الصلة.

> رغم أن مولودفا تُعد الوجهة الثالثة للاجئين الأوكرانيين، فإنها لم تعدو كونها مجرد محطة استراحة للاجئين الأوكرانيين في طريقهم إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويؤول ذلك بصفة رئيسة إلى تفاقم المخاوف من عملية عسكرية روسية وشيكة في مولدوفا.

كما قدَّمت خدمات الرعاية الصحية للاجئين، هذا بالإضافة إلى الجهود الشعبية في غوث اللاجئين؛ حيث عرض العديد من المواطنين عبر منصات التواصل الاجتماعي توفير المسكن والملابس والغذاء للأوكرانيين الفارين من الحرب.

رابعًا: المجر .. العدول عن الموقف المناهض للهجرة

على النقيض من موقف المجر المناهض للهجرة في السابق، والذي دفع البرلمان الأوروبي للتباحث بشأن اتخاذ إجراءات تأديبية ضد سياسة المجر المناهضة للمهاجرين، فتحت بودابست حدودها أمام الأوكرانيين الفارين من الحرب، لتصبح الوجهة الرابعة للاجئين الأوكرانيين؛ حيث استقبلت ما يربو على ٣٩٠ ألف لاجئ في غضون شهر من اندلاع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

ورغم عزوف بودابست عن إرسال مساعدات عسكرية إلى كييف، فإنها أقرت جُملة من الإجراءات لدعم اللاجئين، وذلك عبر العدول عن بعض قواعد الهجرة الصارمة الخاصة بها، وفتح الحدود أمام الأوكرانيين الذين لا يحملون وثائق رسمية أو شهادات تطعيم ضد فيروس كورونا.

خامسًا: سلوفاكيا

تُعد الوجهة السادسة للاجئين الأوكرانيين؛ إذ تجاوز عدد اللاجئين الأوكرانيين الوافدين إليها ٣٠٠ ألف شخص، فقد رحبت بجميع اللاجئين الأوكرانيين، وقدَّمت وزارة المالية السلوفاكية دعمًا نقديًا قدره ٢٠٠ يورو شهريًّا لجميع المنازل والمؤسسات السلوفاكية التي تستضيف مواطنًا أوكرانيًا، كما قدَّمت منحة مالية قدرها ١٠٠ يورو شهريًّا لمن يستقبل الأطفال اللاجئين من أوكرانيا.

"آلية الحماية المؤقتة".. خطة أوروبية لغوث اللاجئين

شهد الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة المُنصرمة موجات متلاحقة من المهاجرين واللاجئين؛ إذ تفاقمت أزمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٥، وزادت وطأتها خلال العام الماضي ٢٠٢١، مع موجة اللاجئين الأفغان جراء سقوط كابول في أيدي حركة طالبان، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين العالقين على الحدود البولندية-البيلاروسية، ولكن على النقيض من الأزمات سالفة الذكر، فإن أزمة اللاجئين الأوكرانيين هي الأكبر من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، علاوةً على ذلك فإن الأوكرانيين يتمتعون بميزة الدخول إلى منطقة شنجن بدون تأشيرة، والإقامة بها نحو ٩٠ يومًا بصورة قانونية، ومن ثمّ، فإن بروكسل لا يمكنها وقف تدفق الموجة الراهنة من اللاجئين إلى أراضيها، ومن الجدير بالذكر أن الحرب في أوكرانيا تمثِّل سابقة هي الأولى من نوعها لدولة مجاورة للاتحاد الأوروبي، ومُعفاة من شروط تأشيرة شنجن.

وفي إطار مساعي الاتحاد الأوروبي للتعاطي مع هذا الوضع المأزوم، وتقديم حل دائم لهؤلاء اللاجئين بمجرد نفاد حد الـ ٩٠ يومًا، قامت بروكسل في مطلع مارس ٢٠٢٢، بتفعيل آلية لم يسبق استخدامها من قبل في ربوع دول الكتلة كافة، والتي تُعرف بـ "آلية الحماية المؤقتة" (temporary protection mechanism)، والتي تمّت بلورتها إبَّان أزمة لاجئي كوسوفو جراء حروب يوغوسلافيا عام ٢٠٠١؛ بهدف تقديم المساعدة والحماية الفورية للاجئي الحرب مؤقتًا؛ إذ تُسهم هذه الآلية في التحايل على إجراءات اللجوء الأوروبية المُثقلة بالتعقيدات، وتوفر بدورها مسارًا سريعًا ومبسطًا للحصول على الحماية داخل الاتحاد الأوروبي.

> "إن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه وقف تدفق الموجة الراهنة من اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية؛ حيث يتمتع الأوكرانيون بميزة الدخول إلى منطقة شنجن بدون تأشيرة، والإقامة بها نحو ٩٠ يومًا بصورة قانونية."

ومن المقرر أن يُمنح اللاجئون الأوكرانيون بموجب تلك الآلية تصاريح إقامة مؤقتة داخل الاتحاد الأوروبي لمدة عام واحد على الأقل، وهي فترة يمكن تمديدها عامين إضافيين في حال استمرار العمليات العسكرية على الأراضي الأوكرانية، علاوةً على ذلك فإنها تمنح اللاجئين حق النفاذ إلى سوق العمل داخل الاتحاد، والوصول إلى مزايا خدمات الرعاية الاجتماعية، وفي مقدمتها الإسكان، والرعاية الطبية، والخدمات التعليمية.

هذا، وتُمنح الحماية المؤقتة من قِبل أي دولة في الاتحاد الأوروبي، وليس الدولة التي تطأها قدم اللاجئ أولًا؛ حيث تستند "آلية الحماية المؤقتة" لعام ٢٠٠١ إلى سياسة "توازن الجهود" بين دول الاتحاد الأوروبي في استضافة اللاجئين، بما يمثِّل تحولًا صارخًا عن أزمة الهجرة التي شهدتها أوروبا عام ٢٠١٥؛ حيث عارضت الدول الأوروبية حينها سياسة تقاسم الأعباء، وتركت الدول الساحلية المطلة على البحر المتوسط في الخطوط الأمامية لمواجهة موجات المهاجرين واللاجئين من إفريقيا والشرق الأوسط، الأمر الذي أثقل بدروه كاهل تلك البلدان بالعديد من الأعباء، ومن الجدير بالذكر أن شركات السكك الحديدية في ألمانيا، والنمسا، وفرنسا، وبلجيكا قدَّمت في الآونة الأخيرة تذاكر مجانية للاجئين الأوكرانيين الراغبين في عبور دول القارة.

ورغـم الجهـود الأوروبيـة لمعالجـة أزمـات الهجـرة واللجـوء منـذ موجـة اللجـوء السـورية عـام ٢٠١٥، فـإن الانقسـامات العميقـة بيـن دول شـرق وجنـوب أوروبـا حالـت دون إحـراز تقـدم فـي هـذا الشـأن، ولكـن يـؤول الإسـراع فـي تفعيـل تدابيـر الحمايـة المؤقتـة في الوقـت الراهـن إلى مسـاعي بروكسـل الحثيثـة إلـى بعـث رسـالة إلـى العالـم أجمـع مفادهـا أن الاتحـاد الأوروبـي "متحـد ومتضامـن" فـي مواجهـة روسـيا، فضـلًا عـن أن أزمـة اللاجئيـن السـوريين عـام ٢٠١٥، والمناوشـات اللاحقـة مـع تركيـا وبيلاروسـيا فـي هـذا الشـأن قـد سـاهمت فـي بلـورة تدابيـر الاسـتعداد لأزمـات اللجـوء في أوروبـا، عبـر تعزيـز الاسـتثمارات فـي آليـات الإنـذار المبكـر والتنبـؤ، بالإضافـة إلـى زيـادة التفويضـات الممنوحـة لبعـض الـوكالات المختصـة فـي شـؤون الهجـرة، وفـي مقدمتهـا الوكالـة الأوروبيـة لحـرس الحـدود وخفـر السـواحل "فرونتكـس" (Frontex)، ووكالـة الاتحـاد الأوروبـي للجـوء (EUAA)، ووكالـة الاتحـاد الأوروبـي للتعـاون فـي إنفـاذ القانـون (اليوروبـول - Europol)، بمـا يخـول لهـم التدخـل فـي أزمـات الهجـرة واللجـوء، وبنـاء القـدرات اللازمـة لمعالجـة الزيـادة المفاجئـة فـي أعـداد اللاجئيـن.

> "يـؤول الإسـراع فـي تفعيـل تدابيـر الحمايـة المؤقتـة فـي الوقـت الراهـن إلـى مسـاعي الاتحـاد الأوروبـي الحثيثـة فـي بعـث رسـالة إلـى العالـم أجمـع مفادهـا أن الاتحـاد الأوروبـي "متحـد ومتضامـن" فـي مواجهـة روسـيا."

وتجـدر الإشـارة إلـى أن "آليـة الحمايـة المؤقتـة" قُوبلـت بجُملـة مـن الانتقـادات؛ نظـرًا لأنهـا اقتصـرت علـى المواطنيـن الذيـن يتمتعـون بالجنسـية الأوكرانيـة فقـط، وتجاهلـت قطاعًـا عريضًـا من أولئك الذين يمتلكون تصاريح إقامة مؤقتـة فـي أوكرانيـا، والذيـن قدرتهـم المنظمـة الدوليـة للهجـرة التابعـة للأمـم المتحـدة قبـل بـدء العمليـات العسـكرية الروسـية بنحـو ٤٧٠ ألـف نسـمة، وفـي صدارتهـم العمـال الموسـميون والطـلاب الأجانـب الذيـن يدرسـون في الجامعـات الأوكرانيـة؛ إذ يُسـمح لهـم بالدخـول إلـى الأراضـي الأوروبيـة فقـط تمهيـدًا لإعادتهـم لأوطانهـم، كمـا وردت بعـض التقاريـر التـي تُفيـد بتعـرُّض هـؤلاء الأشـخاص لمعاملـة تمييزيـة علـى الحـدود الأوكرانيـة الأوروبيـة، وإعادتهـم إلـى الأراضـي الأوكرانيـة رغـم دعـوة بروكسـل حـرس الحـدود على جانبي الحدود بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بالسـماح لجميـع الفارين مـن الحـرب بدخـول الأراضـي الأوروبيـة بغـض النظـر عـن الجنسـية أو العـرق. ومـن ناحيـة أخـرى، أفـاد بعـض الخبـراء الاقتصادييـن بـأن إجـراءات "الحمايـة المؤقتـة" تُثقـل كاهـل الاتحـاد الأوروبـي بمليـارات الـدولارات، وقـد تدفـع بروكسـل إلـى تقليـص ميزانيـة الهجـرة واللجـوء الحاليـة.

ازدواجية المعايير.. تباين الاستجابة الأوروبية لأزمات اللاجئين

كشفت الأزمة الأوكرانية عن ازدواجية واضحة في المعايير الأوروبية إزاء ملف اللاجئين، علاوةً على العنصرية المتأصلة في المعسكر الغربي، فعلى النقيض من سياسات الدول الغربية المناهضة للهجرة وموجات اللجوء من مناطق الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا منذ أزمة اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥، وتأجُّج الأزمة الأفغانية العام الماضي، أظهرت تلك الدول تعاطفًا منقطع النظير تجاه اللاجئين الأوكرانيين، واستقبلتهم بحفاوة بالغة، رغم التباين الواضح في أعداد موجة اللاجئين الراهنة مقارنة بعام ٢٠١٥؛ إذ يربو عدد اللاجئين الأوكرانيين الذين يتدفقون من أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي على ثلاثة أضعاف نظرائهم السوريين بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، والذين قُدِّروا حينها بنحو ١,٥ مليون لاجئ، وهو عدد اللاجئين الأوكرانيين الذين فروا إلى الأراضي الأوروبية في الأسبوع الأول فقط من اندلاع العملية العسكرية الروسية.

ومثَّلت التدابير الأوروبية الراهنة لغوث اللاجئين الأوكرانيين تناقضًا صارخًا مقارنة بالسياسات التي أقرّتها بروكسل في مواجهة موجة اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥، حينما دعا الاتحاد الأوروبي لاحتجاز طالبي اللجوء لمدة تصل إلى ١٨ شهرًا، بدعوى عرض طلبات اللجوء الخاصة بهم للتدقيق لدواعٍ أمنية وتفادي مخاطر الإرهاب. ومن المفارقة أيضًا أن الدول التي كانت أكثر مناهضة لموجات اللاجئين عام ٢٠١٥، ويشوب خطابها العام العنصرية ومعاداة الأجانب، تصدّرت قائمة الدول الأكثر استقبالًا للاجئين الأوكرانيين حاليًا، وهي: بولندا والمجر وسلوفاكيا ورومانيا.

> "على النقيض من سياسات الدول الغربية المناهضة للهجرة وموجات اللجوء منذ أزمة اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥، وتأجُّج الأزمة الأفغانية العام الماضي، أظهرت تلك الدول تعاطفًا منقطع النظير تجاه اللاجئين الأوكرانيين، واستقبلتهم بحفاوة بالغة."

وتُعد بولندا المثال الأبرز في هذا الصدد؛ لا سيَّما ما يتعلق بأزمتها مع بيلاروسيا أواخر عام ٢٠٢١، بشأن المهاجرين وطالبي اللجوء الأفغان والعراقيين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية؛ حيث اتهمت وارسو مينسك باستدراج هؤلاء اللاجئين وتسليحهم كرد انتقامي على عقوبات الاتحاد الأوروبي ضدها، ومن ثمّ، تَعامَل حرس الحدود البولنديون بوحشية مع هؤلاء اللاجئين الذين تقطعت بهم السُبل في ظروف يُرثى لها، حيث كانوا يتضوّرن جوعًا ودون مأوى في ظل البرد القارص، مما أفضى إلى وفاة ١٩ شخصًا منهم. وفي هذا الإطار، أقامت وارسو سياجًا من الأسلاك الشائكة، وشرعت في بناء جدار حدودي بطول ١٨٦ كيلومترًا لمنع دخول طالبي اللجوء من بيلاروسيا، وتبنّت تشريعًا يسمح بطرد أي شخص يعبر الحدود البولندية بصورة غير نظامية، ولا تعزى تلك السياسات المناهضة للهجرة إلى أزمة الحدود مع بيلاروسيا فحسب، وإنما ترفض بولندا استقبال اللاجئين حتى قبل تلك الأزمة؛ ففي عام ٢٠٢٠، منحت وارسو وضع اللجوء لـ ١٦١ شخصًا فقط من إجمالي ٢٨٠٣ أشخاص تقدموا إليها بطلبات لجوء، كما احتجزت أعدادًا كبيرة من طالبي اللجوء -غير الأوكرانيين- خلال العام الجاري ٢٠٢٢، حيث بلغ عدد المحتجزين لديها خلال شهر يناير ٢٠٢٢، نحو ١٦٧٥ طالب لجوء مقارنة بـ ١٢٢ شخصًا كانوا رهن الاحتجاز على مدار عام ٢٠٢٠ بأكمله.

ولا تقتصر الازدواجية الأوروبية على التفرقة بين اللاجئين الأوروبيين وغيرهم، وإنما كانت المفارقة الواضحة في التمييز بين المواطنين الأوكرانيين وغيرهم من ذوي الجنسيات الأخرى المقيمين في أوكرانيا؛ حيث أفادت العديد من التقارير بأن الأولوية كانت لعبور المواطنين الأوكرانيين، فيما ظل أصحاب الجنسيات الأخرى يكافحوا من أجل اجتياز المعابر الحدودية.

وتؤول الازدواجية المتأصلة في المعسكر الغربي إزاء ملف اللاجئين إلى جُملة من المؤثرات، وفي صدارتها العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية والحضارية المشتركة؛ كون أوكرانيا بلدًا أوروبيًّا يشاطر الدول الأوروبية الأخرى المعايير والخبرات ذاتها، وهو ما تجلَّى في تصريحات رئيس الوزراء البلغاري "كيريل بيتكوف"، التي أكَّد خلالها أن موجة اللاجئين الراهنة تختلف عن الموجات السابقة؛ نظرًا لأن اللاجئين الأوكرانيين هم مواطنون أوروبيون في المقام الأول، ويتمتعون بمستويات عالية من التعليم والذكاء.

هذا، ويعزى رفض الدول الأوروبية لاستقبال اللاجئين من الشرق الأوسط إلى الصورة الذهنية المنتشرة عن المنطقة باعتبارها ساحة معركة مُحاطة بسلسلة من الصراعات المتشابكة، وأنها بيئة خصبة للصراعات العرقية

> "لا تقتصر الازدواجية الأوروبية على التفرقة بين اللاجئين الأوروبيين وغيرهم، وإنما كانت المفارقة الواضحة في التمييز بين المواطنين الأوكرانيين وغيرهم من ذوي الجنسيات الأخرى المقيمين في أوكرانيا، والذين يكافحون من أجل اجتياز المعابر الحدودية."

والطائفية والمذهبية، ومن ثمّ فإن الحرب والدمار يرتبطان بثقافة وهوية هؤلاء الأشخاص، وتجلَّت هذه النظرة النمطية بصورة رئيسة في تصريحات رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان" التي وصف خلالها لاجئي الشرق الأوسط بأنهم "غزاة مسلمون".

سلاح ذو حدين .. تداعيات أزمة اللاجئين الأوكرانيين على أوروبا

تُمثِّل أزمة اللاجئين الأوكرانيين سلاحًا ذو حدين بالنسبة لأوروبا، وتنطوي على جُملة من التداعيات المستقبلية على عموم أوروبا، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولًا: التداعيات الاقتصادية

تعاني العديد من البلدان المُضيفة للاجئين الأوكرانيين في أوروبا الشرقية وطأة تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولم يتعاف العديد منها بعد من التداعيات الكارثية لتفشي جائحة كورونا، هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف مواطني تلك الدول، وفي هذا الإطار، فإن تدفق موجات اللاجئين الأوكرانيين إليها يُثقل كاهلها بمزيد من الأعباء المالية لسد احتياجاتهم، وسترفع بدورها فاتورة الخدمات الاجتماعية، كالتعليم، والصحة، والنقل، في الدول الأوروبية التي يعاني بعضها من قصور في تقديم هذه الخدمات، ومن ثمّ فإن الدول الأوروبية ستحتاج إلى تبنِّي سياسة تقاسم الأعباء المالية لمواجهة التكاليف الهائلة لتقديم الخدمات العامة الضرورية للاجئين وفقًا للقدرات الاقتصادية لكل دولة، كما أنه سيتعيَّن على القادة الأوروبيين جمع التمويل اللازم في هذا الشأن من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، ومن دول خارج أوروبا، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الأعباء المالية سالفة الذكر لأزمة اللاجئين الأوكرانيين، فإنها تُمثِّل سلاحًا ذو حدين بالنسبة للقارة الأوروبية، فيمكن النظر للاجئين الأوكرانيين باعتبارهم إضافة وليسوا عبئًا، لا سيَّما وأن أوكرانيا تمتلك أعلى معدلات للإلمام بالقراءة والكتابة في العالم، وفقًا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، هذا فضلًا عن أن لديها كوادر بشرية متخصصة في جُملة من المجالات التي تحتاجها الدول المضيفة، كالهندسة وتكنولوجيا المعلومات، بما يجعلهم أصولًا قيّمة للقوى العاملة الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات المُنصرمة مثَّلت أوكرانيا المصدر الرئيس للعمالة المهاجرة في أوروبا، بمعدل نصف مليون مهاجر سنويًّا منذ عام ٢٠١٦؛ حيث حصل نحو ٨٦% من المهاجرين الأوكرانيين المقيمين في الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠٢٠، على تصاريح إقامة لأسباب تتعلق بالعمل، وهي أعلى نسبة بين صفوف المهاجرين في الاتحاد، وفي هذا الإطار، يتمتع العديد من اللاجئين الأوكرانيين الفارين من الحرب بشبكة أصدقاء وأقارب في الدول الأوروبية، ومن ثمّ، تُيسر الاتصالات الشخصية وصول هؤلاء اللاجئين إلى سوق العمل في أوروبا الوسطى والشرقية والاندماج في تلك المجتمعات.

ولكن في ضوء تدفق موجات اللاجئين المتنامية، فقد شهد عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى تلك الاتصالات الشخصية ارتفاعًا واضحًا، بما يُثقل كاهل الحكومات الأوروبية بمهام توفير المساكن الملائمة للاجئين الأوكرانيين، ودمج مئات الآلاف منهم داخل المجتمع، وذلك بجانب المهام ذات الصلة بتوفير الخدمات التعليمية للأطفال، والرعاية الطبية لكبار السن.

> "رغم الأعباء المالية لأزمة اللاجئين الأوكرانيين، فإنه يمكن النظر للاجئين الأوكرانيين باعتبارهم إضافة وليسوا عبئًا؛ حيث تمتلك أوكرانيا كوادر بشرية متخصصة في جُملة من المجالات التي تحتاجها الدول المضيفة، بما يجعلهم أصولًا قيّمة للقوى العاملة الأوروبية."

ثانيًا: التداعيات السياسية

لا تزال التهديدات السياسية التي برزت على خلفية أزمة اللاجئين في أوروبا لعام ٢٠١٥ قائمة، وفي طليعتها صعود الأحزاب اليمينية المناهضة للهجرة، علاوةً على إمكانية التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين الأوكرانيين من قِبل بعض القوى الدولية، ولكن فريقًا من المراقبين يرى أن الموجة الراهنة للاجئين الأوكرانيين من شأنها التخفيف من سطوة سرديات اليمين المتطرف الأوروبي المتعلقة بالهجرة، لا سيَّما وأنها كشفت للرأي العام العالمي ازدواجية واضحة في تلك السرديات في التعامل مع الكوارث الإنسانية.

ساهمت أزمة اللاجئين الأوكرانيين في إظهار الوحدة والتضامن بين دول الاتحاد الأوروبي، والتي برزت في القفز على الانقسامات الجذرية بشأن ملف الهجرة واللجوء منذ أزمة اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥، وتفعيل "آلية الحماية المؤقتة"، علاوةً على ذلك، فقد كشفت الأزمة الأوكرانية عن قوة الموقف السياسي للاتحاد في مواجهة موسكو، والتي تُعد بمثابة مؤشر لتوثيق الروابط الوحدوية الأوروبية، والتي تآكلت بصورة واضحة منذ الأزمة المالية العالمية

عـام ٢٠٠٨، هـذا فضـلًا عـن الأزمـات المتلاحقـة التـي شـهدتها بروكسـل خـلال السـنوات المُنصرمـة مـع تركيـا، وبريطانيـا بشـأن البريكسـت، والأزمـة الصحيـة جـراء تفشـي جائحـة كورونـا، ويُرجِّـح بعـض المراقبيـن أن التضامـن الأوروبـي بشـأن أزمـة اللاجئيـن الأوكرانييـن قـد يُسـهم بـدوره فـي تحقيـق طمـوح المفوضيـة الأوروبيـة بإنشـاء "وكالـة الاتحـاد الأوروبـي للجـوء" وهـو مشـروع قيـد المناقشـة منـذ عـام ٢٠١٨.

ثالثًا: التداعيات الصحية والأمنية

يُثير تدفق اللاجئين الأوكرانيين إلى الدول الأوروبية المخـاوف لـدى الأوسـاط الصحيـة الأوروبيـة مـن ارتفـاع معـدلات الإصابـة بفيـروس كورونـا مجـددًا؛ لا سـيَّما وأن أوكرانيـا شـهدت ارتفاعًـا واضحًـا فـي حـالات الإصابـة بالفيـروس خـلال شـهر فبرايـر ٢٠٢٢، وأظهـرت البيانـات إيجابيـة نحـو ٦٠% مـن اختبـارات فيـروس كورونـا التـي تـمّ إجراؤهـا فـي أوكرانيـا مؤخـرًا، الأمـر الـذي يُنـذر بوضـع أعبـاء إضافيـة علـى أنظمـة الرعايـة الصحيـة الأوروبيـة التـي لا تـزال تعانـي وطـأة تداعيـات جائحـة كورونـا.

وفيمـا يخـص التداعيـات الأمنيـة لأزمـة اللاجئيـن الأوكرانييـن، يتخـوف المراقبـون مـن احتماليـة اسـتغلال الجماعـات الإجراميـة المنظمـة فـي مجـال تهريـب المهاجريـن لسياسـة الحـدود المفتوحـة، وذلـك عبـر توجيـه عملائهـم إلـى الأراضي الأوكرانيـة، ومـن ثـمَّ إلـى الحـدود الشـرقية المفتوحـة للاتحـاد الأوروبـي.

وختامًـا، يمكـن القـول أنـه فـي ضـوء اسـتمرار الحـرب الأوكرانيـة، فـلا نهايـة تلـوح فـي الأفـق لأزمـة اللاجئيـن الأوكرانييـن؛ إذ تُرجِّـح بعـض السـيناريوهات بأنـه فـي حـال سـقوط العاصمـة الأوكرانيـة كييـف فـإن موجـة اللاجئيـن الأوكرانييـن المرشَّـحة للارتفـاع قـد تتحـول إلـى حالـة هجـرة جماعيـة؛ حيـث تشـير التقديـرات فـي هـذا الشـأن إلـى أن مـا بيـن ٧ إلـى ١٥ مليـون شـخص سـيفرون مـن أوكرانيـا إلـى الأراضي الأوروبيـة، والبقـاء بهـا إلـى أجـل غيـر مسـمى، فيمـا تُشـير أكثـر السـيناريوهات تفـاؤلًا -تحقيـق السـلام عبـر التفـاوض أو النصـر الأوكرانـي- إلـى ارتفـاع معـدلات الهجـرة الأوكرانيـة خـلال السـنوات المقبلـة، فـي ظـل التوقعـات التـي تؤكـد أن الأضـرار الاقتصاديـة الناجمـة عـن الحـرب قـد تسـتغرق عقـدًا علـى أقـل تقديـر لمعالجتهـا، علاوةً علـى أن الرجـال الأوكرانييـن الذيـن يخضعـون للتجنيـد الإجبـاري حاليًـا سـيفضلون الانضمـام لأسـرهم فـي أوروبـا بعـد انتهـاء الحـرب، وليـس العكـس.

> **"في ضوء استمرار الحرب في أوكرانيا، فـلا نهايـة تلـوح فـي الأفـق لأزمـة اللاجئيـن الأوكرانييـن؛ إذ تؤكـد بعـض السـيناريوهات أنـه فـي حـال سـقوط العاصمـة الأوكرانيـة كييـف، فـإن موجـة اللاجئيـن الأوكرانييـن المرشَّـحة للارتفـاع قـد تتحـول إلـى حالـة هجـرة جماعيـة."**

ورغـم الجهـود الأوروبيـة منقطعـة النظيـر لغـوث اللاجئيـن الأوكرانييـن، لا تـزال الـدول الأوروبيـة بحاجـة إلـى الشـروع فـي وضـع جُملـة مـن الخطـط طويلـة الأجـل للتعامـل مـع أزمـة اللاجئيـن الأوكرانييـن فـي أعقـاب انقضـاء مرحلـة الطـوارئ الراهنـة، الأمـر الـذي يتطلـب تكاتـف دول الاتحـاد الـ ٢٧ فـي اسـتقبال اللاجئيـن الأوكرانييـن وتمويـل رعايتهـم، والعـزوف عـن اتبـاع سياسـة الركـوب المجانـي (Free Rider) علـى بعـض الـدول مثـل بولنـدا، التـي تسـتضيف نحـو ٦٠% مـن اللاجئيـن الأوكرانييـن.

ПРОДУКТИ

المقاتلون الأجانب في أوكرانيا.. مصير محفوف بالمخاطر

أ. هديـــر مصطفى

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

لم يكد العالم يستفيق من جائحة كورونا التي ألمت بدوله جمعاء، حتى بات على موعد جديد مع حرب مستعرة في أوكرانيا، تُنذر القراءة الأولية لمؤشراتها الراهنة بأن التداعيات الممتدة لها لن تنحسر بين عشية وضحاها، لا سيَّما بعد أن أُضيف إلى المعادلة متغير جديد ذو طبيعة إشكالية بالضرورة، ألا وهو "المقاتلون الأجانب". فبعد أيام قلائل من اشتعال فتيل الحرب في أوكرانيا، وفي ضوء رفض الدول الأوربية والغربية إرسال قوات عسكرية إلى كييف خشية اتساع نطاق الحرب الأوكرانية وتحولها إلى حرب عالمية مجهولة المصير، أعلن مكتب الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٢٢ عن تشكيل "الفيلق الدولي للدفاع عن أوكرانيا" International Legion for the Territorial Defense of Ukraine، وقوامه المواطنون الأجانب الراغبون في التطوع للقتال إلى جانب قوات الجيش الأوكراني.[١]

وفي السادس من مارس ٢٠٢٢، وبعد يوم واحد فقط من إطلاق حكومة "زيلينسكي" موقعًا إلكترونيًّا خاصًّا بالفيلق الدولي؛ ليكون معنيًا بتنظيم تجنيد المتطوعين الأجانب[٢]، صرَّحت وزارة الخارجية الأوكرانية بأن إجمالي عدد الطلبات المُقدمة للانضمام إلى الفيلق وصل إلى ٢٠ ألف طلب، يشمل متطوعين من ٥٢ دولة [٣]. وفي المقابل، أكدت وزارة الدفاع الروسية في الحادي عشر من مارس، أن هناك نحو ١٦ ألف متطوع في الشرق الأوسط مستعدين للقتال إلى جانب القوات الانفصالية المدعومة من روسيا في الشرق الأوكراني[٤].

ولا شك أن تدفق هذا الكم من المقاتلين الأجانب إلى أوكرانيا يثير تساؤلات جمَّة حول تأثير هؤلاء الأفراد على ميزان القوى في أرض المعركة، والتداعيات المحتملة التي قد تترتب نتيجة لذلك، والموقف القانوني لهؤلاء المقاتلين، وأخيرًا الالتزامات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي للحد من التداعيات السلبية المحتملة قدر المستطاع.

أولًا: أي دور للمقاتلين الأجانب في المعركة؟

ظاهرة التجنيد الجماعي للمقاتلين الأجانب في جوهرها ليست بالظاهرة الجديدة؛ حيث شهد العقد الثالث من القرن العشرين تدفق أكثر من ٣٥٠٠٠ متطوع حول العالم إلى إسبانيا؛ للمشاركة في الحرب الأهلية الإسبانية ضمن الألوية

الدولية "The International Brigade" التي تشكلت آنذاك لمواجهة الجبهة القومية بزعامة الجنرال "فرانسيسكو فرانكو"، بعدما ألهبت رمزية "مناهضة الفاشية" حماس المتطوعين.[٥]

كما أن المقاتلين الأجانب ليسوا جددًا على الصراع في أوكرانيا؛ إذ تشير التقديرات إلى أن المعارك في الشرق الأوكراني بين الانفصاليين الموالين لموسكو في دونباس وقوات الجيش الأوكراني منذ عام ٢٠١٤، اجتذبت أكثر من ١٧٠٠٠ مقاتل من ٥٥ دولة حول العالم.[٦]

وعلى هذا النحو، لا يمكننا التنبؤ بدورٍ حاسم للمقاتلين الأجانب في موازين القوى بساحة المعارك بأوكرانيا، لا سيَّما وأنه من المعهود أن انخراط المزيد من المقاتلين الأجانب في الصراعات يتسبَّب في إحالتها إلى حرب بالوكالة Proxy War، يصعب معها التنبؤ بنهاية قريبة للصراع.[٧]

وبشكلٍ عام، هناك عدد من المشكلات المرتبطة بتجنيد المقاتلين الأجانب في أوكرانيا، والتي قد تحد بدورها من أي تأثير بارز محتمل لهم في ميدان المعركة، في مقدمتها: ضعف المهارات القتالية للعديد من المتطوعين؛ حيث تشير الخبرات التاريخية إلى أنه حتى مع تلقي التدريب العسكري، فعادةً ما يضيف المقاتلون الأجانب القليل إلى القوة القتالية للجيوش التي ينضمون إليها، وهو ما تجلّى في بعض الحالات على وجه الخصوص، كتجربة أفغانستان في الثمانينيات. هذا بالإضافة إلى الصعوبات اللغوية التي قد تحول دون التواصل الجيد بين المقاتلين؛ إذ تتباين ألسنة المتطوعين بين لغاتٍ عديدة، للحد الذي يصعُب معه تصور وجودهم في كتائب واحدة والقتال جنبًا إلى جنب.[٨]

> "لا يمكن التنبؤ بدورٍ حاسم للمقاتلين الأجانب في ساحة المعارك بأوكرانيا، لا سيَّما وأنه من المعهود أن انخراط المزيد من المقاتلين الأجانب في الصراعات يتسبَّب في إحالتها إلى حرب بالوكالة Proxy War، يصعب معها التنبؤ بنهاية قريبة للصراع."

ثانيًا: تداعيات محفوفة بالمخاطر

أثبتت الخبرات التاريخية أن مشاركة المقاتلين الأجانب في صراع ما يُسهم في تعقيده على نحوٍ خاص، ويرتبط بمجموعة من التداعيات المقلقة على وجه العموم، وينطبق الأمر ذاته على حالة المقاتلين الأجانب في أوكرانيا، وفيما يلي إشارة سريعة إلى أبرز هذه التداعيات على مختلف الأصعدة:

أ. عراقيل إضافية في مجال مكافحة الإرهاب: تفرض تعبئة المقاتلين الأجانب في أوكرانيا تحديات كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب؛ بالنظر إلى أن هؤلاء المقاتلين عادةً ما يكتسبون خبرة قتالية إبان الصراع، بما يزيد من احتمالية مشاركتهم في صراعات أخرى فيما بعد، أو الانخراط في أنشطة متطرفة بعد عودتهم إلى أوطانهم [٩]. وتشير القرائن إلى أن المقاتلين الأجانب على طرفي الصراع في أوكرانيا عام ٢٠١٤ شاركوا في صراعات لاحقة، بما في ذلك القتال في سوريا والعراق، كما عمِل البعض كمرتزقة، وانخرط آخرون في أنشطة مزعزعة للاستقرار في بلادهم [١٠].

ب. تحديات جسيمة للأمن الأوروبي: يُشكل الحشد الكثيف للمقاتلين الأجانب في جوار الاتحاد

الأوروبي تحديًا إضافيًّا للأمن الإقليمي في أوروبا؛ حيث لا يوجد ضامن بألّا تُجتذَب عناصر أكثر تطرفًا إلى ساحة المعارك في كييف [١١]. فرغم مساعي كييف لتجنب مخاطر التجنيد المباشر للمقاتلين من قِبَل كتائب اليمين المتطرف في أوكرانيا، من خلال مأسسة عملية التطوع تحت هيكل قيادة رسمي، فإن السيطرة المركزية على القوات قد تصبح أكثر صعوبة في ظل احتدام المعارك بالبلاد [١٢]. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما رصدته مجموعة "SITE Intelligence" - التي تُراقب أنشطة الجماعات المتطرفة - من نشاط مقلق لبعض الميليشيات اليمينية المتطرفة من النازيين الجُدد في أوروبا وأمريكا الشمالية على حساباتها ببعض المنصات الافتراضية، مثل: تيليجرام Telegram، والتي سعت خلالها إلى تجنيد الأتباع للمشاركة في الصراع الدائر في أوكرانيا [١٣].

جـ . بصمات لا تُمحى على المقاتلين: عادة ما تترك الحرب آثارًا لا تُمحى على المقاتلين، فمن ناحية، يتعرض كثيرون في ميدان القتال للأيديولوجيات اليمينية المتطرفة، بما يُسهم في إنماء النزعات الراديكالية لديهم، ومن ناحية أخرى يعود البعض إلى أوطانهم بإصابات جسدية أو صدمات نفسية يصعب معها العودة إلى ممارسة أنشطة حياتهم اليومية في غياب برامج لإعادة التأهيل والإدماج. [١٤]

> يمكن للمقاتلين الأجانب أن يجعلوا الأمور أسوأ بالنسبة للبلد الذي يستقبلهم، فمن جهة، يكون لهم دور في إطالة أمد الصراع وتعقيده، ومن جهة أخرى، عادةً ما يرتبط انتشارهم في بلد ما بارتفاع معدلات العنف ضد المدنيين فيه.

د. تكاليف مرتفعة للبلد المضيف: حيث يمكن للمقاتلين الأجانب أن يجعلوا الأمور أسوأ بالنسبة للبلد الذي يستقبلهم، فمن جهة، يكون لهم دور في إطالة أمد الصراع وتعقيده، ومن جهة أخرى عادةً ما يرتبط انتشار هؤلاء المقاتلين في بلد ما بارتفاع معدلات العنف ضد المدنيين فيه؛ بالنظر إلى أنهم عادةً ما لا يكون لديهم عائلات أو أصدقاء في هذا البلد. [١٥]

ثالثًا: تعقد الموقف القانوني للمقاتلين الأجانب

إحدى القضايا القانونية البارزة التي تُثيرها ظاهرة المقاتلين الأجانب في أوكرانيا، هي مدى شرعية هذه الظاهرة، والحقوق المكتسبة للمقاتلين في ميدان المعركة. وفيما يلي نظرة على كل منهما:

أ. هل من شرعية للمقاتلين الأجانب؟

تبنّى مجلس الأمن قرارين بارزين عام ٢٠١٤ بشأن ما أسماه "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، أولهما القرار رقم (٢١٧٠) الذي يدعو إلى وقف تدفق "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة وسائر الجماعات والتنظيمات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتقديمهم إلى العدالة [١٦]. وثانيهما القرار رقم (٢١٧٨) الذين يتبنّى تعريفًا أوسع نطاقًا من القرار سالف الذكر حول "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، يتجاوز التركيز الضيق على جماعة أو تنظيم بعينه، ويشمل: "الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية، أو تدبيرها، أو الإعداد لها، أو المشاركة فيها، أو تقديم تدريب على أعمال إرهابية، أو تلقي ذلك التدريب، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة" [١٧].

وعلى هذا النحو، لا يمكن اعتبار القرارات الأممية سالفة الذكر منطبقة على حالة المقاتلين الأجانب المتطوعين ضمن الفيلق الدولي الذي أنشأته الحكومة الأوكرانية بقيادة الرئيس "زيلينسكي" لمجابهة القوات الروسية في الحرب المستعرة بالبلاد منذ الرابع والعشرين من فبراير؛ بالنظر إلى أن الجهة التي تحشد المقاتلين هذه المرة هي دولة قومية ذات سيادة، وهو ما سيجعلها مضطرة إلى تحمل مسؤولية المقاتلين المتطوعين الذين سينضمون إليها، بما في ذلك إدماجهم تحت هيكل قيادة واضح، وضمان التزامهم بأطر الاتفاقيات الدولية التي تنظم سلوك الجيوش الوطنية إبان النزاعات المسلحة. هذا وينطبق الأمر عينه على المقاتلين الذين أعلن الكرملين عن تطوعهم للقتال إلى جانب القوات الروسية في أوكرانيا [١٨]. ومؤدى ذلك كله أن المسائل المرتبطة بمدى شرعية المقاتلين الأجانب، والتدابير التي يتعين على الدول اتخاذها في مواجهة تلك الظاهرة، بما في ذلك تجريم سفر هؤلاء الأفراد، لا تزال متروكة للتشريعات الوطنية للدول.[١٩]

ب. حقوق المقاتلين في ميدان المعركة

يكفل القانون الدولي الإنساني الحماية القانونية للمقاتلين، حال تعرضهم للإصابة أو الأسر، من الانتقام أو التعذيب أو المعاملة السيئة، بما في ذلك مجموعة من الحقوق الممنوحة لهم ضمن وضع "أسرى الحرب" [٢٠]. وتُوسِّع المادة (٤) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ الفئات المتضمنة التي ينطبق عليها وضع أسرى الحرب، لتشمل من يقعون في قبضة العدو من الفئات التالية:

١. أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءًا من هذه القوات المسلحة.

٢. أفراد الميليشيات والوحدات المتطوعة الأخرى، على أن يتوفر لديها الشروط التالية:

- أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بُعد.

- أن تحمل السلاح جهرًا.
- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها.[٢١]

هذا وقد ربط البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ في مادته رقم (٤٥) الحماية المكفولة لأسرى الحرب بمعيار المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، وليس الانتماء إلى القوات المسلحة، وبالتالي فقد بات ممكنًا للمقاتلين المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية المطالبة بوضع أسير الحرب، وما يترتب له من حماية[٢٢]. وعلى هذا النحو، فإن المتطوعين ضمن الفيلق الدولي الذي تشكَّل مؤخرًا للدفاع عن أوكرانيا، والمتطوعين الذين أعلنت موسكو عن استعدادهم للانضمام إلى قواتها العسكرية في أوكرانيا، يتمتعون بالحقوق المكفولة لوضع "أسرى الحرب" وما يرتبط به من حماية حال وقوع أي منهم في قبضة العدو.

ومع ذلك، تبرز إشكالية أساسية فيما يتعلق بالحقوق القانونية للمقاتلين الأجانب في ميدان المعركة، ألا وهي: إمكانية تذرع بعض الدول لإنكار حقوق هؤلاء المقاتلين عند تعرضهم للإصابة أو الأسر من خلال نفي صفة "المقاتل" عنهم. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين صفتين بارزتين للأفراد المتطوعين في النزاعات المسلحة خارج بلادهم، وهما "المقاتلون": ويُعرفون بأنهم الأفراد الذين ينضمون إلى نزاع مسلح لأسباب ودوافع ليست مادية أو مالية، أيديولوجية كانت أو سياسية أو قومية، أو غير ذلك[٢٣]. و"المرتزقة": وهم الأفراد الذين يُجنَّدوا للمشاركة في نزاع مسلح مقابل وعد بتعويض مادي، بحيث يكون المحرك الرئيس لهؤلاء الأفراد هو الرغبة في تحقيق مكاسب مادية أو شخصية[٢٤]. ويتمثَّل الفارق الأبرز بين المصطلحين في الحقوق

> **"يكفل القانون الدولي الإنساني للمقاتلين حال جرحهم أو أسرهم الحماية القانونية من الانتقام أو التعذيب أو المعاملة السيئة، ومع ذلك، تبرز إشكالية أساسية فيما يتعلق بالحقوق القانونية للمقاتلين الأجانب في ميدان المعركة، ألا وهي: إمكانية تذرع بعض الدول لإنكار حقوق هؤلاء المقاتلين."**

التي تترتب لكلٍّ منهما في ميدان المعركة، فبخلاف حال "المقاتلين"، تنص المادة (٤٧) من البروتوكول الأول الإضافي لعام ١٩٧٧ على أن المرتزقة لا يتمتعون بوضع "أسرى الحرب"[٢٥]. وهو ما يترك للحكومات حرية التعامل معهم على النحو الذي تراه مناسبًا. ولما كان من الصعب إثبات أو دحض صفة "الارتزاق" لأي مقاتل، فقد بات بإمكان بعض الدول التذرع بتلك الصفة لإنكار حقوق المقاتلين في ميدان المعركة عند تعرضهم للجرح أو الأسر. وفي هذا الصدد، يمكن فهم خطورة تصريح وزارة الدفاع الروسية يوم ٣ مارس ٢٠٢٢ بشأن موقفها من الأجانب المتطوعين للقتال في أوكرانيا، باعتبارهم "مرتزقة"، وليس "مقاتلين"[٢٦].

وختامًا، فإن التعامل الأمثل مع ظاهرة المقاتلين الأجانب في أوكرانيا يفرض على الحكومات النهوض بمسؤولياتها للحد قدر المستطاع من التداعيات السلبية التي قد تنجم عن هذه الظاهرة، وفيما يلي عدد من التوصيات المطروحة في هذا الصدد:

- ستكون هناك حاجة إلى أن تشجع الحكومات الراغبين في مساعدة أوكرانيا على توجيه

حماسهم إلى قنوات أخرى غير عنيفة، مثل: تقديم التبرعات المادية، والرعاية الطبية، والأنشطة الخدمية الأخرى؛ لمساعدة اللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية المستضعفة خارج مناطق الحرب.[٢٧]

- هناك حاجة إلى التعاون الوثيق بين سلطات الأمن والاستخبارات في البلدان الأصلية للمقاتلين من أجل وضع استراتيجية شاملة لتعقب الذين يسافرون إلى أوكرانيا أو يغادرونها؛ تسهيلًا لعودتهم فيما بعد، أو لملاحقة من يرتكبون جرائم حرب خلال المعارك.
- وبالنسبة للمتطرفين من ذوي التوجهات الراديكالية على وجه الخصوص، فهناك حاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات خاصة بهم؛ بهدف تقييد قدرتهم على السفر إلى ميدان المعركة، أو على الأقل إخضاعهم لآليات رقابة مشددة عند مغادرتهم أوكرانيا.
- وأخيرًا، سيكون لزامًا على الحكومات الاستفادة من الخبرات المكتسبة من التعامل مع ملف عودة المقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى تنظيم داعش في سوريا والعراق منذ عام ٢٠١٤؛ للاستعداد لسائر التداعيات المحتملة بعد عودة المقاتلين الأجانب من أوكرانيا إلى أوطانهم، بما في ذلك إنشاء المزيد من برامج الحد من التطرف، وبرامج إعادة التأهيل والإدماج.[٢٨]

الهوامش والمراجع

(1) Anwesha Mitra. "'Together We Defeated Hitler...': Ukraine Urges Foreigners Willing to Defend Country to Join Newly Formed International Legion." TimesNow, February 27, 2022. Accessed: https://www.timesnownews.com/world/together-we-defeated-hitler-ukraine-urges-foreigners-willing-to-defend-country-to-join-newly-formed-international-legion-article-89867981

(2) RFE/RL's Ukrainian Service. "Ukraine's Government Opens Website to Recruit Foreigners to 'International Legion'." Radio Free Europe Radio Liberty, March 5, 2022. Accessed: https://www.rferl.org/a/ukraine-recruiting-foreign-fighters/31737766.html/

(3) Ministry of Foreign Affairs of Ukraine. "Operational situation at the diplomatic front as of 19:00", Government portal Official website. March 6, 2022. Accessed: https://www.kmu.gov.ua/en/news/operativna-obstanovka-na-diplomatichnomu-fronti-shchodo-rosijskogo-vtorgnennya-stanom-na-1900-6-bereznya

(4) Guy Faulconbridge. "Putin Says Russia to Use Middle East Volunteer Fighters." Reuters, March 11, 2022. Accessed: https://www.reuters.com/world/europe/putin-says-volunteers-welcome-help-fight-against-ukrainian-forces-2022-03-11/

(5) Sebastiaan Faber. "Ukraine's Foreign Fighters Have Little in Common with Those Who Signed up to Fight in the Spanish Civil War." The Conversation, March 24, 2022. Accessed: https://theconversation.com/ukraines-foreign-fighters-have-little-in-common-with-those-who-signed-up-to-fight-in-the-spanish-civil-war-178976

(6) Elisabeth Gosselin-Malo. "The Ukraine War and the Risk of a New Foreign Fighters Wave," ISPI, March 4, 2022. Accessed: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/ukraine-war-and-risk-new-foreign-fighters-wave-33919

(7) Naureen C. Fink & Colin P. Clarke. "Opinion: Foreign Fighters Are Heading to Ukraine. That's a Moment for Worry," POLITICO, October 3, 2022. Accessed: https://www.politico.com/news/magazine/2022/03/10/foreign-fighters-are-heading-to-ukraine-thats-a-moment-for-worry-00016084

(8) Daniel L. Byman. "Foreign Fighters in Ukraine? Evaluating the Benefits and Risks," Brookings, March 3, 2022. Accessed: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2022/03/03/foreign-fighters-in-ukraine-evaluating-the-benefits-and-risks/

(9) Arkadiusz Legieć. "The Risks of Foreign Fighters in the Ukraine-Russia Conflict," PISM, October 25, 2019. Accessed: https://www.pism.pl/publications/The_Risks_of_Foreign_Fighters_in_the_UkraineRussia_Conflict

(10) Ibid.

(11) Elisabeth Gosselin-Malo. Op. cit. & Arkadiusz Legieć. Op. cit.

(12) Daniel L. Byman. Op. cit.

(13) Elisabeth Gosselin-Malo. Op. cit.

(14) Naureen C. Fink & Colin P. Clarke. Op. cit.

(15) Daniel L. Byman. Op. cit.

(١٦) الأمم المتحدة، "القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)"، مجلس الأمن، ١٥ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2014

(١٧) الأمم المتحدة، "القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)"، مجلس الأمن، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2014

(18) Maya Mirchandani. "Foreign Fighters in Ukraine - a Definitional Dilemma." ORF, April 6, 2022. Accessed: https://www.orfonline.org/expert-speak/foreign-fighters-in-ukraine/

(19) Dr. S. Krähenmann. "Foreign Fighters under International Law and National Law." Militair Rechtelijk Tijdschrift. Ministerie van Defensie . Accessed: https://puc.overheid.nl/mrt/doc/PUC_21650_11/1/

Lisa Abend. "Meet the Foreign Volunteers Risking Their Lives to Defend Ukraine—and Europe." Time, March 7, 2022. Accessed: https://time.com/6155670/foreign-fighters-ukraine-europe/

(20) David Malet. "The Risky Status of Ukraine's Foreign Fighters." Foreign Policy, March 15, 2022. Accessed: https://foreignpolicy.com/2022/03/15/ukraine-war-foreign-fighters-legion-volunteers-legal-status/

(٢١) جامعة منيوسوتا، "اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب"، مكتبة حقوق الإنسان، ١٢ أغسطس ١٩٤٩، متاح على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b092.html.

(٢٢) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف ١٩٧٧"، ٢١ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/protocol-i-additional-to-the-geneva-conventions

(23) Arkadiusz Legieć. Op. cit.

(٢٤) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف ١٩٧٧"، مرجع سبق ذكره

(٢٥) المرجع السابق.

(26) David Malet. Op. cit.

(27) Daniel L. Byman. Op. cit.

(28) Nicky Harley. "Nations Warned to Monitor and Prevent Extremist Foreign Fighters from Heading to Ukraine." The National, March 9, 2022. Accessed: https://www.thenationalnews.com/world/uk-news/2022/03/09/nations-warned-to-monitor-and-prevent-extremist-foreign-fighters-from-heading-to-ukraine/

ملف خاص:

الديمقراطية الأمريكية
ومستقبل الدور الأمريكي

- إدارة "بايدن".. أزمات داخلية وتحديات خارجية
- التنوع والانقسام.. هل بدأ خريف الديمقراطية الأمريكية؟
- تحوُّل النظام الدولي إلى نموذج صراع القوى الكبرى: هل تحدُّ السياسة الداخلية من فاعلية الدور الأمريكي؟
- سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات
- الحزب الديمقراطي الأمريكي وانتخابات التجديد النصفي .. فرص وتحديات

إدارة "بايدن".. أزمات داخلية وتحديات خارجية

د. محمد السعيد إدريس

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

كشف "خطاب الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الأربعاء (٢ مارس ٢٠٢٢) في أوج انخراط الولايات المتحدة في صراع عنيف ولكن غير مباشر مع روسيا في الأزمة الأوكرانية، مدى اتساع الفجوة بين خطاب الطموحات الذي جاء به "جو بايدن" إلى الحكم بعد أن خاض صراعًا غير مسبوق مع غريمه "دونالد ترامب" الرئيس السابق حول الفوز برئاسة الولايات المتحدة، وبين محدودية الإنجازات التي استطاع "بايدن" تحقيقها خلال عام كامل من حكمه، إذا اعتبرنا أن العام الأول من الحكم يؤخذ عادة كمؤشر على مسار الحكم في السنوات الثلاث المتبقية للرئيس، وكمؤشر على معالم معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٤، وما إذا كان الرئيس "بايدن" سيكون في مقدوره أن يخوض هذه الانتخابات على ضوء نجاحاته وإخفاقاته، وعلى ضوء وضعه الصحي، في ظل ما تردَّد مبكرًا وبالتحديد في يونيو الماضي، أي بعد مرور أقل من ستة أشهر على تولّيه الحكم من احتمالات تولّي نائبته "كمالا هاريس" الرئاسة إذا ما تخلَّى "بايدن" عنها مبكرًا.

في خطاب الاتحاد، وهو الخطاب الذي اعتاد كل رئيس أمريكي أن يلقيه عادة في ٢٠ يناير من كل عام، اعتاد الأمريكيون أن يتعاملوا مع هذا الخطاب من منظورين، أولهما: حصيلة إنجازات الرئيس خلال عام مقارنة بوعوده وتعهداته التي طرحها في الخطاب السابق قبل عام وبرنامجه المتضمن في ذلك الخطاب. وثانيهما: رؤية الرئيس لعام جديد قادم.. ما أهم التحديات؟ وكيف سيتعامل معها الرئيس؟ أي ما برنامجه لعام جديد؟ أي أن الأمريكيين يتعاملون مع "خطاب الاتحاد" باعتباره "كشف حساب" لإنجازات عام مضى وبرنامج عمل لعام قادم.

خطاب "بايدن" يوم الأربعاء (٢ مارس ٢٠٢٢) جاء مُحبِطًا للأمريكيين، رغم التصفيق المتواصل الذي لقيه من المشرعين (أعضاء مجلسي الكونجرس: النواب والشيوخ) وهو يتحدث عن أزمة أوكرانيا، وتوجيهه اللعنات وإطلاقه التحديات للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين".

فعلى الرغم من كثافة الأزمات الداخلية وضخامة التحديات الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة خصَّص الرئيس الأمريكي للأزمة الأوكرانية ما يعادل ربع الوقت الزمني الذي استغرقه الخطاب (١٥ دقيقة من ٦٥ دقيقة)، الأمر الذي اعتبره البعض إفلاسًا، واعتبره البعض الآخر "هروبًا إلى الخارج من مواجهة الأزمات الداخلية"، لكن الأسوأ من ذلك أن "بايدن" وقع في "خطأ فادح"

أمام الكونجرس عندما خلط بين أوكرانيا وإيران، عندما قال إن نظيره الروسي "فلاديمير بوتين" "لن يربح أبدًا قلوب وأرواح الشعب الإيراني ولن يقضي على حبهم للحرية أبدًا" بدلًا من "الشعب الأوكراني" في تعليقه على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وشوهدت نائبته "كمالا هاريس"، التي كانت تقف خلفه، وهي تصحح له الخطأ وتقول "الشعب الأوكراني". وقد علَّقت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية على ذلك بالقول إن "الخطأ الفادح لـ "بايدن" أثار ردود فعل واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتصدَّر هاشتاج "الشعب الإيراني" موقع تويتر".

بالإضافة إلى هذا الخطأ لم يقترب في خطابه من أهم الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة في الداخل الأمريكي، وبالذات تقييم ما أنجزه خلال عامه الأول في الحكم، وخاصة ما يتعلق بـ "ترميم الانقسامات الداخلية، وتحقيق الأمن الاقتصادي"، فضلًا عن أنه تجاهل أهم القضايا والتحديات الخارجية ذات الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة؛ حيث تجاهل قضية الشرق الأوسط، وتجاهل اتفاقات التطبيع "مشروع السلام الإبراهيمي" الذي أسَّس له الرئيس السابق "دونالد ترامب" بين إسرائيل ودول عربية خليجية، وتجاهل العراك الدائر في فيينا حول الاتفاق النووي الإيراني، وتجاهل المسألة الأفغانية، ولم يقدم إجابة أو تفسيرًا لـ "الهروب الأمريكي المذل" من أفغانستان، وانعكاساته على الأمن والمصالح القومية الأمريكية، وكان شديد الحذر على غير العادة، في الحديث عن الصين؛ طمعًا في تحييد الموقف الصيني في الأزمة الأوكرانية.

مجمل الغائب في خطاب "بايدن"، كما يراه كثيرون، يؤكد بوضوح كامل فقدان الرئيس الأمريكي وإدارته لـ "رؤية استراتيجية متسقة" فيما يتعلق بالقضايا المركزية عالميًّا، الأمر

> **"جاء خطاب "بايدن" في ٢ مارس ٢٠٢٢ مُحبِطًا للأمريكيين؛ فرغم كثافة الأزمات الداخلية وضخامة التحديات الخارجية التي تواجه واشنطن، خصَّص للأزمة الأوكرانية ما يُعادل ربع مدة الخطاب، الأمر الذي اعتبره البعض إفلاسًا، واعتبره البعض الآخر هروبًا إلى الخارج من مواجهة الأزمات الداخلية."**

الذي خلق انطباعًا عامًّا بأن خطاب "بايدن" الاتحادي جاء بمثابة "رسالة اعتراف تاريخي بمؤشرات الأفول الأمريكي"، وتبيَّن ذلك بوضوح بإقرار الرئيس الأمريكي مسبقًا بانتصار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في أوكرانيا، عندما قال في خطابه عن "بوتين" وأوكرانيا: "في حين أنه قد يحقق مكاسب في ساحة المعركة، سيدفع ثمنًا باهظًا على المدى الطويل".

أزمات الداخل المتعثرة

جاء "جو بايدن" إلى الحكم بخطاب سياسي مفعم بالتفاؤل لما سوف يحققه من نجاحات وإنجازات، وقبل أسبوع واحد من إجراء الانتخابات الرئاسية، ومن مدينة "وورم سبرينجر" في ولاية جورجيا أعلن عن أكبر إصلاح سياسي واقتصادي تشهده الولايات المتحدة منذ إصلاحات "نيو ديل" التي قام بها الرئيس الأسبق "فرانكلين روزفلت". هذا البرنامج الانتخابي أسهم بلا شك في فوزه بالرئاسة ضمن عوامل أخرى كثيرة، لكنه رفع سقف التوقعات والطموحات عاليًا في وقت كانت تواجه فيه البلاد انقسامًا وطنيًّا غير مسبوق، وأزمة صحية سبَّبتها جائحة كورونا، أودت بحياة أكثر من ٤٠٠ ألف أمريكي، وأضعفت الاقتصاد إلى حد كبير.

طرح "بايدن" هذا البرنامج الإصلاحي الطموح في ظروف غير مواتية من منظور القوة السياسية التي يتمتع بها في ظل حدة الانقسام الوطني الذي أكَّدته المعركة الانتخابية التي استطاع منافسه "دونالد ترامب" أن يحصل فيها على تأييد ٧٤ مليون ناخب، بينما حصل هو على تأييد ٨٠ مليون ناخب، كثير منهم صوَّت له ليس تأييدًا ولكن كراهية ورفضًا لـ "دونالد ترامب"، فضلًا عن هشاشة تفوق الديمقراطيين في مجلسي الكونجرس، خاصة في مجلس الشيوخ، حيث تتساوى الأصوات مع الجمهوريين (٥٠ مقابل ٥٠)، ولا يُرجِّح قوتهم غير صوت نائبة رئيس الجمهورية "كمالا هاريس" التي تتولَّى دستوريًّا رئاسة هذا المجلس.

بدأ "بايدن" الحكم متحمسًا بإعطاء الأولوية لإقناع الكونجرس بالمصادقة على خطة بقيمة ١,٩ تريليون دولار لمكافحة فيروس كورونا، وتقديم ١٤٠٠ دولار كمدفوعات مباشرة للأمريكيين لتحفيز الاقتصاد المتضرر من الفيروس، والعمل على رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٥ دولارًا للساعة، كما أصدر ١٥ أمرًا تنفيذيًّا تشمل إعادة انضمام الولايات المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، وتشكيل

> طرح "بايدن" برنامجه الإصلاحي الطموح في ظروف غير مواتية من منظور القوة السياسية التي يتمتع بها في ظل حدة الانقسام الوطني الذي أكَّدته المعركة الانتخابية لاحقًا؛ حيث حصل منافسه "ترامب" على تأييد ٧٤ مليون ناخب، مقابل ٨٠ مليون ناخب لـ "بايدن"، صوَّت غالبيتهم لصالحه رفضًا لـ "ترامب" وليس تأييدًا له.

فريق عمل معني بمكافحة التشرد ولم شمْل الآباء المهاجرين بأبنائهم، وفرْض تدقيق أكثر صرامة على مشتري الأسلحة، وإلغاء حصانة مصنعي الأسلحة لمقاومة تفشي الجريمة، إلى جانب تخفيف القيود فورًا على النقابات العمالية الفيدرالية، وإطلاق حزمة مناخية بقيمة تريليوني دولار لجعل الولايات المتحدة خالية من الانبعاثات الكربونية بحلول عام ٢٠٥٠.

رغم أهمية كل هذه الوعود والإجراءات، فإن الحكم على نجاحها أو إخفاقها يبقى مرهونًا بالإجابة عن السؤال الكبير المهم: إلى أي درجة نجح "بايدن" في ترميم الانقسامات الداخلية وتحقيق الأمن الاقتصادي وإعادة الثقة للنظام السياسي والديمقراطية الأمريكية المهزومة التي بلغت ذروتها في اقتحام أنصار الرئيس السابق "دونالد ترامب" مبنى "الكابيتول" (الكونجرس) في السادس من يناير ٢٠٢١؟ الانقسام المجتمعي الذي يعبر عنه بصعود الموجة الشعوبية العنصرية ضد السود في الولايات المتحدة، والانقسام الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين، وداخل الحزب الديمقراطي وداخل الحزب الجمهوري.

لقد كانت إدارة "بايدن" واعية بهذه الأزمة وتأثيرها على مكانة "الديمقراطية الأمريكية"، وقد اعترف "جيك سوليفان" مستشار الأمن القومي للرئيس "بايدن" بذلك في لقاء جمعه مع "روبرت أوبراين"، مستشار الأمن القومي السابق لإدارة "دونالد ترامب"، في لقاء نظمه "معهد الولايات المتحدة للسلام". في هذا اللقاء أعلن "جيك سوليفان" أن "على الولايات المتحدة إصلاح ديمقراطيتها لمواجهة الصين على نحو أفضل". وإذا كان "سوليفان" قد حدد في مداخلته أربعة مرتكزات لمواجهة الصين، فإنه أعطى الأولوية لـ "إصلاح الدعائم الأساسية لديمقراطيتنا".

ومن مؤشرات أزمة الديمقراطية الأمريكية الراهنة الصراعات المتصاعدة داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري، واحتمالات ظهور أحزاب بديلة، وحركات اجتماعية منافسة، من شأنها إحداث انقلابات قوية في بنية النظام السياسي الأمريكي وفق ما تُنبئ به "ظاهرة ترامب الشعبوية"، فالحزب الديمقراطي يواجه تحديات حقيقية من التيار "اليساري" داخله، والحزب الجمهوري يواجه تحديات أفدح تهدد بانقسامه من التيار "اليميني المحافظ" داخله. فالتيار اليساري داخل الحزب الديمقراطي، وعلى نحو ما كتب "جاستين ويب" في صحيفة "التايمز" البريطانية يطالب الرئيس "بايدن" بتبني وتجسيد أفكار راديكالية، وبمناصب في إدارته، على نحو ما طالب السيناتور "بيرني ساندرز" الرئيس "بايدن"، باعتباره زعيمًا للحزب، "بالتصدي للأقوياء من أصحاب النفوذ الذين أعلنوها حربًا على الطبقة العاملة في البلاد منذ عقود".

أما ما يواجهه الحزب الجمهوري فإنه يُنذر بانقسامه بين حزب للجمهوريين وحزب مؤيد للرئيس السابق "دونالد ترامب" الذي يجهز نفسه بقوة، منذ خسارته للانتخابات الرئاسية السابقة، لخوض الانتخابات الرئاسية الجديدة عام ٢٠٢٤. ففي كلمته التي ألقاها يوم الأحد (٢٨ مارس ٢٠٢١) أمام حشد كبير من أنصاره في مؤتمر "الحركة المحافظة" الموالية له، والتي ينتمي معظم منتسبيها إلى الحزب الجمهوري قال "ترامب" إنه "يَعد العدة لخوض المواجهة مع الديمقراطيين". فما حدث في المؤتمر الذي عقدته "الحركة المحافظة" -وهي تنظيم غير رسمي يضم مؤيدي "ترامب" داخل الحزب الجمهوري حيث عاهدوه على السير خلفه مهما بلغ الثمن- يعتبر مؤشرًا على أن الحراك داخل الحزب مستمر، وربما يحمل بشائر تغيير. ولا شك أن هذه الحركة

> **"من مؤشرات أزمة الديمقراطية الأمريكية الراهنة الصراعات المتصاعدة داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري، واحتمالات ظهور أحزاب بديلة، وحركات اجتماعية منافسة، من شأنها إحداث انقلابات قوية في بنية النظام السياسي الأمريكي وفق ما تُنبئ به "ظاهرة ترامب الشعبوية".**

تقدم دليلًا دامغًا على انقسام الحزب الجمهوري حول القضايا الأساسية، إضافة إلى كونها تعد انعكاسًا للمتغيرات التي يشهدها النظام السياسي الأمريكي.

وقد عبَّر الكاتب الأمريكي الشهير "روبرت كاجان" عن هذه المتغيرات بقوله إن الولايات المتحدة "تتجه إلى أكبر أزمة سياسية ودستورية منذ الحرب الأهلية (الأمريكية)، مع وجود مؤشرات وفرص غير قليلة لأن تشهد السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة حوادث عنف جماعي، وانهيار السلطة الفيدرالية، وتقسيم البلاد إلى جيوب حمراء (جمهورية) وزرقاء (ديمقراطية) متحاربة". وقد طرح "روبرت كاجان" هذا الاستشراف الصعب في مقال مهم نشرته صحيفة "واشنطن بوست" بعنوان "أزمتنا الدستورية واقعة بالفعل"، قدَّم فيه بعض المؤشرات التي تؤكد استشرافه أبرزها:

أولًا: سيكون "دونالد ترامب" المرشح الجمهوري للرئاسة في عام ٢٠٢٤، فكل الآمال والتوقعات التي قالت إنه سيختفي عن الساحة ويتلاشى نفوذه كانت وهمًا؛ فهو اليوم يحقق تقدمًا كبيرًا في استطلاعات الرأي، ويعمل على تأسيس حملة ضخمة للتصدي لأي حرب مستقبلية ضده، بينما يبدو الحزب الديمقراطي ضعيفًا.

> من المرجَّح أن يكون "ترامب" المرشح الجمهوري للرئاسة في عام ٢٠٢٤؛ حيث يحقق اليوم تقدمًا كبيرًا في استطلاعات الرأي، ويعمل على تأسيس حملة ضخمة للتصدي لأي حرب مستقبلية ضده، بينما يبدو الحزب الديمقراطي ضعيفًا.

ثانيًا: يستعد "ترامب" وحلفاؤه الجمهوريون لضمان الفوز، وبأي وسيلة كانت، ويخططون للطعن في أي نتائج انتخابات مستقبلية لا تصب في مصلحتهم وبسلاح الاتهامات والتزوير نفسه التي طالت انتخابات ٢٠٢٠.

ثالثًا: لقد أفسحت حركة "أوقفوا السرقة" (التي انطلقت عام ٢٠٢٠ رافضة نتائج الانتخابات الرئاسية التي جاءت في صالح "جو بايدن")، المجال لحملة منظمة في جميع أنحاء البلاد لضمان أن تكون لـ "ترامب" ومؤيديه السيطرة الكاملة على مسؤولي الانتخابات المقبلة. ويخلص "كاجان" من هذه المؤشرات إلى أن "المسرح الأمريكي اليوم مهيأ لتعم فيه الفوضى غدًا".

مثل هذه المؤشرات وهذا الحكم على وضعية أزمة النظام السياسي الأمريكي تعيد تأكيد ما سبق أن كتبته صحيفة "الجارديان" البريطانية في أوج عملية الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٢٠ تعليقًا على ما تموج به الحياة السياسية الأمريكية من تفاعلات صاخبة، عندما نشرت مقالاً بعنوان "أمة منقسمة بشكل خطير". وإذا استرجعنا خطاب "جو بايدن" "الاتحادي" مقارنة بكل هذه التفاعلات سنجد إلى أي حد وصل عمق الفجوة بين الوعود وبين الإنجازات، وإلى أي مدى جاء خطاب "بايدن" "خطابًا هروبيًّا من الأزمات" التي تواجه الولايات المتحدة.

تحديات الخارج المعقدة

لا ينافس إخفاق الرئيس "جو بايدن" وإدارته الديمقراطية في معالجة أزمات الداخل الأمريكي السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية غير تعثُّر معالجة هذه الإدارة في مواجهة التحديات الخارجية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد أعطت كل الأولوية لمواجهة "الخطر الصيني"، فإنها الآن متورطة في الصراع ضد "الخطر الروسي"، وهي معرَّضة لمواجهة تداعيات الصراع الراهن مع روسيا في الأزمة الأوكرانية، سواء على صعيد مستقبل العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين، أو مستقبل الأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل الارتفاع المتصاعد في أسعار الغاز والنفط بسبب ما فرضته الولايات المتحدة من عقوبات على تصدير النفط والغاز الروسيين. هذه الأزمة لن تقتصر على الأوروبيين وحدهم ولكنها ستطال العالم كله، وفي المقدمة الشعب الأمريكي، الذي سيجد نفسه مضطرًا لدفع أثمان أخطاء سياسة بلاده الخارجية.

هذا المشهد "الإخفاقي" تمتد آثاره إلى إدارة التفاوض حاليًّا مع إيران حول ملفها النووي في فيينا، فهذه المفاوضات وجدت نفسها مشدودة بقوة نحو تطورات الأزمة الأوكرانية في ظل مطالب روسية في تلك المفاوضات لم يكن لها وجود قبل تفجر الأزمة الأوكرانية، لكن الشهادة الأهم بالنسبة لما يواجه الولايات المتحدة من تحديات تأتي من أفغانستان؛ فقد فرض الهروب الأمريكي من أفغانستان قناعات حول "الأفول الأمريكي"، وما سوف يستتبعه من تداعيات على المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة. هذا الهروب يجد له أصداء الآن في الأزمة الأوكرانية؛ حيث تتواتر مؤشرات الخضوع الأوكراني للمطالب الروسية، مطالب يمكن أن تتطور مستقبلًا إلى إعادة مطالبة الرئيس

الروسي بنظام جديد للأمن الأوروبي يقوم على "تكافؤ المصالح" على النحو الذي طالب به وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف".

وبمتابعة معالم التفاعل الصيني مع تطورات الأزمة الأوكرانية من انضباط في التعبير عن "دعم دافئ" للموقف الروسي، ومن رفض للمزاعم الأمريكية، يؤكد جدية التربص الصيني بـ "اللحظة" التي تقوده نحو إزاحة الولايات المتحدة من التربع على عرش الزعامة الدولية.

وختامًا، فإن مشاهد صعبة داخليًّا وخارجيًّا تُشكِّل أبرز معالم أداء إدارة الرئيس "جو بايدن" في العام الأول من تحملها للمسؤولية، معالم مفعمة بالإخفاق وضبابية الرؤى والسياسات جسدها بجدارة خطاب "جو بايدن" الاتحادي.

> "فرض الهروب الأمريكي من أفغانستان قناعات حول "الأفول الأمريكي" وما سوف يستتبعه من تداعيات على مكانة واشنطن الاستراتيجية، وتتجلَّى أصداء هذا الهروب في الأزمة الأوكرانية؛ حيث تتواتر مؤشرات الخضوع الأوكراني للمطالب الروسية، وهي مطالب يمكن أن تتطور مستقبلًا إلى إعادة مطالبة روسيا بنظام جديد للأمن الأوروبي يقوم على "تكافؤ المصالح"."

التنوع والانقسام.. هل بدأ خريف الديمقراطية الأمريكية؟

أ. أحمد المسلماني

رئيس مركز القاهرة للدراسات الاستراتيجية
وعضو مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

كان تولِّي الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" السلطة في عام ٢٠٠٩ بمثابة صعود كبير في منحنى الديمقراطية الأمريكية، ثم كان ترشيح الحزب الديمقراطي للسيدة "هيلاري كلينتون" للرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٦ قفزة أخرى في ذلك المنحنى؛ فلقد استطاع رئيس ذو بشرة سمراء الوصول إلى البيت الأبيض للمرة الأولى، كما استطاعت سيدة أن تخوض سباق الرئاسة الأمريكية للمرة الأولى أيضًا. لكن ذلك المنحنى سرعان ما واجه تحديات كبيرة؛ فقد أدّى فوز ثم هزيمة الرئيس "دونالد ترامب" إلى أزمة حقيقية داخل المجتمع الأمريكي، وبينما يرى بعض الجمهوريين أن "الرئيس السابق" يجب أن يكون "الرئيس اللاحق"، فإنَّ النخب الأمريكية ترى في حال عودة "ترامب" إلى السلطة مرة أخرى عام ٢٠٢٤ تعميقًا لأزمة الانقسام الأمريكي، إلى المدى الذي قد يستحيل معه ترميم هذه الانكسارات فيما بعد.

حرب أوكرانيا.. حرب ترامب

ما إن بدأت روسيا الحرب ضد أوكرانيا، حتى بدأ الرئيس السابق "دونالد ترامب" الحرب ضد الرئيس "جو بايدن"؛ إذ قام "ترامب" بالربط بين "الغزو" الروسي لأوكرانيا وبين تزوير الانتخابات الأمريكية، كما ربط بين كفاءة الرئيس "فلاديمير بوتين" وانعدام كفاءة "بايدن". وفي أول تعليق له على الحرب في أثناء تجمع سنوي للمحافظين الأمريكيين، انعقد في ولاية فلوريدا قبل نهاية فبراير ٢٠٢٢، قال "ترامب": "إن بوتين ذكي، وقادة الغرب، وفي مقدمتهم بايدن.. أغبياء جدًا". ثم ذهب "ترامب" إلى حربه الخاصة قائلًا: "لم تكن هذه الكارثة المروِّعة لتحدث أبدًا، لو لم تُزوَّر انتخاباتنا"، ثم واصل: "لقد فعلنا ذلك مرتيْن، وسنفعل ذلك مرة أخرى". وهكذا استمر "ترامب" في تكرار وجهة نظره بأن الانتخابات قد زُوِّرَت، وأنه قد فاز في المرتيْن، وسيفوز في الثالثة عام ٢٠٢٤، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك، فهاجم رئيسًا جمهوريًّا وآخر ديمقراطيًّا؛ حيث تفاخر بأن روسيا قامت بغزو جورجيا في عهد "جورج بوش الابن" عام ٢٠٠٨، ثم غزت القرم في عهد "باراك أوباما" عام ٢٠١٤. ولكن ذلك لم يحدث في عهده، مضيفًا: "أنا الرئيس الأمريكي الوحيد في القرن الواحد والعشرين الذي لم تغزُ روسيا أيَّة دولة في عهده".

وفي منتصف مارس ٢٠٢٢، طالب "ترامب" - في حشد بولاية جورجيا - الرئيس "جو بايدن" بالتنحّي وترْك السلطة، بعد أن اتهم عائلة الرئيس بجني الثروات من خلال التعاملات الفاسدة في أوكرانيا،

ثم هاجم "ترامب" سياسات "بايدن" للطاقة، وقال: "إن رئيس الدولة الأكثر ثراءً بالطاقة أوقف إنتاج الغاز والنفط، بسبب الهيستريا المناخية. والآن يزحف حول العالم راكعًا على ركبتيه، يتوسل الرحمة من السعودية وإيران وفنزويلا". وهكذا، فإن الخطاب السياسي الأمريكي المعارض، والذي يمثله الرئيس الجمهوري السابق، قد تجاوز النقد المعتاد، والخلاف الحزبي التقليدي، إلى التعامل مع الرئيس الديمقراطي وكأنه من بلد آخر، فهو ضمن "الأغبياء جدًّا" في مواجهة "بوتين" "الذكي"، وهو يركع على ركبتيه أمام أعداء أمريكا، ثم إنه رئيس غير شرعي جاء بانتخابات مزورة، وعليه أن يرحل.

"هانتر بايدن".. السلطة والدولة

إن خطاب الرئيس "ترامب" يتمحور حول السلطة، وفي حال تعارض السلطة مع الدولة، فإنه ينحاز لخيار السلطة، وتمثِّل المعركة السياسية بشأن "هانتر بايدن" نجل الرئيس "بايدن" نموذجًا لذلك. وفي هذا السياق يذهب عدد من المحللين الأمريكيين إلى أن سياسات "ترامب" بشأن أوكرانيا كانت سببًا في الغزو الروسي اللاحق، ففي عام ٢٠١٩ هدد "ترامب" بوقف تسليم شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا، ما لم يقم الرئيس الأوكراني "زيلينسكي" بمساعدته في عرض الفضائح السياسية لمنافسه "جو بايدن".

يتهم "ترامب" "هانتر بايدن" بأنه قام بأعمال استشارية لأوكرانيا والصين، حين كان والده نائبًا للرئيس، كما يتهم نجل "بايدن" بأنه تلقى ٣,٥ ملايين دولار من السيدة "إيلينا باتورينا" زوجة عمدة موسكو "يوري لوجكوف"، يُضاف إلى ذلك اتهام ثالث بشأن فساد قضائي يتعلق بشركة غاز؛ حيث يتهم "ترامب" الرئيس "بايدن" بأنه سعى لإقالة مدعٍ أوكراني كان يحقق في قضايا

> "إن الخطاب السياسي الأمريكي المعارض، والذي يمثله الرئيس الجمهوري السابق "دونالد ترامب"، تجاوز النقد المعتاد، والخلاف الحزبي التقليدي، إلى حد التعامل مع الرئيس الديمقراطي "جو بايدن" وكأنه من بلد آخر."

فساد لشركة تُدعى "بورسيما"، وكان "هانتر بايدن" عضوًا في مجلس إدارتها. وعلى الرغم من نفي الرئيس "بايدن" الاتهامات الثلاثة، فإن هناك تحقيقات تقودها وزارة العدل الأمريكية، بشأن تقديم "هانتر بايدن" استشارات للصين وأوكرانيا في أثناء تولِّي والده منصب نائب الرئيس، لكن الرئيس "بايدن" ليس جزءًا من التحقيقات.

لقد حاول الديمقراطيون عزل "ترامب" على أثر ضغطه على "زيلينسكي" لخلق فضائح لـ "بايدن"، لكن مجلس الشيوخ رفض العزل، ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا عاد "ترامب" وكرر اتهاماته السابقة لآل "بايدن"، ثم دعا "ترامب" الرئيس "بوتين" للكشف عن أيِّ "معلومات ضارة" بحوزته، تتعلق بعائلة "بايدن"، وقال: "إن بوتين يعرف الإجابة". وقد وصف تقرير لمحطة CNN الأمريكية حديث "ترامب" بأنه "أحدث مثال على استعداد ترامب لاستجداء القوى الأجنبية، واستغلالها في سبيل المصالح الداخلية، حتى "بوتين" الذي يقود الحرب في أوكرانيا، يعمل "ترامب" على استجدائه". وفي تحليل للمدى الذي يمكن أن يكون "ترامب" قد ساهم به في حرب أوكرانيا، ذهبت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز"، في عددها الصادر في ٢١ مارس ٢٠٢٢، إلى أن السنوات التي قضاها "ترامب" في السلطة قد شجَّعت "بوتين"؛ ذلك أنَّه قام بتحجيم أوكرانيا في تصريحاته،

كما أنه هاجم حلف الناتو، ووصفه بأنه منظمة عفا عليها الزمن، ولطالما أشاد بـ "بوتين"، وكرر مرارًا وصفه بـ "الزعيم الروسي". وفي التقرير ذاته قالت السفيرة الأمريكية "ماري يوفانوفيتش" سفيرة أمريكا السابقة في أوكرانيا، والتي شهدت ضد "ترامب" في محاكمة عزله: "كانت لدينا إدارة على استعداد لمقايضة أمننا القومي لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية". وحسب الخبيرة الأمريكية في الشؤون الروسية "فيونا هيل": "حين كانت أوكرانيا تقاتل روسيا وتحتاج إلى أسلحة، كان "ترامب" يفكر في مستقبله السياسي، فأدرك "بوتين" أن أوكرانيا هي لعبة بالنسبة إلى "ترامب" وأمريكا، وأنه لا أحد جادّ حقًا في حمايتها. كما أن انتقادات "ترامب" لـ "بايدن" في طريقة الانسحاب من أفغانستان أظهرت أن الإدارة الأمريكية غير قادرة على القيادة، وهو ما شجَّع موسكو".

جماعات الكراهية الأمريكية.. أحداث ٦ يناير

لا يقلُّ تاريخ ٦ يناير ٢٠٢١ أهميةً عن تاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ فبينما أدَّت الهجمات الإرهابية على نيويورك في ١١ سبتمبر إلى توحُّد المجتمع الأمريكي في مواجهة الإرهاب، قبل أن تؤدي حرب العراق إلى الانقسام بشأنها، فإن أحداث ٦ يناير، والتي جرى فيها اقتحام الكونجرس الأمريكي قد أدَّت إلى انقسام تاريخي في المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة. ويصف "كينيث وونج" أستاذ العلوم السياسية في جامعة براون الأمريكية لموقع "بي بي سي" الهجوم على مقر الكونجرس في ٦ يناير بأنه "نقطة تحول في التاريخ الأمريكي". وقد شارك في تلك الأحداث أكثر من ٢٢ عنصرًا من عناصر الجيش الأمريكي، بعضهم كان لا يزال في الخدمة العسكرية، ويُرجِع البعض أسباب اندماج عدد من رجال الجيش والشرطة السابقين في جماعات الكراهية، إلى معاناتهم من أجل الحصول على مكان لهم في المجتمع. وفي فبراير ٢٠٢٠، حذَّر تقرير للجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي من مشكلة "التطرف في الجيش الأمريكي".

إن جماعات اليمين المتطرف، ودعاة تفوُّق العرق الأبيض، هم الأكثر خطرًا من بين جماعات الكراهية، وحسب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، فإنه في عام ٢٠٢٠ كانت معظم الهجمات الإرهابية من اليمين المتطرف. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات اليمينية المتطرفة هي جماعات معادية للحكومة الفيدرالية، لكنها دعمت الرئيس "ترامب"، لأنها وجدت أنه الأقرب لأفكارها. هذا وقد بدأ صعود الميليشيات اليمينية عقب وصول الرئيس "أوباما" إلى السلطة، ثم زادت في عهد الرئيس "ترامب"، وبعده. وقد اشتهرت منها جماعة "حراس القسم"، و"الأولاد الفخورون"،

و"ثلاثة في المائة"، و"ذا بوجالو بويز"، وجماعات أخرى باتت أكثر قوة من ذي قبل.

ويرى أعضاء "حراس القسم" أنهم يحمون الدستور ضد توغُّل الحكومة الفيدرالية، ويرى أعضاء "ثلاثة في المائة" أنهم الأقلية الوطنية المخلصة للبلاد، وذلك نسبة لمزاعمهم أن ٣% من الأمريكيين هم من حاربوا بريطانيا لأجل الاستقلال، وقد سعت جماعة "ذا بوجالو بويز" لقلب نظام الحكم بالقوة. وبشكل عام، تخشى هذه الجماعات من سيطرة الملونين على البلاد، واندثار العنصر الأبيض، كما أنهم يَعُدُّون أيَّ تطور حقوقي كالتأمين الصحي الشامل، هو اتجاه نحو الاشتراكية، ويصفون دولة الرفاه أو الرعاية الاجتماعية بأنها الـ "ناني ستيت" The Nanny State، أي "الدولة الحاضنة". كما أنهم يعادون العولمة ومؤسساتها الدولية، ويؤيدون السياسات الحمائية، ويعارضون الأطروحات ذات الطابع الإنساني، كأطروحة التغيُّر المناخي.

ومن ناحية أخرى، فإن اليسار المتطرف يتوزع هو الآخر على عدد من جماعات الكراهية، أبرزها جماعة "أنتيفا"، التي تصنفها بعض الدول مثل كندا على أنها منظمة إرهابية.

الديمقراطية الأمريكية.. إلى أين؟

هكذا تجاوز الحزبان الجمهوري والديمقراطي الاختلاف السياسي، إلى الانقسام الحادِّ، الذي جعل المجتمع منقسمًا هو الآخر، وهو الانقسام الذي أدى إلى صعود ظاهرة عدم الثقة في نزاهة الانتخابات الأمريكية، وعدم التسليم بنتائجها، وما كان يميز الولايات المتحدة كقوة للتنوع والثراء الاجتماعي، أصبح يهدد الولايات المتحدة بالانقسام. . وبينما لم يسبق الاستقواء بالقوى الأجنبية في معارك سياسية داخلية على هذا النحو من قبل، فإن تلك الظاهرة المستجدة تمثل بدورها ضغوطًا كبيرة على العملية الديمقراطية.

> "أظهرت الحرب في أوكرانيا أن المصلحة الانتخابية قد تسبق المصلحة الوطنية، وأن الصراع على مقعد البيت الأبيض قد يسبق الصراع على مكانة القوة العظمى."

وختامًا، فإن أبرز ما ميَّز الولايات المتحدة لعقود طويلة، كان ذلك "الأمن الأيديولوجي"؛ حيث تعمل البلاد في إطار قيم الديمقراطية والليبرالية والرأسمالية، ولكن هذه القيم لم تعد موضع إجماع، وبات الأمن الأيديولوجي الأمريكي في خطر متزايد. ثم إن تمدُّد جماعات الكراهية، اليمينية واليسارية، والتي تضمُّ في عضويتها عسكريين ورجال شرطة حاليين وسابقين، في بلد يسمح بامتلاك السلاح وتعاطي الماريجوانا، قد يدفع الديمقراطية إلى مأزق أكبر، ما لم يُضبَط المسار. ولقد أظهرت الحرب في أوكرانيا أن المصلحة الانتخابية قد تسبق المصلحة الوطنية، وأن الصراع على مقعد البيت الأبيض قد يسبق الصراع على مكانة القوة العظمى. وسوف يحدد مؤشر "الأمن الأيديولوجي" مستقبل الديمقراطية الأمريكية، وكلما تدهور ذلك المؤشر أصبحت الديمقراطية في خطر.

تحوُّل النظام الدولي إلى نموذج صراع القوى الكبرى: هل تحدُّ السياسة الداخلية من فاعلية الدور الأمريكي؟

السفير/ محمد توفيق

سـفـيـر مـصـر الأسـبـق بـواشـنـطـن

تزامن بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ مع انعقاد أهم مؤتمر للقوى السياسية المحافظة المناوئة للرئيس الأمريكي "جو بايدن" CPAC (من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ بمدينة أورلاندو بولاية فلوريدا)، وفي الوقت الذي يُعد فيه الهجوم الروسي تحديًا صارخًا للنظام الدولي أحادي القطبية الذي ولد بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتمدَّد التحالف الغربي في إطاره إلى مناطق النفوذ السوفيتي السابقة، بل وإلى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي ذاتها (العملية التي بدأت عام ١٩٨٩ ولم تتوقف حتى الآن)، وتسعى القيادة الروسية بهذه العملية إلى فرض نظام أمني جديد في أوروبا، فإن مؤتمر القوى المحافظة يبرز التحدي الذي تمثله حالة الانقسام الداخلي على متخذ القرار الأمريكي، خاصة مع قرب إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر من هذا العام، فضلًا عن بدء استعداد قيادات الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤.

أولًا: تحولات النظام الدولي

اتجهت إدارة "بايدن" منذ توليها السلطة في يناير ٢٠٢١ إلى سياسات المواجهة المحسوبة مع الصين وروسيا معًا، مع تركيز جهدها الاستراتيجي على احتواء الصعود الصيني، من خلال إنشاء وإحياء تحالفاتها في النطاق الآسيوي الذي يضم المحيطين الهندي والهادئ، وتوجيه جزء أكبر من مواردها العسكرية والأمنية بصفة عامة إلى تلك المنطقة، والحد من اعتماد الاقتصاد العالمي على الصين (من خلال حث وتشجيع الشركات الأمريكية على إعادة توجيه استثماراتها للداخل الأمريكي، وخاصة في المجالات التكنولوجية المتطورة)، والحد أيضًا من اعتماد الاقتصاد الأوروبي على روسيا، خاصة في مجال الطاقة (وتجلّى ذلك في المعارضة الصريحة لمشروع خط الغاز نورد ستريم ٢)، وهو التوجه الذي رصده بعض المحللين وأطلقوا عليه في مجمله ظاهرة

العولمة المضادة Deglobalization. ومع توجه أنظار العالم إلى المحاولة الروسية لإعادة تشكيل نظام الأمن الأوروبي، من المهم أن ندرك أن هذا يأتي في إطار حراك تاريخي أوسع تأخذه الأطراف كافة في اعتبارها.

قبل العملية العسكرية الروسية مباشرة عملت الإدارة الأمريكية على احتواء الوضع المتفجر بين روسيا وأوكرانيا، ليس بطمأنة الجانب الروسي وإزالة مخاوفه، وإنما من خلال إطلاق تهديدات صريحة بعقوبات اقتصادية شاملة في حالة إقدام موسكو على أي تحرك عسكري، وأيضًا بالتعبئة السياسية والعسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) لدعم الجانب الأوكراني. وكان الهدف الاستراتيجي احتواء روسيا في حدودها وعدم السماح لها باستعادة النطاق الحيوي الذي كانت تتمتع به خلال الحقبة السوفيتية ولو جزئيًا، وكان هذا الموقف مبنيًا على النظرة الاستراتيجية الأمريكية بأن ساحة الصراع الرئيسة يجب أن تنتقل من المسرح الأوروبي إلى المسرح الآسيوي، وإبقاء النظام الأمني الأوروبي على ما هو عليه، مع وجود مناطق محدودة للمناوشات السياسية، والتي تشمل شبه جزيرة القرم والمنطقتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا (التي ضمهما الجانب الروسي بشكل مباشر أو مستتر وراء الحركات الإنفصالية عام ٢٠١٤ دون أن يترتب على ذلك ردود فعل غربية كبرى)، والمنطقتين الانفصاليتين في جورجيا (حدثت مواجهات وردود أفعال غربية مشابهة عام ٢٠٠٨).

ومع تبلور حرب باردة جديدة على هذا النحو العالمي كان من الطبيعي أن تلجأ الولايات المتحدة إلى أدوات القوى الناعمة التي وظفتها بنجاح في الحرب الباردة السابقة وفي مرحلة تفكيك الاتحاد السوفيتي التي تلتها، ومن

> **"اتجهت إدارة "بايدن" منذ توليها السلطة، في يناير ٢٠٢١، إلى سياسات المواجهة المحسوبة مع الصين وروسيا معًا، مع تركيز جهدها الاستراتيجي على احتواء الصعود الصيني، من خلال إنشاء وإحياء تحالفاتها في النطاق الآسيوي الذي يضم المحيطين الهندي والهادئ."**

هنا لم يكن مستغربًا أن يتم تصعيد ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان على النطاق العالمي. وفي هذا الإطار الاستراتيجي الجديد عُقد اجتماع قمة الديمقراطية الافتراضي يومي ٩ و ١٠ ديسمبر ٢٠٢١؛ ففضلًا عن كونها محاولة لتوجيه رسالة للداخل الأمريكي، قد تسهم في جهود الإدارة لرأب الصدع الذي أصبح في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد يمثل عبئًا على سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. وبينما بدت هذه الجهود الأمريكية متعثرة، فإن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أعطتها دفعة ملحوظة على الصعيدين السياسي والإعلامي. ومن الواضح أنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تكرر السياسة التي اتبعتها في سبعينيات القرن الماضي بأن تجتذب روسيا بعيدًا عن الصين، مثلما اجتذبت إدارة الرئيس "نيكسون" الصين بعيدًا عن الاتحاد السوفيتي آنذاك، ويمكن القول إن النظام الدولي الذي يتشكَّل حاليًّا سيكون نظامًا متعدد الأقطاب تلعب فيه عدة أطراف أدوارًا متزايدة الأهمية، فضلًا عما تتميز به فترات التحولات الكبرى من اضطراب وتعقيد وغياب للقدرة على التنبؤ على الأصعدة كافة.

ثانيًا: الأوضاع الداخلية الأمريكية

لـم تتعـدَّ شـعبية الرئيـس "بايـدن" عنـد بدايـة العمليـة العسـكرية الروسـية فـي أوكرانيـا نسـبة ٤٣% مـن الناخبيـن الأمريكييـن علـى أقصـى تقديـر، وبـدا ضعيفًـا متـردّدًا خاصـة مـع الانسـحاب الأمريكي من أفغانسـتان، كما لاح شبح التضخم في الأفـق مهـددًا جهـود إحيـاء الاقتصـاد فـي أعقـاب أزمـة كوفيـد-١٩، وهـو الوبـاء ذاتـه الـذي أتـاح فرصـة لتنشـيط حـركات اليميـن المتطـرف مـن خـلال مناهضتهـا للإجـراءات الوقائيـة، والترويـج لنظريـات المؤامـرة، وتشـجيع السـلطات المحليـة علـى تحـدي الحكومـة الفيدراليـة. كمـا تحـرك الحـزب الجمهـوري فـي الوقـت نفسـه لتعديـل القوانيـن والإجـراءات الحاكمـة للانتخابـات فـي عـدد مـن الولايـات؛ لتعظيـم فـرص نجـاح مرشـحيه، اسـتفادة مـن تجربـة الانتخابـات الرئاسـية الأخيـرة، والتـي يدَّعـي الرئيـس السـابق "دونالـد ترامـب" ومؤيـدوه بأنهـا شـهدت تزويـرًا، وفـي المجمـل تبدو فـرص فـوز الحـزب الجمهـوري بالكونجـرس أو بأحد مجلسيه في نوفمبر المقبل غير قليلة، كما ظهـر "ترامـب" كمرشـح محتمـل لا يُسـتهان بـه في انتخابات ٢٠٢٤، وبنظـرة وُسْـعى يمكـن ملاحظـة اسـتمرار حالـة الاسـتقطاب الأيديولوجي، وفقـدان

> تبـدو فـرص فـوز الـحـزب الـجـمـهـوري بالكونجرس أو بأحد مجلسيه في نوفمبر المقبل غير قليلة، كما ظهر "ترامب" كمرشح محتمل لا يُستهان به في انتخابات ٢٠٢٤، وبنظرة وُسْعى يمكن ملاحظة استمرار حالة الاستقطاب الأيديولوجي، وفقدان الأمريكيين الثقة في نخبتهم السياسية، بل وفي رسالة الولايات المتحدة العالمية.

الأمريكيين الثقة في نخبتهم السياسية، بل وفي رسـالة الولايـات المتحـدة العالميـة.

هـذا وقـد أتـاح الهجـوم الروسـي فرصـة ذهبيـة لـلإدارة للعمـل علـى تحقيـق أهدافهـا علـى الصعيديـن الخارجـي والداخلـي علـى حـد سـواء، وهـي الأهـداف التـي كانـت متعثـرة لتـآكل المصداقيـة الأمريكيـة علـى صعيـد الديمقراطيـة، ولانعدامهـا فيمـا يتعلـق بمبـدأ سـيادة الـدول ونبـذ الغـزو الخارجي، وكذلك لغياب شعور الرأي العـام الأمريكي بالتهديـد الخارجي الحقيقي، ولـم يقتصـر تأثيـر الهجـوم الروسـي علـى أوكرانيـا علـى توحيـد صـف الحلفـاء الأوروبييـن وراء الولايـات المتحـدة، وتجديـد الثقـة فـي دور حلـف الناتـو وأهميتـه، بـل أوجـد عـدوًا خارجيًّـا مقنعًـا، وذريعـة لإحيـاء سـردية قيـادة أمريكـا للعالـم الحـر، وكونهـا المدافـع الأول عـن حقـوق الإنسـان والشـعوب فـي مواجهـة تمـدد الأنظمـة السـلطوية، وفرصـة للحـد مـن تمـزق الداخـل الأمريكـي بعـد فشـل الجهـود السـابقة، مثـل قمـة الديمقراطيـة فـي ذلـك، وهـو مـا ظهـر جليًّـا فـي كلمـة "بايـدن" حـول حالـة الاتحـاد، والتـي ألقاهـا أمـام الكونجـرس فـي أول مـارس ٢٠٢٢، والتـي حـاول فيهـا الظهـور بمظهـر القائـد الوطنـي المدافـع بثقـة عـن المصالـح والمبـادئ الأمريكيـة معًـا.

وفـي الوقـت الـذي شـهد فيـه مؤتمـر القـوى المحافظـة CPAC خطابًـا شـعبويًّا مهاجمًـا للطبقـة السياسـية بأكملهـا، ومشـجعًا للتيـارات المناهضـة للتطعيـم والإجـراءات الوقائيـة، مثـل حركـة سـائقي النقـل الثقيـل، فـإن الهجـوم علـى "بايـدن" والإدارة اسـتند بالأسـاس إلـى قضايـا داخليـة، مثـل زيـادة معـدلات التضخـم، وبعـض موضوعـات السياسـة الخارجيـة التـي تبـرز ضعـف "بايـدن"، مثـل الشـكل المهيـن للإنسـحاب مـن أفغانسـتان والـذي -وفقًـا للتيـار الغالـب

في المؤتمر- شجع الرئيس "فلاديمير بوتين" على غزو أوكرانيا، لكن الأمر الملحوظ هو أن المشاركين في المؤتمر تبنوا نهجًا غير معارض من حيث الجوهر لرد الفعل الأمريكي الرسمي للهجوم الروسي، والمتمثل في ضرورة التصدي للجانب الروسي بحسم مع عدم الانزلاق إلى المواجهة العسكرية المباشرة، وتحميل الحلفاء قدرًا أكبر من تكلفة الدفاع. وفي ضوء ذلك تسعى الإدارة الأمريكية للاستجابة إلى متطلبات السياسة الداخلية بقدر استنادها إلى رؤية استراتيجية شاملة، بالتركيز على العناصر التالية:

- التأكيد بشكل قاطع لعدم التدخل العسكري في الصراع الأوكراني، والاستعداد في الوقت ذاته للتدخل العسكري دفاعًا عن دول الناتو (مع زيادة الوجود العسكري الأمريكي في هذه الدول).
- دعم الحكومة الأوكرانية سياسيًّا واقتصاديًّا وإعلاميًّا، ومدها بالسلاح والدعم الاستخباراتي، بهدف إطالة أمد العمليات العسكرية، وتكبيد الجانب الروسي خسائر كبرى، بل وامتداد حرب العصابات إلى أماكن الاحتلال الروسي، ووصل الحديث إلى احتمال تشكيل حكومة أوكرانية في المنفى لإدارة المقاومة إذا نجح الجانب الروسي في احتلال أوكرانيا بالكامل، ما يعني العمل على توريط روسيا لفترة ممتدة، بغض النظر عن الثمن الذي سيتكبده الشعب الأوكراني.
- فرض عقوبات شاملة على روسيا تصل إلى حد الحصار، بل الحرب الاقتصادية الشاملة التي ستؤثر عليها لا مُحال، بل واستهداف النخبة الروسية السياسية والاقتصادية بشكل شخصي وغير قانوني أحيانًا.

> **"الهدف الأمريكي ليس التسوية السياسية السريعة للأزمة الأوكرانية، وإنما تكبيد الجانب الروسي أكبر خسائر ممكنة من ناحية، وتوظيف الأزمة من ناحية أخرى؛ لاستكمال البناء الأمني الذي يحقق سياسة الاحتواء المزدوجة للصين وروسيا معًا، وفي الوقت ذاته الاستفادة منها لأغراض السياسة الداخلية الأمريكية في ظل تراجع شعبية الرئيس "بايدن".**

- رفع مستويات إنفاق الدفاع من جانب الحلفاء، وهنا لا يجب الاستهانة بقرار المستشار الألماني "أولاف شولتز" بدعم ميزانية الدفاع بمئة مليار يورو لتحديث القوات المسلحة الألمانية، بما يرفع الإنفاق العسكري لما يتعدى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الهدف الذي ضغطت من أجله إدارتا "أوباما" و"ترامب"، وهو توجه له أبعاد استراتيجية، خاصة مع تبنِّي اليابان نهجًا مشابهًا.
- شن معركة إعلامية شرسة بهدف شيطنة الرئيس "بوتين" بل والأمة الروسية ككل، بما يتعدى مقتضيات الموقف، وذلك لتحقيق أهداف أمريكية داخلية وأخرى تتعلق بوحدة التحالف الغربي، من خلال تعزيز السردية الغربية المتنامية بأن الوضع الأوكراني يُعد تهديدًا وجوديًّا مباشرًا، وأن التصدي لروسيا هو من قبيل الدفاع عن النفس، بخلاف الحروب الهجومية السابقة في العراق وأفغانستان، وقد أسهم تهديد القادة الروس باحتمال التصعيد لحد الحرب النووية في دعم السردية الأمريكية خارجيًّا وداخليًّا.

- شن حملة في المحافل الدولية وعلى الصعيد الثنائي مع الدول المختلفة تتضمن أبعادًا سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ورياضية، بما يشبه الحرب الباردة الجديدة.

وختامًا، يمكن أن نستنتج مما تقدم أن الهدف الأمريكي ليس التسوية السياسية السريعة للأزمة الأوكرانية، وإنما تكبيد الجانب الروسي أكبر خسائر ممكنة من ناحية، وتوظيف الأزمة من ناحية أخرى؛ لاستكمال البناء الأمني الذي يحقق سياسة الاحتواء المزدوجة للصين وروسيا معًا، وفي الوقت ذاته الاستفادة منها لأغراض السياسة الداخلية الأمريكية. وبهذا يكون الهدف من التحركات الدبلوماسية والسياسية إما إيجاد مخرج عبر الانسحاب الروسي دون تحقيق أهدافه الرئيسة، أو الإبقاء على النزاع في الحدود الآمنة، وفي كل الأحوال يجب علينا التحسب لتحول الوضع في أوكرانيا إلى أزمة عالمية مزمنة. وفي الوقت الذي يبدو فيه الغرب بقيادة الولايات المتحدة واثقًا في قدراته على تكبيد روسيا أثمانًا باهظة تسحب منها قيمة أي نصر عسكري قد تحققه، فإن الأخيرة تمتلك أدوات لا يُستهان بها لرفع تكلفة المواقف الغربية المتشددة (الطاقة - الحرب السيبرانية - اللاجئين - عرقلة السياسات الغربية على صعيد الأزمات الإقليمية المختلفة - انعكاس عدم الاستقرار على الاقتصاد العالمي) في وقت تتسم فيه الأوضاع الداخلية لعدد من الدول الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة- بالسيولة بل والهشاشة أحيانًا، ما يجعل من الصعب التنبؤ بما سيؤول إليه الوضع، وقد ينتهي الأمر بأن تكون الصين المستفيد الأول من هذه الأزمة. كما تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي لا يمكن لمصر أن تقبل فيه المنطق الإمبريالي المعتمد على الغزو والترهيب والاحتلال ومناطق النفوذ (والذي استندت إليه الولايات المتحدة مرارًا وتستند إليه روسيا هذه المرة)، فإن السردية الغربية بدورها لا تخلو من النفاق، وتسعى لخلق حرب باردة جديدة تؤدي إلى مزيد من الاستقطاب، ولا تخدم مصالح دول العالم الثالث في مجملها، وتكبدها أثمانًا باهظة لا ذنب لها فيها، ما يشير إلى أهمية تحركنا الدبلوماسي النشط لإحياء دور تجمعات العالم الثالث، والتي سيتعاظم دورها في النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب الآخذ في التشكُّل.

> "في الوقت الذي يبدو فيه الغرب واثقًا في قدراته على تكبيد روسيا أثمانًا باهظة تسحب منها قيمة أي نصر عسكري قد تحققه، فإن الأخيرة تمتلك أدوات لا يُستهان بها لرفع تكلفة المواقف الغربية المتشددة، وقد ينتهي الأمر بأن تكون الصين المستفيد الأول من هذه الأزمة."

نشرة مركز المعلومات

كن على اطلاع دائم..

للاشتراك في النشرة البريدية
يرجى التسجيل عبر موقعنا:

IDSC.GOV.EG

سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات

د. حسن أبو طالب

عـضـو الـلـجـنـة الاسـتـشـاريـة لـلـمـركـز
الـمـصـري لـلـفـكـر والـدراسـات الاسـتـراتـيـجـيـة

تُعَـد العقوبـات الاقتصاديـة منهجًـا رئيسًـا في السياسـة الخارجية الأمريكية تجاه من تعتبرهـم أعـداء أو خصومًـا أو منافسـين أقويـاء يهـددون مصالحهـا وهيمنتهـا على النظـام الدولي، وفـي بعـض الحـالات تتخـذ واشـنطن مواقـف معينـة تجـاه أحـد حلفائهـا أو دول قريبـة منهـا، مـن قبيـل مراجعـة قـرارات سـبق اتخاذهـا، أو وقـف توريد صفقة أسلحة اتفِق عليها في فترة سـابقة، أو تأجيـل تسـليم معـدات مهمَّـة مدنيـة أو عسـكرية لفتـرة أطـول مـن الزمـن، أو تأخيـر وتقييـد مسـاعدات اقتصاديـة، أو منع بيع منتجات إلكترونية معينة لدولة حليفـة، أو حظـر مشـاركة تلـك الدولـة فـي برنامـج تسـليحي خـاص، كمنـع تركيـا -وهـي عضـو فـي حلـف الناتـو- مـن المشـاركة فـي برنامـج إنتـاج المقاتلـة الأمريكيـة "إف ٣٥"، وذلـك بغـرض الضغـط السياسـي والالتـزام بسـلوك معيـن تـراه الولايـات المتحـدة مهمًّـا لمصالحها، وكثيـرًا مـا تراجعـت جزئيًّـا عـن تلـك المواقـف؛ حفاظًـا علـى علاقاتهـا مـع هـؤلاء الحلفـاء، ولكـن بعـد مسـاومات حـول قضايـا محـددة.

الأهداف.. القصوى والدنيا

العقوبـات الاقتصاديـة هـي مجموعـة مـن الإجـراءات التـي تتخذهـا الدولـة فـي مواجهـة دولـة أو دول أخـرى للتأثيـر على بنتيها الحكومية والقطاعـات الاقتصاديـة الرئيسـة، إمـا بهـدف الـردع أو التحجيـم أو إحـداث تغييـر شـامل فـي سـلوك الدولـة المسـتهدفة.

وفي كل الأحوال يكون الهدف هو إحداث تأثيرات ونتائـج سـلبية على الاقتصـاد المسـتهدف، ومـن ثَـمَّ التأثيـر علـى شـرعية النظـام، الـذي يبـدو فـي هـذه الحالـة غيـر قـادر على تأميـن مصالـح شـعبه، لا سـيما إن كانـت العقوبـات شـاملة وتمـس القطاعـات الإنتاجية الرئيسة للدولة المستهدفة، كقطـاع النفـط والمصـارف والصناعـات الحيويـة. وقد يتطـور الأمـر إلى احتجاجات وصدام بين أجهزة الحكـم والمواطنيـن، وذلـك وفقًـا للافتراضـات التـي تُبنـى عليهـا العقوبـات الأمريكيـة، والتـي تتـراوح أهدافهـا بيـن تعديـل السـلوك وتغييـر النظـام المسـتهدف ذاتـه. ولكـن الأمـر في الواقـع لا يحـدث بمثـل هـذه الطريقـة الآليـة؛ إذ تكـون هنـاك اعتبـارات محليـة وأيديولوجيـة تـؤدي إلـى احتواء نتائج العقوبات الاقتصادية رغم ما يعانيه

المواطنون بشكل عام. كما تلعب قدرة البلد المستهدف بالعقوبات على الالتفاف عليها دورًا بارزًا، من خلال ابتداع وسائل وأساليب خاصة تخفض من التأثيرات السلبية للعقوبات، وتؤدي إلى استمرار التبادلات التجارية ولو بنسب أقل من المعتاد مع العديد من دول العالم، والتي تستفيد من هذه النوعية من التعاملات البعيدة عن الرقابة الأمريكية نظير الحصول على سلع معينة تتوافر لدى البلد المستهدف بأسعار مخفضة. ووفقًا للدراسات الأمريكية فإن إيران وكوبا وإلى حد ما كوريا الشمالية استطاعت تكوين أساليب التفاف معقدة، أسهمت في تخفيف أثر العقوبات، واستمرار الحصول على عائدات مالية معقولة، ساعدت النظام على البقاء رغم المعاناة.

وفي إطار تطبيق العقوبات الاقتصادية سواء التي تطبقها الولايات المتحدة أو أي بلد آخر، ثمَّة تفرقة ضرورية بين أربعة مستويات، أو مفاهيم رئيسة، أولها **العقوبات الاقتصادية المحددة Sanction** في قطاع أو مجال محدد، من قبيل منع طرف معين من القيام بنشاط تجاري أو اقتصادي إلا بشروط معينة تحددها الدولة الفارضة للعقوبات. وتُعد العقوبات التي أقرتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تجاه الصين كمنع التعامل مع شركات معينة في مجال الاتصالات، لأسباب قيل إنها تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، والخوف من حصول تلك الشركات الصينية إذا ما عملت في الداخل الأمريكي على بيانات ومعلومات حساسة قد تُقدَّم إلى الحكومة الصينية، إضافة إلى فرض تعريفات جمركية محددة أعلى من المعتاد على مجموعات من السلع الاستهلاكية بغرض الحد من الواردات الصينية، أحد أبرز النماذج العملية في تطبيق العقوبات.

> "العقوبات الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة دولة أو دول أخرى للتأثير على بنيتها الحكومية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة، إما بهدف الردع أو التحجيم أو إحداث تغيير شامل في سلوك الدولة المستهدفة."

ويدخل في مجال العقوبات الاقتصادية منع بيع منتجات محددة ذات تقنيات متقدمة صناعية أو إلكترونية لدول بعينها، كروسيا والصين، وكل من تعتبرهم الولايات المتحدة مصدر تهديد محتمل. كما تشمل هذه الفئة حظر منتجات إضافية من الاستيراد أو التصدير، وتوسيع قائمة الأفراد الذين يواجهون قيود السفر، أو تجميد الأصول.

أما ثاني المستويات أو المفاهيم فهو **الحظر الاقتصادي الشامل**، وهو المنع الكامل للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية مع دولة أخرى، بما في ذلك منع استخدام المرافق المختلفة والموانئ من التعامل مع الطرف المُعاقَب. ويطبق هذا النوع مع الدول المعادية للسياسات الأمريكية، وأبرزها: كوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا. والهدف هو عزل تلك الدول عن النظام الاقتصادي الدولي، والتسبب في إفقارها إلى أقصى درجة ممكنة، ومنعها من التعامل قدر الإمكان مع أكبر عدد ممكن من الدول. وغالبًا ما تسعى الولايات المتحدة إلى إلزام العديد من الدول بالالتزام بهذا الحظر، بما يؤدي إلى تكثيف حالة العزل الدولي على الدولة المستهدفة. ومن أبرز أمثلة الحظر الاقتصادي الشامل ما طُبِّق على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

وثالثها **الحصار الاقتصادي Blockade** ويُقصد به إغلاق جميع ممرات ووسائل التجارة الدولية مع الدولة المستهدفة بالقوة العسكرية، وهو ما يعني منع أطراف أخرى بالقوة من التواصل مع تلك الدولة المستهدفة، وهذا المستوى يجمع ما بين العمل الحربي والعقوبات الاقتصادية الشاملة مع الدولة المستهدفة بأسرها، وليس جهات أو شخصيات محددة فيها.

أما رابعها فهو **المقاطعة الاقتصادية Boycott**، وتعني منع كل الأنشطة التجارية مع دولة معينة، وحظر أي نشاط تجاري أو اقتصادي عبر طرف ثالث، بل وتوقيع عقوبات على أي طرف ثالث يثبت عدم التزامه بإجراءات المقاطعة المعلنة.

مستويات العقوبات الأمريكية

من المهم التفرقة بين العقوبات الجماعية التي تفرضها الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، وتكون ملزِمة للدول كافة، وتلك العقوبات التي تفرضها دولة بعينها تجاه دولة أو دول أخرى، وتفقد صفة الإلزام الجماعي. غير أن الولايات المتحدة تعمد إلى إلزام أطراف أخرى بالعقوبات التي تفرضها، أو أن تتعرض هذه الأطراف للعقوبات ذاتها المفروضة على الطرف الأصلي المُعاقَب.

> "المقاطعة الاقتصادية هي منع كل الأنشطة التجارية مع دولة معينة، وحظر أي نشاط تجاري أو اقتصادي عبر طرف ثالث، بل وتوقيع عقوبات على أي طرف ثالث يثبت عدم التزامه بإجراءات المقاطعة المعلنة."

ويدخل هذا السلوك في إطار ما يُعرَف بالعقوبات خارج الحدود الإقليمية، بمعنى مد تطبيق العقوبات الاقتصادية على الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لا تحمل الجنسية الأمريكية، أو فروع الشركات الأمريكية في العديد من بلدان العالم. ويُعَد قانون "هيلمز-بيرتون" الصادر عام ١٩٩٦ في عهد الرئيس "بيل كلينتون"، المثل البارز في هذا السياق؛ إذ ينص على عقوبة الشركات غير الأمريكية التي تشارك في التجارة والاستثمار في كوبا. كما يفرض على الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات أن تمد ممارسات الامتثال الخاصة بها إلى الشركات التابعة لها في الخارج.

المستويات الأربعة من العقوبات المُشار إليها طبقتها الولايات المتحدة عبر تاريخها تجاه العديد من الدول، واختلفت تأثيرات كل منها حسب الحالة، ومدتها الزمنية، ومدى الشمول في مجالات المقاطعة. وكثيرًا ما ربطت واشنطن العقوبات بأسباب وحجج مختلفة، أبرزها: حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في البلد المستهدف، ومنع اندلاع حرب بين طرفين، ووقف الحرب بين طرفين أو أكثر، وتغيير سياسات نظم محددة، أو زعزعة استقرارها، وتغيير النظم ذاتها المستهدَفة، ومواجهة الأنشطة الإرهابية المدعومة من أطراف معينة تَعُدها الولايات المتحدة بلدًا راعيًا للإرهاب.

أسس فرض العقوبات الأمريكية وتقاليدها

تستند الولايات المتحدة في تطبيق العقوبات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة إلى عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعائية، وتأثيرها الدولي، وهيمنتها على المؤسسات الدولية ذات الصلة بالنظامين المالي والاقتصادي العالميين، والمعروفة بمؤسسات "بريتون وودز"، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي

وغيرهما. ويُعد الدولار الأمريكي -المعتَمَد فيما يقرب من ٧٠% من المبادلات التجارية عبر العالم، لا سيما في مجالات النفط والغاز والمعادن والسلع الحيوية وبيع منظومات الأسلحة- إحدى أدوات السياسة الأمريكية المهمَّة في تطبيق العقوبات ضد بلد ما، أو تجاه أشخاص محددين، أو مؤسسات معينة، عادة ما تكون على خلاف بَيِّن مع السياسة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، وذلك عبر منع الأطراف المستهدَفين من التعامل بالدولار الأمريكي، أو تجميد أصولهم المالية إن وجدت في المصارف الأمريكية، أو مصادرتها كليًّا أو جزئيًّا بقرار رئاسي دون تعويض أصحابها بشيء، مع توقيع عقوبات أو جزاءات معينة على أطراف ثالثة قد يثبت تحايلها على هذه العقوبات، سواء من حاملي الجنسية الأمريكية أو من غيرها.

وتُفرِّق الدراسات الخاصة بالعقوبات الأمريكية بين نمطين رئيسيْن: الأول هو ما يُعرَف بالنظام القديم الذي كان يستهدف النظام المُعاقَب ككل، والثاني هو النظام الجديد الذي يستهدف جهات محددة، كمؤسسات مالية ومصرفية بعينها، أو أشخاص أو شركات تُعد أمريكيًّا بمثابة خطر محتمل، أو لأنها خالفت عقوبات مفروضة على دولة أو جهة أخرى. وغالبًا ما تُفرَض عقوبات اقتصادية على رموز سياسية إما بهدف الإهانة أو تقييد القدرة على التحرك، ويشمل ذلك مصادرة الأموال والأصول، ومنع أصحابها من التصرف فيها، أو فرض عقوبات مالية كبيرة على المؤسسات المخالفة.

ووفقًا للتقاليد الأمريكية فإن كلًّا من الرئيس والكونجرس له حق توقيع عقوبات على الجهات المستهدَفة التي يُنظَر إليها كونها تشكل خطرًا على الأمن والمصالح الأمريكية في أي بقعة من بقاع العالم. والقرارات الرئاسية التنفيذية هي الآلية المتاحة للرئيس، وإصدار قوانين من قِبل الكونجرس هي الآلية الخاصة بالهيئة التشريعية. ومن الممكن أن يُتراجَع عن العقوبات الصادرة بقرارات رئاسية تنفيذية بأخرى تلغيها أو تخفف منها تدريجيًّا، مع إعلام الكونجرس بالأسباب والعوائد السياسية المحتملة. وينظم هذه السلطات قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام ١٩٧٧.

أما التشريعات التي تأخذ صورة قانون ممتد زمنيًّا، فيجب على الإدارة ككل الالتزام بها، وتقديم تقارير دورية عن مدى الالتزام بتنفيذها، ومدى تحقق الأهداف الواردة في القانون. ومن الصعوبة بمكان أن يُتراجَع عن القوانين التي تفرض عقوبات اقتصادية، ولذا فلها طابع الاستمرارية الزمنية الأطول مقارنة بالقرارات الرئاسية التي يمكن للرئيس التراجُع عنها بقرارات رئاسية مضادة إذا ما رأت إدارته أنها حققت أهدافها. وفي حال تحقيق العقوبات المفروضة من الكونجرس لأهدافها الظاهرة والخفية، يتطلب الأمر إصدار تشريع ينص على الوضع الجديد.

ويُلاحظ هنا أن كلًّا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يطبقان العقوبات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، لا سيما تجاه أطراف دولية يدركها العقل السياسي الأمريكي كمصدر تهديد يعمل على الإضرار الجسيم بقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي. وتنطبق هذه الصفات تحديدًا على كل من روسيا والصين. ويُعَد الهدف الرئيس للعقوبات على هاتين الدولتين هو الحد من قدراتهما، ومنعهما من الوصول إلى غايتهما المتعلقة بتغيير أسس النظام الدولي، والحد من الهيمنة الأمريكية عليه.

> وفقًا للعقل السياسي الأمريكي، تُعد كلٌّ من كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا دولًا مناهضة للنفوذ الأمريكي، وتمثِّل خطرًا جسيمًا على المصالح الأمريكية، ومن ثَمَّ تفرض عليها واشنطن عقوبات اقتصادية متنوعة تمتد لسنوات طويلة.

ووفقًا للعقل السياسي الأمريكي، تُعد كل من كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا دولًا مناهضة للنفوذ الأمريكي، وتمثل خطرًا جسيمًا على المصالح الأمريكية، كلٌّ في الإقليم التابع له، وتفرض عليهم عقوبات اقتصادية متنوعة، تمتد لسنوات طويلة، وقابلة للامتداد لعقود أخرى؛ نظرًا للخلافات العميقة بين السياسة الأمريكية وسياسات تلك الدول، وحتى في حالة إيران، التي فرضت عليها عقوبات متنوعة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن، ومع احتمال توقيع اتفاق يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، ورفع بعض العقوبات في مجالات بعينها، فسوف تظل هناك عقوبات أخرى تُصر الولايات المتحدة على بقائها؛ لممارسة المزيد من الضغط لإجبار إيران على تقديم تنازلات في ملفات تتعلق ببرنامجها الصاروخي وسياستها الإقليمية، وهو ما ترفضه طهران.

ويوضح هذا الموقف، أن المنظور الأمريكي للعقوبات الاقتصادية، يتعلق أساسًا بتحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى، لا سيما إخضاع الدول المستهدفة للنفوذ الأمريكي دون ممانعة. ولا تهتم كثيرًا الإدارات الأمريكية، جمهورية أو ديمقراطية، بالأعباء الإنسانية والمعاناة الكبيرة التي تتسبب فيها تلك العقوبات على عموم السكان في البلد الخاضع للعقوبات، لا سيما مع استمرارها لفترة طويلة وتأثيراتها السلبية الشديدة على الأداء الاقتصادي الكلي. وفي أثناء جائحة كوفيد-١٩ طالب بعض نواب الكونجرس الأمريكي برفع بعض العقوبات لأغراض إنسانية، وتسهيل حصول إيران وكوبا على مساعدات طبية؛ نظرًا للقدرات الصحية المحدودة في البلدين، والتي لم تواكب تحدي انتشار الوباء فيهما، لكنها دعوات وجدت الرفض الصارم من إدارة الرئيس "ترامب"، واستمر الأمر في إدارة الرئيس "جو بايدن".

العقوبات الأمريكية.. حالة روسيا

تمثل العقوبات الأمريكية على روسيا نموذجًا بارزًا في كيفية الاعتماد على العقوبات الاقتصادية كمنهج لمواجهة دولة كبرى لديها إمكانات اقتصادية كبيرة، إضافة إلى قوتها النووية، وتَعُدها الولايات المتحدة خطرًا جسيمًا على دورها القيادي في النظام الدولي. وقد طُبِّقَت العقوبات منذ فترة طويلة، ومرَّت عبر ثلاث مراحل كبرى قبل الموجة الرابعة الكبرى من العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس "بايدن" بعد بدء موسكو عمليتها العسكرية الموسعة في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

طُبِّقَت أولى العقوبات بعد عام ٢٠١٤، بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم ودعمها "للانفصاليين" في شرق أوكرانيا، وجاءت الموجة الثانية ٢٠١٧، بسبب الاتهامات بالتدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦. وعلى إثر اغتيال الجاسوس الروسي "سيرجي سكريبال" وابنته في لندن عام ٢٠١٨، طُبِّقَت مجموعة أخرى من العقوبات طالت روسيا وبعضًا من رجال الأعمال الروس في الخارج.

وفي كل هذه الموجات المتتالية استُهدِفت صادرات روسيا من النفط والغاز، واللذين يشكلان

نحو ٧٠% من العائدات الفيدرالية الروسية، ولكن بصورة مقننة، وبحيث لا تؤثر على اقتصادات الدول الأوروبية التي تعتمد على واردات النفط والغاز الروسيين في حدود ٤٠% من احتياجاتها، كما امتدت العقوبات إلى بعض المصارف الروسية وشركات السلاح التابعة للجيش الروسي، وتقييد التمويل قصير الأجل، وتقييد المشاركات الأمريكية في الاستثمارات الروسية، لا سيما في مجالي التعدين والسكك الحديدية.

وتعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا هي الأقسى والأكثر شمولًا؛ حيث شملت العديد من الإجراءات لمصادرة وتجميد الأصول الروسية، بما في ذلك أصول النخبة الروسية، بمن فيها الرئيس "فلاديمير بوتين"، ووزيرا الخارجية والدفاع، والقادة العسكريون، وعدد كبير من أعضاء البرلمان الروسي "الدوما"، ورؤساء شركات الأسلحة والنفط، بالإضافة إلى حظْر التعامل مع عدد كبير من البنوك الروسية، بما في ذلك البنك المركزي، كما حظرت الولايات المتحدة تعامل روسيا بالدولار الأمريكي، ومنعت البنوك الروسية من استخدام نظام تبادل المعاملات المالية والمصرفية "سويفت"، بهدف عزلها عن النظام المالي العالمي، إضافة إلى حظر الطيران الروسي في الأجواء الأمريكية، ومنع تصدير قطع الغيار للطائرات المملوكة لشركات روسية، ووقف رحلات الطيران الأمريكي إلى روسيا، أو المرور في أجوائها.

ونال قطاع التكنولوجيا نصيبًا مهمًّا من العقوبات؛ إذ فُرِضَ حظر شامل على تصدير الصناعات التكنولوجية المتقدمة، كالشرائح الذكية والبرامج والمعدات وغيرها. كما فرضت واشنطن على ألمانيا وقف التصريح لخط توريد الغاز الروسي "نورد ستريم ٢"، والذي أُنشِئ بتكلفة نحو ١٠ مليارات دولار، وكان على وشك بدء العمل به في تصدير الغاز الروسي إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى. وامتدت العقوبات إلى كبريات الشركات في مجال التعدين وصناعة الألومنيوم. وبين حين وآخر تعمل الولايات المتحدة على فرض عقوبات جديدة على أشخاص أو رجال أعمال أو مؤسسات روسية، كما تلمح إلى "طرد" روسيا من مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى.

عوامل التأثير

تُعَد هذه القائمة من العقوبات أكثر تأثيرًا لعاملين، الأول: أنها تستهدف الأسس الرئيسة للاقتصاد الروسي، بهدف شلِّه عن العمل، ومن ثَمَّ دفعه نحو الانهيار؛ إذ أوضح الرئيس الأمريكي "بايدن" أكثر من مرة أن العقوبات تستهدف إحداث أكبر ضرر ممكن للاقتصاد الروسي بهدف دفع الرئيس "بوتين" لوقف الحرب، ومنعه من تحقيق أي انتصار في أوكرانيا، ورفع تكلفة أي انتصار جزئي قد تحققه موسكو إلى أعلى مستوى ممكن، وذلك إلى جانب أهداف أخرى من قبيل دفع الاقتصاد الروسي إلى التراجُع الهيكلي، بما يفرض قيودًا كبرى على طموحات الرئيس "بوتين" لتغيير هيكل النظام الدولي إلى وضع التعددية القطبية، ووقف أي تقدم في المجالات الرئيسة كالنفط والغاز والصناعات التكنولوجية، وخنْق الموارد المالية التي يعتمد عليها النظام المالي الروسي، وإثارة حالة من التمرد في الداخل الروسي ضد الرئيس "بوتين" ونظامه.

وقد صُمِّمَت هذه العقوبات بناء على ما يُعرف بنظام تحديد العقوبات، أي التي تُفرَض على قطاعات اقتصادية محددة، لا سيما الطاقة والطيران والصناعات التعدينية والبنوك، بهدف تعطيلها جزئيًّا أو كليًّا حسب الحاجة، إضافة إلى أفراد ذوي حيثية في النظام السياسي، أو من كبار رجال الأعمال الداعمين للنظام. ويُعد قانون

مكافحة أعداء أمريكا "كاتسا" CAATSA الأساس القانوني لفرض العقوبات على روسيا، باعتبارها خطرًا ومصدر تهديد جسيم وعدوًّا يجب وقف طموحاته في أي مجال وبأي ثمن.

أما العامل الثاني فيتمثل في أن العقوبات الأمريكية جاءت بتنسيق ومشاركة فعالة مع الاتحاد الأوروبي، ودول حلف الناتو، ودول حليفة، كأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وحتى سويسرا التي مارست سياسة الحياد أكثر من مائة عام، تخلّت عن حيادها، وشاركت في فرض عقوبات على أصول وأشخاص روس بلغت نحو ٥٦٨ عقوبة.

ومن ثَمَّ جاءت هذه المرحلة من العقوبات أكثر شمولًا وقسوة، وفي حال اتساعها أكثر وامتدادها إلى مجالات أخرى، فقد تؤدي إلى حالة قطيعة فعلية بين روسيا وكل الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وهو وضع له مخاطره الكبرى لحالة الأمن في أوروبا وفي العالم ككل. وبالفعل هناك تهديدات أمريكية وأوروبية بفرض عقوبات على أي صفقة تشمل احتياطي الذهب الروسي، بهدف منع موسكو من الالتفاف على العقوبات، وتعزيز حالة العزلة المالية الدولية عليها.

ووفقًا لتقرير وكالة "بلومبرج"، الصادر في ٢٦ مارس ٢٠٢٢، فقد فُرِضت على موسكو ٥٥٣٠ عقوبة، منها ٥١٨ عقوبة فرضها الاتحاد الأوروبي، و٥١٢ عقوبة فرضتها فرنسا، و٢٤٣ عقوبة لكل من بريطانيا

> قد تؤدي العقوبات الاقتصادية الأخيرة على روسيا إلى حالة قطيعة فعلية بين موسكو وكل الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وهو وضع له مخاطره الكبرى لحالة الأمن في أوروبا وفي العالم ككل.

والولايات المتحدة. وما زال هناك المزيد من العقوبات تفكر في فرضها كل هذه الأطراف.

أهداف أبعد من وقف الحرب في أوكرانيا

الواضح من جملة الإجراءات العقابية أن الأمر من وجهة نظر الولايات المتحدة وحلفائها لا يتعلق بوقف العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وحسب، بل يستهدف تجسيد حالة من الردع والتكلفة العالية لأي قوة دولية قد تفكر في التمرد على القيادة الأمريكية-الغربية للنظام الدولي. وكما أن هذه العقوبات لها تأثيراتها السلبية على الداخل الروسي، فقد أدَّت أيضًا إلى تداعيات سلبية متصاعدة على مواطني الولايات المتحدة وكل الدول الأوروبية، فضلًا عن تأثر العديد من الاقتصادات في القارات الخمس بحالة الحرب، والضغوط التي تُمارَس عليها للانحياز للعقوبات الأمريكية الغربية، والمشاركة في عزل روسيا دوليًّا.

تأثيرات عكسية للعقوبات

الواضح أن روسيا لديها وسائل وإجراءات مضادة من شأنها أن تخفف من التأثيرات الاقتصادية والمالية لتلك العقوبات، كما أنها استعدت منذ ستة أعوام لمواجهة أي عقوبات أمريكية وغربية، وتَمثَّل ذلك في ثلاثة إجراءات مهمة، الأول هو إنشاء نظام مصرفي يُدعى "مير" يتيح للأفراد إتمام معاملاتهم المالية بعيدًا عن أنظمة الشركات الأمريكية، كـ "ماستر كارد" و"فيزا". وقد اعتمد عليها المواطنون الروس كبديل فعال بعد أن أوقفت الشركات الأمريكية العمل ببطاقاتها الائتمانية مع روسيا. وتسعى الأخيرة إلى اعتماده في عدد كبير من الدول، لا سيما التي تستقبل السائحين الروس، بما ييسر عمليات إتمام البيع والشراء، وحجز الفنادق، وخلافه.

أما الإجراء الثاني فهو إنشاء نظام لتبادل المعلومات المصرفية كنظام بديل للنظام الغربي"سويفت"، وهو ما يسهل إتمام التعاملات التجارية والاقتصادية بين روسيا والدول غير المشاركة في العقوبات الأمريكية-الغربية، بالعملات الوطنية، بعيدًا عن الرقابة والمتابعة الغربية. وقد وصل عدد أعضاء هذا النظام إلى ٤٠٠ مشارك من الدول والشركات والبنوك في نحو عشرين دولة. أما بعد اندلاع الحرب والعقوبات الأمريكية-الغربية، فقد ارتفع عدد المنضمين لهذا النظام من عدة دول، أبرزها: الهند وباكستان ونيجيريا وإيران.

في حين كان الإجراء الثالث هو التخلّي التام عن الدولار في إجمالي الاحتياطيات الروسية، والاعتماد على الذهب واليورو. ويُضاف إلى ذلك القرار الذي اعتمده الرئيس "بوتين" وهو فرض إتمام بيع الغاز والنفط مع الدول غير الصديقة -المشاركة في العقوبات- بالروبل الروسي. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبًا على فعالية العقوبات من جانب، وأن يرفع من قيمة العملة الروسية من جانب آخر.

وفي حال مشاركة عدد أكبر من الدول للتعامل بالروبل مقابل العملات الوطنية، فسوف تتأثر هيمنة الدولار على النظام المالي والاقتصادي العالمي بدرجة كبيرة، ويصبح النظام الاقتصادي الجديد متعدد المسارات المالية والمصرفية، والتي من شأنها أن تضرب في الصميم أي عقوبات تستهدف منع الأطراف المُعاقَبة من التعامل بالدولار الأمريكي. وكلما زاد عدد الدول والمؤسسات التي تنخرط في هذه الآليات الروسية الجديدة، قلّت سطوة وهيمنة الدولار بدرجة كبيرة.

> "عجزت العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن تحقيق أهم هدفين سعت إليهما الولايات المتحدة، وهما: تغيير النظام أو تغيير سلوكه بما يتماشى مع السياسات الأمريكية، ويخضع لضوابطها."

الأثر وفعالية العقوبات الاقتصادية

المؤكد ووفقًا للعديد من الدراسات التي فحصت العقوبات الأمريكية على مدى العقود الستة الماضية، أنها أدّت إلى تأثيرات سلبية في الأداء الاقتصادي للدول المستهدَفة، وأثرت على مستوى معيشة المواطنين، وإن كان بدرجات مختلفة، وفقًا لحجم العقوبات، ومدى قوة الاقتصاد المستهدَف. لكنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهم هدفين سعت إليهما الولايات المتحدة، وهما: تغيير النظام أو تغيير سلوكه بما يتماشى مع السياسات الأمريكية، ويخضع لضوابطها. وتُعبِّر حالات العقوبات على كوريا الشمالية وكوبا وإيران وفنزويلا وسوريا عن هذا الإخفاق بصورة لا تقبل الجدل، بالرغم من مرور سنوات طويلة على فرض عقوبات ذات طبيعة شاملة ومتعددة المستويات.

أما حالة العقوبات على روسيا فلها وضع خاص، نابع من حجم الاقتصاد الروسي، وهو السادس عالميًّا، واتساع دائرة العلاقات الدولية ومساحات النفوذ التي تمارسها موسكو في العديد من القضايا الدولية، ودورها الرئيس في صناعة النفط والغاز عالميًّا، والإجراءات الاقتصادية والمالية التي سبق وأن اتخذتها في السنوات الست الماضية للتخفيف من هيمنة الدولار في الاقتصاد الدولي، وفي تعاملاتها التجارية مع العديد من الدول.

ولا يعني ذلك أن العقوبات التي فُرِضت على روسيا بعد عمليتها العسكرية في أوكرانيا غير مؤثرة على أدائها الاقتصادي الكلي، أو على تشكيل حالة من العزلة الدولية نسبيًّا عليها، أو على الأمور الحياتية اليومية للمواطنين الروس، وإنما يعني أن هناك قدرة على مواجهة تلك العقوبات، وإحداث أثر عكسي على الدول التي فرضتها، كما يبدو الحال في فرض الروبل على مبيعات النفط والغاز إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى - أي القدرة على إحداث أثر عكسي على الولايات المتحدة - وهو أمر لم يحدث في حالات كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا وكوبا. وكذلك في وجود قوى اقتصادية كبرى عالميًّا وإقليميًّا لم تشارك في العقوبات، كالصين والهند وباكستان وجنوب إفريقيا، والعديد من الدول العربية، حيث تشارك روسيا اهتمامها بالاستفادة من الوسائل والإجراءات التي أقامتها موسكو لاستمرار علاقاتها التجارية والسياحية بعيدًا عن العقوبات الأمريكية.

وختامًا، بالرغم من أن الولايات المتحدة تعمد إلى إضفاء طابع دولي وجماعي على الإجراءات العقابية التي تتخذها بحق أطراف أخرى، فإنها تجد الكثير من الرفض الظاهر والخفي لمثل هذا التوجه الاستعلائي. وفي حالات معينة قد تتماهى دول مع العقوبات الأمريكية، مع الاحتفاظ بمساحة للتملُّص من ضغوطها وعواقبها المختلفة.

الحزب الديمقراطي الأمريكي وانتخابات التجديد النصفي: فرص وتحديات

أ. أماني عاطف

رئيس قسم - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

يحتدم الجدل في الداخل الأمريكي بشأن النتائج المحتملة لانتخابات التجديد النصفي للكونجرس المزمع إجراؤها في نوفمبر ٢٠٢٢؛ حيث يشير العديد من استطلاعات الرأي إلى تراجُع فرص فوز الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات، لا سيما في ظل ما تواجهه إدارة "بايدن" من تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، مقابل تزايُد التوقعات بأن يحرز الحزب الجمهوري تقدمًا ملحوظًا في تلك الانتخابات؛ مما يثير التساؤلات بشأن احتمالات عودة الرئيس السابق "دونالد ترامب" إلى سباق الرئاسة لعام ٢٠٢٤.

لا يمكن تناول انتخابات التجديد النصفي بمعزل عن التطورات الدولية الراهنة لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تلقي بتداعياتها على الداخل الأمريكي، وتثقل كاهل الإدارة الأمريكية بتقديم المزيد من الدعم للأوكرانيين، في الوقت الذي تواجه فيه واشنطن جملة من التحديات الداخلية لا سيما في ظل انتشار جائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايُد حدة الاستقطاب في الداخل الأمريكي، فضلًا عن تزايد المطالبات بتقليص نفقات واشنطن في الخارج، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتحديات الداخل.

وفي ضوء ذلك يتناول هذا المقال، الاحتمالات المتوقعة لانتخابات التجديد النصفي الأمريكية وفق نتائج استطلاعات الرأي ذات الصلة، فضلًا عن تحديد أسباب تراجُع شعبية "بايدن"، في ظل ما يواجهه من أزمات داخلية وخارجية، وأخيرًا استعراض أبرز السيناريوهات المتوقعة لتلك الانتخابات.

أولًا: استطلاعات الرأي الأمريكية.. إحصاءات ودلالات

كشفت استطلاعات رأي أمريكية عديدة على مدار العام الماضي تراجُع شعبية الرئيس "جو بايدن" وحزبه الديمقراطي، وأكد استطلاع للرأي أجرته "رويترز/ إبسوس" في ٢١ و٢٢ مارس ٢٠٢٢ عدم رضاء ٥٤% من المواطنين الأمريكيين عن أداء "بايدن" الوظيفي، نتيجة ما تشهده البلاد من ارتفاع معدلات التضخم، والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا؛ حيث أشار المشاركون في الاستطلاع إلى الاقتصاد باعتباره مصدر قلقهم الأكبر، تليه الحرب والصراعات الخارجية.

كما كشف استطلاع رأي أجراه مركز بيو للأبحاث (Pew research Centre) في الفترة من ٧ إلى ١٣ مارس ٢٠٢٢ أن الجمهوريين متفوقون على

> تشير العديد من استطلاعات الرأي إلى تراجع فرص فوز الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات، لا سيما في ظل ما تواجهه إدارة "بايدن" من تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، مقابل تزايُد التوقعات بأن يحرز الحزب الجمهوري تقدمًا ملحوظًا في تلك الانتخابات.

الديمقراطيين في سباق انتخابات التجديد النصفي للكونجرس بمقدار ١٠ نقاط، وهو الأمر الذي يُشير إلى إقبال كبير من جانب الناخبين الجمهوريين على الانتخابات. وأوضح الاستطلاع موافقة ٤٢% من الناخبين على سياسة "بايدن" الخارجية، مقابل معارضة ٥١% له، أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي فإن ٣٣% من الناخبين راضون عن أدائه مقابل ٦٣% منهم غير راضين.

وفيما يخص تقييم أداء الإدارة الأمريكية في التعامل مع الأزمة الأوكرانية، فقد كشف استطلاع مركز بيو عن أن ٤١% من الأمريكيين موافقون على أداء الإدارة الامريكية، مقابل معارضة ٥٢% منهم للقرارات التي اتخذتها الإدارة الحالية فيما يخص الأزمة الأوكرانية.

ووفقًا لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة "جالوب" (Gallup) في مارس ٢٠٢٢ فإن ١٧% من الأمريكيين يرون أن ارتفاع تكلفة المعيشة والتضخم هي المشكلة الأكثر إلحاحًا، بينما أكد ٢٢% منهم أن الحكومة وضعف القيادة هي المشكلة الأهم حاليًا، وأشار ٩% من المواطنين أن الأزمة الأوكرانية هي أهم القضايا الحالية.

ووفقًا لاستطلاع رأي أجراه مركز "هارفارد للدراسات" (CAPS-Harris Poll)، في شهر مارس ٢٠٢٢ فإنه إذا أجريت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ في الوقت الحالي، فسيفوز الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" بنسبة ٤٧% مقابل ٤١% للرئيس "بايدن"، في حين أن ١٢% من الناخبين لم يحسموا أمرهم بعد. كما كشف الاستطلاع تقدم الحزب الجمهوري على نظيره الديمقراطي بهامش ٥٣% مقابل ٤٧%.

وحسب استطلاع رأي أجرته صحيفة "واشنطن بوست" في مطلع شهر مارس ٢٠٢٢ يخطط عدد كبير من الناخبين للتصويت للحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي بنسبة تصل إلى ٤٩%، مقارنة بـ ٤٢% فقط للحزب الديمقراطي.

وفي ضوء ما أظهرته نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة من تراجُع فرص الحزب الديمقراطي بقيادة "بايدن" في الفوز بانتخابات التجديد النصفي، مقابل تزايد نسب التأييد للحزب الجمهوري، وعلى الرغم من أن تراجع نسب تأييد الحزب الحاكم في انتخابات التجديد النصفي ليست السابقة الأولى من نوعها في واشنطن، حيث سبق وتراجعت نسب التأييد للحزب الجمهوري خلال فترة حكم "دونالد ترامب"، وسيطر الديمقراطيون على أغلبية مجلس النواب، وتكرر الأمر ذاته مع رؤساء سابقين ، إلا أن أهمية تلك الانتخابات تكمن في أنه حال سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب، فإن ذلك من شأنه تعطيل أجندة "بايدن" التشريعية في العديد من الملفات الحساسة، لا سيما في ظل تزايد حدة الاستقطاب السياسي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ثانيًا: أسباب تراجُع شعبية "بايدن"

تعددت أسباب تراجُع شعبية الرئيس "بايدن" وحزبه الديمقراطي، وتنوعت ما بين أسباب داخلية وخارجية، ويمكن إيضاح أبرزها على النحو التالي:

١. على الصعيد الداخلي:

- **تراجُع معدلات الرضا عن إدارة جائحة كورونا:** تولت إدارة "بايدن" الحكم في ظل تفشي جائحة كورونا، حيث فشل الرئيس السابق "دونالد ترامب" في التعامل معها، ومن ثم علقت الآمال على "بايدن" للتصدي لتلك الجائحة والحد من آثارها السلبية، وعلى الرغم من نجاح سياسات "بايدن" في رفع معدلات التطعيم داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وخفض معدلات الإصابات بالفيروس بين المواطنين، فإن رفض الناخبين لسياسة إغلاق المدارس لمواجهة كورونا أدى إلى تراجُع شعبية الديمقراطيين؛ حيث ألقت هذه السياسة بالكثير من الأعباء التعليمية على أولياء الأمور، ما أدى إلى تراجُع معدلات الرضا عن تعامل الإدارة الأمريكية مع جائحة كورونا.

- **ارتفاع معدلات التضخم على نحو غير مسبوق:** تعمقت فجوة الثقة في الإدارة الأمريكية وتزايد إحباط المواطن الأمريكي من عدم تحقيق سياسات "بايدن" للنتائج الاقتصادية المرجوة، لا سيما مع الارتفاع الهائل في معدلات التضخم؛ حيث أظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ليبلغ نحو ٧٫٩% مقابل ٧٫٥% خلال يناير ٢٠٢٢، وهو أعلى مستوى له منذ نحو ٤٠ عامًا، مع تصاعد التوقعات بارتفاع معدل التضخم جراء العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار معظم السلع.

- **تزايُد حدة الاستقطاب السياسي في الداخل الأمريكي:** تحتدم المنافسة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، ويسعى الحزب الجمهوري إلى عرقلة الأجندة التشريعية لـ "بايدن"، مع العمل على إظهار إخفاقات إدارته الداخلية والخارجية، سعيًا لاستعادة السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد، لا سيما في ظل وجود كتلة واسعة من المجتمع الأمريكي تؤيد "ترامب" وسياساته.

- **تزايُد حدة الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي:** يواجه الحزب الديمقراطي انقسامات داخلية متصاعدة بين المعسكرين اليساري التقدمي والوسطي، الأمر الذي يُسهم -بشكل أساسي- في عرقلة الأجندة التشريعية للرئيس "بايدن". ومع التراجُع المتزايد في شعبية الحزب الديمقراطي، فإنه من المتوقع أن تزداد النقاشات الداخلية بين الأجنحة المختلفة داخل الحزب الديمقراطي؛ مما يضفي مزيدًا من الانقسام والفوضى على الخطاب السياسي للحزب، وهو ما يُتوقع أن ينعكس على الأداء الانتخابي له.

٢. على الصعيد الخارجي:

- **الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان:** أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان العديد من الانتقادات للإدارة الأمريكية في الداخل والخارج؛ مما أدى إلى تراجُع شعبيتها بشكل كبير، حيث أفضى الانسحاب إلى عودة سيطرة حركة طالبان على الحكم، وزيادة التخوفات المتعلقة بعودة انتشار التنظيمات الإرهابية وتهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن تراجُع الثقة في واشنطن كحليف استراتيجي.

- **إخفاق بايدن في تجنُّب الحرب الروسية على أوكرانيا:** أثارت الأزمة الأوكرانية الانقسام

> تعددت أسباب تراجُع شعبية الرئيس "بايدن" وحزبه الديمقراطي؛ فداخليًّا انخفضت معدلات الرضا عن إدارة جائحة كورونا، وارتفعت معدلات التضخم، كما تزايدت حدة الاستقطاب السياسي، فضلًا عن الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي، وخارجيًّا أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتعامل "بايدن" مع الحرب الأوكرانية والمباحثات النووية، انتقادات داخلية وخارجية.

في الداخل الأمريكي بين فريقين، الأول يرى إخفاق "بايدن" في إدارة الأزمة ما أسفر عن اندلاع الحرب وتحمُّل واشنطن لعبء تقديم الدعم لكييف، فيما يرى فريق آخر أن دعم واشنطن لكييف وفرض العقوبات المشددة على روسيا خطوات على الطريق الصحيح، في مواجهة السلوك العدائي الروسي.

- **الجدل بشأن الاتفاق النووي الإيراني:** أثارت محادثات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني في جولتها الثامنة العديد من الانقسامات؛ حيث اختلفت وجهات النظر داخل الفريق المفاوض الأمريكي في المحادثات النووية، واعتراض عدد من المفاوضين على السياسة التي يتبعها المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران "روبرت مالي". ولفتت التقارير إلى تصاعد الحديث عن افتقار واشنطن إلى الصرامة والجدية في المحادثات؛ ما أتاح الفرصة لإيران للتقدم في برنامجها النووي. كما تصاعدت دعوات أعضاء الكونجرس إلى التشدد ضد إيران، وتبني استراتيجية جديدة تنطوي على التفكير "خارج الصندوق"، بما يشمله ذلك من الإقدام على انتهاج "مبادرات دبلوماسية إبداعية"، والحرص على إنفاذ العقوبات بصرامة.

هذا وقد أدت جملة العوامل سالفة الذكر إلى تراجُع شعبية "بايدن"، وهو ما يقوم الجمهوريون باستغلاله للترويج لإخفاقات إدارة "بايدن" الداخلية والخارجية؛ سعيًا لاستعادة الحزب الجمهوري مكانته لدى الناخبين في انتخابات التجديد النصفي القادمة، كخطوة أولى على صعيد كسب مزيد من الأصوات في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، وهو ما تجلّى في انتخابات حكّام الولايات؛ حيث فاز المرشح الجمهوري على نظيرة الديمقراطي في ولاية فيرجينيا وهي الولاية التي طالما دعمت الديمقراطيين في السنوات الماضية، كونها ولاية ذات ثقل ديمقراطي، حيث لم يفز الجمهوريون بالسباق الانتخابي في هذه الولاية منذ عام ٢٠٠٩. ومن ثَمَّ فإن خسارة الديمقراطيين لهذه الولاية ما هو إلا جرس إنذار بتراجُع شعبيتهم قبل انتخابات التجديد النصفي.

ثالثًا: السيناريوهات المحتملة لانتخابات التجديد النصفي

في ظل ما كشفت عنه استطلاعات الرأي العام من تراجُع لشعبية "بايدن" في الداخل الأمريكي، فإن نتائج انتخابات التجديد النصفي تتمحور حول أحد سيناريوهين، هما: إما فوز الحزب الجمهوري في تلك الانتخابات مقابل خسارة الحزب الديمقراطي، أو نجاح الحزب الديمقراطي في الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية، ويُمكن إيضاح أبرز ملامح كل سيناريو ومحدداته ونتائجه، كالتالي:

السيناريو الأول: فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات

يُعد هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا في ضوء تراجُع شعبية الحزب الديمقراطي وفق نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة، ويقوم هذا السيناريو على فرضية نجاح الحزب الجمهوري في كسب دعم وتأييد المواطنين، والترويج لإخفاقات إدارة

"بايدن" في الداخل والخارج باعتباره المسؤول الأول عن معضلات الداخل، وتحديات الخارج، ويدعم تحقق هذا السيناريو عدة محددات، أهمها:

١. نجاح الحزب الجمهوري في ترميم شعبيته بشكل متسارع: فمن المرجح أن يوظف الجمهوريون تراجع شعبية الحزب الديمقراطي وفوزهم في ولاية فرجينيا في اكتساب أرضية جديدة في ولايات أمريكية أخرى، كما يُتوقع أن يستمر الحزب الجمهوري في تعديل الدوائر بما يخدم مصالحه؛ حيث يسيطر الجمهوريون حاليًّا على ٣٠ مجلسًا تشريعيًّا للولايات.

٢. استغلال الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي: سيُركز الجمهوريون على تحميل "بايدن" مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وارتفاع معدلات التضخم، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار السلع والخدمات والمواد البترولية جراء الأزمة الأوكرانية، في الوقت الذي ينصبُّ فيه تركيز الناخبين على القضايا الداخلية.

٣. استغلال قاعدة التأييد الشعبي الذي يحظى بها "ترامب" في الداخل الأمريكي: سيَعمد الجمهوريون إلى استغلال قاعدة التأييد الشعبي الذي يحظى به الرئيس السابق "ترامب"، والبناء على حالة الانقسام الداخلي في الحزب الديمقراطي، بما يحول دون توحُّد توجهات الحزب الديمقراطي.

ينتج عن تحقق هذا السيناريو عدة تداعيات، أهمها:

١. هيمنة الأجندة الجمهورية على السياسة الأمريكية: من المتوقع أن تؤدي السيطرة المُرجحة للجمهوريين على الكونجرس إلى تحول الرئيس "بايدن" إلى ما اصطلح على تسميته بـ "البطة العرجاء"؛ حيث يُمكن للجمهوريين حينها تعطيل أجندة الرئيس في الملفات الحساسة، لا سيما مع عدم التزام العديد من النواب الديمقراطيين بالتوجهات التشريعية للرئيس، على نحو ما اتضح في مشروع البنية التحتية.

٢. تعثُّر تمرير الأجندة التشريعية للإدارة الأمريكية: تواجه إدارة الرئيس "بايدن" صعوبة كبيرة في تمرير أجندتها التشريعية الطموحة، لا سيما تلك المتعلقة بالإنفاذ الاقتصادي. لكن اللافت للانتباه أن هذا التعثُّر يأتي بالأساس بسبب الخلافات الداخلية بين الأجنحة المختلفة في الحزب الديمقراطي، وهو الأمر الذي أسهم في تأخر إقرار خطة الرئيس الخاصة بالبنية التحتية بعد معارضة بعض الأعضاء التقدميين بشكل أساسي، كما طالب بعض المعتدلين بخفض فاتورة الإنفاق الاجتماعي المقترحة من الرئيس "بايدن"، والتي تبلغ قيمتها ٣,٥ تريليونات دولار. وفي ظل الأغلبية الضئيلة جدًّا للديمقراطيين في الكونجرس، فإن تزايُد الانقسامات بين الديمقراطيين من شأنه أن يُسهم في المزيد من عرقلة أجندة الرئيس "بايدن".

٣. تمهيد الطريق لعودة الجمهوريين وربما الرئيس "ترامب" مرة أخرى إلى البيت الأبيض في انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٢٤، وهو ما يحمل العديد من التغييرات على صعيد السياسة الخارجية، خاصة في التعامل مع روسيا والصين والتشدد إزاء إيران، والتعامل مع المنظمات الدولية وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

السيناريو الثاني: نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي

يُعد هذا السيناريو أقل ترجيحًا؛ نظرًا إلى تراجُع شعبية "بايدن" وحزبه في استطلاعات الرأي العام الأمريكي، ويقوم هذا السيناريو على فرضية نجاح الحزب الديمقراطي في اتخاذ سياسات

من شأنها كسب دعم وتأييد المواطنين مع إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات الداخلية حتى فترة إجراء تلك الانتخابات في نوفمبر القادم، ويستند هذا السيناريو إلى دعم غالبية الأمريكيين لتعامل "بايدن" مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ونجاحه في تحقيق التوافق مع حلفائه الغربيين في مواجهة العملية العسكرية الروسية، ويدعم تحقق هذا السيناريو عدة عوامل، هي:

١. استثمار النجاح الذي حققته إدارة "بايدن" في مختلف الملفات: لا سيما جائحة كورونا؛ حيث ارتفعت معدلات التطعيم داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجعت معدلات الإصابات بالفيروس بين المواطنين، وأتيحت سبل متنوعة للمواطنين لمساعدتهم على التغلب على الفيروس والعودة إلى الحياة الطبيعية، كما نجحت الإدارة في تمرير أجندة البنية التحتية من الحزبَيْن، والتي تُسهم في توفير فرص عمل، وفي تجديد البنية التحتية الأمريكية المتهالكة، فضلًا عن أن خطة الإنقاذ الأمريكية -التي تم تمريرها سابقًا- أسهمت في التخفيف اقتصاديًّا عن كاهل العائلات الأمريكية؛ وهي أمور يتم استغلالها بتعظيم مكاسب الإدارة الحالية في الانتخابات القادمة.

> في ظل ما كشفت عنه استطلاعات الرأي العام من تراجُع لشعبية "بايدن" في الداخل الأمريكي فإن نتائج انتخابات التجديد النصفي تتمحور حول أحد سيناريوهين هما: إما فوز الحزب الجمهوري في تلك الانتخابات، أو نجاح الحزب الديمقراطي في الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية.

٢. استغلال الحرب الأوكرانية في تحسين شعبية "بايدن" في الداخل: حيث حرص على تقديم نفسه للأمريكيين والغرب على أنه القائد القوي الحكيم الذي فضح المؤامرة الروسية لـ "غزو" أوكرانيا قبل أن تقع، وفرض حصارًا محكمًا حول موسكو، وأعاد هيبة التحالف الغربي، ودعم المقاومة الأوكرانية دون التورط في حرب مباشرة مع روسيا تفضي إلى صراع نووي أو اشتعال حرب عالمية ثالثة؛ حيث كشف استطلاع للرأي أجرته الإذاعة الوطنية الأمريكية بالتعاون مع برنامج "بي بي إس الإخباري-ماريست" NPR-PBS News hour- Marist موافقة ٤٢% من الأمريكيين على أداء "بايدن" الوظيفي بوجه عام، وموافقة ٥٢% منهم على كيفية تعامله مع الحرب الأوكرانية بوجه خاص. كما أيَّد ٨٣% من الأمريكيين العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على روسيا، وحظي حظر واشنطن لواردات النفط الروسي بتأييد ٧٩% من الأمريكيين، وفقًا لاستطلاع رأي لصحيفة "وول ستريت جورنال".

٣. تأجيج المخاوف من عودة "ترامب": يسعى الديمقراطيون إلى إثارة مخاوف المواطنين من احتمالية عودة الرئيس السابق "دونالد ترامب" إلى الحكم إذا صوتوا لصالح الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي القادمة، مشيرين إلى إخفاقات "ترامب" في مختلف القضايا، بما في ذلك قضايا العلاقات الخارجية، وتقويض التحالفات الأمريكية الخارجية، فضلًا عن إخفاقه في التعامل مع الجائحة.

٤. تمرير مشروعات قوانين لاسترضاء الناخبين: حيث يسعى الحزب الديمقراطي إلى تمرير مشروعات القوانين التي تمس حياة المواطنين، كمنح العاملين إجازة مدفوعة الأجر، ودعم برامج رعاية المسنين، وهي أمور تنعكس إيجابًا على ملايين الأسر الأمريكية؛ لذلك قد يميل الناخبون إلى التصويت لصالح الديمقراطيين.

٥. ضعف فرص الجمهوريين في بعض المناطق: على الرغم من نجاح المرشح الجمهوري في ولاية فرجينيا، وهو ما يعطي مؤشرًا إيجابيًّا على قدرتهم على اكتساب مزيد من الدعم في ولايات أخرى، فإن الحزب الجمهوري ما زال يواجه تحديًا لكسب مزيد من الأصوات في ولايات أخرى، كما أن توجُّه محاكم بعض الولايات إلى تقليص أو إلغاء خطط إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية يدعم فوز الحزب الديمقراطي مقابل وضع مزيد من القيود على الحزب الجمهوري، فيما تتزايد احتمالات سيطرة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ؛ نظرًا لأنهم بحاجة إلى الحفاظ على أربعة عشر مقعدًا، منها ثلاثة مقاعد فقط معرضة للخطر، في حين يدافع الجمهوريون عن واحد وعشرين مقعدًا.

تداعيات فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي

حال نجاح الحزب الديمقراطي في الحفاظ على الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، فإن ذلك يلقي بالعديد من التداعيات على الداخل الأمريكي:

١. تزايُد حدة الاستقطاب السياسي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لا سيما في ظل مواصلة الحزب الجمهوري للتنديد بسياسات "بايدن"، وتحميله مسؤولية الإخفاق في الداخل والخارج؛ لتقليل فرص نجاحه في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤.

٢. قد يضطر الحزب الديمقراطي إلى اختيار مرشح آخر بديل لـ "بايدن" في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

٣. تكثيف الحزب الجمهوري لجهوده على صعيد إعاقة أجندة "بايدن" التشريعية في محاولة لتضييق الخناق عليه، لا سيما فيما يخص مشروع قانون إعادة البناء بشكل أفضل، والذي سيُسهم في إعادة تشكيل شبكة الأمان الاجتماعي الأمريكية على عدة مستويات، تشمل: الرعاية الصحية الموسعة، وبرامج ما قبل الروضة للأطفال، وبرامج المناخ؛ حيث يعارض الجمهوريون هذا القانون، مشيرين إلى أنه سيتسبب في ارتفاع مستويات التضخم.

> "نجاح أيٍّ من الحزبين في تلك الانتخابات يظل رهنًا بقدرته على تكثيف جهوده لكسب دعم وتأييد الناخبين على مدار السبعة أشهر القادمة وحتى انعقاد تلك الانتخابات في نوفمبر القادم."

وختامًا، يمكن القول بأن احتدام المنافسة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في انتخابات التجديد النصفي، تعكس تصاعد حدة الاستقطاب السياسي في الداخل الأمريكي؛ حيث يسعى الحزب الجمهوري إلى إضعاف فرص نظيره الديمقراطي من خلال الترويج لإخفاقات الإدارة الحالية، لا سيما في ظل ما تشهده البلاد من تحديات داخلية وخارجية، وهو الأمر الذي ستقابله حملات مضادة من قبل الديمقراطيين للحفاظ على أغلبية المقاعد داخل مجلسي الشيوخ والنواب؛ لضمان تمرير خطط الرئيس الأمريكي "بايدن". وبالنظر إلى كون نتائج انتخابات التجديد النصفي مرآة كاشفة لما ستكون عليه الفترة المتبقية من رئاسة "بايدن"، فضلًا عن كونها محددًا للسباق الانتخابي عام ٢٠٢٤، فإن نجاح أيٍّ من الحزبين في تلك الانتخابات يظل رهنًا بقدرته على تكثيف جهوده لكسب دعم وتأييد الناخبين على مدار السبعة أشهر القادمة وحتى انعقاد تلك الانتخابات في نوفمبر القادم.

متابعـــات

- مصر والجزائر: هموم مشتركة وآفاق واعدة
- "إكسبو دبي": بين التحديات والمنجزات والمستقبل
- جماعات الإسلام السياسي في أوروبا والبلقان: الإخوان المسلمون أنموذجًا
- سيناريوهات المشهد السياسي العراقي
- التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية التركية
- معضلة الانتقال المتعثر في الصومال الصراع بين "فرماجو" و"روبلي"
- أزمة كازاخستان وتأثيرها على أمن الطاقة العالمي
- ما بين برلين وطوكيو .. الأزمة الأوكرانية نقطة تحول في السياسات الخارجية والدفاعية لألمانيا واليابان
- تصاعُد خطاب الكراهية في الهند: الجذور والأسباب والمستقبل
- مراكز الفكر الإفريقية والقوى الناعمة

مصر والجزائر: هموم مشتركة وآفاق واعدة

أ. د. عبلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية - الجزائر

يُعد المكان والزمان عاملين مهمَّين في دراسة التوجهات الخارجية للدول، ولا يختلف كثير من الباحثين في الشأن الإقليمي وخاصة الإفريقي في مكانة الجزائر ومصر وثقلهما الاستراتيجي، والذي يؤثر كثيرًا على صياغة السياسات الإقليمية المشتركة (إفريقية أو عربية)، فكلتاهما تُعد من الدول الخمس الكبار في إفريقيا، وهذا ناتج عن تركيبتهما الجغرافية والعسكرية والاقتصادية، وحجمهما التاريخي، كل هذه العوامل منحتهما هذا القدر من القوة، والذي يضعهما في صف الريادة القارية إن توجها نحو التحالف الاستراتيجي بينهما؛ إذ سيسهم ذلك بشكل كبير في صياغة شكل جديد من ميزان القوى الإقليمي، والذي سيكون له تأثيرات عالمية مستقبلًا.

وتتطلب إعادة التموقع أو التموضع وبناء المكانة الاستراتيجية الإقليمية لكل من مصر والجزائر استخلاص الدروس من الأزمات التي عرفتها القارة الإفريقية خاصة والعالم عمومًا خلال السنوات العشر الأخيرة؛ فهذه الأزمات على قدر ما جعلت الدولتين تختلفان في رؤيتهما الخارجية، إلا أنها كانت كاشفة لطبيعة الأزمات والتهديدات الناتجة عنها، والتي تتطلب منهما إدراكًا تامًّا لها، فالأزمات لا تُغيِّر من الوضع ولكن الفواعل المتصلة بالأزمة هي التي يجب أن تسهم في هذا التغيير، لأجل ذلك فإن مناقشة ما يجمع الجزائر ومصر من تحديات ومن آفاق يضعنا أمام أسئلة عديدة، مثل: ما الذي يجمع الجزائر ومصر؟ وما المنطلقات لزيادة التقارب بينهما في ظل التحولات الإقليمية والدولية؟ وما سر الزيارات الأخيرة والتنسيق بين الدولتين؟ كل هذه الأسئلة نناقشها من تحليلنا لثلاث نقاط أساسية، وهي: الجغرافيا المُدركة كعامل لبناء استراتيجية مشتركة، والأمن والسلم الإقليميان، والتحولات العالمية وطبيعة التحالفات الدولية.

أولًا: الجغرافيا المُدركة كعامل لبناء استراتيجية مشتركة بين الجزائر ومصر

يقول "بريجينسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى": "إن اللاعبين الجيوستراتيجيين النشطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية لممارسة القوة أو النفوذ، بحيث تتجاوز حدودها في سبيل إحداث تغيير في الوضع الجيوسياسي القائم، إلى درجة تؤثر في مصالح أمريكا... أما المحاور الجيوسياسية فهي الدول التي تستمد أهميتها ليس من قوتها ودافعها بل على الأغلب من موقعها الحساس، ومن عواقب ظرفها الذي تكون فيه على نحو محتمل عرضة لسلوك

اللاعبين الجيوسياسيين" ، وفي ضوء ذلك، لا يمكن إنكار أن القوى العالمية تعوِّل كثيرًا على الجزائر ومصر لتنفيذ أجنداتها الكبرى باعتبارهما لاعبين جيوستراتيجيين مهمَّين؛ حيث إنهما تمتلكان القدرة والقوة الدبلوماسية والقدرات العسكرية التي تستمد أغلبها من القطبين الكبيرين روسيا والولايات المتحدة، كما أن القوة الطاقوية للجزائر والاقتصادية لمصر تخول لهما لعب دور الركيزة الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها سواءً عربيًّا أو إفريقيًّا وحتى عالميًّا، كما أنهما في الوقت ذاته محور جيوسياسي نتيجة موقعهما الجغرافي المتميز المطل على البحر المتوسط، والبحر الأحمر (مصر)، والضارب في عمق الصحراء الإفريقية، بما يجعلهما -نتيجة لخصوصيتهما الجغرافية التي حبتهما بها الطبيعة- فاعلين لا يمكن تخطيهما أو استثنائهما في سُلَّم ترتيبات المنظومة العالمية والإقليمية والإفريقية، إذًا هما لاعبين جيوستراتيجيين نشطين ومحورين جيوسياسيين فاعلين؛ مما يدفع القوى الكبرى والصغرى للمراهنة عليهما في بسط النفوذ والإرادة، كما أنهما تشكلان بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية دور الشريك والحليف المستقر، أفضل من القوى الإقليمية الأخرى، على شاكلة تركيا وإيران وإسرائيل.

ونظرًا لأنه لا يخفى على أحد أهمية الموقع الجغرافي في الحسابات الاستراتيجية لأي دولة، فما بالنا بدولتين تتمتعان بجغرافية واسعة في القارة الإفريقية كمصر والجزائر، هذا إلى جانب التموقع أو التموضع الجيد للدولتين والذي يجعلهما متحكمتيْن رئيستيْن في الكثير من التفاعلات الدولية، فكثيرًا ما ركزت النظريات الكلاسيكية في التعاون على الأبعاد الدينية والأمنية فقط متجاهلة البُعد الجيوبوليتيكي والذي يعطي للدول امتيازات لتكون ذات تأثير

> **"تتطلب إعادة التموقع أو التموضع وبناء المكانة الاستراتيجية الإقليمية لكل من مصر والجزائر استخلاص الدروس من الأزمات التي عرفتها القارة الإفريقية خاصة، والعالم عمومًا خلال السنوات العشرة الأخيرة؛ فهذه الأزمات على قدر ما جعلت الدولتيْن تختلفان في رؤيتهما الخارجية إلا أنها كانت كاشفة."**

ونفوذ على مجالها الجغرافي، وفي الوقت نفسه يضعها أمام مخاطر جيوبوليتيكية، فبالرغم من الإيجابيات الجغرافية لكل من مصر والجزائر فإن هذا يضعهما أمام تحديات وتهديدات أمنية متنوعة، فكونهما تجاوران ليبيا شرقًا وغربًا، والتي تشهد أزمة داخلية لا تزال إلى الآن مستمرة دون حل سياسي، إلى جانب الوجود الأجنبي داخلها، بما يُعرِّض الدولتين لمخاطر عديدة، كالإرهاب والجريمة المنظمة؛ مما يزيد من الأعباء الإقليمية الملقاة عليهما، والتي تتطلب بناء رؤى استراتيجية مشتركة بينهما، كما أن جنوب الدولتين يجاور الساحل الإفريقي الذي يشهد هو الآخر العديد من الأزمات، ويُعَد مصدرًا للتهديدات الأمنية لكلتيهما، لذا فإن إدراك كل من الجزائر ومصر لإيجابيات التموقع أو التموضع الجغرافي وسلبياته هو السبيل لبناء قنوات حوار مشتركة بينهما، وذلك بهدف تعزيز مناعتهما وقدرتهما على حماية حدودهما من الاختراق، خاصة مع توسُّع عمليات التطبيع الإسرائيلي داخل القارة الإفريقية، لذا تمثِّل مصر بالنسبة للجزائر شريكًا استراتيجيًّا لمواجهة التحديات التي تفرضها الجغرافيا، وما تمنحه هذه الخيارات الجغرافية من امتيازات لتعزيز أدوارهما الإقليمية.

ثانيًا: الأمن والسلم الإقليميان

تُظهر التحليلات النظرية البنائية أن طبيعة السلوكيات الخارجية للدول العربية كثيرًا ما تتحكم فيها المعايير الثقافية والدينية والهُويّاتية كالعروبة والإسلام، إلا أن هذه المعايير لم تفرز لنا واقعًا عربيًّا متكاملًا في جميع المجالات، ومع هذا تُعَد القضايا الأمنية بالنسبة لمصر والجزائر هي نقاط أساسية لاستقرار الأوضاع في القارة الإفريقية، وبالأخص شمال إفريقيا. ولعل الأزمة الليبية تُعَد العامل المهم الذي يضع مصر والجزائر في خط مشترك؛ فالجزائر ساندت الجماعات الليبية في جهة الغرب المتجاورة مع حدودها، في حين دعمت مصر المشير "خليفة حفتر" في الشرق، ولكل واحدة فيهما مبرراته، فالجزائر ترى بحكم تجربتها في محاربة الإرهاب المتطرف في التسعينيات ضرورة التفريق بين المتشددين وبين المعتدلين في هذه الجماعات لتأسيس لبنة أمنية مسالمة، في حين ترى مصر أن الجماعات الإسلامية المتشددة هي جماعات متطرفة تهدد أمنها، لذا عملت على تحقيق استقرار أمني في الحدود الشرقية لها لضمان أمنها، ورغم اختلاف وجهة النظر المصرية والجزائرية منذ بداية الأزمة الليبية، لكنهما تتفقان في العديد من النقاط الأساسية،

> "كان للخلاف بين مصر والجزائر على مستوى الأزمة الليبية دور في فتح المجال لأطراف أجنبية كتركيا للتدخل لتحقيق مصالحها، وهو ما تطلب خططًا استراتيجية مشتركة بين الدولتيْن، تغلق الأبواب على التدخلات الأجنبية كافة في القضايا العربية والإفريقية عمومًا."

لعل أهمها محاربة الإرهاب في ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لما له من تداعيات تمس الأمن القومي لكلتيهما، وكذا الأمن الإقليمي، خاصة وأنهما تمثلان أحد أهم الفواعل الإقليمية في القارة الإفريقية، وقد شهدت زيارة الرئيس الجزائري الأخيرة إلى مصر، في يناير ٢٠٢٢، محادثات مشتركة نُوقِشَت خلالها الأزمة الليبية، وتضمنت ضرورة الاتفاق المشترك، لأنه من الاستحالة أن يتحقق التعاون التام دون حل الأزمات الأمنية المشتركة، كما أن الأمن القومي للبلدين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بضرورة إنهاء الأزمة.

ويأتي هذا التعاون بين الدولتيْن بعد إدراك عميق لانعكاسات الخلاف على مستوى الأزمة الليبية التي تدخل في إطار الأزمات الإفريقية، والتي فتحت المجال لأطراف أجنبية كتركيا للتدخل واستغلالها لتحقيق مصالحها في القارة، في حين كان لا بد من وضع مصر والجزائر لخطط استراتيجية مشتركة تغلق الأبواب على كل التدخلات الأجنبية في القضايا العربية والإفريقية عمومًا. لذا فإن التنسيق المشترك بين مصر والجزائر يُسهم في رسم الأدوار المستقبلية للدولتين إقليميًّا، كما أن التكامل يزيد من حظوظهما في الريادة الإقليمية لعدة عوامل مشتركة ومتنوعة.

كما أن موقع ليبيا الاستراتيجي في شمال إفريقيا، وشواطئ غرب البحر المتوسط، فضلًا عن أنها تعد بوابة للساحل الإفريقي، يثير مخاوف الجزائر من احتمالية تطبيع العلاقات بين إسرائيل والزعيم القادم في ليبيا، والذي قد يكون مناهضًا للجزائر؛ مما يمثِّل تهديدًا أمنيًّا لها، وهذا من الأسباب التي تزيد من أهمية مصر للجزائر على مستوى التعاون العسكري والأمني في المستقبل القريب، لأن أي توسع لإسرائيل على الحدود الجزائرية يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي.

أيضًا من أهم الملفات المشتركة بين الدولتين ما يتعلق بتفعيل التكامل الإفريقي؛ حيث تدرك كل من مصر والجزائر قيمة هذا التكامل، والدليل على ذلك واقعيًّا هو رؤيتهما المشتركة، والتي تجسَّدت خطواتها العملية في قضية قبول أو رفض عضوية إسرائيل في الاتحاد الإفريقي، هذه القضية التي عرفت تباينًا بين أعضاء الاتحاد الإفريقي بمجرد طرحها، وفي الوقت ذاته، وفي ضوء قطع العلاقات الجزائرية المغربية، تُعَد مصر الشريك الاقتصادي الإقليمي الذي تعوِّل عليه الجزائر في مجال الاستثمارات، والتي شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وقد يكون لهذا تبعات على الرؤية المصرية الجزائرية للصراع العربي الإسرائيلي، وبهذا يكون مصير الدولتيْن مشتركًا، فكلتاهما تسعى لتعزيز دورها في مجالها الإقليمي، ولكن هناك العديد من العقبات التي تقف عائقًا أمام كل منهما، لذا فإن التنسيق المشترك، والذي قد يصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي بينهما يضعف العديد من التهديدات التي قد تَحُد من الفرص العربية في الريادة الإقليمية.

ثالثًا: التحولات العالمية وطبيعة التحالفات الدولية

في ظل الظروف العالمية المتغيرة كتراجع القوة الأمريكية في القيادة العالمية، ومحاولة تغيير البيئة الدولية، خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية التي وضعت تفعيل القوانين الدولية والقيم الإنسانية والتعاملات الاقتصادية محل مراجعة شاملة لما شابها من اختلاف من أزمة إلى أخرى، فالأزمات التي تحدث في المناطق الغربية يختلف التعامل فيها مقارنة بالأزمات التي تمسُّ القارات الأخرى كآسيا وإفريقيا، وعليه تستغل القوى الكبرى هذا التنافس باللجوء إلى القوى الأكثر تأثيرًا في أقاليمها من أجل استعمالها كركائز استراتيجية في تنافسها الدولي، وفي حروبها المستقبلية، وهذا ما سيجعل من مثل هذه القوى الإقليمية أداة لتغيير البيئة الدولية، في حين لن تجني من هذ التنافس إلا التراجع على جميع المستويات خاصة الاقتصادية منها، وفي هذا الإطار، تتمتع مصر بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تُعَد الجزائر شريكًا استراتيجيًّا لروسيا، لذا قد تتأثر علاقات الدولتين نتيجة هذه التحالفات.

إن توجهات القوى الكبرى اليوم -كما كان متوقعًا- تنحو صوب جر القوى الإقليمية التي تمتلك المفاتيح الإقليمية أو ما سأصطلحه بـ "ممرات العبور الإقليمي" Regional transit lanes، والتي تتمثَّل في كل القوى الإقليمية الفاعلة التي تتمتع بالمقومات التي ترتكز عليها الاقتصاديات الدولية، لذا وفي ظل التنافس الدولي بين القوى الكبرى، أصبحت القوى الكبرى تدرك قيمة هذه الركائز الإقليمية، وما تستطيع أن تمنحه من مزايا استراتيجية وسياسية واقتصادية ستُسهم بشكل كبير في رسم البيئة الدولية المتغيرة، وفي ضوء ذلك، لا بد للقوى الإقليمية من إدراك

قيمة الخيارات الموضوعة أمامها؛ لكي لا تكون مجرد أدوات تكتيكية في يد الأطراف المتنافسة، لأن ما ستجنيه القوى المتنافسة سيكون مقابل انهيار تام لها وتقزيم لأدوارها. واليوم تشهد القوى الإقليمية تآكلًا للشرعية الدولية لبعض القوى الكبرى، وبداية تشكيل بنية دولية جديدة معقدة، لا بد أن تكون هي الأخرى أطرافًا فاعلة فيها، وتجد مكانًا لها يحفظ أمنها وكرامتها الدولية مستقبلًا بإدراك قوة الأدوات التي بين أيديها ووقت استعمالها؛ فالأدوات والزمن والمدركات ستكون هي الطريق لتحقيق التغير في البيئة الجديدة.

ويتطلب ذلك من كلتا الدولتين تكثيف جهودهما لحماية القارة في إطار تعزيز مبادئ وقيم التكامل الإفريقي، وإدراك قيمة المكاسب والمنفعة التي تجنيها في حالة الجهود الثنائية المشتركة، فالأزمة الأوكرانية الروسية أثرت بشكل كبير على اقتصاد مصر والجزائر؛ حيث تعتمد مصر على روسيا وأوكرانيا في المجال السياحي والغذائي، كما تعتمد الجزائر على أوكرانيا لتوفير العديد من المُنتَجات الغذائية الأساسية والتي تُكرِّس لعجز غذائي؛ حيث يُعَد حوض البحر الأسود من أهم مناطق العالم بالنسبة للصادرات الزراعية والحبوب؛ إذ يمر ما يُقدَّر بنحو ١٢% من إجمالي تجارة الحبوب العالمية عبر مضيق البوسفور كل عام، ويتجه العديد من هذه الشحنات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المجاورة، كما تصدر أوكرانيا ٩٥% من حبوبها عبر البحر الأسود، وقد وجَّهت أكثر من ٥٠% من صادراتها من القمح إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠، كما أن نصف واردات لبنان و٤٣% من واردات ليبيا من القمح تأتي من أوكرانيا، والصراع الممتد أو الحصار المفروض على البحر الأسود من شأنه أن يحد من المنتجات الزراعية المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ مما يؤدي إلى أزمة غذائية محتملة، لذا يجب استبدال الإمدادات من مصدر آخر بتلك التي تأتي من أوكرانيا، لأن الأزمة أدت إلى ارتفاع الأسعار؛ حيث بلغت بالفعل أعلى مستوى لها منذ ١٠ سنوات ، لذا لا بد في مثل هذه الحالات التفكير في حلول وآليات تعاون اقتصادية ثنائية لتفادي أي انتكاسة تتسبب فيها هذه التحولات العالمية.

وختامًا، يتضح من العرض السابق التداخل الموجود بين مصر والجزائر في العديد من النقاط، والذي يضع علاقتهما في خط واحد، فالمشكلات الجوارية والمعايير والروابط الثقافية والهُوية العربية تجمعهما على هموم وتحديات مشتركة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة الليبية، وهموم القارة الإفريقية، والتحديات السياسة والاقتصادية العالمية، وكلها تحتاج إلى نهج استراتيجي جديد من التعاملات بين الدولتين، والذي يصب في خانة التعاون الإقليمي لتعزيز التنمية وإيجاد حلول للنزاعات، ويطرح هذا التعاون آفاقًا واعدة على الصعيد الثنائي والإقليمي، ويطرح معه مجموعة من الأفكار نذكر منها:

- تعزيز فكرة التكامل والاندماج الإفريقي لمواجهة التغلغل الأجنبي الذي عادة ما يحمل برنامجًا لتقسيم القارة عن طريق المشروعات الإثنية والطائفية.
- إصلاح الجامعة العربية وتعزيز الروابط العربية لدفعها نحو تحقيق التكامل العربي.
- الزيارات المتتالية بين المسؤولين العسكريين والسياسيين للدولتيْن تؤسس لمشروع إقليمي جديد سيكون له تداعيات على مسار الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الليبية خاصة.

البوابة القانونية للتشريعات المصرية

أول قاعدة تشريعات عربية تعتمد على الذكاء الاصطناعي

قاعدة بيانات متكاملة عن التشريعات والقوانين والأحكام والتي يعود تاريخها إلى **عام ١٨٢٨** حيث يبلغ عدد التشريعات أكثر من **٢٨٠ ألف** تشريع ويبلغ عدد الأحكام أكثر من **٧٠ ألف** حكم متنوع ما بين أحكام النقض والإدارية العليا وفتاوى مجلس الدولة والمحاكم الاقتصادية.

يمكنكم زيارة الموقع المطور عبر الرابط / https://elpai.idsc.gov.eg

"إكسبو دبي": بين التحديات والمنجزات والمستقبل

د. سالم حميد

المـفـكـــر والـكـاتـــب الإمـــاراتـي

ما بعد إكسبو ليس كما قبله، ليس فقط للإمارات بل هو تحدٍّ ستواجهه الدول التي ستستضيف إكسبو في المستقبل، فقد تمكَّنت الجولة الأخيرة من نقل إكسبو إلى مستوى جديد غير مسبوق، سواءً من حيث المضمون أو عدد الدول المشاركة أو حتى عدد الزوار؛ فحتى كتابة هذه السطور كان هناك ٢٤ مليون زيارة، وأكثر من ٢٠٠ مليون زيارة افتراضية ، كما يمكننا الحديث عن مستوى الزيارات، فقد صار المعرض ملتقى لكبار القادة والزعماء؛ حيث زاره رؤساء كبرى الدول وسياسيون ومشاهير، ولم يسبق أن حظي معرض بمثل هذه الزخم من حيث الحضور واللقاءات والفعاليات التي عُقِدَت فيه، ومنها احتفال الإمارات باليوبيل الذهبي ومرور ٥٠ عامًا على تأسيس الدولة، التي استطاعت خلال تلك الفترة أن تجعل من الأحلام واقعًا وتنطلق نحو المستقبل بخطى واثقة، وليس فقط الإمارات بل إن عددًا كبيرًا من الدول المشاركة وجدت فرصة في إكسبو دبي للاحتفال بعيدها الوطني، وقد وجد العديد من المؤتمرات في إكسبو أفضل منصة لعقدها، كما تجدر الإشارة إلى مضمون إكسبو هذا العام الذي جاء مغايرًا، ورسم خريطة طريق نحو مستقبل البشرية.

عند الحديث عن معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ يجب الخوض في التحديات التي واجهته حتى تحقَّق هذا المنجز العظيم للإمارات ولدول المنطقة ولكل من شارك في هذ الحدث الأبرز والأكبر على الساحة الدولية، فهذا المعرض الذي بدأ في ١ أكتوبر ٢٠٢١ وانتهى في ٣١ مارس ٢٠٢٢ ليستمر ٦ أشهر، هو معرض عالمي يُقام كل خمس سنوات بعد التصويت على الدول المضيفة التي يجب أن تكون على مستوى يليق بمثل هذا المعرض، ويستقطب معظم دول العالم وملايين الزوار وآلاف المتخصصين والشركات الكبرى والصغرى من مختلف الدول، وهذه المرة الأولى التي يُقام مثل هذا المعرض في منطقة الشرق الأوسط، علمًا بأنه بدأ منذ سنوات طويلة أكثر من ١٧٥ عامًا في الدول الأكثر تقدمًا، من لندن ١٨٥١، إلى باريس ونيويورك وبروكسل وشنغهاي وميلانو وغيرها، ليحط الرحال في دبي، ودائمًا ما يرتبط إكسبو بمنجزات واختراعات وتشييد معالم خالدة، ومن ثَمَّ فأهميته تنبع من كونه مكانًا لطرح الاختراعات والأفكار.

ولا تقتصر أهمية إكسبو على المجال الاقتصادي فقط، بل ترتبط بفتح آفاق جديدة نحو المستقبل، فمن هذا المعرض تعرَّف العالم

على الفاكس، والبلاستيك الصناعي، والهاتف، وتمثال الحرية، وبرج إيفل، والطاقة الكهرومائية، والسيارة الكهربائية، وآلة التصوير، والأشعة السينية، والهاتف اللاسلكي، والحافلات ذاتية القيادة، والكثير من الاختراعات الخالدة. وفيما يتعلق بمعرض إكسبو دبي الذي كان شعاره "تواصل العقول.. وصنع المستقبل"، فقد ركز على مفاهيم ربما تكون الأهم في عصرنا، وهي مرتبطة باستمرارية الجنس البشري من خلال اكتشاف الحلول المبتكرة للاستدامة البشرية بمفهومها الأوسع والأشمل على الأصعدة كافة؛ حيث قُسِّم المعرض لثلاثة أقسام، وهي: الاستدامة، والتنقل بمفهومه الواسع؛ فمن خلال الوسائل الحديثة أصبح العالم قرية صغيرة، وقدَّم المعرض حلولًا مبتكرة لتسهيل التنقل في المستقبل، أما بالنسبة للقسم الثالث والأخير فهو قسم الفرص التي ترتبط بالابتكار، وهو العنصر الأهم لإتاحة فرص جديدة للمجتمعات والأفراد، وقد اختارت كل دولة مجالًا لتقدم من خلاله أحدث ما توصلت إليه في إكسبو دبي ٢٠٢٠.

وبالنسبة للتحديات فهي تنقسم إلى التحديات التي واجهت المعرض، والتحديات العالمية التي حاول المعرض نفسه ومن خلال المشاركين فيه ومضمونه إيجاد حلول لها. أما على مستوى تحديات المعرض فكان وباء كورونا هو التحدي الأبرز، فكيف يُمكن إقامة معرض دولي ضخم في زمن وباء تسبب في إغلاق الأسواق وإيقاف إيقاع الحياة وانعزال البشر، والانتقال إلى التواصل الافتراضي، وتم العمل على تجاوز هذا التحدي من خلال العمل على عنصرين مهمين، الأول: يتعلق بتوفير مستويات عالية من الأمان لزوار المعرض، من خلال الحرص على حمايتهم بتعقيم دوري وشامل وعلى مدار

> "معرض إكسبو، هو معرض عالمي يُقام كل خمسة سنوات بعد التصويت على الدول المضيفة التي يجب أن تكون على مستوى يليق بمثل هذا المعرض، ويستقطب معظم دول العالم وملايين الزوار وآلاف المتخصصين والشركات الكبرى والصغرى من مختلف الدول، وهذه المرة الأولى التي يُقام مثل هذا المعرض في منطقة الشرق الأوسط."

الساعة لكل المنشآت والأجنحة والمسارات، بما يضمن سلامة الجميع، وكذلك حث الحضور على التحلي بالمسؤولية، والالتزام بتوصيات دوائر الصحة والتوصيات العالمية فيما يتعلق بحماية المحيط، وقد نجح إكسبو في توفير جميع وسائل الحماية، بهدف الحفاظ على سلامة البشر، وأيضًا عدم إيقاف إيقاع الحياة وعدم التسبب في شل الاقتصاد.

أما التحديات الأخرى فتتعلق بمضمون إكسبو دبي، وهي تحديات تتعلق بالاستدامة والفرص والتنقل. هذه الثلاثية التي حرص المعرض على تقديم حلول جريئة وعلى أعلى مستوى ومن كل دول العالم، وهنا لا بد من سرد أهم تلك الأقسام المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي أدرجتها الإمارات ضمن استراتيجيات التنمية للدولة؛ حيث شُكِّلَت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٧، وأخذت كل هيئة أو وزارة أو جهة رسمية، بل وحتى بعض الجهات في القطاع الخاص، على عاتقها تنفيذ جزء من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، كل حسب اختصاصه، وتتمثَّل هذه الأهداف في: "القضاء على الفقر": فالغرض من هذا الهدف هو القضاء

على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان في العالم. و"القضاء التام على الجوع" ويعني هذا الهدف تحقيق الأمن الغذائي، والتغذية الجيدة، والنهوض بالزراعة المستدامة. وهدف "الصحة الجيدة والرفاه"، والغرض منه ضمان توفير حياة صحية، وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار. و"التعليم الجيد"، حيث يسعى هذا الهدف إلى ضمان جودة التعليم الشامل والعادل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وهدف "المساواة بين الجنسين"، ويعني بتمكين النساء والفتيات. وهدف تحقيق "المياه النظيفة والنظافة الصحية" لضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإداراتها إدارة مستدامة. وتحقيق هدف "طاقة نظيفة بأسعار معقولة"، ويعني ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة بتكلفة ميسورة. و"العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، ويعني هذا الهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمُستدام للجميع، وتوفير العمل اللائق للجميع. وهدف "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"، ويعني إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار. وهدف "الحد من أوجه عدم المساواة"، والغرض من هذا الهدف هو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وهدف تحقيق "مدن ومجتمعات محلية مستدامة" لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة. وهدف "الاستهلاك والإنتاج المسؤولين"، ويعني هذا الهدف ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. و"العمل المناخي"، والغرض من هذا الهدف هو اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. و"الحياة تحت الماء"، ويعني هذا الهدف حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وهدف "الحياة في البر"، ويعني هذا الهدف حماية النظم الإيكولوجية البرية، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وتحقيق هدف "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والغرض من هذا الهدف هو تشجيع وجود مجتمعات سلمية تحقيقًا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمُساءلة. وأخيرًا هدف "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، ويعني هذا الهدف تعزيز آليات التنفيذ، وتنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

> "تشكِّل أهداف التنمية المستدامة تحديات حقيقية ليس لمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ فقط، بل لدولة الإمارات ككل، خاصة أن الإمارات وضعتها ضمن استراتيجيتها الحكومية، فضلًا عن أنها تمثِّل تحديًا لكبرى الدول، بل ولكل البشر على كوكب الأرض."

هذا وتشكِّل أهداف التنمية المستدامة المذكورة تحديات حقيقية ليس فقط لمعرض إكسبو ٢٠٢٠ بل لدولة الإمارات ككل، خاصة أن الإمارات وضعتها ضمن استراتيجيتها الحكومية، فضلًا عن أنها تمثِّل تحديًا لكبرى الدول، ونحن لدينا مسؤولية تقع على عاتقنا في دولة الإمارات، تتجاوز ما حققناه لدولتنا وشعبنا من منجزات وضعت الدولة في مراتب عالمية متقدمة على الأصعدة كافة، فدورنا كدولة شريكة لدول

العالم تتمتع بمسؤولية مشتركة مع باقي الدول لتحقيق حياة أفضل للبشرية جمعاء، يدفعنا لا للعمل داخل إطار دولتنا لتحقيق الرفاه والتطور لشعبنا فقط، بل لمساعدة البشرية كلها، لذلك كان كل ذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة، ذلك التحدي الأبرز للبشرية في العقود المقبلة، فالأمر لا يتعلق فقط بالماء والغذاء الواجب تأمينهما للبشر كافة، فالسنوات المقبلة تحمل تحديًا كبيرًا للجنس البشري في توفير موارد جديدة؛ إذ من المعلوم أن عدد سكان الأرض آخذ في الازدياد، والموارد محدودة، ويتمثَّل التحدي في إيجاد موارد دائمة، وهذا جزء يسير مما توفره التنمية المستدامة والتي فصلنا جميع الأهداف التي شاركنا بها، والتي تبنتها الحكومة وشاركت بها جميع مؤسسات الدولة.

تبذل الإمارات جهودًا حثيثة لكي تصبح علامة فارقة بين دول العالم، وقد بدأت في انطلاقة جديدة بعد أزمة طالت البشرية جمعاء، فخطة التعافي الاقتصادي ما بعد كوفيد-١٩ قد حققت مبتغاها، وتهدُف حاليًّا إلى مضاعفة حجم الاقتصاد إلى ٣ تريليونات درهم في ٢٠٣٠؛ لذا تعمل الإمارات على اجتذاب الاستثمارات الواعدة وتحقيق شراكات في مختلف القطاعات، والأهم من ذلك إعادة النظر في كل ما حولنا خاصة في المجال الاقتصادي، فالعالم يمر بمراحل جديدة مختلفة على كل الأصعدة، خاصة على صعيد الاستثمار وشكله والذي تأثر بمفاهيم جديدة للعمل، حيث كسرت كل الصور النمطية وأصبحنا بحق في عالم صغير متصل، فالعالم الافتراضي أصبح حقيقة، وهناك ثورة جديدة في هذا المجال وبيئة استثمارية ضخمة تدفعنا لنكون جزءًا منها، ولا ينفي ذلك أهمية الاستثمار في مجال الصحة الذي يُعَد الأهم، فبعد موجة فيروس كورونا التي هزت العالم -ولا يزال تأثيرها مستمرًّا- أدركت البشرية ضرورة الاستثمار في المجال الصحي؛ حيث إن حياة الإنسان وصحته هما أثمن ما نملك، وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلى تكثيف البحث العلمي والاستثمار في هذا المجال.

> **"تسعى الإمارات إلى مضاعفة حجم الاقتصاد إلى ٣ تريليونات درهم في ٢٠٣٠، وتعمل على اجتذاب الاستثمارات الواعدة وتحقيق شراكات في مختلف القطاعات، والأهم من ذلك إعادة النظر في المجال الاقتصادي، فالعالم يَمر بمراحل جديدة مختلفة، خاصة على صعيد الاستثمار وشكله، والذي تأثر بمفاهيم جديدة للعمل."**

وكذلك من ضمن التحديات التي يواجهها هذا العالم المتغير، تغيير خريطة التحالفات وصعود قوى جديدة؛ إذ من المتوقَّع بعد الأزمة الروسية مع دول الغرب وتحديدًا أوروبا والولايات المتحدة، أن تُعاد صياغة نظام عالمي جديد، وكل ذلك سيكون له أثره على معظم دول العالم؛ لذلك يجب أن نتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف، والبحث عن مصالحنا، مع الحفاظ على المبادئ والقيم الإنسانية؛ فالعالم المتغير الذي نعيش فيه لا بد أن يدفعنا للاهتمام بأنفسنا قبل كل شيء، فتحقيق حياة كريمة وضمان أمن ورفاهية الشعب هو غاية حكومات العالم، والتي من المفترض أن تعمل في إطار استراتيجية طويلة الأمد، لتؤكد موقعها ومكانتها، وأن تظل مقصدًا للحالمين والطامحين من مختلف الدول، ومكانًا يوفر أفضل سبل العيش، وتحقق الريادة الدائمة على المستويات كافة.

جماعات الإسلام السياسي في أوروبا والبلقان: الإخوان المسلمون أنموذجًا

أ. إبراهيم أمين نمر

بـاحـث أردنـي، مـتـخـصـص في مـكـافـحـة الـتـطـرف والـتـطـرف الـعـنـيـف

مثَّلت دول أوروبا أرضًا خصبة لحضور جماعات الإسلام السياسي، منذ خمسينيات القرن الماضي، كانت أبرزها جماعة الإخوان المسلمين بجانب السلفية الجهادية بتياراتها؛ فقد استطاعت جماعة الإخوان التغلغل في الدول الأوروبية والتأثير على منظماتها ومؤسساتها الحكومية والمدنية، خصوصًا بعد أن وجدت منظمات ومؤسسات الإخوان المسلمين في المنظمات اليسارية المناهضة للعولمة والرأسمالية حليفًا أساسيًّا لها، لتجد تلك المؤسسات المتعاونة مع الإخوان نفسها -لاحقًا- محاطة بأدوار موازية لها ذات تأثير مجتمعي وسياسي، كما تمكَّنت الجماعة من اختطاف دفة القيادة في بعض منها بعد أن ثبَّتت فيها موطأ قدم، مدفوعة بشعارات المظلومية تحت مظلة وعباءة المبادئ الغربية، من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق التعبير عن الرأي، ومن ثَمَّ تمكَّنت من اعتلاء منابرها ومنصاتها، موجهة سهام نقدها وسنان الحربة إلى خصومها، ولكل من اختلف معها في الرأي، أفرادًا كانوا أو دولًا.

هذه الورقة تحاول أن تقدم لمحة عن حضور جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا والبلقان، وطرق تغلغلها في تلك المجتمعات، ثم تعرج على عدد من المراجع، أهمها كتاب "الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب"، لمجموعة باحثين، أصدره مركز المسبار للدراسات والبحوث في دبي، عام ٢٠١٦. الورقة لا تقدم قراءة له بقدر ما تقف على أبرز ما تناولته دراستان لمشاركين فيه، جاءت الأولى بعنوان "الشخصيات الإسلامية المؤثرة في أوروبا: طارق رمضان أنموذجًا" لمحمد اللوزي، الباحث المغربي، والعضو السابق في حركة التوحيد والإصلاح المغربية. فيما حملت الدراسة الثانية عنوان "النماذج القديمة والجديدة: الإخوان المسلمون في أوروبا" لفالنتينا كولومبو (Valentina Colombo)، الأكاديمية والباحثة الإيطالية، زميل في المؤسسة الأوروبية للديمقراطية (European Foundation for Democracy)، قبل أن تنتهي إلى خاتمة.

القيم الأوروبية بوابة عبور جماعات الإسلام السياسي

فتحت القيم الأوروبية والتعددية الثقافية الطريق أمام جماعات الإسلام السياسي، ليعبِّروا عن حضورهم كأحد المكونات المجتمعية باعتبارهم مواطنين أولًا، حيث كان يُنظر للجيل الأول من المهاجرين بأنهم مهاجرون مؤقتون، قبل أن

تصدر بعض الحكومات الأوروبية كفرنسا قوانين لم الشمل العائلي تزامنًا مع ظهور الجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين.

خلال حقبة التسعينيات، صنَّف المفكر الفرنسي "جيل كيبل" المهاجرين إلى فرنسا إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول، أو ما يُعرف بـ "جيل إسلام الآباء"، والمقصود به "الإسلام في أوروبا"، لأنه جيء به من الشرق، أي البلدان الأصلية للمهاجرين، والجيل الثاني هو الجيل الذي تأثر بالإخوان المسلمين، فيما يمثِّل الجيل الثالث "إسلام الشباب". وقد عاشت هذه الأجيال مرحلتين: تمتد الأولى منذ بداية الهجرة في أوائل الستينيات حتى عام ١٩٨٠، وتمتد الثانية مع بداية العقد التسعيني حتى ظهور ما سُمي "إسلام فرنسا"، كونه أوجد لنفسه خصوصية لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ، ميزته عن غيره من البلدان الأخرى.[١]

توسعت جماعة الإخوان في أنشطتها عبر اتباع استراتيجية طويلة المدى وضعها مؤسس الحركة "حسن البنّا"، ليكون الإخوان أول من أنشأ مراكز ثقافية إسلامية ومساجد في أوروبا، فضلًا عن بناء مجتمعات متنوعة تتكون من (النساء والطلاب والعاملين، إلخ)، مكرسين خدماتهم لمساعدة المسلمين في البلدان المُضيفة لهم، وتشكيل قاعدة جماهيرية داعمة لبرامج الجماعة وأنشطتها في داخل أوروبا وخارجها [٢]. فيما لعبت منظماتهم ومؤسساتهم دورًا مجتمعيًّا وفق قوانين الدولة في الظاهر؛ حيث اشتركت معها فيما تقاطعتا من اهتمامات، وأخفت خلفها أهدافُها غير المعلنة كثيرًا من الاستفهامات.

وعلى هذا النحو، لطالما سجَّل الحضور الإخواني اختراقات عديدة داخل دوائر المجتمعات المسلمة في أوروبا، كان رعيلها الجيل الأول من

> **"استطاعت جماعة الإخوان المسلمين التغلغل في الدول الأوروبية والتأثير على منظماتها ومؤسساتها الحكومية والمدنية، تلك الحكومات التي كانت قد أسهمت أيضًا في وقت مبكر في تعزيز حضورها كـ "مؤسسات مجتمع مدني".**

المهاجرين الإخوان، عبر سلسلة زمنية امتدت عشرات السنوات بعد تأسيس حركة الإخوان وتطورها في مختلف البيئات التي وفَّرت حاضنة مناسبة لها، لينطلق منها طموحها في تحقيق حلم تنظيمها العالمي، فكان افتتاح أول شعبة لها خارج مصر، تحديدًا في جيبوتي عام ١٩٣٣، واستطاعت عبر استراتيجيتها طويلة المدى الوصول إلى أوروبا إحدى محطاتها القارية، لتستضيف المملكة المتحدة خلال الستين سنة الماضية الإخوان القادمين من عدد من الدول العربية، مثل: مصر والعراق وتونس وليبيا وفلسطين، وغيرها. بينما "شكَّلت ألمانيا محورًا رئيسًا آخر للموجة الأولى من الإخوان المسلمين الذين قدموا إلى أوروبا. على سبيل المثال، في أوائل ستينيات القرن العشرين، استقرَّ المرشد الأعلى الأسبق للإخوان المسلمين السوريين "عصام العطّار" في مدينة آخن، فأصبحت منذ ذلك الوقت مقرًّا للقيادة غير الرسمية للإخوان المسلمين السوريين.[٣]

وقد شاركت وتنامت شبكة المساجد والجمعيات والمنظمات الإسلامية التي تسيِّرها جماعة الإخوان بشكل واضح في مختلف المدن الأوروبية، حتى بلغ عدد المراكز المنتشرة في ألمانيا وحدها، على سبيل المثال، ما يزيد على ٣٠ مركزًا، رفعت شعار رعاية شؤون الجالية المسلمة، قبل أن تفتضح مناورات هذه التنظيمات التي

> شاركت وتنامت شبكة المساجد والجمعيات والمنظمات الإسلامية التي تسيِّرها جماعة الإخوان بشكل واضح في المدن الأوروبية كافة، حتى بلغ عدد المراكز المنتشرة في ألمانيا وحدها، على سبيل المثال، ما يزيد على ٣٠ مركزًا، رفعت شعار رعاية شؤون الجالية المسلمة.

تمثِّل النواة الأساسية لانتشار الفكر المتطرف داخل هذه المجتمعات [٤]. فتنبهت بعض الدول لخطرها وقامت بحظرها على أراضيها، وأخرى شرَّعت مجموعة من القوانين والإجراءات للحد من نفوذها، وعلى الرغم من أن تلك التحركات ضد جماعات الإسلام السياسي جاءت متأخرة، فإنها كانت أفضل من ألا تحرك ساكنًا تجاهها.

وينتشر في أوروبا، على سبيل المثال لا الحصر، منظمات تتبع الجماعة، منها: "الإغاثة الإسلامية" في لندن، والتي لديها سبعة مكاتب إقليمية بالأمريكتين، وهي واحدة من (١٣) منظمة تخضع لجماعة الإخوان ببريطانيا [٥]. هذا بالإضافة إلى "الائتلاف الأوروبي لحقوق الإنسان"، الذي تُديره "داليا لطفي" في باريس، حيث تقوم بدور مباشر في التنسيق مع منظمة "أفدي" الدولية ببروكسل الداعمة للإخوان في أوروبا [٦]. كما توجد منظمة "سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التعذيب" التي يديرها "أنس التكريتي"، كما يُدير القيادي بالجماعة "علاء عبد المنصف"، منظمة "السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان" في لندن [٧]. وفي النمسا تُعد "الهيئة الدينية الإسلامية" من أبرز المنظمات التي تعمل تحت غطاء إسلامي، ويُعد "أنس الشقفة" أحد قادتها البارزين، كما أنه انتُخب رئيسًا للهيئة الدينية الإسلامية الجهوية في فيينا [٨].

وفي هذا الإطار، أطلقت مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين التابعة للبرلمان الأوروبي تقرير "شبكة الشبكات: الإخوان المسلمون في أوروبا" [٩]، في أكتوبر ٢٠٢١، والذي أعده كل من: "بول ستوت"، رئيس قسم الأمن والتطرف في مركز تبادل السياسات في بريطانيا، و"توماسو فيرجيلي" باحث في مركز برلين للعلوم الاجتماعية في ألمانيا، واستُعرِض التقرير في ندوة افتراضية، في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١، نظَّمها واستضافها عضو البرلمان الأوروبي "تشارلي وايمرز"، رئيس مجموعة العمل المعنية بالحرية الدينية التابعة للمجلس الأوروبي للأزمات، بالإضافة إلى خبراء آخرين متخصصين في دراسة جماعة الإخوان المسلمين، فيما اعتبرته مواقع ومراكز أبحاث أنه بمثابة أول تقرير رسمي يصدر من جانب البرلمان الأوروبي، نُوقِش خلاله أيديولوجية التنظيم، وتهديده للقيم الأوروبية والحقوق الأساسية، وقد "تناوَل التقرير بشكل مفصَّل التغلغل الإخواني في ١٠ دول أوروبية، وركَّز على عدة أفكار تمثِّل المرجعية الإرهابية لدى التنظيم، وهي مشروع التمكين الإخواني، والاختلافات العقائدية، ومفهوم الوطنية لدى التنظيم، واتَّهم التقرير بشكل واضح جماعة الإخوان بتشكيل لوبيات عدائيَّة ضد الدول، ونشر الفكر المتطرف، واستغلال القوانين والتشريعات لصناعة اقتصاديات ضخمة بغرض توفير منابع تمويل للتنظيم" [١٠].

أما في شرق أوروبا، ففي وقت سابق من الحرب الروسية الأوكرانية، أشار "حازم سعيد"، الباحث المصري بالمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، في تصريح صحفي "أن دول أوروبا الشرقية تُعد هي القِبلة الجديدة لتنظيم الإخوان بعدما ضُيِّق الخناق على الجماعة في العديد من دول غرب أوروبا، ففي دول أوروبا

الشرقية، خاصة أوكرانيا، ينظم التنظيم مخيمات شبابية تشمل أنشطة تعليمية ودينية وثقافية ورياضية، لاستقطاب المسلمين المقيمين في أوكرانيا" وتجدر الإشارة إلى ممارسة التنظيم ضغوطًا على السلطات الأوكرانية بعد إلقاء أجهزة الأمن الأوكرانية القبض على "معتز محمد ربيع" بتهمة التجسس، ونشر أفكار متطرفة، حيث كان يعمل في مسجد تابع لجمعية إخوانية [11]. وفي ضوء ذلك، فإن لجوء تنظيم الإخوان إلى الدول المحاذية على وقع الحرب سيُسهم بلا شك في إعادة تنظيم صفوفه، بما يمثِّل فرصة سانحة لاستقطاب أفراد آخرين من المجتمعات المسلمة حالما تستقر بهم الأوضاع فيها، وبناء المزيد من المنظمات ذات الطابع "الخيري" و"الإنمائي"، لتمثِّل هذه الأزمة أحد المسرِّعات في تشكيلها.

أما فيما يخص دول البلقان، فقد اهتمت أوروبا أكثر بمنطقة البلقان كمصدر للمهاجرين، وأهملتها كقِبلة للتشدد الديني وتنامي نفوذ تيارات الإسلام السياسي بدعم تركي قطري، فكانت استراتيجيتها في مكافحة الأصولية الإسلامية أضعف من أن تقيها من الإرهاب العابر للحدود [12]. وجدير بالذكر أن حضور الإخوان في دول البلقان بدأ منذ عام ١٩٣٩ بشكل سري، وتحديدًا في البوسنة والهرسك في ظل حكم يوغوسلافيا الشيوعية، وكان من زعمائه "علي عزت بيجوفيتش" الرئيس السابق للبوسنة، الذي قدَّم نفسه للغرب والعالم الإسلامي باعتباره "مسلمًا علمانيًّا" [13]، وأسَّس ما يُسمّى جمعية الشبان المسلمين، ليتوسع نفوذها بعد ذلك إلى بقية دول البلقان [14]، كشمال مقدونيا، فبرز عدد من المنظمات المرتبطة بشبكة الإخوان المسلمين، مثل "منتدى منظمات الشباب والطلاب المسلمين الأوروبي (FEMYSO)" [15]،

> **"تُعد دول أوروبا الشرقية القبلة الجديدة لتنظيم الإخوان، بعدما ضُيِّق الخناق على الجماعة في العديد من دول غرب أوروبا؛ ففي دول أوروبا الشرقية، خاصة أوكرانيا، ينظم التنظيم مخيمات شبابية لاستقطاب المسلمين المقيمين في أوكرانيا."**

وعضدت تركيا وجودها بداخل مقدونيا الشمالية وألبانيا عبر الاستثمار ودعم الاقتصاد والنواحي الاجتماعية والتعليمية والثقافية، ويمكن ملاحظة حجم التأثير التركي من خلال الضغوط التي مارستها أنقرة على إسكوبيه، عاصمة مقدونيا الشمالية، بعد محاولة الانقلاب في تركيا عام ٢٠١٦، حيث أُغلِقت المدارس التي تديرها حركة "جولن" المعارضة للنظام التركي [16].

إمامة المسلمين في الغرب وفيتو الإسلاموفوبيا

في معظم المجتمعات الأوروبية قدَّمت جماعة الإخوان المسلمين، أو الممثلين عنها، نفسها باعتبارها الممثِّل الوحيد للمسلمين عبر منظماتها التابعة لها، سواء كانت تضم المسلمين من مواطني تلك الدول أو من المقيمين فيها أو المهاجرين إليها، ولم تجد بعض الدول الأوروبية معارضة في المجتمعات المسلمة من تمثيل الجماعة للمسلمين هناك، أو من ينافسها على الأقل من المؤسسات التقليدية، خصوصًا بعد حملات الأجهزة الأمنية على أتباع أيديولوجيات السلفية الجهادية، لتخلو الساحة لها دون منافس، فتُنصِّب نفسها إمامًا عليهم في الحل والعقد، وتعزز ما تزعمه من تمثيلها لـ (إسلام معتدل)، لتحتكر الدين الإسلامي، قبل

أن تنفضح وتتكشف أوراقها لاحقًا. هذا وقد أسهمت وشاركت "الحكومات الأوروبية أنفسها في دعمها وتعزيز نشاطها على أراضيها في إطار قيم حرية المعتقد والتعايش السلمي، إلا أن التنظيم الإخواني استثمر ذلك في اختراق الجاليات المسلمة واستغلالها في تمرير أجندته السياسية التي تعادي قيم المجتمعات المستضيفة في الخفاء وتناصرها في العلن". [١٧]

ومن جهة ثانية، لم يجد تنظيم الإخوان غضاضة حتى من الاستفادة من "الإسلاموفوبيا"، ذلك المصطلح الذي انتشر منذ عام ١٩٩٧، والذي استُخدم على نطاق واسع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، بل كانت الجماعة هي ذاتها المساهم الأول في صناعته من خلال ما قدَّمته من أفكار تكفيرية، تكلل انتشارها بظهور تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابيين، ومن قبلهما تنظيمها السري المسؤول عن عدد من الاغتيالات لرجال الدولة في مصر، من قادة ومسؤولين حكوميين وحتى مدنيين. وقد بادرت الجماعة في كل مرة تُوجَّه فيها أصابع الاتهام لها، باتهام خصومها بالإسلاموفوبيا، والتضييق على المجتمعات المسلمة فيها، وإن كان يجانب ذلك جزء من الحقيقة، لكنها لطالما أحسنت استغلاله لصالحها.

> أسهمت الحكومات الأوروبية في دعم وتعزيز نشاط جماعة الإخوان المسلمين على أراضيها في إطار قيم حرية المعتقد والتعايش السلمي، إلا أن الجماعة استغلت ذلك في تمرير أجنداتها السياسية التي تعادي قيم المجتمعات المستضيفة في الخفاء وتناصرها في العلن.

وفي هذا الصدد برزت مؤسسات الجماعة في أوروبا كمدافع عن المسلمين ضد ظاهرة الإسلاموفوبيا في ظل غياب دور ما يقابلها من مؤسسات رسمية أو دولية [١٨]. وفي هذا الشأن، اقترح "رود كوبمانز" مدير وحدة بحوث الهجرة والإدماج والقضايا عبر الوطنية في مركز برلين للعلوم الاجتماعية، أنه "لكي يتجنب الأوروبيون مخاوفهم من ممارسة الإسلاموفوبيا، على الاتحاد الأوروبي أن يتجنب ازدواجية المعايير، وأن يُعامل الإسلاميون بالطريقة نفسها التي تعاملهم بها الدول الأخرى، أي كجماعة متطرفة" [١٩].

استراتيجيات متغيرة وشكل تنظيمي ثابت

تستمر الجماعة في استثمار قاعدتها السلوكية في أطوار متكررة وصولًا إلى مرحلة التمكين، لكن في حالة الغرب، يوضح "محمد لويزي" في كتابه "لماذا غادرت الإخوان المسلمين، عودة مضيئة إلى إسلام لا سياسي" أن الإخوان المسلمين في الغرب لا يستهدفون التمكين، بل الاندماج والتغلغل عبر مواطنة فاعلة يمكن اعتبارها هدفًا متوسطًا للإخوان المسلمين" [٢٠]. ولا تزال الجماعة متمسكة بالشكل التنظيمي الهرمي العنقودي، على الرغم مما تشهده من انشقاقات بين صفوف قيادتها، خصوصًا بعد سقوط حكمها في مصر، وقد أُقِرَّت سياسة جديدة للجماعة تنطوي على تحوُّلها إلى نظام بلا تنظيم، خاصة في أوروبا وأمريكا ودول الخليج العربي، وتضمَّنت الخطة الجديدة -وفق ما يقول الباحث في شؤون حركات الإسلام السياسي "ماهر فرغلي"- جعل الجماعة تيارًا واتجاهًا عامًّا بلا تنظيم؛ تفاديًا لأي ضربات أو ملاحقات أمنية أو قانونية، ولذلك شهدت الساحة الأوروبية انفصال اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا عن التنظيم الدولي للإخوان، بعد مراجعات قام بها "التونسي

عبد الله بن منصور"، وتسببت هذه المراجعات في خلافات حادة داخل الجناح القطبي في اتحاد المنظمات الإسلامية، بزعامة المغربي "شكيب بن مخلوف" والعراقي "أحمد الراوي" والفلسطيني "أنس التكريتي"، أدَّت إلى تعيين التونسي "سمير الفلاح" أمينًا جديدًا يقود التنظيم الميداني للإخوان، وهو يقيم في ألمانيا، أما الشأن الديني والاجتماعي للجماعة في أوروبا فيقوده "أحمد الراوي"، و"أنس التكريتي" من بريطانيا، و"أحمد جاب الله"، و"أبو بكر عمر"، و"عمر الأصفر"، و"فؤاد العلوي" من فرنسا، و"مصطفى الخراقي" و"محمد الخلفي"، و"شكيب بن مخلوف" بالسويد، و"عماد البراني"، و"محمد كرموس" بسويسرا [٢١].

وثيقة "يوسف ندا" ومسارات الإخوان في أوروبا

نُشِر كتاب "فتح الغرب: المشروع السري للإسلاميين" لمؤلفه "سيلفان بيسون" (Sylvain Besson)، بشأن المشروع السري للإخوان المسلمين عام ٢٠٠٥ [٢٢]، ومن ناحية أخرى سلَّطت الأكاديمية والباحثة الإيطالية "فالنتينا كولومبو" (Valentina Colombo)، في دراستها المنشورة في كتاب "المسبار" والتي جاءت تحت عنوان "النماذج القديمة والجديدة: الإخوان المسلمون في أوروبا"، الضوء على الوثيقة التي عثرت عليها السلطات السويسرية في منزل "يوسف ندا"، أحد قادة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، والتي أشار إليها الكتاب، وحملت عنوان "نحو استراتيجية عالمية للسياسة الإسلامية: منطلقات، وعناصر، ومستلزمات إجرائية ومهمات". ولفتت "كولومبو" الانتباه إلى أن "المشروع السري يكشف المنطلقات الاثني عشر لاستراتيجية الإخوان المسلمين في الغرب عمومًا، وفي أوروبا على وجه التحديد، ويُذكِّر

> **"المشروع السري للإخوان المسلمين يكشف المنطلقات الاثني عشر لاستراتيجية الإخوان المسلمين في الغرب عمومًا، وفي أوروبا على وجه التحديد، عن سعي الجماعة لإقامة الدولة الإسلامية، والعمل الموازي التدريجي للسيطرة على مراكز القوى المحلية، واستخدام العمل المؤسسي وسيلة لذلك."**

بأنموذج حسن البنا لأسلمة المجتمع". وسردت "كولومبو" بعض المنطلقات التي شملتها الوثيقة، منها: السعي لإقامة الدولة الإسلامية، والعمل الموازي التدريجي للسيطرة على مراكز القوى المحلية، واستخدام العمل المؤسسي وسيلة لذلك، والعمل بولاء إلى جانب الجماعات والمؤسسات الإسلامية في مختلف المجالات بالاتفاق على أرضية مشتركة للتعاون، وتنحية نقاط التباعد جانبًا، وقبول نوع من التعاون المرحلي بين الحركات الإسلامية وغيرها من الحركات الوطنية [٢٣].

وتُعلِّق "كولومبو" على ذلك بأنه يمكن اعتبار الوثيقة بمثابة "الحلم الأصلي" لروّاد الإخوان المسلمين في أوروبا، الذي تُعاد صياغته وتعديله لاحقًا للمحافظة على استمرار الجماعة، وتقليل إمكان كشفها. وعند النظر إلى "المشروع" من منظور مغاير، يُلاحظ أنه يمثِّل مسارًا سلبيًّا للإخوان المسلمين بسبب الالتزام الثابت برؤية "حسن البنّا" لأسلمة المجتمع، وقد اختار روّاد الإخوان المسلمين تطبيق هذه الرؤية، وبموجبها، فإنه يتعين على الإخوان المسلمين في الغرب أن يصبحوا كيانًا يتعايش مع الغرب، لكنه ليس جزءًا من الغرب [٢٤]. وهذا ما دفع دول مثل:

فرنسا، والنمسا، وألمانيا، وسويسرا، للتحرك ضد جماعات الإسلام السياسي، فيما يعزوه عدد من الباحثين إلى "تطرف هذه الجماعات الذي قد يدفع إلى استخدام العنف" [٢٥]. لكن تجدر الإشارة إلى أن "كولومبو" وقعت فريسة لكتابات "طارق رمضان" التي تناول خلالها المسار الإيجابي للجماعة، الذي وصفته بأنه يتميز بأنه "مسعى إخواني مشروع للتكيُّف مع السياق العلماني والديمقراطي للمجتمعات" [٢٦].

وفي ضوء ذلك، مثَّلت حالة "طارق رمضان"، حفيد مؤسس الإخوان "حسن البنّا"، ومساعيه الأيديولوجية لاستقطاب عناصر جديدة ومؤيدين للإخوان في فرنسا، أحد النماذج البارزة للجهود التي تبذلها الجماعة في أوروبا. فيما شكَّلت لاحقًا فضائحه الأخلاقية التي تكشَّفت للرأي العام صدمة لمريديه وأتباعه ومؤيديه، لتزول معها هالة القداسة التي ارتبطت به. وخلصت "كولومبو" إلى تمتُّع الإخوان المسلمين في أوروبا بعدد من المزايا، منها [٢٧]: "اللامركزية التي تمنح الإخوان المسلمين المرونة والقدرة على التكيُّف والتماسك والتعافي، ووجود شبكة من المهنيين اللامعين والمتعلِّمين والناجحين - كثير منهم مهندسون، أو أطباء، أو محامون، أو رجال أعمال - الذين يتمتعون بالقدرة على إدارة المؤسسات

> "اكتسبت منظمات الإخوان المسلمين في أوروبا تأثيرًا سياسيًّا بتنصيب نفسها ممثِّلة للمجتمع المسلم، وتهميش التيارات أو المؤسسات الأخرى التي لا تقاسمها أيديولوجيتها، كما أن الإخوان المسلمين هم -في الغالب الأعمّ- الشريك الوحيد للمؤسسات السياسية."

بنجاح، والتواصل بأريحية مع صنّاع السياسات، والتحدث بطلاقة في وسائل الإعلام"، كما لفتت "كولومبو" الانتباه إلى حسن "استخدامهم للغة والمفاهيم الغربية لجعل الحجج مقنعة، بالإضافة إلى إيجاد أرضية مشتركة مع الحلفاء المحتملين في النظام، لا سيما في أوساط المؤسسات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان، فضلًا عن المحافظين وداعمي السوق الحرَّة"، وأضافت "كولومبو" إن "منظمات الإخوان المسلمين في أوروبا اكتسبت تأثيرًا سياسيًّا بتنصيب نفسها ممثِّلة للمجتمع المسلم، وتهميش التيارات أو المؤسسات الأخرى التي لا تقاسمها أيديولوجيتها"، وإن "الإخوان المسلمين هم - في الغالب الأعمّ - الشريك الوحيد للمؤسسات السياسية"، كما أن "عدم وجود معارضة فعّالة و/ أو عدم تنظيمها، يسهِّل على الإخوان المسلمين المطالبة بعباءة قيادة المجتمع".

وختامًا، تجسَّد حضور الإخوان المسلمين في أوروبا والبلقان في العديد من المؤسسات المجتمعية، ومنظمات حقوق الإنسان، وتشكيلة واسعة من الاتحادات، كانت قد كفلت فيها القوانين الخاصة بتلك الدول وجودها وتفريخها. وقد سعى الإخوان من خلالها إلى بناء الثقة من خلال قدرتها على علاج قضايا اجتماعية وتعليمية، تصيب في سهامها كل ما هو في نطاق دائرتها، كالباحثين عن هوياتهم الإسلامية في المجتمعات الغربية، أو كالتوفيق بين الراغبين في الزواج على سبيل المثال، وتقديم المنح الجامعية للطلبة، وتشكيل الروابط التعليمية واتحادات المنظمات الإسلامية فيها، والنقابات والمعاهد المتخصصة، بالإضافة إلى محاولات التوجيه في القضايا الحقوقية والإعلامية، والتقرب من الإعلام للإطلال عبر نوافذه وترويج ادعاءاتها، وفق ما تخدم به توجُّهاتها وأهدافها، بما يشمله ذلك

من استهداف المنظمات والجمعيات الخيرية والاجتماعية الرسمية في تلك الدول.

وعلى الرغم من أنها قد أثبتت سابقًا قدرتها على التكيف والمماهاة مع كل إجراء ضدها، فإن تخوفات أحزاب اليسار في أوروبا بدأت تظهر، بعد أن تسرَّب الشك إليها، وبعد افتضاح مخططات الجماعة، فوضعت الدول التشريعات اللازمة للحد من تغلغلها، فحظرت ألمانيا منظمة "أنصار الدولية" إحدى أذرع جماعة الإخوان في ألمانيا، بالإضافة إلى إصدارها قرارًا يقضي بحظر استخدام شعارات جماعة الإخوان المسلمين في أي فعالية، وجرى فرض عقوبات تتراوح بين دفع غرامة والسجن على المخالفين. كما حُظِر الجناح السياسي لحركة حماس في بريطانيا، بعد نحو ٢٠ عامًا من حظر لندن الجناح العسكري للحركة. فيما عملت فرنسا على تعزيز مبادئ المواطنة كما في مشروع قانون "تعزيز مبادئ الجمهورية" الذي وافق عليه المجلس الأعلى للديانة الإسلامية. وأعلنت النمسا عن توسيع العقوبات المفروضة على "الإخوان المسلمين" وباقي الجماعات المتطرفة. لكن بالرغم من ذلك يبقى مرجَّحًا استمرار نشاط التنظيم، في الحاضر والمستقبل، في بعض دول شرق أوروبا، إلى جانب شرق وغرب إفريقيا أيضًا، والسؤال الذي يحضرنا هنا، لا يتعلق بحضور الإسلام السياسي فيها، ولكن متى يكون صعوده فيها؟

الهوامش والمراجع

(١) وليد كاصد الزيدي، لإسلاموية المتطرفة في أوروبا: دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص٧٠-٧١.

(٢) جاسم محمد، أدوات جماعات الإسلام السياسي وآلياتها لتحقيق أهدافها ومشروعاتها في أوروبا، ترندز، ٤ أبريل (حزيران) ٢٠٢١، استرجعت بتاريخ ١٠ مارس (آذار) ٢٠٢٢، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3MGYK1v

(٣) فالنتينا كولومبو، النماذج القديمة والجديدة: الإخوان المسلمون في أوروبا، ترجمة: عمر الأيوبي. مجموعة باحثين، الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، العدد ١١٢،٢٠١٦، ص ١٧٣.

(٤) كيف شوهت الجماعات الإسلامية نظرة أوروبا للإسلام، العرب، ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٠، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3q7YHBW

(٥) ماهر فرغلي، "هكذا اخترق الإخوان ملف حقوق الإنسان"، موقع حفريات، ٢٧ ديسمبر (كانون الثاني) ٢٠٢٠، متاح إلكترونيًّا عبر الرابط الآتي:

هكذا-اخترق-الإخوان-ملف-حقوق-الإنسان/https://hafryat.com/ar/blog

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) تحذير من إرهاب الإخوان بأوروبا.. وفضح خريطة التغلغل، سكاي نيوز عربية، ٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢١، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3Id4XOX

(9) Network of Networks The Muslim BrotherHood In Europe, October 2021:
https://ecrgroup.eu/files/MuslimBrotherhood.pdf

(١٠) أحمد إمام، الخناق يشتد على جماعة الإخوان في ألمانيا، سكاي نيوز عربية، ١ فبراير (شباط) ٢٠٢٢، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3u7vyly

(١١) ماذا ينتظر "الإخوان" بعد عاصفة القوانين الأوروبية؟، سكاي نيوز عربية، ٩ يوليو (تمّوز) ٢٠٢١، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3u3vWaD

(١٢) إهمال أوروبي للبلقان يحوله إلى قاعدة خلفية للإخوان المسلمين، ميدل إيست أون لاين، ٦ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢١، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/36rA7Fq

(١٣) الإخوان في البلقان.. تواجد قديم ومزعج يرعاه ويدعمه أردوغان، صحيفة روز اليوسف، ٩ مارس (آذار) ٢٠٢١، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3tTsVcU

(١٤) هل تكون البلقان محطة الإخوان الجديدة بعد المصالحة العربية؟ (تقرير)، أمان، ٨ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢١، عبر الرابط التالي: http://www.aman-dostor.org/show.aspx?id=34202

(١٥) الإخوان في البلقان.. تواجد قديم ومزعج يرعاه ويدعمه أردوغان، مرجع سابق.

(١٦) البلقان حديقة الإخوان الخلفية للتمدد في أوروبا، العرب، ٥ يناير (كانون الثاني) ٢٠٢١، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3MTponP

(١٧) كيف شوهت الجماعات الإسلامية نظرة أوروبا للإسلام، مرجع سابق.

(١٨) محمد الحداد، أوروبا ومسلموها: قضية أمنية أم مراجعة لقواعد التأسيس؟ مجموعة باحثين، الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، العدد ١١٢،٢٠١٦، ص٢٤.

(19) New Report: "Network of Networks: The Muslim Brotherhood in Europe", European Eye on Radicalization, 15 November 2021:
https://eeradicalization.com/muslim-brotherhood-in-europe-report-paul-stott-tommaso-virgili/

(٢٠) محمد اللويزي، "لماذا غادرت الإخوان المسلمين، عودة مضيئة إلى إسلام لا سياسي"، دار ميشالون، باريس، ٢٠١٦، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢١) أشرف عبد الحميد، هؤلاء قادتها بأوروبا.. لماذا قسم "الإخوان" العالم إلى ٧ مناطق؟، العربية نت، ٢٠ مايو (أيار) ٢٠٢٠، استرجعت بتاريخ ١٠ مارس (آذار) ٢٠٢٢، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/3vYyQQD

(٢٢) فالنتينا كولومبو، النماذج القديمة والجديدة: الإخوان المسلمون في أوروبا، ترجمة: عمر الأيوبي. مجموعة باحثين، الإسلام في أوروبا: إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب، ط١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، العدد ١١٢،٢٠١٦، ص ١٦٥.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٢٤) المرجع السابق، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢٥) باحثون يحذرون من خطورة جماعات الإسلام السياسي على أوروبا، صحيفة الاتحاد (الإماراتية)، ٧ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١، استرجعت بتاريخ ١٢ مارس (آذار) ٢٠٢٢، عبر الرابط المختصر التالي: https://bit.ly/35Qutwk

(٢٦) فالنتينا كولومبو، النماذج القديمة والجديدة: الإخوان المسلمون في أوروبا، ترجمة: عمر الأيوبي. مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢٧) مرجع سابق، بتصرّف، ص ١٨٦ - ١٨٩.

سيناريوهات المشهد السياسي العراقي

أ. م. د. سيف نصرت توفيق

كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت
رئيس تحرير مجلة تكريت للعلوم السياسية

اعتاد العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ على الأزمات الخانقة متعددة الاتجاهات، وعلى وجه الخصوص الأزمات السياسية، لا سيما ما بعد الانتخابات البرلمانية، ولعل السبب الرئيس لتلك الأزمات الحادة يعود في الأصل إلى بذور الاحتلال الأمريكي القائمة على الاعتماد على التفتيت والتقسيم، بل هي أشبه بالخلية السرطانية -إن صح التعبير- التي تنقسم على نفسها، فلم يعد المشهد العراقي الحالي قائمًا على التقسيمات الثلاثية الطائفية والقومية سنة - شيعة - كرد، بل أصبحت المكونات منقسمة ومفتتة حسب المصالح، فالمكون السني منقسم على نفسه، إلى جانب المكون الكردي، لا سيما بعد أن غيرت الانتخابات الأخيرة المعادلة لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد أن كان الكرد مجتمعين يشكلون بيضة القبان كما يُطلق عليهم في تشكيل الحكومات واختيار رئاسة الوزراء، ومما عقّد المشهد السياسي العراقي استحواذ التيار الصدري على أعلى المقاعد (٧٣ مقعدًا)، وانهيار المنظومة التقليدية المتمثلة بدولة القانون التي حصلت على (٣٧ مقعدًا) فقط، بعد أن فازت بأكثر من (٨٩ مقعدًا) في الانتخابات الماضية عام ٢٠١٠، فضلًا عن الأحزاب التي تمثِّل القوى التي حاربت تنظيم داعش والتي اندمجت تحت عنوان جديد غير رسمي، وحملت اسم "الإطار التنسيقي"، فلم تحصل إلا على (١٧ مقعدًا)؛ حيث تراجعت مقاعد تحالف "الفتح" تراجعًا كبيرًا، بعدما كانت القوة الثانية متكونة من (٤٨ نائبًا) في برلمان ٢٠١٨، والمفاجأة الكبرى تمثَّلت في صعود تيار سياسي جديد من الشباب المستقلين غالبيتهم يمثلون متظاهري أكتوبر ٢٠١٩ الذين أطاحوا بحكومة "عادل عبد المهدي"، وهذا المحور شكَّل حاليًّا بداية تحالف جديد من كتل المعارضة، حمل اسم "من أجل الشعب"، يتكون من حركة امتداد التي مثَّلت الحركة الاحتجاجية في البرلمان العراقي، وحزب الجيل الجديد الكردي، و١٠ نواب مستقلين، إذ يمثل التحالف حتى الآن ٢٨ نائبًا.[1]

ومن نافلة القول أن هذه المعطيات الجديدة تعطي أملًا كبيرًا للمعترضين على الواقع السياسي العراقي السابق، وبالمقابل تخوفًا من قِبل القوى التقليدية في الانتخابات القادمة إذا ما أُبقي على النظام الانتخابي المعدَّل نفسه الذي شكَّل الصدمة لقوى الإطار واستفاد منه التيار الصدري، وكما كان متوقعًا كانت نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية العراقية المبكرة، التي أجريت في ١٠ أكتوبر ٢٠٢١، منخفضة جدًا؛ إذ بلغت نسبة المشاركة الرسمية ٣٩% من أصل ٢٢ مليون

ناخب مسجل، بل إن هناك تقارير لمنظمات غير حكومية تؤكد أن نسبة المشاركة الفعلية لم تتجاوز ١٨%. فلسنوات خلت فشل البرلمان العراقي في كبح ظاهرة الفساد المستشري، وسوء الإدارة والمحسوبية التي ابتليت بهما البلاد بعد عام ٢٠٠٣، ومن خلال تلك المقاربات فإن الكثير من المحللين يؤكدون أن الانتخابات القادمة ستؤدي إلى إقصاء الآباء المؤسسين للنظام السياسي الجديد، وصعود تيار من المستقلين والمدنيين.

ومن خلال استعراض واقع المشهد العراقي الحالي فان استشفاف واستشراف المستقبل المباشر والقريب يثيران لدينا إشكالية حول المآلات والاحتمالات والسيناريوهات المستقبلية للأزمات السياسية المتلاحقة للواقع العراقي، وما ستؤول إليه ما بعد تشكيل الحكومة المقبلة، ومن هذه الإشكالية فإن السؤال الجوهري الذي ننطلق منه لإيجاد إجابة تسعفنا للوقوف على أرضية خصبة لإعطاء صورة أكثر وضوحًا للمشهد السياسي العراقي هو: ما السيناريو الأقرب الى الواقع؟

من خلال المعطيات المتوافرة، والتي ترتكز بشكل أساس إلى تاريخ مليء بالأزمات والتعقيدات والتناقضات، بفضل التدخلات الخارجية الإقليمية للدول المجاورة، والدولية ممثَّلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي غالبًا ما يكون لديها الكلمة الفصل، وإن كانت الأخيرة تدعي غير ذلك وأن للعراق الحرية الكاملة في سياسته الداخلية والخارجية، إلا أننا نجد أنها في مناسبات عديدة تقوم بالتدخل لرسم السياسة العراقية بصورة غير مباشرة، وفي الكواليس بالتنسيق مع الداخل العراقي والدول المجاورة، وبالتحديد إيران صاحبة النفوذ الأكبر في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣. والمختص بالسياسة يعلم أن الحقيقة هي في المُضمر لا المُعلن، وعليه نجد أن الحراك

> "لم يَعُد المشهد العراقي الحالي قائمًا على التقسيمات الثلاثية الطائفية والقومية سنة - شيعة - كرد، بل أصبحت المكونات منقسمة ومفتتة حسب المصالح، فالمكون السني منقسم على نفسه، وكذا المكون الكردي."

السياسي العراقي في المرحلة القادمة لا يتجاوز ثلاثة مشاهد الأقرب إلى الواقع العراقي:

الأول: مشهد التصادم

يشير الكثير من المؤشرات إلى أن الاحتقان الحاصل في العملية السياسية قد وصل إلى ذروته؛ فعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات من قِبل الإطار التنسيقي، وتحميل جهات خارجية المسؤولية وراء التزوير والتلاعب بالنتائج، وصولًا إلى الاحتجاجات أمام المنطقة الخضراء والسفارات الأجنبية من قِبل أتباع القوى الخاسرة، ودفع عناصر الحشد الشعبي وبالتحديد الولائي - كما يُطلق عليه - إلى المشاركة في تلك التظاهرات والاحتجاجات، كل ذلك قد يُنذر بخطر التصادم المُسلَّح فيما بعد، وانسداد الطريق السياسي. ومما عقّد الوضع السياسي أيضًا طرْح مشروع حكومة أغلبية بدلًا من الحكومة التوافقية سيئة الصيت التي لم تستطع أن تحاسب وزيرًا واحدًا بتهم الفساد.

وقد جاء اعتراض السيد "مقتدى الصدر" على مشاركة رئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي" في تشكيل الحكومة، ليتسبب في ازدياد التوتر القائم، وذلك لأسباب كثيرة منها أسباب شخصية تتعلق باستهداف "المالكي" للسيد "مقتدى" قانونيًّا في ولايته الأولى، والسبب الثاني يتمثّل

> اعتراض السيد "مقتدى الصدر" على مشاركة "المالكي" في تشكيل الحكومة تسبَّب في ازدياد التوتر، وذلك لأسباب كثيرة منها أسباب شخصية تتعلق باستهداف "المالكي" شخصية السيد "مقتدى" قانونيًّا في ولايته الأولى.

بعملية "صولة الفرسان" التي استهدفت جيش المهدي بالقتال والاعتقال والملاحقة، هذا إلى جانب قوة "المالكي" في ولايتين، وضربه عرض الحائط كل الخطوط الحمراء، وفي مقدمتها عدم الاكتراث لمرجعية النجف وعدها سلطة في حدود الدين، وقوبل هذا الاعتراض على "المالكي" بالرفض من قِبل قيادات الإطار التنسيقي، لأن استبعاده يعني البقاء تحت هيمنة التيار الصدري، لا سيما أن دولة القانون (التي تتمتع بـ ٣٧ مقعدًا) قادرة نوعًا ما على التأثير على القرارات في السلطة التشريعية، فيما لو استطاعت جذب واستقطاب مقاعد من كتل سياسية أخرى كما حدث في الانتخابات التشريعية السابقة، ولعل عزل "خميس الخنجر" من رئاسة تحالف عزم من قِبل "مثنى السامرائي" وبعض النواب، والانحياز إلى جانب الإطار التنسيقي، يُعد محفزًا مستقبليًّا للرؤية الرافضة لمنع "المالكي" من المشاركة في العملية السياسية.

ومما زاد التوتر السياسي أيضًا، اختيار رئيس البرلمان "محمد الحلبوسي" بالتوافق مع التيار والكرد، بعد أن كان توزيع المناصب الثلاثة العليا للدولة [*] مرتبطًا بعضه ببعض، وعادة ما تُقدَّم الأسماء كحزمة واحدة، أو من خلال صفقة واحدة، الأمر الذي عقَّد الأمور في ظل تمرير رئاسة البرلمان من دون القوى التقليدية (الإطار التنسيقي) الذي فشل في إرباك الجلسة، واتهام نواب التيار الصدري بضرب رئيس السن "محمود المشهداني" ودخوله المستشفى، وبعد فشل الحلول السياسية اتجهت قوى الإطار إلى المحكمة الاتحادية باعتبار عدم قانونية جلسة اختيار "الحلبوسي"، بيد أن القرار لم يأتي ثماره، ورَدَّت المحكمة الدعوى.[٢]

وفي خضم تلك الأحداث وقعت توترات أمنية في مختلف مدن العراق، وبالتحديد الوسط والجنوب، كان آخرها الاغتيالات في محافظة ميسان، التي أدت الى تبادل الاتهامات ما بين "التيار الصدري" و"عصائب أهل الحق"، والنزاعات العشائرية التي تختفي تحتها الخلافات السياسية، لا سيما في المحافظات الغنية بالنفط والمنافذ التجارية كالبصرة، فضلًا عن التفجيرات التي استهدفت مقرات تحالف "تقدم" التابع إلى رئيس البرلمان "الحلبوسي"، ومقرات الكرد في بغداد، ومحافظات أخرى، وسبق تلك التهديدات محاولة الاغتيال الفاشلة في ٧ / ١١ / ٢٠٢١ لرئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" بالطائرات المسيَّرة، لا سيما بعد أن طُرِح اسمه كمرشح لولاية ثانية [٣]، كل هذه المعطيات والتصريحات من قِبل قيادات الإطار التنسيقي قد تُنذر بتصادم يؤدي إلى انهيار سياسي وأمني لا يُحمد عقباه، في ظل إصرار كل الأطراف على الموقف نفسه.

الثاني: مشهد التناغم

قد تؤدي المتغيرات المتلاحقة في العراق إلى الانفراج السياسي، ولعل أول تلك الأحداث التي قادت إلى نوع من التهدئة، كان إعلان الكتلة الصدرية بشكل مفاجئ تجميد المفاوضات مع جميع الكتل السياسية بخصوص تشكيل الحكومة المقبلة، وجاء في تغريدة السيد "مقتدى الصدر" على موقع تويتر حول اختيار رئيس الجمهورية بالقول "إذا لم يكن مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني الحليف لرئاسة الجمهورية مستوفيًا للشروط، فأدعو نواب الإصلاح (التيار الصدري) لعدم التصويت له"، فضلًا عن قرار المحكمة الاتحادية التي أصدرت حكمًا بعدم صحة قرار مجلس النواب بالموافقة على قبول ترشيح "هوشيار محمود محمد زيباري" لمنصب رئيس الجمهورية المتخذ بتاريخ ٣١ / ١ / ٢٠٢٢، وإلغائه وعدم قبول ترشيحه مستقبلًا لمخالفته أحكام المادة (٦٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.[٤]

وقد شكَّل موقف التيار الصدري وقرار المحكمة الاتحادية الذي جاء متناغمًا مع الإطار التنسيقي نقطة جديدة قد تقود إلى إعادة الحوار والبحث عن حلول لتشكيل الحكومة المقبلة، وبالأخص رئاسة الوزراء التي تُعد نقطة الخلاف الرئيسة، لا سيما أن العرف السياسي قد ساد على أن يقود هذا المنصب المكون الشيعي، فإما أن يكون الخيار متوافقًا مع الإطار التنسيقي أو جزء منه، أو يكون بديلًا لشخصية توافقية كشخصية "الكاظمي"، وكانت الأسماء التي تم تداولها إما إعادة "حيدر العبادي" أو "الكاظمي" لعبور هذه المرحلة، ويُعد "المالكي" نقطة الخلاف الأساسية التي تبحث عن حل للتناغم، فقد يُعطى منصب نائب رئيس الوزراء، وإن لم يوجد هذا المنصب، أو القبول بوزارات سيادية مهمة كترضية لتلك القوى، وهو المشهد الأقل خسارة لكل المشتركين بالعملية السياسية، مع الاختلاف على الأرباح، إذا ما قِيس تحت معادلة max mini, mini max.

> "شكَّل موقف التيار الصدري وقرار المحكمة الاتحادية الذي جاء متناغمًا مع الإطار التنسيقي نقطة جديدة قد تقود إلى إعادة الحوار والبحث عن حلول لتشكيل الحكومة المقبلة."

الثالث: مشهد الاستمرارية

لا غرابة في أن المواقف تتغير وفق مصالح الأحزاب في العراق، وأن لكل انسداد سياسي مخرجًا، وأن أحد المشاهد التي قد نرجحها هو بقاء الحال على ما هو عليه، أي استمرار الوضع الحالي، أي إعادة التوافقية بصورة جديدة، لا سيما أن الرئاسات الثلاث لا تزال تقبع تحت عرف المكونات الطائفية والقومية، وبالتالي لا وجود للمصلحة الوطنية أو الهوية الوطنية في برنامج جميع الأحزاب، إلا مع القليل من المستقلين، وحتى المستقلين أمام اختبار كبير في ظل البرلمان الحالي، فكثير من القوى التقليدية تعول على استمالتهم وإبقائهم في دائرة الفشل، بمعنى إسقاطهم أمام جمهورهم الذي يأمل خيرًا بصعودهم، من خلال استقطابهم في هيكل التحالفات المصلحية بما يحقق بقائهم في الدورات البرلمانية القادمة؛ مما قد يؤدي إلى مزيد من العزوف عن المشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية أو حتى في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

وإذا اتفقت القوى التقليدية مع التيار الصدري والكرد والسنة على شكل الحكومة، ورفض المستقلون أو بعضهم، فإن ذلك سيجعلهم في

موقع المعارضة الرقابية الضعيفة، التي لا تشكل رقمًا صعبًا في إقرار أو تعطيل أو حتى تمرير أي قانون ممكن أن يُعدِّل من المشهد السياسي العراقي الذي تشوبه الكثير من الشوائب. وإذا ما أُعِيد تدوير الطبقة السياسية نفسها بواجهات جديدة للمشهد السياسي العراقي في ظل ضعف الإدارة العراقية على مختلف الصُّعد، لا سيما الوضع الاقتصادي الهش والمربك، فإن ذلك سيقود إلى الغليان الشعبي، وتكون النتيجة الانفجار باتجاه الاحتجاجات والتظاهرات التي قد تقصم ظهر الحكومة، كما حدث لحكومة "عادل عبد المهدي"، بل قد يكون هذه المرة التصعيد أكثر من ذي قبل، في ظل اتساع دائرة الفقر والبطالة والجهل، مع ارتفاع أسعار الدولار، وانعكاسه على أسعار الدواء والغذاء، فضلًا عن سوء الخدمات المقدمة.

ختامًا، في ظل غياب خريطة طريق سياسية للإصلاح رغم كثرة المدعين بامتلاكها، فمن المهم التحرك لوضع خريطة طريق جادة

> "تتغير المواقف وفق مصالح الأحزاب في العراق، أخذًا في الاعتبار أن لكل انسداد سياسي مخرجًا، ويُرجَّح بقاء الحال على ما هو عليه، أي إعادة التوافقية بصورة جديدة."

للإصلاح. ولا يمكن أن نغفل العامل الإيراني، رغم أنها لا تعلن صراحة التدخل، لكن القاعدة الأساسية لديها قائمة على أن تكون توجهات رئيس الوزراء المقبل لا تتعارض مع المصالح الاستراتيجية لإيران، التي تحرك الجماعات الموالية لها لقلب الطاولة في حال إقصائها من المشهد السياسي العراقي، إلا في حال تطابق مصالحها مع قضايا خارجية تتعلق بالملف النووي الإيراني في ظل التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الراعية للمشروع. صحيح أنه ليس هناك في السياسة عدو دائم أو صديق دائم وإنما هناك مصالح دائمة.

الهوامش والمراجع

(١) انتخابات العراق ٢٠٢١: كيف تبدو الخارطة السياسية بعد إعلان النتائج الأولية؟، موقع بي بي سي العربية، متاح على الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58891622

(*) جرى العرف في العراق، منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، على أن يكون منصب رئاسة الجمهورية من حصة المكون الكردي؛ حيث شغله شخصيات من حزب الاتحاد الوطني، فيما يشغل منصب رئيس البرلمان شخصية من المكون السني، ورئاسة الحكومة من حصة الأحزاب الشيعية.

(٢) الاعتداء على رئيس البرلمان العراقي المؤقت ونقله للمستشفى، موقع الوطن، الأحد 9 يناير 2022، متاح على الرابط الآتي: https://www.elwatannews.com/news/details/5897878

(٣) لمزيد من التفاصيل: جمال الكشكي، لماذا استهداف الكاظمي؟ البيان، الإمارات العربية المتحدة، 13 نوفمبر 2021. متاح على الرابط الآتي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-11-13-1.4295944

(٤) المحكمة الاتحادية العراقية، القرار (17/اتحادية/ 2022) الخاص بإلغاء قرار مجلس النواب المؤرخ 31/ 1/ 2022 والخاص بترشيح (هوشيار محمد زيباري) لمنصب رئيس الجمهورية متاح على الرابط الآتي: https://www.iraqfsc.iq/eventsearch.php

التداعيات السياسية للأزمة الاقتصادية التركية

أ. هند أحمد فكري

باحث سياسي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

يشهد الداخل التركي العديد من الأزمات والإشكاليات؛ ففي الوقت الذي تستعد فيه البلاد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام ٢٠٢٣، لا يزال الاقتصاد التركي يعاني من أزمة طالت مختلف أوجه الحياة، ووضعت النظام التركي بقيادة الرئيس "رجب طيب أردوغان" في مأزق، خاصة في ظل تراجع شعبيته، واتجاه أحزاب المعارضة نحو توحيد صفوفها في مواجهته، بما يجعل الاستحقاق الانتخابي المقبل محطة حاسمة بالنسبة لحزب العدالة والتنمية.

مظاهر الأزمة الاقتصادية التركية

يُعد الاقتصاد التركي عاملًا رئيسًا ومحوريًّا في التأثير على النظام السياسي وتحديد التوجه السياسي للدولة؛ حيث تسلَّم "أردوغان" منصبه رئيسًا للوزراء عام ٢٠٠٣، إبّان مرور البلاد بأزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة أمام الدولار، وارتفاع كبير في أسعار الفائدة، خلال عهد رئيس الوزراء الأسبق "بولنت أجاويد"، ما جعل الناخبين يصوتون بكثافة لصالح حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢؛ أملًا في قدرة الحزب على إخراج البلاد من تلك الأزمة. [١]

وبالرغم من التعويل على حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان" للتخفيف من حدة الأزمة الحالية، فإن سياسات الحزب أدت في الوقت الراهن إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في البلاد، لتشهد تركيا حاليًّا انخفاضًا حادًا في قيمة الليرة التركية، وتراجعًا في الاحتياطي النقدي للبلاد، وتزايد معدلات الدين الخارجي، وما صاحب كل ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم، وتراجع القوة الشرائية، وهو ما أثّر سلبًا على معيشة المواطنين. [٢]

وتشير التقديرات الاقتصادية إلى تجاوز سعر صرف الليرة التركية ١٣ دولارًا خلال شهر يناير ٢٠٢٢، وفق بيانات البنك المركزي التركي [٣]، بعد أن كان سعر صرف الليرة ٧,٣ دولارات في يناير ٢٠٢١ [٤]، كما سجَّل معدل التضخم السنوي في تركيا ارتفاعًا كبيرًا في يناير ٢٠٢٢، وفق بيانات معهد الإحصاء التركي، ليصل إلى ٤٨,٦٩% على أساس سنوي، مقارنة بنسبة ١٤,٩٧% شهر يناير ٢٠٢١ [٥].

معدل التضخم السنوي في تركيا في الفترة (يناير ٢٠٢٠ - يناير ٢٠٢٢)

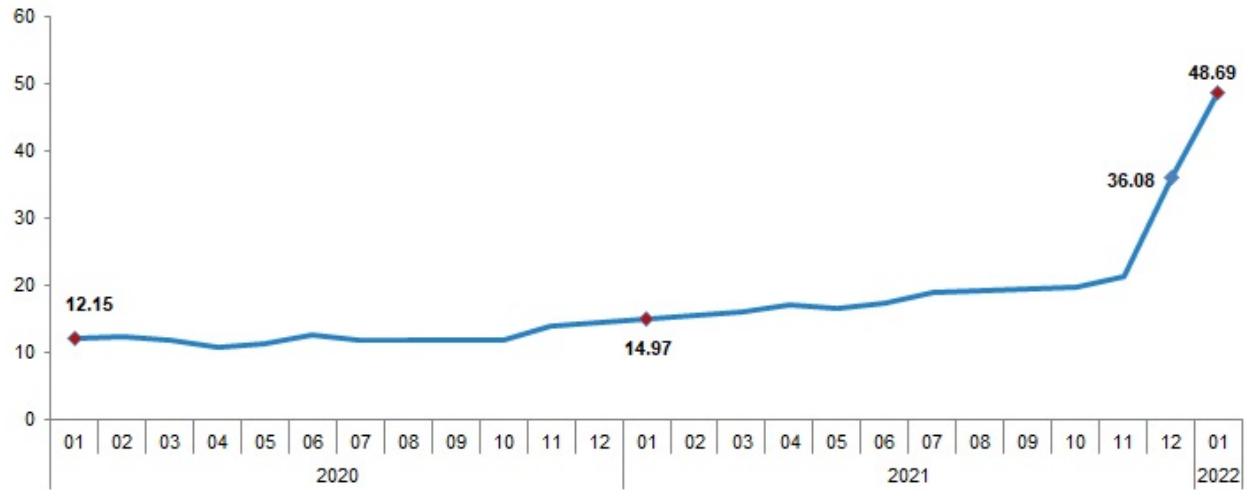

المصدر: معهد الإحصاء التركي

كما فقدت الليرة التركية ٤٤% من قيمتها العام الماضي مع خفض البنك المركزي التركي أسعار الفائدة بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس منذ سبتمبر ٢٠٢١، وذلك في إطار توجه "أردوغان" لإعطاء الأولوية للائتمان والصادرات.

وكنتيجة لانهيار العملة اتجهت الحكومة إلى رفع أسعار الغاز والكهرباء والمواد الغذائية في يناير ٢٠٢٢؛ مما أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها، وزيادة أعباء المعيشة على كاهل المواطنين، وهو ما أسفر عن تفاقم السخط الشعبي من تلك السياسات. [٦]

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل أسهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية التركية، على رأسها تدخل "أردوغان" في السياسة المالية للبلاد، وخاصة في سياسات البنك المركزي التركي، واتباعه لسياسة اقتصادية غير تقليدية تقوم على مواجهة الأزمة من خلال خفض أسعار الفائدة بدلًا من رفعها، مؤكدًا أن أسعار الفائدة المرتفعة "هي سبب كل الشرور الاقتصادية"، وهو ما يتعارض مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد أن خفض أسعار الفائدة يزيد معدلات التضخم، ما أدى بدوره إلى تراجع قيمة الليرة التركية، وتراجع الاحتياطي النقدي، وزيادة معدلات التضخم [٧]. فضلًا عن تقليل العوائد التي تحققها الأصول المستثمرة بالعملة التركية، وهو ما دفع المستثمرين الأجانب للبحث عن أسواق أخرى ذات عوائد أعلى [٨]. وقد تجاهلت سياسة "أردوغان" طبيعة الاقتصاد التركي الذي يقوم على الاستيراد بشكل أساسي، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية التي تدخل في العديد من الصناعات التي يتم تصديرها، ومن ثَمَّ فإن انهيار العملة التركية يرفع كلفة استيراد تلك المواد؛ مما يؤثر سلبًا على قطاع الصناعة، جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثَمَّ ارتفاع أسعار الصادرات [٩].

دور قـوى المعارضـة فـي مواجهـة "أردوغـان"

تستعد تركيا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٢٣، والتي ستكون الأزمة الاقتصادية الخانقة -بلا شك- أحد العوامل الرئيسة المحدِّدة لنتائجها، هذا وتشهد الساحة السياسية التركية تنافسًا حادًّا بين حزب العدالة والتنمية برئاسة الرئيس "أردوغان" من ناحية، وتحالف المعارضة التركية المكوَّن من ستة أحزاب، وهي: حزب الشعب الجمهوري، وحزب الخير، والحزب الديمقراطي القومي، وحزبي المستقبل والديمقراطية، والبناء المنشقة قادتهما عن حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى حزب السعادة الإسلامي.

وفي حين يسعى "أردوغان" إلى تعزيز صلاحياته وزيادة فرص استمراره في السلطة من خلال السعي لفرض دستور جديد يشمل تعديلات في قانوني الانتخابات والأحزاب، وإلغاء شرط ٥٠%+١ اللازم للفوز بالرئاسة؛ على أن يفوز في الانتخابات المرشح صاحب أعلى نسبة أصوات من الجولة الأولى، فقد اتفقت أحزاب المعارضة سالفة الذكر على مجموعة من البنود ضمن الوثيقة الانتخابية لتحالف تلك الأحزاب، وعلى رأسها عودة تركيا للنظام البرلماني، وحصر السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية وتحديد صلاحياته، على أن توكل مهمة تشكيل الحكومة إلى زعيم الحزب السياسي الحائز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، والعمل على تعزيز استقلالية القضاء، وكذا استقلالية المؤسسات المالية، خاصة البنك المركزي.[١٠]

> اتفقت أحزاب المعارضة التركية على مجموعة من البنود ضمن الوثيقة الانتخابية لتحالف تلك الأحزاب، وعلى رأسها عودة تركيا للنظام البرلماني، وحصر السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية وتحديد صلاحياته، على أن توكل مهمة تشكيل الحكومة إلى زعيم الحزب السياسي الحائز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، والعمل على تعزيز استقلالية القضاء، وكذا استقلالية المؤسسات المالية، خاصة البنك المركزي.

وفي هذا السياق، عُقِد اجتماع بالعاصمة التركية، في ١٢ فبراير ٢٠٢٢، لرؤساء أحزاب المعارضة الستة الرئيسين بدعوة من زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري "كمال أوغلو"؛ لمناقشة النظام البرلماني المقترح، مع تأكيد مسؤوليتهم المشتركة في التغلب على الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد.[١١]

الضغط باتجاه إجراء انتخابات مبكرة

بعد نجاح أحزاب المعارضة التركية في توحيد صفوفها وتشكيل تحالف انتخابي معارض لتوجهات وسياسات "أردوغان"، كثَّفت تلك الأحزاب من دعواتها لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وعلى الرغم من صعوبة نجاح المعارضة في الدفع باتجاه إجراء انتخابات مبكرة، فإن شعبيتها تزداد وفق نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها العديد من مراكز استطلاعات الرأي العام، والتي كشفت عن ارتفاع التأييد الشعبي للأحزاب والشخصيات المعارضة مقابل تراجع مستويات التصويت لصالح الائتلاف الحاكم المكوَّن من حزبي "العدالة والتنمية" و"الحركة القومية"؛ حيث أظهر استطلاع رأي أجرته شركة "ميتروبول" للأبحاث، في فبراير ٢٠٢٢، عن بلوغ نسبة تأييد الرئيس "أردوغان" نحو ٤١,١%، مقابل معارضة ٥٤,٢% من المواطنين.[١٢]

وعلى الرغم من تزايد التأييد الشعبي لقوى المعارضة، فإن الحديث عن إجراء انتخابات مبكرة في الوقت الراهن هو أمر غير معقول؛ نظرًا لأن تلك الانتخابات لا بُد من أن تتم بدعوة من رئيس الجمهورية، والذي يسعى في الوقت الحالي لاستغلال الوقت المتبقي حتى إجراء الانتخابات لاحتواء الأزمة الاقتصادية، وكسب الرضا الشعبي، واستعادة الثقة مرة أخرى في نظامه حتى يتمكن من حصد أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٢٣ والاستمرار في السلطة. [١٣]

وفي هذا الإطار، سعى الرئيس التركي لاحتواء الأزمة الاقتصادية من خلال الإعلان عن حزمة من الإجراءات لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وخفض معدلات التضخم، وإعادة الثقة بالعملة التركية؛ إذ أعلن، في السادس عشر من ديسمبر ٢٠٢١، عن رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح ٤٢٥٠ ليرة تركية في عام ٢٠٢٢، مقابل ٢٨٢٦ ليرة في عام ٢٠٢١ [١٤]، كما أعلن في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ عن الاتجاه نحو إطلاق أداة مالية جديدة لحماية الودائع البنكية بالليرة من الخسائر بسبب تقلبات سعر الصرف [١٥].

هذا وخفضت الحكومة التركية في فبراير ٢٠٢٢ ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية الأساسية من ٨% إلى ١%، وأعلن "أردوغان"، في الثاني عشر من الشهر نفسه، أن السلطات ستعيد تعديل المستوى الذي تُرفَع بموجبه أسعار الكهرباء، وأوضح أن منظمات المجتمع المدني لن تسدد بعد الآن تعريفة الطاقة الأعلى التي تنطبق على الشركات، وأن بعض الشركات الصغيرة ستكون أيضًا قادرة على الاستفادة من التعريفات المخفضة، وذلك على خلفية تضرر الأسر والشركات الصغيرة من الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء الذي طبقته السلطات التركية في يناير ٢٠٢٢. [١٦]

> **"من الصعب الحديث عن إجراء انتخابات مبكرة في الوقت الراهن؛ نظرًا لأن تلك الانتخابات لا بد من أن تتم بدعوة من رئيس الجمهورية، والذي يسعى في الوقت الحالي إلى استغلال الوقت المتبقي على الانتخابات لاحتواء الأزمة الاقتصادية، وكسب الرضا الشعبي، واستعادة الثقة مرة أخرى في نظامه حتى يتمكن من حصد أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٢٣ والاستمرار في السلطة."**

ويسعى النظام الحاكم بقيادة "أردوغان" إلى تعزيز فرص نجاحه في الانتخابات المقبلة، وتوظيف جميع الوسائل الممكنة للاستمرار في السلطة، وذلك من خلال تسليط الضوء إعلاميًّا على الانشقاقات التي تشهدها أحزاب المعارضة، خاصة حزبي الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطي [١٧]، والتركيز على الإطاحة برموز المعارضة التي تحظى بشعبية كبيرة في مواجهته، مع تكثيف الجهود لاستعادة السيطرة على مدينة إسطنبول، بالنظر إلى ما تحظى به من قاعدة انتخابية كبيرة -خسرها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩ [١٨]-، وهو ما بدأت مؤشراته في الظهور بتوجيه الاتهامات إلى "أكرم إمام أوغلو"، رئيس بلدية إسطنبول المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري، بشأن فصل آلاف من العاملين بالبلدية بدعوى انتمائهم إلى حزب العدالة والتنمية وتعيين بعض الإرهابيين للعمل بالبلدية والشركات التابعة لها، وقد شكلت الحكومة لجنة تفتيش من قِبل وزارة الداخلية للتحقق من هذا الأمر [١٩].

وختامًا، يُمكن القول إن النظام التركي بقيادة الرئيس "أردوغان" بات يواجه منافسة كبيرة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتراجع التأييد الشعبي له، فيما تواجه المعارضة التركية مشكلة رئيسة تتمثَّل في التوافق حول مرشح واحد لمنافسة "أردوغان"، بما يضمن عدم تفتيت أصوات المعارضة. وفي ضوء ذلك تبقى نتائج الانتخابات التركية القادمة مفتوحة على الاحتمالات كافة، لتكشف مدى قدرة "أردوغان" على تصحيح مسار سياساته، واستعادة ثقة المواطنين، ومدى نجاح قوى المعارضة في طرح حلول فاعلة لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة، لتحظى بدعم وتأييد قطاع عريض من المواطنين.

الهوامش والمراجع

(١) ماري ماهر، "بدائل محدودة... خيارات تركيا لمواجهة الأزمة الاقتصادية"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متاح على: https://ecss.com.eg/17808/

(٢) بسنت جمال، "التدهور الاقتصادي في تركيا.. الأسباب والتداعيات"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٧ ديسمبر 2021، متاح على: https://ecss.com.eg/17709/

(3) "Indicative Exchange Rates", The Central Bank of Turkey, Announced at 15:30 on 02/24/2022, available on: https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/main+menu/statistics/exchange+rates/indicative+exchange+rates

(4) Balki Begumhan Bayhan, "Does Turkey's economic crisis spell the end for Erdogan?", London school of economics and political sciences, 11 Jnuary 2021, https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2022/01/11/does-turkeys-economic-crisis-spell-the-end-for-erdogan/

(5) 'Consumer Price Index, January 2022', Turkish Statistical Institution, 3 February 2022, available on: https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Consumer-Price-Index-January-2022-45790&dil=2

(6) "Turkey's inflation surges to two-decade high of 48.7%", Reuters, 3 January 2022, https://www.reuters.com/markets/currencies/turkeys-inflation-surges-two-decade-high-487-2022-02-03/

(٧) بسنت جمال، مرجع سبق ذكره.

(٨) أحمد بيومي، "وضع الليرة التركية: ماذا يحدث عندما تحيد عن الأسس العلمية للاقتصاد؟!"، المرصد المصري، 20 ديسمبر 2021، متاح على: https://marsad.ecss.com.eg/65938/

(٩) "الليرة التركية: لماذا فقدت أكثر من نصف قيمتها خلال عام ٢٠٢١؟"، بي بي سي عربية، ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-59702095

(١٠) آمنة فايد، "هل ينجح تحالف المعارضة التركية في الدفع نحو تبكير الانتخابات؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1 فبراير 2022، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17389.aspx

(١١) "توافق واسع بين المعارضة للمرة الأولى بهدف إسقاط النظام الرئاسي"، الشرق الأوسط، 26 فبراير 2022، متاح على: https://cutt.ly/5Aovbnk

(١٢) استطلاع رأي أجرته شركة ميتروبول للأبحاث " نبض تركيا" - فبراير 2022"، https://twitter.com/metropoll/status/1496858127903322117/photo/1

(١٣) جوان سوز، "لماذا تبدو الانتخابات المبكرة في تركيا غير ممكنة؟"، العين الإخبارية، 31 ديسمبر 2021، https://al-ain.com/article/why-early-elections-in-turkey-seem-not-possible

(١٤) "أردوغان يعلن رفع الحد الأدنى للأجور بنحو 50% مع استمرار هبوط الليرة"، سي إن إن عربية، 16 ديسمبر 2021، متاح على: https://arabic.cnn.com/business/article/2021/12/16/erdogan-turkey-enemies-future-people

(١٥) نوران عوضين، "حصاد العام ... تركيا بين إخفاقات الداخل ودبلوماسية الخارج"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 ديسمبر 2021، متاح على: https://ecss.com.eg/18018/

(١٦) "أردوغان يعلن عن جملة من الإجراءات لتخفيف عبء التضخم وفاتورة الكهرباء"، روسيا اليوم، ١٦ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://cutt.ly/oPUjJpe

(١٧) نوران عوضين، مرجع سبق ذكره.

(18) https://www.bbc.com/arabic/trending-48745523

(١٩) "أبعاد اتهام "أردوغان" رئيس بلدية إسطنبول "إمام أوغلو" بتعيين إرهابيين في البلدية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 9 يناير 2022، متاح على: https://cutt.ly/2AoLAld

معضلة الانتقال المتعثر في الصومال الصراع بين "فرماجو" و"روبلي"

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة وجامعة زايد

يدين الصومال في مرحلة ما بعد حكم الرئيس "سياد بري" في وجودها كدولة إلى عوامل خارجية؛ إذ تعتمد في الاعتراف بها كدولة ذات سيادة على دعم العديد من المانحين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تسعى للتخفيف من حدة تبعات انهيار الدولة الصومالية. وعلى عكس تجربة صوماليلاند التي اعتمدت على مؤتمرات المصالحة الوطنية الممولة ذاتيًّا، لجأت جمهورية الصومال إلى الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٢، دعَّمت الجهات الفاعلة الدولية ١٥ محاولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، كما نُظِّم العديد من المؤتمرات خارج الصومال، أسفرت خمسة منها عن نتائج مؤقتة، على الرغم من فشلها جميعًا في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة إلى أن تدخل الجهات الخارجية، ولا سيما دول الجوار بشكل أساسي، وعدم رغبة الجهات الفاعلة المحلية في إعادة بناء الدولة، والدعم المحلي المحدود للمبادرات المدعومة دوليًّا، جميعها عوامل عرقلت الوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في استعادة النظام والاستقرار وإعادة بناء الدولة. لقد شملت هذه المبادرات مؤتمر جيبوتي عام ١٩٩١، ومؤتمر أديس أبابا للمصالحة الوطنية عام ١٩٩٣، ومؤتمر القاهرة عام ١٩٩٧، ومؤتمر السلام الوطني الصومالي في جيبوتي، والمعروف باسم "عملية عرتا للسلام" عام ٢٠٠٠، والتي أدت إلى إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية وانتخاب الرئيس "عبد القاسم صلاد حسن"، ومؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في كينيا، المعروف باسم "عملية مباغاتي للسلام" بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، والتي أدت إلى تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية وانتخاب الرئيس "عبد الله يوسف".

وعلى الرغم من إحباطات الصوماليين المتكررة من الحكومات الانتقالية التي اختِيرَت على أساس ديمقراطية عشائرية، فقد كان انتخاب الرئيس "محمد عبد الله فرماجو"، في فبراير ٢٠١٧، يبدو وكأنه يبعث على الأمل، فقد أظهر الرجل خلال عمله رئيسًا للوزراء في ٢٠١٠ كفاءة مقدرة في الشفافية ومحاربة الفساد، بيد أنه سرعان ما انحاز لحسابات عشائرية ضيقة، ودخل في توازنات إقليمية أفقدته القدرة على اتخاذ قرارات توافقية تحظى بالإجماع الوطني، وعليه ظلَّت التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب، والقضاء على الفساد، والحد من الفقر، والتوصل إلى دستور دائم، على حالها وكأن الصومال يعود القَهقَرى. وعوضًا عن الالتزام بالدستور، شهدت البلاد صراعًا حادًّا على السلطة بين الرئيس

"محمد عبد الله فرماجو"، ورئيس حكومته "محمد حسين روبلي"، الذي تولَّى منصبه في سبتمبر عام ٢٠٢٠. وتحاول هذه الورقة مناقشة طبيعة وأبعاد التوتر بين الرئيس "فرماجو" ورئيس الوزراء "روبلي"، وهو صراع قابل للتصعيد في حالة عدم اكتمال الاستحقاق الانتخابي النيابي، وتداعيات ذلك على معضلات الانتقال المتعثر في الصومال.

> "إن التدخل من الجهات الخارجية، وعدم رغبة الجهات الفاعلة المحلية في إعادة بناء الدولة، والدعم المحلي المحدود للمبادرات المدعومة دوليًّا، جميعها عوامل عرقلت استعادة النظام والاستقرار وإعادة بناء الدولة في الصومال."

أولًا: أسباب الصراع بين "فرماجو" و"روبلي"

انتهت فترة ولاية الرئيس الصومالي "محمد عبد الله فرماجو" التي استمرت أربع سنوات رسميًّا في فبراير ٢٠٢١، لكنه رفض ترك منصبه لتجنب حدوث فراغ سياسي، بيد أن هذا الموقف مخادع، لأن "فرماجو" هو نفسه المسؤول عن خلق هذا الوضع من خلال إعاقة المفاوضات حول الإطار الانتخابي، ولقد اتهمته المعارضة بالتلاعب في الدوائر الانتخابية إلى درجة رفضت معها الولايات الإقليمية المهمة ومرشحو المعارضة إجراء المزيد من المفاوضات حول الإطار الانتخابي.

لم يظهر الخلاف بين كل من "فرماجو" و"روبلي" إلا في يونيو ٢٠٢١، ومع ذلك كانت المشكلات تختمر قبل ذلك بعدة أشهر، وبعد انتهاء فترة ولايته في فبراير من العام الماضي، فقدَ "فرماجو" مصداقيته على الساحة السياسية الوطنية، واضطر إلى التراجع وترك رئيس وزرائه يتولى المسؤولية، وهذا يشمل التعامل مع ملف الانتخابات، والتي تُؤجَّل باستمرار، وحتى كتابة هذه السطور كان آخر أجل لإتمام الانتخابات الماراثونية هو ١٥ مارس ٢٠٢٢. وعلى الرغم من أن "روبلي" صرَّح أكثر من مرة بأنه لا يسعى لتبوء مقعد الرئاسة، فإن رحلاته الخارجية، بما في ذلك إلى كينيا وجيبوتي ومصر والإمارات العربية المتحدة، جعلت معسكر "فرماجو" يتوجس منه خيفة.

أضف إلى ذلك تركُّز التوترات بين رأسي السلطة التنفيذية في الصومال حول "فهد ياسين"، الرئيس السابق القوي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني وربيب "فرماجو"، حيث كانت هناك انتقادات شديدة لتعامل "ياسين" مع وكالة المخابرات وأساليبه، ولعل ذلك هو ما جعل رئيس الوزراء على وجه الخصوص يبحث دائمًا عن ذريعة لإقالته، وتمثَّلت الشرارة التي أشعلت الخلاف في الإعلان، في ٣ سبتمبر ٢٠٢١، عن وفاة موظفة جهاز الاستخبارات "إكرام تهليل" في ظروف غامضة، ورُوِّج للرواية الرسمية بأن "إكرام" التي فُقد أثرها منذ أواخر يونيو ٢٠٢١، قد لقيت حتفها على أيدي حركة الشباب، لكن لا أحد يصدق هذه الرواية، وانقسم كل من معسكر "فرماجو" ومعسكر "روبل" حول كيفية التحقيق في وفاة "إكرام"، كان الرئيس و"فهد ياسين" -الذي عُيِّن في فيلا الصومال مستشارًا للأمن القومي- يريدان تشكيل لجنة، بينما أراد رئيس الوزراء إحالة القضية إلى محكمة عسكرية.

ومن جهة أخرى اتُهمت الحكومة الفيدرالية بقيادة رئيس الوزراء "حسين روبلي" باستخدام المفوضية العامة للانتخابات بشكل غير

مباشـر لإبطـال نتائـج المرشـحين الموالين للرئيـس "فرماجـو"، وعلى الرغـم مـن وجـود هيئة مسـتقلة لتسـوية المنازعـات الانتخابيـة تسـمح للمرشـحين بتقديـم شـكاوى رسـمية، فقـد قامـت مفوضيـة الانتخابـات مـن جانـب واحـد بإبطـال نتائـج ثلاثـة مقاعـد فـاز بهـا المرشـحون المتحالفـون مـع الرئيـس "فرماجـو"، وكان أبرزهـم "فهـد ياسـين" الـذي أراد العـودة إلـى السياسـة مـن بوابـة مجلـس الشـعب.

وعلـى صعيـد آخـر سـعى رئيـس الـوزراء "روبلـي" إلـى تقويـض مصداقيـة الرئيـس المنتهيـة ولايتـه "فرماجـو" أمـام حليفـه الإثيوبـي مـن خـلال الإعـلان عـن رفـع "الجبهـة الوطنيـة لتحريـر أوجاديـن" -وهـي منظمـة قوميـة صوماليـة إثيوبيـة- مـن قائمـة المنظمـات الإرهابيـة، وطبقًـا لقـرار مجلـس الـوزراء الصومالـي، فـي ينايـر ٢٠٢٢، فإنـه نظـرًا للمـادة ٣٦ مـن الدسـتور المؤقـت وقانـون العقوبـات، وعـدم وجـود اتفاقيـة بيـن الصومـال وإثيوبيـا لتسـليم الشـخصيات، قـررت الحكومـة رفـع "الجبهـة الوطنيـة لتحريـر أوجاديـن" مـن قائمـة الإرهـاب، وقدمـت لهـا اعتـذارًا رسـميًّا عـن تسـليم قائدهـا "عبـد الكريـم موسـى" للحكومـة الإثيوبيـة عـام ٢٠١٧.

ثانيًا: أبعاد الصراع على السلطة

أدى الانقسـام بيـن "فرماجـو" و"روبلـي" إلـى ظهـور مجموعـات متصارعـة بيـن النخـب السياسـية الصوماليـة، حيـث يمكـن التمييـز بيـن مجموعتيـن أساسـيتين، أولهمـا: مجموعـة الرئيـس "فرماجـو" الـذي يتمتـع بتأييـد عـدد مـن رؤسـاء الولايـات الإقليميـة، مثـل رؤسـاء جلمـدغ وجنـوب غربـي الصومـال وهرشـبيلي، إلـى جانـب عمـدة بلديـة مقديشـو. والثانيـة: مجموعـة "روبلـي" الـذي يجـد تأييـدًا مـن قِبـل بعـض أعضـاء اتحـاد المرشـحين للانتخابـات، ولا سـيما الرئيـس السـابق "حسـن شـيخ محمـود"، وكذلـك تأييـد كل مـن رئيسَـي بونتلانـد، "سـعيد عبـد الله دني"، وجوبالانـد، "أحمـد مادوبـي"، اللذيـن يناصبـان العـداء للرئيـس "فرماجـو". وعلى أية حال يمكـن الحديث عـن ثلاثة ملفـات أساسـية تشـكل فـي جوهرهـا طبيعـة وأبعـاد الصراع على السـلطة في الصومال وذلك على النحـو التالـي:

١. إدارة العملية الانتخابية

بشـكل عـام المؤشـرات الخاصـة بالملـف الانتخابي ليسـت إيجابيـة، ولا سـيما النـزاع بيـن رأسـي السـلطة التنفيذيـة: الرئيـس مـن جهـة ورئيـس الـوزراء من جهة أخرى، ومع ذلك، يمكن للمرء أن يأمـل فـي أن تـؤدي العمليـة الانتخابيـة التي تشـبه الماراثـون إلـى:

أولًا: تشـكيل حكومـة مسـتقرة ومسـتعدة للحكـم بالشـراكة مـع الولايـات الإقليميـة، وفقًـا للدسـتور المؤقـت.

ثانيًـا: العمـل مـع الولايـات والشـركاء الآخريـن لهزيمـة حركـة الشـباب الإرهابيـة.

يمكـن أن يـؤدي تجديـد التوافـق السياسـي واسـتعداد الصوماليـين للعمـل معًـا إلـى تغييـر

الوضع الراهن الذي تشكله عقلية الوهن وحالة الهشاشة المزمنة في الصومال. هذا ويهدف الصومال إلى التغلب على الأزمة السياسية المستمرة في البلاد من خلال نظامه الانتخابي القائم على العشائر، والذي يُطلق عليه "نظام ٤,٥"؛ حيث يمنح أربع عشائر رئيسة حصة متساوية في البرلمان ونصف حصة لمجموعات الأقليات، ويَنتخب ١٤ ألف مندوب يمثلون قبائل مختلفة في الصومال أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم ٢٧٥ لمدة أربع سنوات. كما تختار مجالس الولايات الإقليمية أعضاءَ مجلس الشيوخ البالغ عددهم ٥٤ عضوًا، وقد استُكمِل بالفعل انتخاب أعضائه في ١٣ نوفمبر ٢٠٢١، ووفق لوائح العملية الانتخابية بالصومال، ينتخب مجلسا البرلمان الفيدرالي (الشعب والشيوخ) رئيس الجمهورية، وذلك في جلسة عامة مشتركة.

وفي ضوء ذلك، لم يتمكن الصومال الذي يعاني من الجفاف والإرهاب والمشكلات الاقتصادية من استكمال العملية الانتخابية بسبب الخلافات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الإقليمية، وكذلك بين الرئيس ورئيس الوزراء، ولا يَخفى أن التركيبة الاجتماعية العشائرية في البلاد تؤثر على النظام الانتخابي، كما أن حالة الجمود السياسي المستمرة تعمق المشكلات الأمنية في الصومال.

٢. توحيد الأجهزة الأمنية

يتمثَّل جوهر التحدي الرئيس في إدارة المرحلة الانتقالية وكذلك في الخلاف بين "فرماجو" و"روبلي" في مشكلة انقسام الأجهزة الأمنية، ودور العشيرة في عملية التجنيد لها، ومسألة تسييس هذه الأجهزة من قِبل النخب السياسية. فقد كان من المفترض أن يتولَّى رئيس الوزراء إدارة الملف الأمني بالإضافة إلى

> "يهدف الصومال إلى التغلب على الأزمة السياسية المستمرة في البلاد من خلال نظامه الانتخابي القائم على العشائر، والذي يُطلق عليه "نظام ٤,٥"؛ حيث يمنح أربع عشائر رئيسة حصة متساوية في البرلمان ونصف حصة لمجموعات الأقليات."

استكمال الاستحقاق الانتخابي، لكن أصبح هذا الملف أحد مصادر الخلاف والصراع بين الرجلين. لقد تم التخلي عن ميثاق الأمن الذي تُوصِّل إليه في مايو ٢٠١٧ بين الحكومة الفيدرالية الصومالية والولايات الإقليمية، وفقًا للدستور المؤقت بشأن هيكل الأمن القومي، من أجل تعزيز وإعادة بناء قطاع الأمن الصومالي، ولا يزال الجزء الأكبر من الجيش الوطني الصومالي يتشكَّل من مجموعة من الميليشيات ذات الولاءات العشائرية، كما أن المساعدات العسكرية الأجنبية أصبحت متشابكة بشدة مع المصالح الخاصة، وهو ما يؤثر سلبًا على وحدة المؤسسة الأمنية والعسكرية في الصومال، والنتيجة هي وجود قوات موازية مدعومة من الخارج وشبه مستقلة، مثل: وحدة دناب التي دربتها القوات الأمريكية (ربما تكون هي القوة العسكرية الأكثر فعالية في جنوب الصومال)، ووحدة غرغر المدعومة من تركيا، وشرطة هرمعده، وغاشان التابعة لوكالة المخابرات العامة، وهناك مؤخرًا القوات التي تلقت تدريبًا في إريتريا.

هذا وقد ظهرت ملامح الانقسام السياسي في الصومال في عدة مناسبات، من بينها قرار رئيس الوزراء "روبلي" إقالة وزير الأمن المقرب من "فرماجو"، بل وتعيين بدلًا منه

نائبًا معارضًا هو "عبد الله محمد نور". وقد أصدر رئيس الوزراء في ديسمبر ٢٠٢١ أوامره لقيادات الأجهزة الأمنية بإظهار الولاء له وذلك في أعقاب قيام رئيس الدولة بنشر قوات موالية له في حرم الحكومة الفيدرالية، صباح ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١. وقد أعلنت القيادات الأمنية عن عدم رغبتها في الانشغال بالقضايا السياسية، والتركيز على مسألة حفظ الأمن، ومحاربة حركة الشباب الإرهابية.

وعلى أية حال لا تزال العوامل المتعلقة بالعشيرة تؤثر على معظم جوانب العمل الشرطي اليومي، ولكن هذا أمر متوقَّع في مجتمع تكون فيه العشيرة هي العنصر الوحيد الذي يمكن أن يعتمد عليه معظم الأفراد؛ حيث تُجنَّد قوات الشرطة وتُنشَر على أسس عشائرية، ويمتلك السياسيون ميليشيات عشائرية أيضًا، ويتوقع السكان أن يقوم ممثلو عشائرهم بمعالجة قضايا حفظ الأمن. قد يكون تأثير العشيرة غير مرغوب فيه، لكن ليس من الواضح في ظل انقسام السلطة التنفيذية وعدم القدرة على تحقيق ميثاق الأمن ما البديل الذي يمكن أن يحل محله.

> يمثِّل ملف العلاقات الخارجية أحد أبرز مصادر الخلاف بين "فرماجو" و"روبلي"؛ حيث حرص "فرماجو" منذ عام ٢٠١٧ على تغيير خريطة تحالفات الصومال الإقليمية، فدعَّم علاقات بلاده الوثيقة مع قطر ربما على حساب الشركاء الخليجيين الآخرين.

٣. التحالفات الإقليمية والدولية

يمثِّل ملف العلاقات الخارجية أحد أبرز مصادر الخلاف بين "فرماجو" و"روبلي"؛ حيث حرص الرئيس "فرماجو" منذ بداية حكمه عام ٢٠١٧ على تغيير خريطة تحالفات الصومال الإقليمية؛ إذ دعَّم علاقات بلاده الوثيقة مع قطر، ربما على حساب الشركاء الخليجيين الآخرين، وظهر ذلك واضحًا في أبريل عام ٢٠١٨ حينما صُودرَت ملايين الدولارات التي كانت تدفعها دولة الإمارات العربية المتحدة رواتب للجيش الصومالي. كما أنه أصبح جزءًا من الترويكا الجديدة في القرن الإفريقي، والتي دُشِّنَت عام ٢٠٢٠، وكانت تضم إلى جانب الصومال كلًّا من إثيوبيا وإريتريا؛ حيث أُطلق عليها مجلس تعاون القرن الإفريقي. ولا يَخفى أن هذه التحركات غير المحسوبة بالنسبة لوضع الصومال الداخلي أثارت حساسيات كثير من دول الجوار، ولا سيما كينيا. وعلى الرغم من مشاركة كينيا في قوات حفظ السلام الأممية في الصومال، فقد اختار "فرماجو" التصعيد معها متهمًا إياها بالتدخل في الشؤون الداخلية الصومالية، وانتهي الأمر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي المقابل حاول رئيس الوزراء "حسين روبلي" إعادة رسم خريطة سياسة الصومال الخارجية بما يحافظ على مصالحها الوطنية، وذلك في حدود صلاحياته، وفي هذا الإطار، قام "روبلي" بزيارة أبو ظبي وقدَّم اعتذارًا رسميًّا عن حادثة ٢٠١٨ التي صُودرَت خلالها أموال المساعدات الإماراتية، كما وعد باتخاذ ما يلزم للإفراج عن هذه الأموال، على الرغم من معارضة الرئيس "فرماجو" المنتهية ولايته. ومن جهة أخرى حاول "روبلي" وصْل ما انقطع من العلاقات الكينية الصومالية؛ حيث استقبل وزيرة الخارجية الكينية في مقديشيو، وقام هو نفسه بزيارة إلى نيروبي والتقى بالرئيس "كينياتا".

ثالثًا: الانقسام والخطة الانتقالية الجديدة

بعد مقايضات ومواءمات سياسية اتفقت الحكومة الفيدرالية الصومالية والاتحاد الإفريقي على إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم) بعد انتهاء المحادثات بينهما، في ٢٢ يناير ٢٠٢٢، وأصبح الاسم الجديد للقوات هو "بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال" (أتمس). وطبقًا للاتفاق ستحتفظ قوات "أتمس" مبدئيًّا بالمكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال منذ عام ٢٠٠٧، وتتقاسم المسؤولية مع قوات الحكومة الصومالية لتعزيز العمليات المشتركة المتزايدة. وتتألف البعثة الإفريقية الجديدة من عناصر عسكرية وشرطية ومدنية؛ للمساعدة في ضمان استعداد القوات الحكومية تمامًا لتولِّي مسؤولية الأمن الصومالي بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وتستند الجداول الزمنية إلى خطة انتقالية منقحة تهدف إلى تولِّي الصومال المسؤوليات بحلول نهاية ٢٠٢٣، وهو ما قد يبدو غير واقعي، وينص الاتفاق على أن قوات "أتمس" سوف يكون لديها هيكل قيادة وتحكم واضح، مع صلاحيات قيادة العمليات؛ لضمان الاتساق الاستراتيجي مع تنفيذ خطة الصومال الانتقالية. ويشير الاتفاق أيضًا إلى أن قائد قوة "أتمس" ستختاره الدولة التي تشارك بأكبر عدد من القوات، وأن مشاركة دول أخرى في البعثة الجديدة إلى جانب الدول الخمس الأعضاء الحالية سوف يكون موضع ترحيب.

هذا ومن المقرر أن تنضم القوات التونسية والرواندية والمصرية إلى البعثة، وقد أثارت ضغوط التمويل جدلًا بشأن عدد القوات، ولا سيما ما يتعلق بتفويض البعثة، وتاريخ انتهاء ولايتها. ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبي، الذي كان يمول ٩٠% من الميزانية التشغيلية للبعثة، قام بخفض مخصصات القوات بنسبة ٢٠% في عام ٢٠١٦، في حين أثار تأخر المدفوعات تهديدات من الدول المساهمة بقوات بالانسحاب، فضلًا عن التساؤلات بشأن فعالية البعثة في قتال حركة الشباب، لا سيما في الريف في جنوب ووسط

الصومال، حيث كان غالبًا ما يُستَهدف الأشخاص المحليون المتهمون بالتعاون مع "أميصوم" بشكل مباشر. ومن ثَمَّ يثور التساؤل: هل تغيير المسمى سوف يؤدي إلى تحقيق مزيد من الفعالية في محاربة حركة الشباب المجاهدين؟

تُظهر التداعيات الأخيرة لتولِّي طالبان زمام الأمور في أفغانستان أن الحرب الأهلية والصراعات المسلحة لا يمكن كسبها بتدخل عسكري أجنبي من طرف ثالث. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي عمليات الانسحاب المتسرعة، بدلًا من عمليات الانتقال التدريجي، إلى نتائج عكسية في البلدان التي تعتمد على الدعم الخارجي (مثل: الصومال ومالي)، ومن المرجَّح أن يكون الوضع دائمًا أكثر إشكالية وتعقيدًا عندما تفتقر الحكومة الوطنية إلى الشرعية، وتعاني من أوجه قصور أخرى. وبالتالي فإن سحب الدعم الدولي يعطي فرصة لعناصر التنظيمات الارهابية لملء الفراغ. ومن ثَمَّ من المرجَّح أن يسهم الصراع على السلطة في مقديشو إلى عرقلة تنفيذ الخطة الانتقالية الجديدة التي تعتمد على إصلاح القطاع الأمني وتفعيله.

وختامًا، فإن الدرس المُلهم لهذه المرحلة الفوضوية في تاريخ الصومال يتمثَّل في إدراك أن النظام الفيدرالي القائم على توافق الرأي ومشاركة جميع أصحاب المصلحة هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام وبناء الدولة الوطنية.

> على الرغم من أن القضايا الاستراتيجية التي سيواجهها الصومال في المستقبل القريب ستكون مختلفة عن تلك المُهيْمنة اليوم، فإن العوامل التي تؤثر على حسابات وسلوك النخبة الحاكمة وأتباعهم في الصومال ستكون متشابهة إلى حد كبير.

ومن المفارقات أن استخدام قوة الإكراه من قِبل السلطة التنفيذية بحجة إنقاذ البلاد من الانهيار والفوضى أدى فقط إلى توكيد حقيقة عدم قدرة طرف واحد على احتكار السلطة في الصومال. فبالنسبة لدولة في حالة انتقال سياسي مزمن وتعاني من الحرب الأهلية وغياب حكومة فعّالة، فإن هذا الدرس يمثِّل طوق النجاة الوحيد لتحقيق حلم الصومال الموحد والمستقر. أما إذا استمرت النخبة السياسية في توكيد مصالحها الضيقة والاستناد إلى الولاءات العشائرية الضيقة، فإن ذلك يعني تمديدًا لحالة الانتقال المتعثر التي يعيشها الصومال منذ انهيار نظام "سياد بري" عام ١٩٩١.

وعلى الرغم من أن القضايا الاستراتيجية التي سيواجهها الصومال في المستقبل القريب ستكون مختلفة عن تلك المُهيْمنة اليوم، فإن العوامل التي تؤثر على حسابات وسلوك أعضاء النخبة الحاكمة وأتباعهم في الصومال ستكون متشابهة إلى حد كبير. وعلى هذا النحو، فإن الحديث عن سيناريوهات مستقبلية يُعد عملية مصطنعة من قِبل الأطراف الدولية، ولا تعكس الحقائق المحلية على الأرض، لأنها تعاني حالة من انعدام الأمن، وتفشِّي الفساد، وهيمنة نظام قانوني عرفي، في ظل قدرات محدودة للدولة. ومن ثَمَّ تحتاج النخب الحاكمة إلى تبني رؤى جديدة تُعلي من الصالح العام وتحاول كسب قلوب المجتمعات المحلية وعقولها. ومن المرجح أن يستغرق ذلك، لا سيما في بيئات ما بعد الصراع، وقتًا ليس بالقصير في سياق دعم الحوار الوطني وتوفير الخدمات الأساسية. ولعل الدرس الذي تقدمه تجربة صوماليلاند في بناء الدولة يؤكد أن انعدام الأمن وفشل الدولة الوطنية في الصومال يعدان مشكلة صومالية تحتاج إلى حل صومالي توافقي.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

برئاسة مجلس الوزراء يحصد 5 جوائز من مؤسسة «ستيفي» الشرق الأوسط

الجائزة الذهبية

الجوائز البرونزية

المركز كمؤسسة متميزة إداريًا

منتدى السياسات العامة

مشروعات محور تكنولوجيا المعلومات

كتاب وصف مصر open lab

أزمـة كازاخسـتان وتأثيرهـا علـى أمـن الطاقـة العالمـي

د. أحمـد قنـديـل

رئيس وحدة العلاقات الدولية ورئيس برنامج الطاقة
مركز الأهـرام للدراسـات السياسية والاستراتيجية

شهدت كازاخستان في بداية عام ٢٠٢٢ مظاهرات واحتجاجات شعبية غير مسبوقة وسط إعلان حالة الطوارئ واستقالة الحكومة؛ رفضًا لزيادة سعر غاز البترول المسال (LPG) وأسعار الوقود المستخدم في الطهو والتدفئة ووقود السيارات. وقد بدت هذه الأزمة مفاجأة للجميع، لأنها مثلت بداية أسوأ زلزال سياسي تشهده هذه الدولة منذ تأسيسها في عام ١٩٩١، خاصة بعدما قُتِل المئات واعتُقِل الآلاف خلالها.

فحتى ٢ يناير ٢٠٢٢، كانت كازاخستان، التي تُعد أكبر جمهوريات منطقة آسيا الوسطى، والتي نالت استقلالها بعد تفكك الإمبراطورية السوفيتية قبل ٣٠ عامًا، الدولة الأكثر استقرارًا وازدهارًا في هذه المنطقة، خاصة بعدما نجحت في أن تصبح لاعبًا أساسيًّا في أسواق الطاقة العالمية، كما أسهمت قيادة الرئيس الأوزباكستاني السابق "نور سلطان نزاربايف"، الذي حكم البلاد بقبضة حديدية خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٩، في تجنيب الدولة، التي تعد موطنًا لنحو ١٨,٧ مليون نسمة، الخلافات الدينية والحروب الأهلية والانقلابات المضادة التي عصفت بأركان عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، مثل: قيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان المجاورة.

وإلى جانب ذلك، شهد قطاع الطاقة في كازاخستان، منذ نيل استقلالها، نموًّا ملحوظًا ومتسارعًا نتيجة فتح الباب أمام استثمارات الشركات العالمية العملاقة، مثل: شيفرون وإكسون موبيل الأمريكيتين، وتوتال إنرجي الفرنسية، وشل الهولندية، وإيني الإيطالية. وفي هذا السياق، قفز الاستثمار التراكمي لكازاخستان في قطاع الطاقة (خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠) إلى نحو ١٦١ مليار دولار. وساعد هذا بدوره الجمهورية المستقلة حديثًا على أن تحقق لمواطنيها مستويات معيشية لم تكن لتطرأ على خيال أحد في ظل الحكم السوفيتي.

هذا وقد اجتذب قطاع الطاقة في كازاخستان نحو ٦٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) منذ عام ١٩٩١، ويمثِّل أكثر من نصف عائدات صادرات البلاد. وفي هذا السياق، استثمرت شركات النفط العالمية الكبرى مليارات الدولارات في البلاد على مر السنين؛ مما ساعد على تعزيز نمو النفط والغاز فيها. وفي عام ٢٠٢٠، كانت الهيدروكربونات تمثِّل نحو ٧٠% من إجمالي صادرات الدولة التي تبلغ مساحتها ٢,٧١٧ مليون كيلومتر مربع، وفقًا للبنك الدولي.

The Caucasus and Central Asia

انفجار الأزمة واحتواؤها

اندلعت شرارة الأزمة الأخيرة في كازاخستان عندما رفعت الحكومة سعر غاز النفط المسال في ١ يناير ٢٠٢٢ من ٥٠ تنجي للتر (١١،٠ دولار) إلى ١٢٠ تنجي للتر (٢٧،٠ دولار)، قبل أن تتراجع عن قرارها بعد الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت رفضًا لهذه الزيادات. وبررت الحكومة الكازاخية رفع الأسعار في البداية بوجود عجز في الإمدادات، مع تفضيل المنتجين التصدير الذي يوفِّر سعرًا أعلى، بحسب هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، إلا أن كثيرًا من المراقبين رأى أن ارتفاع أسعار غاز البترول المسال ومنتجات الوقود الأخرى في البلاد جاءت كنتيجة مباشرة لسياسة الإنهاء التدريجي لدعم المنتجات البترولية من جانب الحكومة. وأدت هذه السياسة -كما كان متوقعًا- إلى ارتفاع سريع في تكاليف السلع والخدمات المختلفة، خاصة في منطقة "مانجيستاو الغربية"، التي اندلعت بها الاحتجاجات، والتي ما لبثت أن تحولت إلى أعمال عنف وشغب، وما يشبه بانتفاضة ضد "الفساد والمحسوبية" في البلاد.

وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس كازاخستان "قاسم جومرت توكاييف" حالة الطوارئ وطلب من روسيا وحلفاء بلاده (منظمة معاهدة الأمن الجماعي) إرسال قوات للمساعدة في استعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل، بشكل كبير، في نهاية شهر يناير الماضي، وكان من المؤشرات الدالة على ذلك خروج القوات الروسية والأجنبية من البلاد بعد تحقيق مهمتها في استعادة الأمن والاستقرار. ويشار إلى أن الحكومة الكازاخية كانت

قد عانت من تراجع عوائدها المالية خلال العامين الأخيرين نتيجة تفشي وباء كوفيد-١٩ وما ترتب عليه من تراجع أسعار الطاقة العالمية؛ مما تسبب في وقف الطفرة الاقتصادية التي تغذيها صادرات النفط والغاز، وهو الأمر الذي برز في تراجع الدخل السنوي للفرد من نحو ٢٧ ألف دولار عام ٢٠١٩ إلى ما يزيد قليلًا على ٢٥ ألف دولار عام ٢٠٢١.

أهمية كازاخستان في قطاع الطاقة العالمي

أبرزت الأزمة الأخيرة في كازاخستان أهميتها بالنسبة لأسواق الطاقة العالمية، كونها أكبر مُصدِّر لليورانيوم في العالم، فضلًا عن أنها من كبار منتجي النفط والغاز الطبيعي والفحم، وهو ما أثار مخاوف وهواجس عديدة من تداعيات الأزمة على أسواق وأسعار الطاقة العالمية من جهة، وعلى تقويض سمعة كازاخستان كوجهة استثمارية موثوقة لشركات الطاقة العملاقة من جهة أخرى.

وتُعد كازاخستان أكبر منتج في العالم لليورانيوم الذي يدخل في إنتاج الطاقة النووية؛ حيث تنتج أكثر من ٤٠% من إنتاج اليورانيوم في العالم، وتوفر كازاخستان نحو ٢٠% من احتياجات أوروبا السنوية من اليورانيوم بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج في البلاد. وتُعد فرنسا من أهم الدول الأوروبية التي تعتمد على كازاخستان في استيراد اليورانيوم، بحسب بيانات شركة "سي آر يوم كونسالتينج" الاستشارية. وفي ضوء التوجه العالمي في مجال تحول الطاقة بعيدًا عن الوقود الأحفوري لمواجهة التأثيرات السلبية لتغير المناخ العالمي، من المتوقَّع أن تزداد أهمية كازاخستان باعتبارها لاعبًا أساسيًّا لتحقيق هذا التوجه على أرض الواقع، من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة النووية والمفاعلات المعيارية الصغيرة، خاصة بعد أن قرر الاتحاد الأوروبي إدماج الطاقة النووية كجزء من خططه لإزالة الكربون من الاقتصادات الأوروبية.

إنتاج النفط والمكثفات في كازاخستان خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٢٠

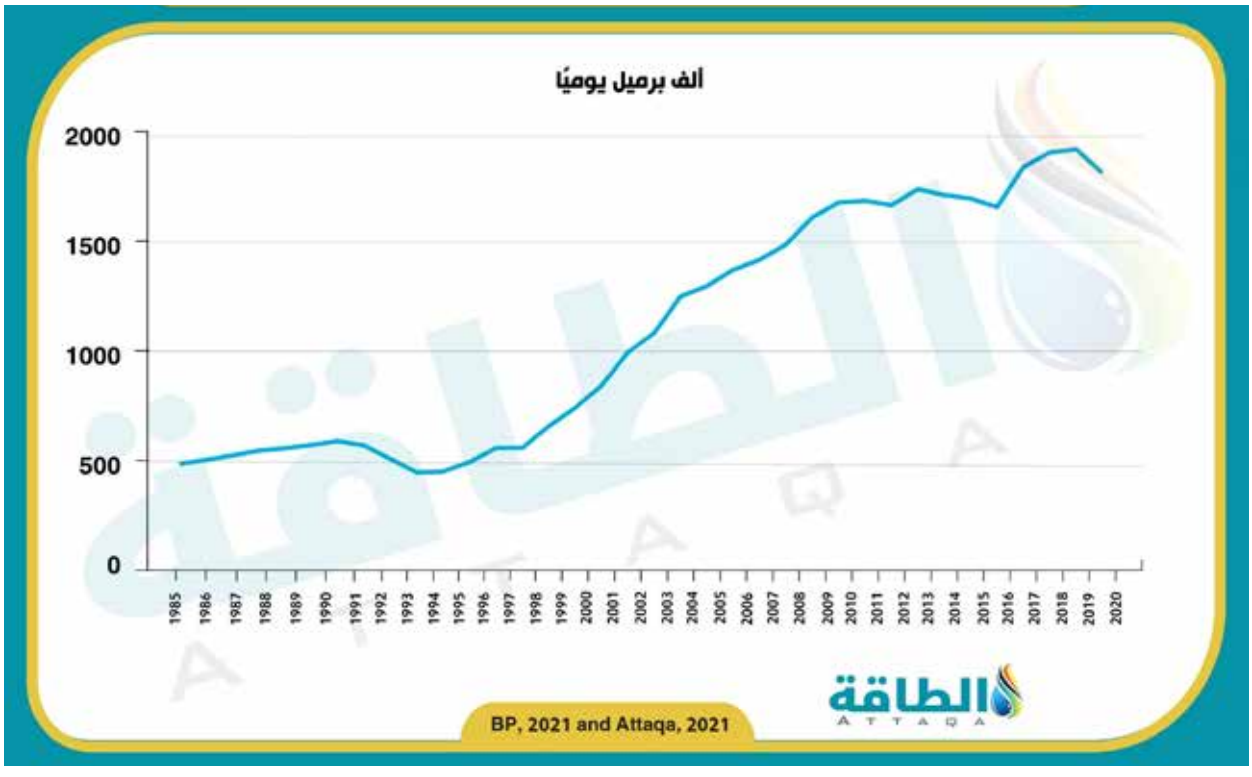

ومن ناحية أخرى، تُعد كازاخستان ثاني أكبر منتج للنفط، بعد روسيا، بين شركاء أوبك في إطار تحالف (أوبك+). حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية نحو ١,٨ مليون برميل يوميًّا، أي ما يقارب ٢% من الإنتاج العالمي. وتبلغ احتياطات كازاخستان المؤكدة من النفط الخام نحو ٣٠ مليار برميل. ويشكل النفط نحو ٢١% من الناتج الداخلي الإجمالي للبلاد عام ٢٠٢٠، بحسب البنك الدولي.

ويأتي معظم إنتاج الخام في البلاد من حقلين برّيين، وهما: حقل تنجيز (الذي ينتج نحو ثلث الناتج السنوي الإجمالي لكازاخستان من النفط، وتسيطر على ٥٠% منه شركة شيفرون الأمريكية)، وحقل كاشاجان في شمال غرب البلاد، وحقل بحري واحد في بحر قزوين وهو كراشاجاناك. ويتم شحن نحو ٨٠% من صادرات النفط السنوية لكازاخستان إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، تنتج كازاخستان نحو ٣٢ مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا، وهي من المصدرين الكبار للغاز إلى الصين، كما تُعد أراضيها معبرًا مهمًّا لأنابيب الغاز القادمة من تركمانستان إلى الصين. كما أن كازاخستان تمتلك تريليوني متر مكعب من احتياطات الغاز المؤكدة.

إنتاج الغاز الطبيعي في كازاخستان خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٢٠

وتعتمد كازاخستان أساسًا على خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية، بالنظر لطبيعتها؛ إذ إنها دولة غير ساحلية، فضلًا عن كونها بلد عبور لصادرات خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي إلى الصين. وتُصدِّر كازاخستان معظم النفط إلى الأسواق الأوروبية عبر بحر قزوين من خلال خطوط أنابيب تصدير النفط الخام الرئيسة: اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين (CPC) إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود، وخط أنابيب

كازاخستان-الصين، وخط أنابيب أوزين-أتيراو-سامارا إلى روسيا. وفي حين تعتمد كازاخستان على تصدير النفط عبر بحر قزوين، فإنها تعتمد كذلك على السكك الحديدية؛ إذ يجري تحميل الخام على الناقلات في ميناء أكتاو أو ميناء أتيراو الأصغر، ثم يُشحن عبر بحر قزوين من خلال خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، إلى أوروبا.

وهناك إمكانية لتصدير النفط الكازاخي في بحر قزوين من خلال المبادلات أو المقايضات مع إيران، إلا أنه قد ابتُعِد عن هذه الآلية منذ عام ٢٠١١ تقريبًا، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على طهران، ورغبة الأخيرة في زيادة رسوم المقايضة على كازاخستان. ولعدّة سنوات، سلَّمت كازاخستان ودول آسيا الوسطى الأخرى نفطها الخام إلى ميناء نيكا الإيراني على بحر قزوين، ثم إلى مصافي طهران وتبريز، على أن تُوزَّع إلى مناطق الاستهلاك في شمال إيران. وفي المقابل، صدَّرت إيران كميات متساوية من النفط من موانئ الخليج العربي نيابة عن كازاخستان.

ومن ناحية أخرى، يوجد في كازاخستان خطّان رئيسان لتصدير الغاز الطبيعي، وهما: خط أنابيب آسيا الوسطى (CAC)، الذي يمر عبر الحافَّة الغربية لكازاخستان في طريقه إلى روسيا ويتجه إلى الغرب بشكل أكبر، وخط أنابيب تركمانستان-الصين، الذي يمر عبر الحافَّة الجنوبية للبلاد في طريقه إلى الصين. ويشكِّل خطّا الأنابيب جزءًا من البنية التحتية الإقليمية للتصدير في منطقة بحر قزوين، ويحملان بشكل رئيس صادرات الغاز الطبيعي من تركمانستان، إلى جانب كميات صغرى من كازاخستان وأوزبكستان. ويخدم خط أنابيب آسيا الوسطى -أيضًا- الطلب المحلي على الغاز الطبيعي في غرب كازاخستان، في حين يخدم خط أنابيب بخارى-طشقند-بيشكيك-ألماتي الطلب المحلي في جنوب البلاد.

ومن جهة أخرى، تُعد كازاخستان منتجًا رئيسًا للفحم، الذي لا يزال ركيزة أساسية لتوليد الكهرباء عالميًّا؛ حيث تنتج أكثر من ١١٣ مليون طن سنويًّا، في ٢٠٢٠، مع امتلاكها احتياطات ضخمة بنحو ٢٥,٦٠٥ مليار طن، وفقًا لأرقام شركة بريتش بتروليوم البريطانية (بي بي).

وإضافة إلى ذلك، تعد كازاخستان عاشر أكبر منتج للنحاس في العالم، بإنتاج بلغ ٥٨٠ ألف طن متري في ٢٠٢٠، وهذا المعدن يكتسب أهمية كبيرة في صناعة السيارات الكهربائية والطاقات النظيفة.

تداعيات الأزمة على قطاع الطاقة العالمي

يبدو أن الاضطرابات الأخيرة التي حدثت في كازاخستان لم تؤثر بشكل مباشر على عمليات إنتاج النفط والغاز الطبيعي أو على أسواق الطاقة العالمية أو على خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي أو على شركات الطاقة العاملة في البلاد. فعلى سبيل المثال، لا يبدو أن الأزمة الأخيرة في كازاخستان أثرت على الإنتاج في أكبر ثلاثة حقول نفطية في كازاخستان. وفي

هذا السياق، أكد تقرير نشرته مؤسسة "ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس" أن الاحتجاجات الشعبية في كازاخستان لم تُلقِ بظلالها على الحقول الغنية بالنفط، مثل: تنجيز وكاشاجان، خاصة بعد أن وُضِعَت منطقة مانجيستاو -وهي المنطقة الغنية بالنفط، إذ تُشكل نحو ٢٥% من إنتاج الخام في كازاخستان- تحت مظلة حالة الطوارئ. وبالتالي، لم تؤدِ الأزمة إلى حدوث أية انقطاعات في الإمدادات، ومن ثَمَّ لم تتأثر أسواق النفط والغاز العالمية.

ومن جهة أخرى، لم توقف الأزمة الأخيرة في كازاخستان أنشطة شركات الطاقة العاملة في البلاد؛ حيث يُشار إلى أن عملاق الطاقة الأمريكي شيفرون لا تزال مستمرة في مشروع توسعة حقل تنجيز باستثمارات تبلغ قيمتها ٤٥ مليار دولار، وفق ما نقلته "ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس". ومن المتوقَّع أن يُسهم هذا المشروع في زيادة القدرة الإنتاجية لكازاخستان بنحو ٨٥٠ ألف برميل يوميًّا، مع توقعات بإتمامه في المدة بين عام ٢٠٢٣ وحتى منتصف عام ٢٠٢٤.

ورغم أن أزمة كازاخستان الأخيرة تسببت في ارتفاع أسعار اليورانيوم الفورية، لفترة قصيرة، وسط مخاوف من أن تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى اضطراب كبير في الإنتاج، فإن الأزمة لم تؤثر بشكل ملموس، على حجم صادرات اليورانيوم الكازاخية، حسبما أكَّد كثير من المتعاملين في سوق اليورانيوم العالمية.

ومع ذلك، يمكن القول إن الأثر الأهم لأزمة كازاخستان الأخيرة هو أنها أطلقت "جرس تنبيه" و"صيحة تحذير" لقادة الدول حال فشلهم في حماية مواطنيهم من ارتفاع الأسعار في أسواق الطاقة؛ إذ أدى ارتفاع أسعار الوقود في كازاخستان إلى اضطرابات عنيفة، وهو الوضع نفسه الذي حدث في فرنسا، عام ٢٠١٨، عندما تحركت مظاهرات ضخمة لأصحاب السترات الصفراء، مدفوعةً بزيادة بسيطة في ضريبة الوقود.

وختامًا، يمكن القول إن سرعة انتهاء الأزمة الأخيرة في كازاخستان أنهت حالة القلق التي انتابت أسواق الطاقة العالمية من التداعيات السلبية للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في هذا البلد المُهم على هذه الأسواق، كما بددت الهواجس بشأن عدم قدرة كازاخستان على جذب استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة، وهو القطاع الذي "يبيض ذهبًا" في هذا البلد الغني بالثروات. ومع ذلك، يرى كثير من المراقبين إمكانية عودة الأوضاع إلى الانفجار مرة أخرى في كازاخستان في المدى القريب، إذا لم تقم الحكومة الكازاخية باتخاذ عدد من الإجراءات والسياسيات التي تضمن عدم تكرار الأزمة مرة أخرى، وفي مقدمتها دعم الاستقرار الاجتماعي، وتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين في قطاع الطاقة، وتوفير الوقود بأسعار ملائمة لغالبية المواطنين من خلال إقناع الشركات المنتجة بتوفيره للسوق المحلية، وعدم بيعه في الأسواق العالمية.

ما بين برلين وطوكيو .. الأزمة الأوكرانية نقطة تحول في السياسات الخارجية والدفاعية لألمانيا واليابان

أ. أندرو ألبير شوقي

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

للوهلة الأولى، وبالنظر إلى الجغرافيا السياسية، يبدو أنه لا توجد علاقة بين ألمانيا واليابان، فكلتاهما تقع في قارة مختلفة، وتبعد عاصمتهما عن بعضهما نحو ٩ آلاف كيلومترات[١]، ومع ذلك، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا، أعاد للأذهان التاريخ المشترك بينهما، والذي تمثَّل في كونهما كانتا من دول المحور، يسعيان إلى مزيد من التوسع الإقليمي وإيجاد إمبراطوريات مرتكزة على الخضوع العسكري والتخلص من نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك تدمير وإضعاف الاتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من أن التحالف بينهما كان محدودًا ومنفصلًا، واستسلمتا في نهاية المطاف بشكل منفصل، فقد تشابهت السياسات التي تبنتها كل منهما بعد الحرب العالمية الثانية من حيث الاهتمام بتنمية قدراتهما الاقتصادية، إلى أن أصبحتا - اليابان وألمانيا - على التوالي ثالث ورابع أكبر اقتصادات في العالم على مدار العقدين الماضيين [٢]، وفي الوقت ذاته، ابتعدت الدولتان عن الاستثمار في الإنفاق العسكري، وتجنبت كل منهما الدخول في صراعات، أو تقديم أسلحة إلى أي أطراف متصارعة [٣].

ويبدو أن التوافق الضمني المنفصل بين البلدين تجسَّد مرة أخرى في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، والذي جعل رد فعل الدولتيْن متشابهًا إلى حدٍّ كبير فيما يتعلق بسياساتهما الخارجية والدفاعية. وعلى هذا النحو، يسعى المقال إلى إلقاء الضوء على رد فعل كل من برلين وطوكيو ، ومظاهر التحول في سياسة كل منهما، ودوافعهما، وتداعيات ذلك عليهما.

مظاهر التحول في سياسات برلين

دفعت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا المستشار الألماني "أولاف شولتز" (Olaf Scholz) وحكومته إلى إحداث ثورة في السياسة الخارجية الألمانية، والتي تميزت لسنوات عديدة بالتكيف البطيء مع تغيرات النظام الدولي، والتوازن الدقيق، فضلًا عن تجنب العسكرة والتورط في النزاعات الدولية، ومن الواضح أن إحداث هذه الثورة جاء انطلاقًا من اقتناع برلين بضرورة وضع حد لتنامي النفوذ الروسي في أوروبا.

وفي أعقاب الهجوم الروسي على أوكرانيا، في ٢٤ فبراير الماضي، انعقدت جلسة استثنائية للبرلمان الألماني "البوندستاج"، في ٢٧ فبراير، وبحضور

المستشار الألماني "أولاف شولتز"، والذي رسم فيها خطوطًا جديدة للسياسة الخارجية والدفاعية الألمانية، من أبرز ملامحها ما يلي:

١. **زيادة الإنفاق العسكري الألماني:** حيث وصف المستشار الألماني "شولتز" الهجوم الروسي على أوكرانيا بأنه "نقطة تحول" تتطلب جهدًا قوميًّا ألمانيًّا للحفاظ على النظام السياسي والأمني في أوروبا، وفي هذا السياق، أعلن "شولتز" أن ألمانيا ستخصص ١٠٠ مليار يورو لصندوق خاص بقواتها المسلحة؛ مما يرفع إنفاقها الدفاعي إلى أكثر من ٢% من ناتجها المحلي الإجمالي من هذا العام فصاعدًا [٤]، وبالإضافة إلى ذلك، أشار المستشار الألماني إلى أن الحكومة من المحتمل أن تحصل على مقاتلات من طراز "إف -٣٥" (F-35)، بدلًا من شراء طائرات "إف إيه - ١٨ إي/ إف سوبر هورنت" (F / A - 18 E / F Super Hornet) المخطط لها مسبقًا، في إشارة واضحة إلى رفع كفاءة الجيش الألماني وتطوير منظومته الدفاعية والهجومية [٥].

٢. **زيادة الالتزام تجاه حلف شمال الأطلسي:** سلَّط "شولتز" - خلال خطابه - الضوء على مساهمات ألمانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومدى التزامها لتحقيق أهداف الناتو، مؤكدًا أهمية الوجود الألماني الرادع في دول البلطيق، بما في ذلك ليتوانيا، وكذلك استعدادها لنشر أنظمة الدفاع الجوي الألمانية في دول أوروبا الشرقية. ومن هذا المنطلق، يبدو أن برلين قررت التخلِّي عن نهجها القديم فيما يتعلق بالتزاماتها المتواضعة تجاه الناتو، والتي أدت إلى تعكير علاقاتها مع الدول الأعضاء بالحلف، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية.[٦]

> "جاءت الثورة الجذرية في السياسة الخارجية الألمانية انطلاقًا من اقتناع برلين بضرورة وضع حد لتنامي النفوذ الروسي في أوروبا."

٣. **دعم أوكرانيا عسكريًّا:** وافقت برلين في مطلع مارس الجاري على تزويد أوكرانيا بشحنة مكونة من ٢٧٠٠ صاروخ من طراز "ستريلا" (Strela)، محمولة على الكتف تعود إلى الحقبة السوفيتية، فضلًا عن ٥٠٠ صاروخ أرض - جو "ستينجر" أمريكي الصنع، و١٠٠٠ سلاح مضاد للدبابات. وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا قد تعرضت للعديد من الانتقادات قبل الهجوم الروسي على أوكرانيا بسبب سياستها المتمثلة في عدم تصدير الأسلحة إلى مناطق الأزمات، بما في ذلك أوكرانيا، الأمر الذي دفع الكثيرين للتشكيك في التزامها بدعم كييف، وكذلك التزامها تجاه وحدة حلف الناتو.[٧]

٤. **إنهاء التقارب الألماني الروسي:** على الرغم من أن ألمانيا كانت أكثر دول الاتحاد الأوروبي تميزًا في علاقتها مع روسيا، وكانت الأكثر تفاهمًا معها في ظل مصالحهما الاقتصادية المتنامية، وكذلك مشروعهما المشترك "نورد ستريم ٢"، الذي كان محور قلق وتوتر حلفاء برلين، ومع ذلك، فإن الأزمة الأوكرانية فرضت نفسها لتحول دون مواصلة هذا التقارب، ولذا، فقد قرر المستشار الألماني، في ٢٢ فبراير، وقف عملية التصديق على خط أنابيب "نورد ستريم ٢"، وذلك بعد أن اعترف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" علنًا بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك بشرق أوكرانيا كجمهوريتين مستقلتين.[٨]

٥. **التنوع في مصادر الطاقة الألمانية:** تُعد ألمانيا أكبر مستورد أوروبي للغاز الطبيعي والنفط الروسي؛ حيث تُمثِّل حصة واردات الغاز الطبيعي الروسي في ألمانيا نحو ٥٥%، وتُمثل حصة واردات النفط نحو ٤٨% [٩]. وقد تسببت الأزمة الأوكرانية في تخوف برلين من استخدام روسيا إمدادات الطاقة كسلاح سياسي، ومن ثَمَّ أعلن "شولتز" أن برلين سوف تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة؛ من أجل تقليل الاعتماد على موسكو.

مظاهر التحول في سياسات طوكيو

على مدى العقود الماضية فضَّلت اليابان أن تبقى خارج الصراعات العسكرية الأجنبية، واتباع النهج التنموي والسياسي المسالم، دون التورط في الحروب وإشكاليات سباق التسلح، وهو ما اتضح خلال ضم روسيا شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤؛ حيث كان رد الفعل الياباني فاترًا، وغير مؤازر للغرب، لكن في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، اتجهت اليابان للاصطفاف بجانب كييف والمعسكر الغربي بشكل واضح، دون الوقوف على الحياد؛ مما جعل بعض المراقبين يؤكدون أن الأزمة الأوكرانية أصبحت تُشكل نقطة تحول في السياسة الخارجية والدفاعية لليابان، وهو ما انعكس في المظاهر التالية:

١. **تدابير استثنائية دفاعية لدعم أوكرانيا:** خصَّصت طوكيو أكثر من ٢٠٠ مليون دولار من الدعم لأوكرانيا [١٠]، وبموجب ذلك، قررت إرسال سترات واقية من الرصاص والخوذ والإمدادات الطبية والأغذية والملابس عبر الحدود البولندية لمساعدة الأوكرانيين، وتُعد هذه الخطوة هي الأولى من نوعها التي تقدم فيها قوات الدفاع الذاتي اليابانية إمدادات دفاعية إلى دولة أخرى [١١].

> الأزمة الأوكرانية جعلت برلين تدرك أن روسيا قد تستخدم إمدادات الطاقة كسلاح ضد الأوروبيين، ومن ثَمَّ، أعلن المستشار الألماني أن برلين سوف تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة بها من أجل تقليل الاعتماد على موسكو.

٢. **رفض وإدانة العملية العسكرية الروسية علنًا:** حيث تبنَّت اليابان مواقف حيادية في معظم النزاعات الدولية؛ مما جعلها تبتعد عن أي تصريحات أو قرارات تُصنَّف ضد أحد الأطراف المتنازعة، لكن كشفت الأزمة الأوكرانية عن تغير الموقف الياباني؛ فقد تصاعد الخطاب الياباني المعارض للموقف الروسي، وظهر رئيس الوزراء الياباني في أكثر من موقف حازمًا في إدانته لـ "الغزو" الروسي، ووصفه بأنه "انتهاك خطير للقانون الدولي وانتهاك كبير لميثاق الأمم المتحدة"، كما وصف وزير خارجية اليابان تصرفات روسيا بأنها تُمثِّل "عدوانًا"، حتى رئيس الوزراء الياباني السابق "شينزو آبي" - الذي كان يعد الرائد المهندس للجهود المبذولة لتحسين العلاقات الاقتصادية مع روسيا - وصف "الغزو" الروسي بأنه "تحدٍ خطير للنظام الدولي".[١٢]

٣. **فـرْض عقوبـات اقتصاديـة علـى روسـيا:** فرضـت اليابـان سلسـلة مـن العقوبـات الاقتصادية الحادة على روسيا منذ بدء العملية العسكرية في أوكرانيا؛ فقد أعلن رئيس الوزراء الياباني "فوميو كيشيدا" (Fumio Kishida) في اليـوم التالـي لبـدء العمليـة الروسـية، تجميـد إصـدار تأشـيرات الدخـول للمواطنيـن الـروس، وتجميـد أصـول المؤسسـات الماليـة الروسـية، فضـلًا عـن الحـد مـن صـادرات البضائـع اليابانيـة التـي تتصـل بالقطـاع العسـكري الروسـي [١٣]. وفـي مطلـع شـهر مـارس الماضـي، فرضـت طوكيـو عقوبـات طالـت ٤٩ شـركة ومؤسسـة روسـية، بمـا فـي ذلـك شـركة تصديـر الأسـلحة "روسـبورن إكسـبورت" (Rosoboron-export)، وجهـاز الأمـن الفيدرالـي، وجهـاز الاسـتخبارات الروسـي، وعـدد مـن المسـؤولين الـروس، كمـا امتدت العقوبات لتشمل "فيكتور لوكاشينكو"، رئيـس بيلاروسـيا، و"رمضـان قديـروف" رئيـس جمهوريـة الشيشـان[١٤].

٤. **فتْـح بـاب اللجـوء للأوكرانييـن:** أعلنت اليابان أنهـا سـتقبل لاجئيـن مـن أوكرانيـا، وهـي خطـوة اسـتثنائية فـي بلـد اتسـم موقفـه بالتـردد منـذ فتـرة طويلـة فـي قبـول اللاجئيـن مـن الخـارج، وعلـى هـذا النحـو، أعلنـت الحكومـة اليابانيـة، فـي ١٥ مـارس الماضـي، اسـتعدادها لقبـول أقـارب ومعـارف نحـو ١٩٠٠ أوكرانـي يملكـون وضعيـة إقامـة فـي اليابـان مـن منطلـق إنسـاني، ولـم يتوقـف الأمـر عنـد هـذا الحـد، بـل أعلنـت الحكومـة اليابانيـة أنهـا تخطـط لقبـول أوكرانييـن ليـس لديهـم أقـارب أو معـارف فـي اليابـان.[١٥]

٥. **دعـم أمـن الطاقـة الأوروبـي:** حوَّلـت طوكيـو مـا لا يقـل عـن ٢١٠ آلاف طـن مـن فائـض الغـاز الطبيعـي المسـال إلـى أوروبـا لتعويـض الانقطـاع المحتمـل لإمـدادات الطاقـة مـن روسـيا [١٦]. ويـرى المحللـون أن هـذه الخطـوة تعكـس أمريـن؛ الأول هـو تطلُّـع اليابان لضمان اسـتقرار أمـن الطاقـة العالمـي، والثانـي هـو رغبتهـا فـي تطويـر وتفعيـل سياسـاتها علـى المسـتوى الدولـي بعـد سـنوات مـن الإحجـام التقليـدي عـن التدخـل فـي شـؤون القضايـا الدوليـة.

فـي ضـوء مـا سـبق، ثمَّـة أسـباب تدفـع إلـى التحـولات الواضحـة فـي السياسـات الخارجيـة والدفاعيـة لـكل مـن ألمانيـا واليابـان:

أ. أسباب تحول السياسات في ألمانيا

يمكـن الإشـارة إلـى أربعـة أسـباب أسـهمت إلـى حدٍّ كبيـر فـي اتخـاذ إجـراءات أكثـر حزمًـا تجـاه موسـكو:

١. **فشـل الجهـود الدبلوماسـية الألمانيـة:** علـى الرغـم مـن جهـود "شـولتز" وحكومتـه لتجنـب سـيناريو شـبح الحـرب، بمـا فـي ذلـك زيـارة المستشـار الألمانـي فـي ١٥ فبرايـر الماضـي إلـى موسـكو، والتـي حـاول خلالهـا إنقـاذ عمليـة مينسـك، فـإن روسـيا تمسـكت بموقفهـا. وعلـى هـذا النحـو، كان لا بـد لبرليـن أن تُظهـر رفضهـا للحـرب التـي اندلعـت ضـد أوكرانيـا، والتـي مـن شـأنها تهديـد أمـن الطاقـة الأوروبـي، وتزايـد تدفـق اللاجئيـن الأوكرانييـن.[١٧]

٢. التحالفات السياسية الجديدة في ألمانيا: لا شك أن الائتلاف الحكومي الجديد بقيادة "شولتز" مهَّد الطريق لحدوث ثورة في محددات السياسة الخارجية والدفاعية الألمانية، ولا سيما في ظل وجود حزبيّ الخضر والديمقراطيين الأحرار الليبراليين، حيث يتبنى الحزبان مواقف أكثر صرامة تجاه موسكو، فعلى سبيل المثال، تتولى "آنالينا بيربوك" (Annalena Baerbock) رئيسة حزب الخضر، حقبة وزارة الخارجية الألمانية، وقد جعلت قضية الطاقة، بما في ذلك الوصول إلى الحياد الكربوني في عام ٢٠٤٥، قضية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي الألماني، وذلك لتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، وبناء شبكات للطاقة النظيفة، بدلًا من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية [١٨]، ومن ثَمَّ، كانت من أكثر الداعمين لعرقلة التصديق على مشروع "نورد ستريم ٢" [١٩].

> الائتلاف الحكومي الألماني الجديد بقيادة "شولتز" مهَّد الطريق لحدوث ثورة في محددات السياسة الخارجية والدفاعية الألمانية، ولا سيما في ظل وجود حزب الخضر وحزب الديمقراطيين الأحرار، حيث يتبنى كل منهما مواقف أكثر صرامة تجاه موسكو.

٣. إعادة تقييم سياسات الحزب الديمقراطي الاشتراكي تجاه روسيا: كانت هناك مساحات كبيرة للتلاقي بين موسكو والحزب الديمقراطي الاشتراكي، وتجلَّى ذلك من خلال دعم الحزب لمشروع "نورد ستريم ٢"، وتأييده لضرورة فتح آفاق للتعاون مع موسكو [٢٠]، إلا أن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا دفعت "شولتز" لإعادة تقييم سياسات حزبه تجاه الروس؛ إذ رأى أن التبعية الاقتصادية المتبادلة، وإرث الحد من التسلح، لا يمكن أن يظلا محددان للعلاقة مع روسيا [٢١].

٤. **تأثير القوة الذكية الأمريكية:** لا يمكن تجاهل دور الإدارة الأمريكية في التحولات السياسية الأخيرة لألمانيا؛ فقد بنى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بعناية "شراكة" أولًا مع المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بشأن موقف برلين من روسيا، وهو ما ظهر في البيان المشترك الصادر في يوليو ٢٠٢١ بشأن أمن الطاقة، وتواصل التنسيق المشترك بعد تولِّي "شولتز" رئاسة الحكومة الألمانية، الأمر الذي تجلَّى من خلال زيارته إلى واشنطن في ٧ فبراير الماضي. وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى إدراك "بايدن" أن التغيير في سياسة ألمانيا تجاه روسيا يجب أن يأتي من قناعات برلين، وليس عبر الضغط عليها من قِبل واشنطن.[٢٢]

ب. أسباب تحول السياسات في اليابان

ثمَّة أسباب وراء الخطوات السريعة والحازمة التي اتخذتها طوكيو للضغط على روسيا لوقف حربها ضد أوكرانيا:

١. **المخاوف من تكرار السيناريو الروسي في جنوب شرق آسيا:** التصميم الياباني غير العادي على التحرك السريع لمواجهة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا يأتي مدفوعًا بمخاوف الحكومة اليابانية من الفشل في مواجهة روسيا في أوروبا، والذي يمكن أن يشجع الصين في جهودها للاستيلاء على تايوان وجزر سينكاكو (Senkaku Islands)، المتنازَع عليها بين الصين واليابان.[٢٣]

٢. **نزاعات حدودية معلّقة:** تدرك اليابان أن روسيا تُمثل تهديدًا بالنسبة لها، وذلك على الرغم من محاولات إنجاح المحادثات الثنائية الرامية لتوقيع معاهدة سلام بين الطرفين بسبب خلافهما الحدودي حول ملكية جزر الكوريل المتنازَع عليها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فإن طوكيو تخشى من أن

> "تخشى اليابان من أن نجاح العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا قد يدفع موسكو إلى الاستيلاء على جزر الكوريل - المتنازَع عليها - بالقوة العسكرية، ودون مراعاة التفاهم مع طوكيو."

نجاح العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا قد يدفع موسكو إلى الاستيلاء على الجزر بالقوة العسكرية، ودون مراعاة التفاهم مع طوكيو، أو قد يزيد من مناوراتها وتدريباتها العسكرية قبالة الحدود البحرية الشمالية لليابان؛ مما يزيد من خطر المواجهات العسكرية.

٣. **مخاوف بشأن انتشار الأسلحة النووية الروسية:** ترى اليابان أن روسيا قوة نووية غير مسؤولة، لأنها تلوِّح بتخويف الغرب باستخدام الأسلحة النووية، كما أن تهديداتها ستكون سببًا في انتشار الأسلحة النووية على مستوى العالم [٢٤]. ونظرًا لأن اليابان الدولة الوحيدة في العالم التي خاضت تجربة مريرة في التعرض للقصف النووي من قِبل واشنطن خلال الحرب العالمية الثانية، فإنها ترى أهمية القيام بكل ما في وسعها لصون الأمن والسلام الدوليين [٢٥]. ويرى المحللون أنه إذا استمر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في تهديد "الخيار النووي"، فقد لا يكون أمام اليابان خيار سوى القيام بما لا يمكن تصوره وهو الموافقة على استضافة الأسلحة النووية الأمريكية [٢٦]، إلا أن هذه الفكرة "غير مقبولة" بالنسبة لرئيس الوزراء الحالي "فوميو كيشيدا"؛ نظرًا لموقف الدولة المتمثل في الحفاظ على المبادئ الثلاثة غير النووية، وهي: التخلِّي عن حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وجلبها [٢٧].

٤. **زيـادة التهديـدات فـي منطقـة المحيطيـن الهنـدي والهـادئ:** إذا خسرت أوكرانيا ونجحت روسـيا فـي الاسـتيلاء عليهـا، يتوقـع اليابانيـون أن تحتاج الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بقوات عسـكرية كبيـرة فـي أوروبـا لـردع موسـكو، وهـذا يعني أن واشـنطن قـد لا تسـتطيع إعـادة نشـر قوتهـا العسـكرية فـي المحيطيـن الهنـدي والهـادئ لـردع الصيـن وروسـيا. [٢٨]

٥. **الدعـم الشـعبي لإجـراءات "كيشـيدا" حـول الأزمـة الأوكرانيـة:** وفقًـا لاسـتطلاع للـرأي أجرتـه صحيفـة "يوميـوري شـيمبون" (Yomiuri Shimbun) اليابانيـة، أيَّـد ٨٢% مـن الجمهـور الياباني فـرض عقوبات اقتصادية على روسـيا، كمـا أظهـر الاسـتطلاع أن ٥٤% مـن اليابانييـن يعتقـدون أن رئيـس الـوزراء "فوميـو كيشـيدا" يتعامـل بشـكل مناسـب مـع الأزمـة الأوكرانيـة، ولا سـيما دعمـه القـوي لقبـول اللاجئيـن الأوكرانييـن. [٢٩]

ويبقى التسـاؤل الأخير، ما التداعيات المتوقَّعة علـى البلديـن فـي ضـوء قيامهمـا بخطـوات تقدميـة للوقـوف أمـام العمليـة العسـكرية الروسـية فـي أوكرانيـا؟

أ. التداعيات المتوقعة لألمانيا في ضوء سياسات التحول الخارجي

- **طريق شائك للحكومة الألمانية:** لا شك أن الطريـق أمـام حكومـة "شـولتز" لـن يكـون سـهلًا؛ وذلـك نظـرًا لتشـابك الاقتصـاد الألمانـي مـع روسـيا؛ حيـث إن تقنيـن التبعيـة سـيكون أمـرًا مكلفًـا، وربمـا سـيؤثر علـى مسـتويات التضخـم، وحجـم الـواردات الألمانيـة مـن الطاقـة، وهـو الأمـر الـذي سـيمثل عبئًـا سياسـيًّا سـتحاول المعارضـة اسـتغلاله [٣٠]. ويتوقَّـع الخبـراء أن يقـع علـى عاتـق الحكومـة الألمانيـة خـلال الفتـرة القادمـة مسـؤولية بنـاء العديـد مـن محطـات تخزيـن الغـاز الطبيعـي المسـال، كمـا قـد تفـرض حزمـة واسـعة مـن الإجـراءات لمسـاعدة المواطنيـن علـى التعامـل مـع أسـعار الطاقـة المرتفعـة، وبخاصـة الفئـات الأقـل دخـلًا [٣١].

> "تنبـئ الخطـوات الألمانيـة الأخيـرة ضـد روسـيا بتراجـع العلاقـة الخاصـة بيـن برليـن وموسـكو علـى حسـاب مصالـح واهتمامـات دول حلـف شـمال الأطلسـي بوجـهٍ عـام، ودول شـرق ووسـط أوروبـا بوجـهٍ خـاص."

- **أمننـة قضيـة الطاقـة:** أي إضفـاء الطابـع الأمنـي علـى قضيـة الطاقـة فـي ألمانيـا، وبالتالي، تحويلها مـن كونها قضية اقتصادية عاديـة إلـى قضيـة تُمثـل تهديـدًا وجوديًّـا للبـلاد، وهـو مـا يتطلـب اتخـاذ إجـراءات اسـتثنائية، وفـي هـذا الصـدد، يمكـن ملاحظـة تصريحـات وزيـر الاقتصـاد الألمانـي "روبـرت هابيـك" (Robert Habeck) الـذي قـال إن "إمـدادات الطاقـة أصبحـت قضيـة أمـن قومـي لألمانيـا" [٣٢]. ويبـدو أن برليـن أدركـت مخاطـر الاعتمـاد الأحـادي علـى روسـيا فيمـا يتعلـق بإمـدادات الطاقـة، وبالتالي، سـتعمل الفتـرة المقبلـة علـى تنويـع وارداتهـا مـن الطاقـة، وربمـا سـتؤجل خطتهـا بشـأن التخلـص التدريجي من الفحم والطاقة النووية على المـدى القريـب؛ نظـرًا لتقييـد وارداتهـا مـن الطاقـة الروسـية [٣٣].

- **مكاسب جيوسياسية ألمانية في أوروبا:** على الرغم من أن استئصال النفوذ الروسي من السياسة الألمانية محل خلاف في الداخل الألماني، لكن لا يوجد جدل بشأن تحركات "شولتز" لتعزيز السياسة الألمانية عبر الأطلسية، وجعل برلين زعيمة أقوى لأوروبا وحصنًا ضد التوسعات الروسية، ومن ثَمَّ تنبئ الخطوات الألمانية الأخيرة بتراجع العلاقة الخاصة بين برلين وموسكو على حساب مصالح واهتمامات دول حلف شمال الأطلسي بوجهٍ عام، ودول شرق ووسط أوروبا بوجهٍ خاص [٣٤].

ب. التداعيات المتوقّعة لليابان في ضوء سياسات التحول الخارجي

ثمَّة تداعيات سياسية واستراتيجية واقتصادية في ضوء سياسة اليابان الحازمة ضد موسكو:

من الناحية السياسية، بدأت بالفعل بوادر الصراع السياسي بين البلدين؛ حيث انسحبت موسكو من المحادثات الثنائية مع اليابان الرامية لتوقيع معاهدة سلام لم يبرمها الجانبان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بسبب خلاف حدودي حول ملكية جزر الكوريل -كما سبقت الإشارة-. وقد عزت روسيا هذا القرار إلى موقف طوكيو "غير الودي" تجاه موسكو بشأن الأزمة الأوكرانية. وفي المقابل، استدعت اليابان سفير روسيا لديها احتجاجًا على هذا القرار.[٣٥]

ومن الناحية الاستراتيجية، لا شك أن اليابان ستواجه بموجب إجراءاتها الحازمة ضد روسيا مخاطر أمنية وعسكرية، فمن المتوقَّع أن تُكثف روسيا تدريباتها العسكرية بالقرب من الحدود البحرية الشمالية لليابان، أي قبالة سواحل جزر الكوريل، وقد تنشئ روسيا العديد من مناطق الحظر في هذه المنطقة تحت حُجة المناورات والتدريبات، وفي هذا الحالة، قد تشهد المنطقة مزيدًا من وجود الغواصات النووية الروسية التي تحمل صواريخ باليستية في بحر أوخوتسك (Sea of Okhotsk) القريب من الساحل الياباني، وبالتالي، ستتزايد احتمالية المواجهات بين البلدين، خاصة في حالة قيام السفن الروسية أو الغواصات أو الطائرات بخرق أو انتهاك المجال البحري أو الجوي الياباني.

من الناحية الاقتصادية، من المرجَّح أن تشهد اليابان، التي استوردت نحو ٩% من الغاز الطبيعي و٤% من النفط من روسيا في عام ٢٠٢١، ارتفاع تكاليف الطاقة، وذلك في حال تفاقم التوترات بين موسكو وطوكيو، والتي قد تجبر الأخيرة على السير حذو الولايات المتحدة في حظر واردات الطاقة الروسية. [٣٦]

وختامًا، يبدو أن الحرب في أوكرانيا وحَّدت خطوات كل من ألمانيا واليابان: فكلتاهما اتخذت خطوات أكثر حسمًا ردًّا على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا؛ مما يعني أنهما بصدد إجراء تحولات كبيرة في سياساتهما الخارجية والدفاعية التي كانت تنأى عن التدخل في أي نزاعات دولية. ومن الواضح أن هناك إجماعًا مجتمعيًّا في الدولتين بشأن تعزيز مكانتهما على المسرح الدولي، ومن ثَمَّ أصبح بين برلين وطوكيو اتفاق ضمني بشأن كيفية تبنِّي دبلوماسية استباقية، وأكثر جرأة، وأكثر استجابة للتهديدات الأمنية الإقليمية والعالمية، ولعل الأزمة الأوكرانية كانت نقطة الانطلاق بالنسبة لهما.

وهكذا، يبدو أن الحرب، وما تفرضه من تغيرات على الجغرافيا السياسية، هي أكثر العوامل التي تدفع الدول لتغيير سياسات عفا عليها الزمن، فالاستيقاظ على الواقع الجيوسياسي الجديد الذي فرضته الحرب في أوكرانيا، يتطلب تحولًا جذريًّا في سياسات ألمانيا واليابان، إذ كان يُنظر إليهما على أنهما تختبئان وراء موانعهما التاريخية لتعزيز مصالحهما الاقتصادية، دون الاضطلاع بأي دور إيجابي للحفاظ على الأمن الأوروبي والآسيوي والعالمي.

الهوامش والمراجع

(1) See: https://www.distance.to/Tokyo/Berlin

(2) See: https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/#toc-4-germany and https://en.wikipedia.org/wiki/Germany%E2%80%93Japan_relations

(٣) خطار أبو دياب، "التحول النوعي في العقيدة الدفاعية الألمانية"، موقع الأمن والدفاع العربي، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، متاح على: https://bit.ly/3KrFdQz (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٩)

(٤) ألمانيا تعلن تخصيص ١٠٠ مليار يورو لقواتها المسلحة بظل الأوضاع بأوروبا، سي إن إن عربية، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/27/news-germany-to-allocate-100-billion-euros-for-its-armed-forces-in-light-of-si (تاريخ الدخول 15/3/2022)

(5) Jeff Rathke, Putin Accidentally Started a Revolution in Germany, Foreign Policy, 27 February 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/02/27/putin-war-ukraine-germany-scholz-revolution/ (Accessed 16/3/2022)

(6) Ibid.

(7) Germany to ship anti-aircraft missiles to Ukraine – reports, Deutsche Welle, 3 March 2022, Available on: https://www.dw.com/en/germany-to-ship-anti-aircraft-missiles-to-ukraine-reports/a-60995325 (Accessed 16/3/2022)

(8) Germany halts controversial Nord Stream 2 pipeline, The Local De, 22 February 2022, Available on: https://www.thelocal.de/20220222/breaking-scholz-says-germany-halting-nord-stream-2-project/ (Accessed 16/3/2022)

(٩) توماس كولمان، أمن الطاقة - اعتماد ألمانيا على غاز بوتين محفوف بالمخاطر!، دويتشه فيله، ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/٣٤W٩rvU (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/١٧)

(10) Michelle Ye Hee Lee, Russia's invasion prompts more assertive foreign policy from Japan, The Washington Post, 5 March 2022, Available on: https://www.washingtonpost.com/world/2022/03/05/japan-ukraine-russia-foreign-policy/ (Accessed 20/3/2022)

(11) Japan sending bullet-proof vests to Ukraine, NHK World Japan, 8 March 2022, Available on: https://www3.nhk.or.jp/nhkworld/en/news/20220309_06/ (Accessed 20/3/2022)

(12) James D.J. Brown and William Sposato, Japan Steps Up on Ukraine, Foreign Policy, 2 March 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/03/02/japan-ukraine-sanctions/ (Accessed 20/3/2022)

(١٣) اليابان تفرض عقوبات على روسيا على خلفية عمليتها العسكرية في أوكرانيا، روسيا اليوم، ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/٣ip٩xPW (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٠)

(١٤) اليابان وأستراليا تفرضان حزمة جديدة من العقوبات على روسيا، روسيا اليوم، ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/٣NVBDwZ (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٠)

(15) Japan to grant entry to war-fleeing Ukrainians without guarantors, Japan Today, 16 March 2022, Available on: https://japantoday.com/category/national/update2-japan-to-grant-entry-to-war-fleeing-ukrainians-without-guarantor (Accessed 21/3/2022)

(16) Michelle Ye Hee Lee, Op.Cit, 5 March 2022, Available on: https://www.washingtonpost.com/world/2022/03/05/japan-ukraine-russia-foreign-policy/ (Accessed 20/3/2022) .

(١٧) شولتس يلتقي بوتين في موسكو.. فرصة أخيرة للسلام؟، دويتشه فيله، ١٥ فبراير ٢٠٢٢، متاح على: https://p.dw.com/p/471SF (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٣)

(18) Jeff Rathke, Putin Accidentally Started a Revolution in Germany, Foreign Policy, 27 February 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/02/27/putin-war-ukraine-germany-scholz-revolution/ (Accessed 23/3/2022)

(١٩) محمد فرج، "نورد ستريم ٢".. قصة خط الغاز المثير للجدل، سكاي نيوز عربية، ٢٧ يناير ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3D4jQ5i (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٣)

(٢٠) الانتخابات الألمانية.. ماذا ينتظر العلاقات بين موسكو وبرلين بعد ميركل؟، روسيا اليوم، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على: https://bit.ly/3JC8WWV (تاريخ الدخول 23/3/2022)

(21) Jeff Rathke, Putin Accidentally Started a Revolution in Germany, Foreign Policy, 27 February 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/02/27/putin-war-ukraine-germany-scholz-revolution/ (Accessed 23/3/2022)

(22) Ibid.

(23) James D.J. Brown and William Sposato, Japan Steps Up on Ukraine, Foreign Policy, 2 March 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/03/02/japan-ukraine-sanctions/ (Accessed 23/3/2022)

(٢٤) خالد الشامي، 3 رؤساء مصيرهم مرهون بالحرب الروسية- الأوكرانية، الرؤية، 7 مارس 2022، متاح على: https://bit.ly/3qxq091 (تاريخ الدخول 23/3/2022)

(٢٥) اليابان والأزمة الأوكرانية.. حضور بطعم الغياب، سكاي نيوز عربية، 20 مارس 2022، متاح على: https://bit.ly/3NfYOp6 (تاريخ 23/3/2022)

(26) James D.J. Brown and William Sposato, Japan Steps Up on Ukraine, Foreign Policy, 2 March 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/03/02/japan-ukraine-sanctions/ (Accessed 23/3/2022)

(٢٧) فوميو كيشيدا يستبعد نشر أسلحة نووية أمريكية على أراضي اليابان، روسيا اليوم، 28 فبراير 2022، متاح على: https://bit.ly/358AgNC (تاريخ الدخول 23/2/2022)

(٢٨) خالد الشامي، 3 رؤساء مصيرهم مرهون بالحرب الروسية - الأوكرانية، الرؤية، 7 مارس 2022، متاح على: https://bit.ly/3qxq091 (تاريخ الدخول 23/3/2022)

(29) Japan's sanctions against Russia supported by 82%, Yomiuri poll shows, Japan News, 7 March 2022, Available on: https://the-japan-news.com/news/article/0008338238 (Accessed 23/3/2022)

(30) Jeff Rathke, Putin Accidentally Started a Revolution in Germany, Foreign Policy, 27 February 2022, Available on: https://foreignpolicy.com/2022/02/27/putin-war-ukraine-germany-scholz-revolution/ (Accessed 24/3/2022)

(٣١) كيف غير غزو روسيا لأوكرانيا جوانب ثابتة في السياسة الألمانية منذ عقود؟، بي بي سي، 27 فبراير 2022، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-60544780 (تاريخ الدخول 24/3/2022)

(٣٢) حقبة جديدة... تحول كبير في سياستي ألمانيا الخارجية والدفاعية، الشرق الأوسط، 27 فبراير 2022، متاح على: https://bit.ly/3JEJMqy (تاريخ الدخول 24/3/2022)

(٣٣) حسن زنيند، حسابات بوتين الخاطئة تغير عقيدة ألمانيا الدبلوماسية، دويتشه فيله، 3 مارس 2022، متاح على: https://p.dw.com/p/47uGj (تاريخ الدخول 24/3/2022)

(34) Rafael Loss and Angela Mehrer, How Germany can sustain its policy revolution, European Council on Foreign Relations, 4 March 2022, Available on: https://ecfr.eu/article/how-germany-can-sustain-its-policy-revolution/ (Accessed 24/3/2022)

(٣٥) اليابان تستدعي سفير روسيا لديها "احتجاجًا" على تعليق محادثات السلام، دويتشه فيله، ٢٢ مارس ٢٠٢٢، متاح على: https://p.dw.com/p/48pKO (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٣/٢٤)

(36) William Gallo, More Assertive Japan Stands Up to Russia Over Ukraine, Voice of America, 18 March 2022, Available on: https://www.voanews.com/a/more-assertive-japan-stands-up-to-russia-over-ukraine-/6490715.html (Accessed 23/3/2022)

تصاعُد خطاب الكراهية في الهند: الجذور والأسباب والمستقبل

أ. أحمد ياسر عبد العظيم

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

دعا زعماء ورهبان هندوس خلال مؤتمر "البرلمان الديني" الذي عُقد على مدار ثلاثة أيام في ديسمبر ٢٠٢١، في مدينة هاريدوار المقدسة لدى الهندوس بولاية أوتاراخند شمال نيودلهي، إلى حمل السلاح والقيام بحملة "تطهير عرقي" أو "إبادة جماعية" (Genocide)ضد المسلمين في الهند، وذلك لتطهير "الأمة الهندوسية" -على حد تعبيرهم- من الدُخلاء ، والمقصود هنا "الأقلية المُسلمة" التي تُشكِّل أكبر أقلية في الهند، ويُقدَّر عددها بنحو ٢٠٠ مليون فرد، أي نحو ١٥% من سكان الدولة البالغ عددها نحو ١,٣ مليار نسمة. وخلال المؤتمر أقسم ناشطون ورهبان هندوس يمينيين متطرفين على تحويل الجمهورية الهندية العلمانية إلى دولة هندوسية، حتى لو استدعى ذلك القتل والموت، داعين إلى قتل نحو ٢ مليون مسلم على غرار عملية الإبادة الجماعية التي حدثت في ميانمار ضد مُسلمي الروهينجا.

وقد سلَّط هذا المؤتمر الضوء على تصاعُد خطاب الكراهية في الهند بشكل مُتزايد خلال السنوات الأخيرة، والذي يتزامن مع تصاعُد تيار القومية الهندوسية (Hindu Nationalism) داخل المجتمع الهندي، الأمر الذي تسبب في تزايُد الانتهاكات، وحوادث العنف والإرهاب والقتل والتهجير القسري في حق الأقلية المسلمة، وباقي الأقليات الأخرى والتي شملت أيضًا الأقليات المسيحية في البلاد. وكان آخر هذه الحوادث في يناير ٢٠٢٢، عندما هاجمت جماعة من القوميين الهندوس مكونة من ٢٠٠ شخص إحدى الكنائس؛ مما أفضى إلى وقوع إصابات بين المصلين.

وفي هذا الإطار، يسعى المقال إلى تسليط الضوء على جذور خطاب الكراهية وأسبابه ودوافعه لدى القومية الهندوسية تجاه المسلمين والأقليات الأخرى في الهند، وذلك بعد إلقاء الضوء على أهم مظاهر الاضطهاد والعنف والتمييز التي يُعاني منها المسلمون والأقليات الأخرى على مدار السنوات والعقود الماضية .

مظاهر الاضطهاد والتمييز

يُواجه المسلمون في الهند العديد من مظاهر التمييز، وقد تجلَّى ذلك التمييز في مجالات التعليم والتوظيف والإسكان، بالإضافة إلى العقبات التي تحول دون تمتعهم بالحقوق السياسية، والحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وحق المساواة في توزيع الثروة والدخل، وذلك على الرغم من الحماية القانونية والدستورية المكفولة لهم بموجب الدستور.

وقد كشف تقرير صادر في عام ٢٠١٩ عن مُنظمَّة (Common Cause) غير الحكومية، أن ثمَّة تحيُّز واضح من جانب نصف أفراد الشرطة الهندية تجاه المسلمين، الأمر الذي يحول دون تدخلهم لمنع الجرائم التي تُرتَكب ضد المسلمين. كما لاحظ محللون انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب من جانب الأشخاص المتورطين في أعمال عنف واضطهاد ضد المسلمين؛ إذ ألغت وسحبت بعض المحاكم والهيئات الحكومية الهندية في السنوات الأخيرة العديد من القضايا التي تُدين الهندوس المُتهمين في أعمال عنف ضد المسلمين.

وتجـدُر الإشـارة هنـا إلـى أن مظاهـر التمييـز ضـد المسـلمين، وتتمثَّـل فـي عـدد مـن القـرارات والسياسات والإجراءات الإقصائية والتمييزية من جانب الحكومة الهندية تجاه المسلمين، وكذلك على المستوى الشعبي، وتتمثَّل في الاعتداءات الفردية، والهجمات الجماعية التي تقع في إطار حاضنة رسمية حكومية.

ومن ذلك، أقر البرلمان الهندي (لوك سابها)، في ديسمبر عام ٢٠١٩، تعديل قانون المواطنة في الهند (Citizenship Amendment Act)، والذي يسمح بمنح الجنسية الهندية للمهاجرين غير الشرعيين من باكستان وبنجلاديش وأفغانستان، وبموجبه سيصبح هناك استثناء في منح الجنسية للأفراد من ست أقليات دينية فقط عدا المسلمين، وهم: الهندوس والسيخ والبوذيون والجين والبارسيون والمسيحيون. الأمر الذي يُهدد عددًا كبيرًا من المسلمين في الهند بعدم الحصول على الجنسية الهندية، وبالتالي السجن أو ترحيلهم من البلاد. وقد أشعل هذا القرار احتجاجات واسعة للمسلمين، والتي قابلها استخدام للعنف من متطرفين هندوس؛ مما أدى إلى اندلاع أعمال شغب في العاصمة نيودلهي أسفرت عن وقوع خمسين قتيلًا، غالبيتهم من المسلمين.

وفي سياق متصل، اعتمدت السلطات الهندية في العام نفسه ما يُعرَف بـ "السجل الوطني للمواطنين" (NRC)، والذي بموجبه استُبعد نحو مليوني فرد من سكان ولاية آسام الهندية -ذات الأغلبية المسلمة- الذين لا تندرج أسماؤهم في "السجل" من حق الحصول على الجنسية، ومن ثَمَّ يصبح بالإمكان ترحيلهم من البلاد؛ حيث يتضمن السجل أسماء المواطنين الذين يُمكنهم إثبات قدومهم إلى ولاية آسام قبل يوم ٢٤ مارس من عام ١٩٧١، وهو التاريخ الذي يسبق إعلان دولة بنجلاديش استقلالها عن باكستان. وعلى هذا النحو، احتجزت السلطات الهندية الآلاف من الأفراد الذين اعتبرتهم أجانب، في معسكرات أقيمت بشكل مؤقت في سجون ولاية آسام.

وفي أغسطس ٢٠١٩، أعلنت نيودلهي تقسيم ولاية جامو وكشمير -ذات الأغلبية المُسلمة- والتي تقع في إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، لمنطقتين اتحاديتين، وإلغاء الحكم الذاتي الدستوري للولاية، ومن ثَمَّ إخضاعها للإدارة الهندية. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة عدة إجراءات مشددة في المنطقة، تضمنت: قطع خدمات الهاتف والإنترنت لعدة أشهر، واحتجاز آلاف الأشخاص أو وضعهم رهن الإقامة الجبرية، بمن فيهم شخصيات سياسية بارزة ونشطاء مؤيدون للحركة الانفصالية. وبموجب هذا القرار سيفقد مواطنو كشمير حقهم في امتلاك أراضٍ في المنطقتين الجديدتين.

وفي سبتمبر ٢٠٢١، قررت السلطات الهندية تنفيذ عملية "إخلاء" أو "تهجير قسري" لما يتجاوز ٨٠٠ عائلة مسلمة في منطقة دارانج بولاية آسام، الأمر الذي صاحبه عمليات عنف وقتل للمحتجين على هذا القرار، ويأتي ذلك بعد قرار حاكم الولاية "هيمانتا بيسوا سارما"، في يونيو ٢٠٢١، بإخلاء المنطقة من أجل إقامة مشروع زراعي للشباب.

وفي مارس ٢٠٢٢، أقرَّت المحكمة العليا قرار حكومة ولاية كارناتاكا في جنوب الهند بحظر ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات.

وعلى الصعيد الشعبي، تتصاعد الاعتداءات الفردية والجماعية من قِبل الجماعات الهندوسية المتطرفة ضد المسلمين، مثل قيام جماعات أمن أهلية (غير رسمية) بضرب الأشخاص الذين يُتَّهمون بعدم احترام الأبقار التي يُقدسها الهندوس، بالإضافة إلى اقتحام التجمعات الدينية خشية أن يتحول الناس إلى اعتناق الإسلام.

خطاب الكراهية في الهند .. الجذور والأسباب

بداية، تُعرِّف الأمم المتحدة "خطاب الكراهية" (Hate Speech) بأنه "أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي الذي يُهاجِم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهُوية، وبعبارة أخرى على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس، أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهُوية".

وبتتبع "خطاب الكراهية" في الهند على مدار السنوات الماضية، يُلاحَظ تصاعُد كبير في حدة ووتيرة هذا الخطاب، وفي المشاعر المعادية للمسلمين وباقي الأقليات الأخرى، خاصة خلال السنوات السبع الماضية، أي بالتزامن مع تصاعُد تيار القومية الهندوسية داخل المجتمع، وذلك في مُقابل تراجع القومية العلمانية (Secular Nationalism)، مُمثَّلة في حزب "المؤتمر الوطني الهندي" (Indian National Congress).

وفي هذا الإطار، يُمكن تقسيم جذور خطاب الكراهية وأسبابه وتصاعُد موجات العنف والاضطهاد ضد المسلمين من قِبل القومية الهندوسية إلى أسباب تاريخية، وأسباب أيديولوجية وثقافية ودينية.

> "تصاعدت حدة خطاب الكراهية ضد المسلمين، خاصة خلال السنوات السبع الماضية، أي بالتزامن مع تصاعُد تيار القومية الهندوسية، والذي تمثَّل في فوز حزب (بهاراتيا جاناتا) القومي الهندوسي في الانتخابات العامة."

أولًا: الأسباب التاريخية

١. الإرث الاستعماري البريطاني

رغم أن الحكم الإسلامي الذي امتد من عام (١٠٠١ إلى ١٨٥٨م) لشبه القاره الهندية، والتي تعاقبت عليها عدة ممالك من الغزنويين والغوريين إلى المغول وغيرها، يُعد -في مجمله- من حقب الازدهار الحضاري؛ حيث شهدت فيها البلاد درجة كبيرة من مظاهر العدل والمساواة والتسامح والانفتاح والتعايش السلمي بين الأقلية المسلمة والهندوس الذين يُمثلون الغالبية العظمى من السكان، غير أنه مع دخول الاستعمار البريطاني إلى الهند في أواخر القرن التاسع عشر، سعى البريطانيون إلى غرس بذور الفتنة وإشعال النعرات الدينية والعرقية بين الهندوس والمسلمين، وذلك من خلال تأجيج مشاعر المظلومية والاستياء الموجودة لدى الهندوس تجاه المسلمين، عبر اختلاق روايات تاريخية مزيفة، تُصور المسلمين باعتبارهم غزاة ودخلاء على الحضارة الهندية الهندوسية، وإذكاء النزعات العنصرية الهندوسية بتأكيد أنهم (أي الهندوس) أبناء البلاد الأصليون والأحق بالحكم والسيطرة، كما سعى البريطانيون إلى تمكين الهندوس بشكل أكبر في العديد مراكز ومؤسسات الدولة، وإعطاء اليد العليا لهم في بعض المدن والمناطق الهندية الجنوبية، بالإضافة

إلى استخدامهم كأداة للتنكيل بالمسلمين، الأمر الذي تجلَّى في مصادرة أملاكهم، وهدم المساجد، وحظر المدارس الدينية الإسلامية.

٢. تقسيم الهند ١٩٤٧

عزا الكثير من المراقبين الجذور التاريخية للكراهية والعداء من جانب القومية الهندوسية تجاه المسلمين إلى عام ١٩٤٧، عقب تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين وهما الجمهورية الهندية العلمانية ذات الغالبية الهندوسية، وباكستان ذات الغالبية المسلمة، وذلك بعد الاستقلال عن الحكم البريطاني في أغسطس من العام نفسه؛ حيث جاء قرار بريطانيا بإعادة ترسيم حدود الهند وباكستان بعد سنوات من ضغط "رابطة مسلمي عموم الهند" (All-India Muslim League) بزعامة "محمد علي جناح" من أجل إقامة دولة منفصلة للمسلمين. وقد أدى الترسيم الاستعماري للحدود على أسس دينية، إلى إحدى إشكاليات القرن العشرين البارزة؛ إذ كان لهذا الترسيم دور كبير في إذكاء العنف الطائفي في عموم البلاد، والذي أودى بحياة ما بين مائتي ألف إلى مليوني شخص، فضلًا عن تشريد ١٤ مليونًا آخرين أغلبهم من المسلمين، لا سيَّما أن التقسيم المعيب للحدود بين الهند وباكستان أغفل تحديد سيادة أي منهما على ولاية كشمير؛ مما أشعل صراعًا ممتدًا بشأنها بين الجانبين حتى الآن. ومن هنا، عزا البعض تنامي مشاعر الكراهية والغضب من جانب اليمين الهندوسي تجاه المسلمين إلى تحميلهم مسؤولية تقسيم البلاد على أيدي المستعمر البريطاني، بسبب النزعة الانفصالية التي برزت لدى العديد من القوى الإسلامية إبّان فترة الاحتلال البريطاني.

> "يعزو البعض تنامي مشاعر الكراهية والغضب من جانب اليمين الهندوسي تجاه المسلمين إلى تحميلهم مسؤولية تقسيم البلاد على أيدي المستعمر البريطاني، بسبب النزعة الانفصالية التي برزت لدى العديد من القوى الإسلامية إبّان فترة الاحتلال البريطاني."

ثانيًا: الأسباب الأيديولوجية والثقافية والدينية

يُمكن إرجاع الجذور الفكرية والأيديولوجية لتنامي الكراهية والغضب لدى التيار الهندوسي المتطرف حيال الأقليات في الهند، ولا سيَّما الأقلية المسلمة، إلى عشرينيات القرن الماضي وبالتحديد عام ١٩٢٥؛ حيث عبَّر السياسي "فينايك دامودار سافاركار" عن مفهوم "القومية الهندوسية" لأول مرة في كتابه (هندوتفا: مَن الهندوسي؟)، والذي بلور فيه مُصطلح "الهندوتفا"، وهي فلسفة تقوم على مبدأ أساسي يتمثَّل في أن الهندوس هم "أبناء الأرض الأصليون"، وأن الهندوسية هي الهُوية الأصلية للبلاد والشرط الأساسي لتعزيز التماسك الوطني والاستقرار الاجتماعي، ورأى "سافاركار" ضرورة وجود مجتمع هندي تتطابق فيه الحدود الثقافية والدينية للدولة مع الحدود السياسية والإقليمية لها، وذلك على غرار النموذج الغربي للدولة القومية القائم على الهُوية الدينية واللغة والثقافة المشتركة والوحدة العرقية.

ومن هذا المُنطلق، ترى القومية الهندوسية أن الأقليات المسلمة والمسيحية، فضلًا عن اليهود والفرس والسيخ، دُخلاء على المجتمع، كما أنهم يشكلون تهديدًا أمنيًّا وديموغرافيًا مُحدِقًا بهوية البلاد الهندوسية؛ إذ يخشى التيار القومي الهندوسي من تزايُد عدد سكان الأقلية المسلمة والمسيحية، والذي قد يتجاوز عدد سكان الأغلبية

الهندوسية. وفي هذا السياق، تحول هذا التيار الفكري والثقافي إلى العمل التنظيمي والحركي في العام نفسه؛ حيث أُسِّست منظمة "التطوع الوطنية" أو "المتطوعين الوطنيين" والمعروفة باسم "راشتريا سوايامسيفاك سانغ" (R.S.S) والتي يُعد حزب "بهاراتيا جاناتا" الجناح السياسي لها، وهي مُنظَّمة قومية هندوسية شبه عسكرية، تهدف بالأساس إلى تعزيز وحدة وقوة المجتمع الهندوسي، وتجدُر الإشارة إلى أن هذه المنظَّمة تُعد المصدر الرئيس لأيديولوجية "ناريندرا مودي" السياسية؛ حيث أمضى عقودًا طويلة في العمل لديها، واستغل شبكة علاقاته بها لحشد وتعبئة الناخبين من أجل الفوز في الانتخابات.

وختامًا، يُمكن القول إن تنامي خطاب الكراهية والتمييز والاضطهاد في الهند من قِبل اليمين الهندوسي المتطرف ضد المسلمين بشكل خاص وباقي الأقليات بشكل عام، يشكِّل تهديدًا فارقًا يؤثر على مستقبل الهند السياسي والاجتماعي، وذلك من حيث تقويض أسس العلمانية والديمقراطية، واللذين يعدان ركيزتين أساسيتين تقوم عليهما الجمهورية الهندية بموجب الدستور، هذا فضلًا عن إثارة العنف

> "تنامي خطاب الكراهية والتمييز والاضطهاد في الهند من قِبل اليمين الهندوسي المتطرف ضد المسلمين بشكل خاص وباقي الأقليات بشكل عام، يشكِّل تهديدًا فارقًا يؤثر على مستقبل الهند السياسي والاجتماعي، وذلك من حيث تقويض أسس العلمانية والديمقراطية."

والإرهاب؛ مما يمثِّل تهديدًا للاستقرار والسلم الاجتماعي في البلاد، لذا تشير التقديرات إلى أنه يتعيَّن التحرُّك على مسارين، الأول: من جانب مؤسسات المجتمع الدولي الرسمية، والمؤسسات الحقوقية، ونشطاء حقوق الإنسان في العالم؛ لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين وباقي الأقليات في الهند، والثاني: يتمثَّل في تكاتف قوى المجتمع المدني والقوى العلمانية داخل الهند؛ لحماية الأسس العلمانية والديمقراطية التي تقوم عليها البلاد، وضمان الحقوق القانونية التي يكفلها الدستور الهندي لجميع المواطنين وخاصة الأقليات.

مراكز الفكر الإفريقية والقوى الناعمة

أ. دينا عاطف عمر

باحث سياسي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أضحت مراكز الفكر إحدى أدوات القوة الناعمة المهمة للدول في الوقت الحاضر، كما تلعب دورًا فاعلًا في التأثير على عملية صنع السياسة العامة، ودعم عملية صنع القرار بدول العالم المتقدم والنامي على السواء، واحتلت مراكز الفكر مكانة بارزة في مجال صنع السياسة الخارجية للدول، لتصبح أحد محددات التأثير الخارجي البارزة وفق مؤشر القوة الناعمة. وهو ما يُبرِز أهمية التطرُّق لدور مراكز الفكر، لا سيما الإفريقية منها؛ للوقوف على دورها في صنع السياسات التنموية، وطرْح البدائل المناسبة للتغلب على ما تواجهه القارة الإفريقية من أزمات وتحديات، فضلًا عن دورها في تحسين صورة القارة في الخارج كإحدى أدوات القوة الناعمة.

وفي هذا الإطار، يسعى المقال إلى تناول مفهوم القوة الناعمة ودور مراكز الفكر في تعزيزها، وحدود دور مراكز الفكر في الدول الإفريقية، وإلى أي مدى يمكنها التأثير في مواجهة مشكلات القارة الإفريقية، وكيفية تفعيل دورها في إفريقيا.

مفهوم القوة الناعمة ومؤشراتها

دشَّن "جوزيف ناي" مفهوم القوة الناعمة عام ١٩٩٠، في مقاله المنشور في مجلة السياسة الخارجية بعنوان "القوة الناعمة" وكانت فكرته الأساسية عن القوة الناعمة تتمثَّل في وجود شكل غير مادي للقوة قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة وتاريخ الدول، مؤكدًا أن القوة الناعمة لا تكمن في الموارد بل في القدرة على تغيير سلوك الدول. وفي هذا السياق، عرَّف "ناي" القوة الناعمة بأنها "قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها وفقًا للدولة مالكة القوة الناعمة"، مشيرًا إلى أن القوة الناعمة تعتمد على عنصريين أساسيين هما المصداقية والشرعية.

وحدَّد "ناي" ثلاث صور للقوة الناعمة للدول، وهي الثقافة التي تسهم في أسر فكر الشعوب الأخرى، والقيم السياسية خاصة عند تطبيقها بشكل جيد على المستوى الداخلي والخارجي، والسياسة الخارجية عندما تتسم بالمشروعية؛ حيث تسهم في تمتع الدولة بسلطة معنوية أخلاقية في نظر شعوب البلدان الأخرى.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن القوة الناعمة هي قوة النموذج، وجاذبية الثقافة، وسمو القيم والمبادئ، والمصداقية في الالتزام بكل هذا، إنها امتلاك الخصائص التي تجعل الآخرين يتطلعون للدولة باعتبارها نموذجًا يُحتذى به، ومصدرًا

للإلهام. هذا وتقاس القوة الناعمة بالاعتماد على ٥ مؤشرات، هي:

- الحكومة: ويتم قياسها عن طريق درجة الثقة في الحكومة، وشعبيتها، ومدى رضاء المواطنين عن أوضاعهم.
- **الثقافة:** وتقاس من خلال عدد من المؤشرات، منها التبادل الطلابي، وانتشار لغة الدولة، والانتشار الثقافي للدولة عالميًا.
- **الدبلوماسية:** وتقاس بقدرة الدولة الدبلوماسية، وعدد بعثاتها بالخارج، ودرجة فاعلية الدبلوماسية الشعبية ونشاطها.
- **التعليم:** وينطوي على مؤشرات فرعية تتضمن عدد المراكز البحثية، والمدارس والجامعات، والسمعة العالمية لنظام التعليم العالي الخاص بالدولة، وعدد الطلاب الأجانب.
- **الاقتصاد:** ويقيس مدى جاذبية النظام الاقتصادي للدولة، واجتذابه لمشروعات المستثمرين حول العالم، ومستوى الشفافية في الدولة.

مراكز الفكر كإحدى أدوات القوة الناعمة

نشأت مراكز الفكر في البداية في صورة "كراسيّ علمية" في الجامعات في بولونيا وباريس وروما -أي وحدة أكاديمية داخل الجامعة-، ثم تطورت وأصبحت مستقلة عن الجامعات بتأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا سنة ١٨٣١، ثم توالى ظهور مراكز أبحاث أخرى في عدة أماكن، منها في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٠، بتأسيس معهد كارنيجي للسلام، وتلا ذلك معهد بروكنجز، وهوفر. ويقصد بمراكز الفكر هنا "منظمات تقوم بالدراسات

> **"القوة الناعمة هي قوة النموذج، وجاذبية الثقافة، وسمو القيم والمبادئ، والمصداقية في الالتزام بكل هذا، إنها امتلاك الخصائص التي تجعل الآخرين يتطلعون للدولة باعتبارها نموذجًا يُحتذى به، ومصدرًا للإلهام."**

والبحوث الموجهة لصناع القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة بشأن القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صناع القرار من صياغة السياسات حول قضايا السياسة العامة". ومن هذا المنطلق ترجع أسباب توجُّه العالم نحو الاهتمام بمراكز الفكر كإحدى أدوات القوة الناعمة المهمة للدول في إطار قيامها بالأدوار الآتية:

- تقديم المشورة والرأي لصانع القرار في مختلف القضايا، من خلال تحليل السياسات العامة والتنبؤ بنتائجها.
- تُعَد حلقة الوصل بين واضعي وصانعي السياسات والأكاديميين، ويُعَد الأكاديميون سفراء الفكر لما يقومون به من نشر أفكار الدولة وثقافتها وقيمها وتبادلها مع مختلف الطلاب والبعثات.
- تنظيم الدوائر المستديرة والمنتديات المشتركة المحلية والإقليمية والعالمية كإحدى وسائل الدول لنشر أفكار معينة أو التأثير على سياسات معينة، كالمنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس".
- تُسهم في تشكيل العقول؛ من خلال نشر الأبحاث والدراسات، وعقد المنتديات والدورات والورش التدريبية.

- تُسهم في تشكيل الرأي العالمي، والتأثير على وعي الشعوب، انطلاقًا من قدرتها على الاتصال بقاعدة عريضة من الباحثين والأكاديميين؛ مما يسهم في إكساب السلطة السياسية الشرعية.

- تضطلع مراكز الفكر بدور دبلوماسي، من خلال دعم المفاوضات التي تقوم بها الدول، وإرسال خبراء للمشاركة في جهود الوساطة والتفاوض وحل الصراعات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.دعم الدول في مراحل التحول الديمقراطي والتنمية، وهو ما قامت به الصين من خلال توظيفها منتدى التعاون الصيني الإفريقي FOCAC وقيامها بإنشاء مراكز فكر إفريقية لدعم مبادرة الحزام والطريق.

مراكز الفكر الإفريقية.. النشأة والتحديات

تعود نشأة مراكز الفكر في القارة الإفريقية إلى الستينيات من القرن المنصرم؛ حيث أنشأ "كوامي نكروما"، أول رئيس لغانا، مراكز بحثية لدعم الوحدة الإفريقية ومناهضة الاستعمار، وفي هذا الوقت انحصر دور مراكز الفكر الإفريقية في إعداد الدراسات التاريخية، وكان ينقصها الخبرة والكفاءة، لذلك هُمِّش دورها ولم يُعتمَد عليها بشكل كبير في صياغة السياسات، ولكن مع مرور الوقت شهدت مراكز الفكر الإفريقية طفرة من حيث العدد وطبيعة الدور، وذلك في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتنامي مظاهر العولمة، وتزايد دور الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

> "شهدت مراكز الفكر الإفريقية طفرة من حيث العدد وطبيعة الدور، وذلك في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتنامي مظاهر العولمة، وتزايُد دور الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية."

وقد بلغ عدد مراكز الفكر في إفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٢٠ نحو ٦٧٩ مركزًا، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو ٥٩٩ مركزًا، وفي مصر بلغ عدد مراكز الفكر نحو ٤٧ مركزًا، واحتلت مراكز الفكر المصرية في عام ٢٠٢٠ المركز الرابع على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في التقرير الصادر عن جامعة بنسلفانيا. وتجدر الإشارة إلى أنه أُقِيمَت شبكة معلومات لمراكز الفكر الإفريقية، مركزها "هراري" عاصمة زيمبابوي، بالإضافة إلى تبنِّي برامج للتدريب وبناء القدرات بالشراكة مع الوكالة المصرية لتنمية القدرات ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية في زيمبابوي.

ورغم التطور الذي شهدته مراكز الفكر على الصعيد البحثي وعقد المؤتمرات ودعم متخذي القرار، لا تزال تعاني العديد من التحديات التي تقيد من تطورها، والتي يمكن إجمالها في أربعة تحديات رئيسة، وهي:

- **إشكالية التمويل:** يُعَد ضعف التمويل الثابت الذي تخصصه الدول لمراكز الفكر من المشكلات الجوهرية التي تعوق تقدم واستمرارية هذه المراكز بشكل عام وفي القارة الإفريقية بشكل خاص، وربما يعود ذلك إلى ضعف الموارد المالية بدول القارة.

- **غياب الاستقلالية والحيادية** التي تتمتع بها بعض مراكز الفكر الإفريقية؛ نظرًا لكونها تعتمد على تمويل خارجي؛ مما يثير القلق والريبة من أهدافها والدور الذي تضطلع به.
- **تراجع الجودة وضعف التأثير:** نتيجة نقص الكوادر العلمية المتميزة في إفريقيا، بالنظر إلى محدودية الدعم المقدم للباحثين الأفارقة، فتُحيَّد عن صنع السياسات وتُشْغَل بقضايا فرعية.
- **غياب المؤسسية:** عانت مراكز الفكر الإفريقية لفترة طويلة من غياب المؤسسية، وذلك نتيجة منطقية للتحديات سالفة الذكر، فضلًا عن غياب الاتصال الفاعل بين المراكز البحثية وبعضها، الأمر الذي أدى إلى ضعف الدور الذي تقوم به تلك المراكز.

> "يُعَد ضعف التمويل الثابت الذي تخصصه الدول لمراكز الفكر من المشكلات الجوهرية التي تعوق تقدم واستمرارية هذه المراكز بشكل عام وفي القارة الإفريقية بشكل خاص، وربما يعود ذلك إلى ضعف الموارد المالية بدول القارة."

المستقبل المأمول لمراكز الفكر الإفريقية لدعم قوتها الناعمة

تستطيع مراكز الفكر الإفريقية أن تُسهم في تعزيز القوة الناعمة للقارة، من خلال التغلب على التحديات التي تعوق عملها، وذلك من خلال تخصيص ميزانية مستدامة من الحكومات الإفريقية لدعم الأبحاث والدراسات الخاصة بِسُبل تنمية القارة والمستقبل الإفريقي، والعمل على تشبيك مراكز الفكر الإفريقية بالمراكز الغربية، لتبادل الخبرات فيما بينها، واستضافة متدربين من مختلف دول العالم بمراكز الفكر الإفريقية، بما يدعم القوة الناعمة الإفريقية، ويُسهم في نشر ثقافتها، فضلًا عن أهمية إنشاء منصة لمراكز الفكر الإفريقية بهدف توحيد جهود ورؤى القارة في المنتديات الدولية، وإنشاء قاعدة بيانات تحوي إنتاج مراكز الفكر الإفريقية، للبناء على الجهود السابقة.

وختامًا، فإن توظيف جهود مراكز الفكر لحل المشكلات الإفريقية - الإفريقية، كمشكلات الحدود، والمياه وغيرها، وإنشاء مراكز فكر تابعة للمنظمات الإفريقية المشتركة، كالاتحاد الإفريقي، والاعتماد على مراكز الفكر في دعم السياسات العامة بدول القارة، وتفعيل دورها في مواجهة الأزمات التي تواجه تلك الدول، من شأنه تعزيز دورها في السياسة الخارجية للدول الإفريقية وتعزيز القوة الناعمة للقارة السمراء.

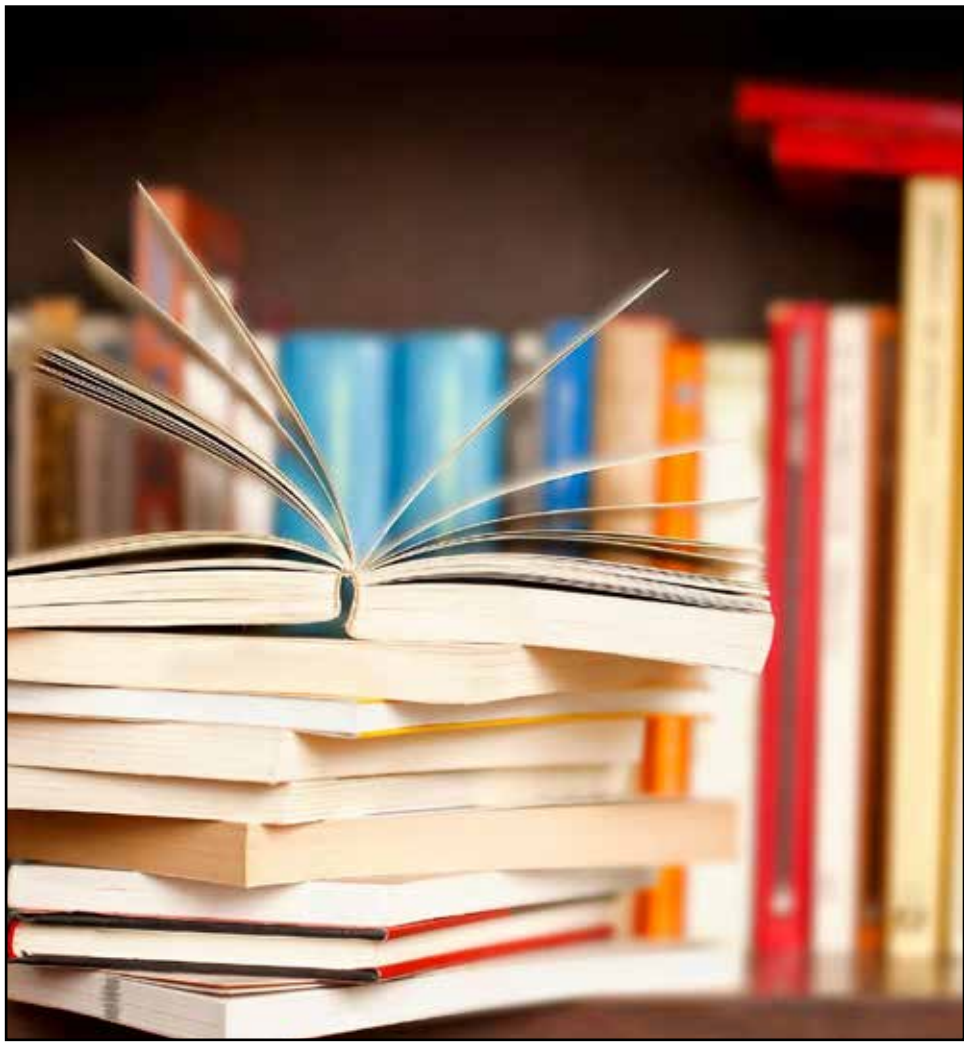

عـــــروض

- فن الحرب في عصر السلام: استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى وضبط النفس
- شبكات المعركة وقوة المستقبل
- الحد من التسلح في عصر التنافس الاستراتيجي: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل
- الدفاع الأخضر: تغيُّر المناخ والأمن الجماعي الأوروبي
- تغيير هياكل التحالف
- منطقة المحيطين الهندي والهادئ والتهديدات الأمنية غير التقليدية
- الدبلوماسية السيبرانية والتحول الرقمي في إفريقيا
- التكلفة الباهظة لطموحات إيران الإقليمية

فـن الحـرب فـي عصـر السـلام: اسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الكبـرى وضبـط النفـس(*)

عـرض : أ. رانيـا سـليمان

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

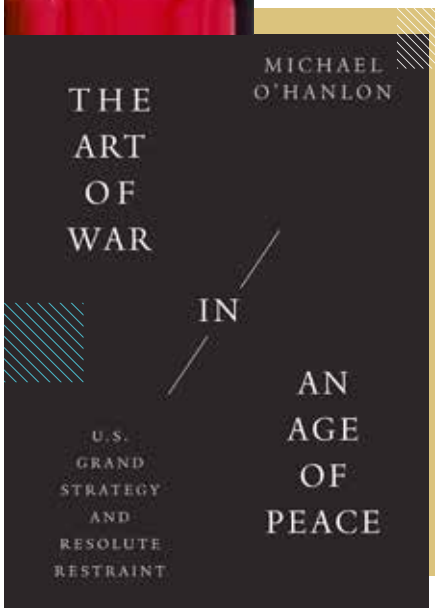

> استخدام القوة العسكرية بات أكثر صعوبة في الوقت الحالي، لأن اندلاع حرب قد يُعيد المآسي العالمية التي حدثت إبّان الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يتطلَّب إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى؛ لدعم أمن النظام الدولي واستقراره.

تمتلك القوى العظمى في العالم ما يُعرف بالاستراتيجية الكبرى، والتي ترتب أولويات الدولة عسكريًّا ودبلوماسيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا؛ لتحقيق مصالحها ، وفي هذا السياق تناول "مايكل أوهانلون" -المتخصص في الأمن القومي وسياسات الدفاع- الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بالتفصيل في كتابه "فن الحرب في عصر السلام: استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى وضبط النفس الحازم" ليوضح الأولويات والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عُظمى في الوقت الحالي، وهو ما سنعرضه فيما يلي:

أولًا: التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية

تناول "أوهانلون" في كتابه التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الوقت الحالي، والتي قد تؤثِّر سلبًا على مكانتها الاستراتيجية، وتتمثَّل التحديات الخارجية في: الصعود الصيني المتنامي، وعودة روسيا إلى الساحة الدولية بقيادة رئيسها "فلاديمير بوتين"، فضلًا عن تراجع مصداقية واشنطن بين حلفائها. أما على الصعيد الداخلي: تُعاني واشنطن من نقص التمويل، وخصوصًا

(*) O'Hanlon, M., The Art of War in an Age of Peace: U.S. Grand Strategy and Resolute Restraint, Yale University Press, 2021.

فيما يتعلَّق بتمويل البنية التحتية والتكنولوجية، الأمر الذي يُثير القلق في الداخل الأمريكي بشأن مستقبل الأجيال القادمة. فيما يتمثل التحدي الأكبر في تزايُد حدة الانقسامات الداخلية، والتي تجلَّت في الهجوم على مبنى الكابيتول هيل، في ٦ يناير ٢٠٢١، الأمر الذي أثَّر سلبًا على النموذج الأمريكي للقيادة العالمية، وأدى إلى إضعاف الشرعية الدولية الأمريكية بالتزامن مع أزمة جائحة كورونا، مضيفًا أن الولايات المتحدة أسَّست نظامًا للتحالفات الدولية تسبب في تعميق التنافس وتنامي صراع النفوذ بين الدول الكبرى، الأمر الذي من شأنه أن يُعرِّض النظام الدولي الحالي للخطر، لا سيما في ظل اندلاع الحروب الأهلية في العديد من دول العالم، وخصوصًا الشرق الأوسط، ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية.

وسلَّط الكاتب الضوء على مشكلة انعدام الأمن الاقتصادي الذي يمثِّل أحد التهديدات المحلية المهمة، وخصوصًا فيما يتعلَّق بضعف الطبقة الوسطى الأمريكية وتراجعها؛ حيث فقدت الشعارات الخاصة بـ "الكدّ في العمل من أجل ضمان حياة أفضل للأبناء" -التي انتشرت حتى ستينيات القرن الماضي- بريقها، وبالتالي فإن شعور عدد كبير من المواطنين بعدم العدالة يدق ناقوس الخطر، وهو ما يفرض تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية، وتنمية مهارات المواطنين، وإعادة تدريبهم للحصول على الوظائف المناسبة، الأمر الذي سيمكنهم من العمل بشكل أفضل ومن ثَمَّ دفع الضرائب التي تُسهم في دعم الاقتصاد.

وبناءً على ما سبق، على الولايات المتحدة وضع استراتيجية كبرى تشمل التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، وتنظم علاقاتها بحلفائها الغربيين، بما يضمن تحقيق الاستقرار والسلم العالميْن، ويحول دون نشوب حرب عالمية جديدة.

ثانيًا: الاستراتيجية الأمريكية الكبرى لضبط النفس

تهدُف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بالأساس إلى ضبط النفس Restraint strategy والالتزام بالدفاع عن الأرض، والسكان، والأنظمة السياسية للدول الحليفة، فضلًا عن حماية الأجواء المفتوحة والحرة، وحركة الملاحة في المحيطات التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، ومن ثَمَّ دعم جوهر النظام العالمي القائم على اتباع نظام ليبرالي طموح.

وفي هذا السياق، أشار الكاتب إلى أن استراتيجية ضبط النفس الأمريكية يجب أن تعتمد بالأساس على الدروس المستفادة من اندلاع الحربين العالميتيْن الأولى والثانية، مضيفًا أنه على الرغم من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة، فهي لا تزال الدولة الوحيدة القادرة على دعم النظام العالمي؛ نظرًا إلى موقعها الجغرافي وقِيمها ونظامها الديمقراطي، وفي هذا السياق تأتي أهمية العامل الاقتصادي في الوقت الذي يتعرض فيه النظام السياسي الأمريكي لضغوط كبيرة على المستوى المحلي، مع الأخذ في الاعتبار أن استخدام القوة المفرطة في السياسة الدولية سيؤدي إلى مزيد من تفاقم الأزمات الداخلية.

هـذا وقـد أوضـح الكاتـب أن الهـدف الرئيـس مـن اسـتراتيجية ضبـط النفـس هـو تقليـص النفقـات الدفاعيـة الأمريكيـة فـي المسـتقبل؛ ممـا سـيؤدي إلـى تقليـص نظـام التحالفـات الـذي أنشـأته واشـنطن منـذ ٧٠ عامًـا.

ثالثًا: روسـيـا كـمـصـدر لـتـهـديـد الولايات المتحدة الأمريكية

أوضـح الكاتـب أن حلـف شـمال الأطلسـي (الناتـو) قـد وسَّـع عضويتـه بـ ١٤ دولـة جديـدة منـذ انتهـاء الحـرب البـاردة، ليصبـح عـدد أعضائـه ٣٠ دولـة، وذلـك بهـدف حمايـة وتعزيـز الديمقراطيـة فـي أوروبـا، ومـع ذلـك لـم تُفكـر واشـنطن أن روسـيا قـد تعـود كقـوة كبـرى وتشـكل تهديـدًا للهيمنـة الأمريكيـة علـى النظـام الدولـي مـرة أخـرى، الأمـر الـذي كان يسـتدعي اسـتقطاب دول حلـف وارسـو السـابقة، ودول البلطيـق، والعديـد مـن دول البلقـان لحمايتهـا مـن الانضمـام إلـى روسـيا مـن جديـد، وبذلـك فقـد أسـهمت واشـنطن بشـكل غيـر مباشـر فـي تفاقـم التوتـرات مـع روسـيا، بسـبب الخلـط بيـن الهـدف الرئيـس لحلـف الناتـو، وهـو مواجهـة التهديـد السـوفيتي، والحاجـة إلـى أداة عسـكرية لتعزيـز الديمقراطيـة.

وفـي هـذا السـياق، أوضـح الكاتـب أن تدخـل واشـنطن فـي شـؤون بعـض الـدول الهامشـية نسـبيًّا فـي أوروبـا وآسـيا يُعـد مجازفـة بـأرواح الأمريكييـن، لأنـه يمـس الجـوار الجغرافـي المباشـر لروسـيا، فضـلًا عـن أن بعـض هـذه الـدول تقـع خـارج نطـاق عمـل حلـف الناتـو، فعلـى سـبيل المثـال، تسـعى واشـنطن إلـى ضـم جورجيـا للحلـف، وهـي دولـة تنتمـي إلـى القـارة الآسـيوية، ومـن ثَـمَّ فهـي تقـع خـارج نطـاق الحلـف الـذي ينـص ميثـاق تأسيسـه علـى أنـه يعمـل لتأميـن مصالـح أمريـكا الشـمالية وأوروبـا فقـط.

كمـا أشـار الكاتـب إلـى أن الرئيـس الروسـي "فلاديميـر بوتيـن" يـرى أن الولايـات المتحـدة تحـاول إذلال روسـيا بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة، رغـم تنـازُل السـوفيت وإنهائهـم للحـرب البـاردة بسـلام، فـلا تـزال واشـنطن تعمـل علـى توسـيع نطـاق عمـل حلـف الناتـو، وتسـتخدم القـوة العسـكرية فـي الشـرق الأوسـط، موضحًـا أن المنظـور الروسـي قـد يُعقـد الأمـور بالنسـبة لواشـنطن فـي تطبيـق هدفهـا الخـاص بجعـل أوروبـا حـرة وديمقراطيـة، مُشـيرًا إلـى أن هـذا الهـدف هـو هـدف مجـرد، لا يتوافـق مـع طبيعـة السياسـة الدوليـة، الأمـر الـذي دفـع روسـيا إلـى القيـام بتحـركات تـؤدي إلـى زعزعـة الاسـتقرار الدولـي.

وبنـاءً علـى مـا سـبق، رأى الكاتـب أن الوضـع الحالـي يتطلَّـب أن تُعيـد واشـنطن التفكيـر فـي مفهـوم الديمقراطيـة، مـع عـدم الانحيـاز إلـى أوروبـا الشـرقية، مؤكـدًا أن هـذا لا يعنـي تفكيـك حلـف الناتـو، وإنمـا عـدم ضـم المزيـد مـن الـدول إلـى عضويتـه.

رابعًا: الصيـن كـمـصـدر لـتـهـديـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

أشـار الكاتـب إلـى أهميـة دول منطقـة المحيـط الهادئ والممـرات البحريـة بهـا بالنسـبة لواشـنطن، وبالتالـي فهـي سـبب رئيـس للتنافـس بيـن بكيـن وواشـنطن؛ لـذا تتحالـف واشـنطن مـع عـدد مـن دول المنطقـة وعلـى رأسـها كوريـا الجنوبيـة واليابـان وأسـتراليا، كمـا تسـعى لتوسـيع نطـاق نفوذهـا فـي العديـد مـن دول المنطقـة، موضحًـا أنـه لا يجـب أن يتضمَّـن التحالـف بيـن هـذه الـدول اتفاقًـا دفاعيًّـا مشـتركًا مـن شـأنه إلـزام واشـنطن بنشـر قـوات برية علـى أراضـي هـذه الـدول، خصوصًـا أن الجيـش الأمريكـي غيـر قـادر علـى تلبيـة مثـل هـذا الاتفـاق؛ نظـرًا لوجـود العديـد مـن الالتزامـات العسـكرية الحاليـة بالفعـل التـي تُثقـل كاهلـه.

وفي هذا السياق، يرى الكاتب أنه عندما تمتلك قوة عظمى الكثير من الموارد والأسلحة النووية، يكون الوقت مناسبًا لمضاعفة الوجود البحري في الممرات المختلفة، مُشيرًا إلى أن الجهود الأمريكية حتى الآن مُحبطِة ومتأخرة، كما أنها لا تتسم بالشفافية؛ حيث إنه لا يوجد أي تقرير -حتى الآن- يشتمل على بيانات حديثة بشأن عدد السفن الأمريكية، أو أعداد أي من سفن الدول الأخرى التي شاركت واشنطن في عبور الممرات البحرية في منطقة المحيط الهادئ.

وفيما يخُص قضية تايوان، أوصى الكاتب أن تتبع واشنطن سياسة الحصار المضاد للصين، وذلك من خلال التدخُّل في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، فضلًا عن منطقة بحر العرب والخليج العربي؛ للتأثير على صادرات الصين من النفط والمواد الخام الأخرى، مع الاستعداد لاستخدام الأسلحة غير الفتاكة لتعطيل محركات السفن والغواصات الصينية في أثناء دخولها أو خروجها من الموانئ، ومن ثَمَّ الإعلان عن وجود بدائل مختلفة للتعامل مع الصين في حال هجومها على تايوان لردع الصين بصورة كبرى.

خامسًا: التهديدات البيولوجية والنووية والمناخية والرقمية

أشار الكاتب إلى وجود مجموعة من التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، على رأسها ضعف القدرات المحلية في المجال النووي والبيولوجي والرقمي وكذلك في مواجهة تغير المناخ، موضحًا أن استمرار الضعف الأمريكي في هذه المجالات بالتزامن مع التهديدات الخارجية المستمرة من شأنه مفاقمة التهديدات المحدقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، أوضح الكاتب أن أزمة كوفيد-١٩ قد أظهرت مدى خطورة التهديدات البيولوجية، والتي قد تكون في شكل سلاح بيولوجي أو جائحة تُشبه الجائح الحالية، فيما يُشكِّل الانتشار النووي خطرًا كبيرًا؛ نظرًا لخطورة الأسلحة النووية، تليه في الأهمية التهديدات الرقمية، وخصوصًا التهديدات المتعلقة باختراق البنية التحتية الإلكترونية للبلاد، بما قد يؤثّر سلبًا على الأنظمة القيادية، حيث أضحى النظام السياسي نفسه معرضًا للخطر بالنظر إلى اتساع نطاق الهجمات السيبرانية.

وفيما يتعلَّق بالتغيرات المناخية، فقد يترتب عليها تشريد عشرات بل مئات الملايين من الأفراد حول العالم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الأمن القومي جرّاء ارتفاع أعداد النازحين في مناطق معينة من العالم، بما يؤثّر بالسلب على السياسة الدولية للدول المُستقبلة لهم.

وختامًا، أوضح "أوهانلون" أنه في ضوء التحديات والتهديدات العالمية الراهنة، أصبح استخدام القوة العسكرية أكثر صعوبة، لأن اندلاع أي حرب قد يُعيد المآسي العالمية التي وقعت إبّان الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يتطلَّب إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، في محاولة لمواجهة التهديدات التي تواجه واشنطن، بما يدعم أمن النظام الدولي واستقراره.

شبكات المعركة وقوة المستقبل(*)

عـرض: أ. رنا محمد علي

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

> "من الضروري تفعيل عملية التشغيل البيني بين دول حلف الناتو وتوجيه الجهود السياسية والدبلوماسية من أجل إبرام مجموعة من الاتفاقيات العسكرية بما يعزز عملية تبادل المعلومات مع دول من خارج نطاق الحلف أو اتفاقية "العيون الخمس"، وخصوصًا تلك الدول الواقعة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ."

سلَّط تقرير صادر عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" "the Center for Strategic and International Studies (CSIS)" بعنوان "شبكات المعركة وقوة المستقبل" "Battle Networks and the Future Force" الضوء على الخبرة التاريخية للولايات المتحدة فيما يخص قوة الشراكات والتحالفات الأمنية الخاصة بها؛ ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وخلالها، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات للتعاون الاستخباراتي مع دول الحلفاء؛ حيثُ توصلت في بادئ الأمر إلى اتفاق رسمي عام ١٩٤٢ مع المملكة المتحدة بهدف التعاون التقني من أجل تحليل المعلومات الاستخباراتية بشأن اليابان وألمانيا وإيطاليا، واعتُبِر هذا الاتفاق نقطة محورية لسيطرة الحلفاء على المعلومات خلال الحرب.

وفيما بعد، أُبرمت اتفاقية "العيون الخمس" The Five Eyes agreement"، للمعلومات الاستخباراتية عام ١٩٤٦، والتي ضمَّت كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وبمرور الزمن أضحت هذه الاتفاقية ركيزة أساسية لمجتمع الاستخبارات؛ حيث تتزايد مستويات مشاركة البيانات في إطار ما يُسمّى بـ "التشغيل البيني".

(*) Todd Harrison & Christopher Rei, "Battle Networks and the Future Force", the Center for Strategic and International Studies, Washington, 4 Mar 2022

ومع تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩، اتُّخِذت إجراءات بشأن توسيع نطاق الاتفاقيات العسكرية الثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل مزيد من مشاركة البيانات. وبمرور الوقت، نجح الحلف في تطوير معايير للبيانات المشتركة، بهدف الوصول إلى مستوى عالٍ من التشغيل البيني عبر دول الحلف .

وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى موافقة قادة حلف الناتو خلال قمة شيكاغو ٢٠١٢، على مجموعة من الأهداف، تشمل إنشاء قوات الناتو ٢٠٢٠ NATO Forces 2020، وتجهيزها وتدريبها، ونتج عن هذه الجهود "مبادرة القوات المتصلة" The Connected Forces Initiative التي تهدف إلى تعزيز عملية مشاركة المعلومات بين دول الناتو.

وخلال قمة ويلز ٢٠١٤، أُطلِقت "مبادرة الشراكة للتشغيل البيني" The Partnership Interoperability Initiative (PII)؛ من أجل تعزيز عمليات التشغيل البيني خارج الدول الأعضاء في الناتو، بالإضافة إلى إطلاق "منصة التشغيل البيني" the Interoperability Platform؛ لتمكين الشركاء وكذلك الحلفاء من التعاون في مجالات التشغيل البيني، فضلًا عن إبرام الناتو للاتفاقية الإطارية لشركاء الفرص المعززة the Enhanced Opportunities Partners (EOP) مع أستراليا وفنلندا وجورجيا والأردن والسويد وأوكرانيا، بهدف زيادة تبادل المعلومات بين قوات هذه الدول، وتعزيز الوصول إلى برامج التشغيل البيني، من أجل مواجهة الأزمات والصراعات العالمية.

ما التشغيل البيني الموحد Federated Interoperability؟

أشار التقرير إلى مفهوم التشغيل البيني الفيدرالي أو التشغيل البيني الموحد federated interoperability، والذي لا يُعد هدفًا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق ميزة عسكرية تتمثل في حصول الدول على البيانات الصحيحة في الوقت المناسب، أخذًا في الاعتبار عدم إتاحتها لكل الدول في جميع الأوقات، وجدير بالذكر أن التشغيل البيني يزيد من قدرات كل دولة على حدة، ويعمل على تعزيز إمكانات الردع للدول.

وأشار التقرير إلى بعض التحديات التي تعوق عملية التشغيل البيني، والتي يتعين على الدول التصدي لها ومواجهتها، ومن أبرزها:

أولًا: تحديات تقنية؛ على غرار اختلاف أنظمة التسليح، ويمكن التغلب على ذلك من خلال توحيد الأنظمة المستخدمة، أو تحقيق التكامل بين الأنظمة غير المتشابهة عبر استخدام تقنيات روابط الاتصال المشتركة، مثل تقنية "Link 16" الخاصة بحلف الناتو، أو من خلال العمل على إنشاء مراكز وأنظمة اتصالات في مواقع ثابتة، أو على منصات محمولة جوًّا أو في الفضاء. كذلك لا بد أيضًا من إدراك مشكلة اختلاف المعايير الخاصة بالبيانات بين الدول، والتي تؤثر على قدرتها على فهم المعلومات وترجمتها، ويمكن مواجهة هذه المشكلة عبر إنشاء برمجيات وسيطة تُترجَم من خلالها المعلومات، بحيثُ تُكيَّف مع كل نظام.

ثانيًا: تحديات سياسية؛ على غرار اختلاف مستويات الأمان الخاصة بالبيانات التي تتم مشاركتها بين الدول؛ لذلك من الضروري التنسيق المسبق بين الدول لوضع ضوابط لإتاحة البيانات من خلال الاتفاق على طرق تشفير معينة، بحيث يكون هناك قدر من الثقة في عملية انتقال البيانات.

شبكة تحالفات الولايات المتحدة

أوضح التقرير بروز الأهمية الاستراتيجية لعمليات دمج القوات وسلاسة انتقال ومشاركة البيانات بين الدول المتحالفة في ساحة المعركة خلال العمليات العسكرية في كل من أفغانستان والعراق وسوريا؛ لافتًا الانتباه إلى الدليل الاستراتيجي للأمن القومي الأمريكي "The Interim National Security Strategic Guidance" الذي صدر خلال العام المُنصرم، والذي أكَّد قوة شبكة التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تمتلكها الولايات المتحدة.

كما دلَّل التقرير على قوة شبكة تحالفات الولايات المتحدة من خلال الاستعانة بتقرير صادر عن مؤسسة راند (Rand) عام ٢٠١٤، أشار إلى فحص أكثر من ٥٥٠ اتفاقية أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف بين الولايات المتحدة ودول أخرى، اتضح أن العدد الأكبر منها أُبرِم مع دول أوروبية، متضمنة تلك الاتفاقيات المتعلقة بحلف الناتو، بينما جاء العدد الأقل ضمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وفي ضوء ذلك، نوَّه التقرير بتحول التركيز الاستراتيجي الأمريكي من الأهداف المتعلقة بمكافحة التمرد والإرهاب إلى غايات أخرى تتعلق بمواجهة المنافسة المتنامية مع الصين وروسيا، وبالتالي، يلزم إبرام اتفاقيات جديدة لمشاركة البيانات تشمل دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن ثَمَّ تتضح أهمية توسيع نطاق الاتفاقيات مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى ضرورة عقد اتفاقية إطارية بين دول مجموعة الحوار الأمني الرباعي (كواد) the Quadrilateral (Quad) Security Dialogue nations، والتي تضم الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا.

وتجدر الإشارة إلى أن دول (Quad) و (Quad plus) التي تضم نيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام، لا تُعد تحالفات رسمية؛ حيث يوضح التقرير أن ما يجمع هذه الدول هو الاعتقاد المشترك بضرورة تمتُّع منطقة المحيطين الهندي والهادئ بمبادئ الحرية، والانفتاح، والديمقراطية، ومن ثَمَّ تتعاون لأجل تحقيق هذه الأهداف، فيما يحقق هذا التعاون التوازن اللازم لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في المنطقة.

وعلى الرغم من صعوبة انضمام دول أخرى إلى اتفاقية "العيون الخمس"، تُعد اليابان -على وجه التحديد- الأقرب لتحالف العيون الخمس، أي يمكن اعتبارها العين السادسة؛ وذلك نظرًا لكونها تتمتع بشبكة استخبارات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يمكنها أن تتكامل مع حلف الناتو من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

استراتيجية التعويض الثالثة Third Offset Strategy

أشار التقرير إلى اعتماد وزارة الدفاع الأمريكية لما يُسمى بـ "استراتيجية الأوفست الثالثة" أو "استراتيجية التعويض (أو الموازنة) الثالثة" "Third Offset Strategy"، بدءًا من عام ٢٠١٤. وتُعد هذه الاستراتيجية استمرارًا لمبادرات استراتيجية سابقة؛ حيثُ تبنّى الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" "استراتيجية الأوفست الأولى" في

خمسينيات القرن الماضي، لتصبح أكثر اعتمادًا على الأسلحة النووية، من أجل تعويض الميزة الكمية لقوات الاتحاد السوفيتي التقليدية.

وأُطلقت "استراتيجية الأوفست الثانية" في منتصف السبعينيات، في عهد وزير الدفاع "هارولد براون"، وكانت تهدف أيضًا إلى تعويض التفوق الكمي في القوات التقليدية السوفيتية، ولكن من خلال استخدام الأسلحة الخفية والموجهة بدقة؛ لمنح القوات الأمريكية ميزة عسكرية كبرى.

بينما تهدف "استراتيجية الأوفست الثالثة" إلى مواجهة تنامي النفوذ الروسي والصيني، مسلطةً الضوء على مجموعة من التقنيات التي تعمل على تعويض القوات الأمريكية بميزة عسكرية، بحيثُ تتفوق بها على نظيراتها الروسية والصينية. وتجلّى ذلك في استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠١٨؛ حيث ركزت على تعزيز الجهود في مجالات: الحوسبة، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وأسلحة الطاقة الموجهة، والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها من التقنيات.

وأوضح التقرير أن استراتيجيات التعويض أو "الأوفست" بشكل عام تعتمد على فكرة استغلال المزايا وتعويض نقاط الضعف، مع الأخذ في الاعتبار مزايا ونقاط ضعف الخصم، مشيرًا إلى أنه على صعيد التنافس الأمريكي الصيني، تتمتع الصين بمزايا استراتيجية عديدة على غرار اقتصادها المتنامي، الذي يُسهم بشكل كبير في عملية تخصيص الموارد الموجهة للقوة العسكرية الصينية.

على صعيد آخر، تعاني الولايات المتحدة من زيادة تكلفة تشغيل وصيانة القوات والمعدات العسكرية؛ مما تسبب في استمرار مطالبة القادة العسكريين بزيادة الميزانية العسكرية السنوية من ٣% إلى ٥%، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة تمتلك ميزة استراتيجية يمكنها من خلالها تعويض هذه المشكلة، ألا وهي امتلاكها لشبكة تحالفات واسعة النطاق على مستوى العالم، ترتكز على قيم ومصالح مشتركة.

وختامًا، انتهى التقرير إلى أن الهدف النهائي من "استراتيجية الأوفست الثالثة" هو ردع روسيا والصين، مثلما هدفت الاستراتيجيتان الأولى والثانية إلى ردع العدوان السوفيتي في أوروبا الشرقية، ويمكن القول إن نجاح عملية الردع مرهون بنجاح تكامل شبكات المعلومات المرتبطة بمعارك الحلفاء.

ويوصي التقرير بأن تُفعَّل عملية التشغيل البيني بين الشركاء، كما يوصي بضرورة التغلُّب على العوائق المرتبطة بضعف التنسيق الداخلي من خلال الاتفاق على جميع التفاصيل الخاصة بكيفية إتاحة ومشاركة البيانات، وكذلك توجيه الجهود السياسية والدبلوماسية من أجل إبرام مجموعة من الاتفاقيات العسكرية بما يعزز سلاسة عملية تبادل المعلومات مع دول من خارج نطاق حلف الناتو أو اتفاقية "العيون الخمس"، وخصوصًا تلك الدول الواقعة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

الحد من التسلح في عصر التنافس الاستراتيجي: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل(*)

عـرض : أ. جمال الدين محمد حسن

باحث - إدارة التخطيـــط الاستراتيجي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

> تتمثل أبرز التحديات التي تواجه الحد من التسلح - حاليًّا - في: البيئة الأمنية التنافسية، والتطور التكنولوجي المُتسارع، والنظم المعلوماتية الرقمية المتطورة.

في ظل تصاعُد حدة المنافسة بين القوى الكبرى، باتت فرص تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بالحد من التسلح النووي أمرًا غير مُرجَّح وصعب المنال؛ إذ تُشير التحديات التي تواجه نظام الحد من التسلح في الوقت الراهن -والتي تشمل التنافس الاستراتيجي المُحتدم بين عدد من الفاعلين الدوليين، والتطور التكنولوجي المُتسارع وتطويعه لخدمة الأهداف العسكرية والاستراتيجية - إلى أن مستقبل الحد من التسلح لن يكون يسيرًا.

وعلى الرغم من ذلك، تظل احتمالية تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والسيطرة على سباق التسلح قائمة، وحتى يتسنى ذلك، من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام بالتدابير الخاصة ببناء الثقة وتعزيز الشفافية، إلى جانب تصحيح التصورات والأفكار المغلوطة، وتقييد التنافس العسكري المتنامي، فضلًا عن دعم أدوار المؤسسات المعنية بالحد من التسلح، وآليات تسوية النزاعات لما تضطلع به من دور مهم في معالجة أسباب نشوب واندلاع الصراعات.

وفي هذا السياق، أصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية "Center for Strategic and International Studies CSIS" تقريرًا بعنوان "الحد المتكامل من التسلح في عصر المنافسة الاستراتيجية" Integrated Arms Control in an Era of Strategic Competition، يتناول مستقبل الحد من التسلح في ظل بيئة أمنية تنافسية

(*) Center for Strategic & International Studies, "Integrated Arms Control in an Era of Strategic Competition", January 2022.

تنطوي على العديد من التحديات، أبرزها ما يتعلق بالتقدم التكنولوجي المُتسارع، وما صاحبه من صعوبة التحقق من مدى وفاء الدول بالتزاماتها، كما تطرَّق التقرير إلى الجهود الدولية التي يتعين على الدول القيام بها للحد من التسلح في ضوء التحديات الأمنية الراهنة، مع تسليط الضوء على دور استراتيجيات الردع المتكامل في تحقيق ذلك، بما يُسهم في إدارة الأزمات، والحيلولة دون تفاقمها، والسيطرة على سباق التسلح، ودعم الاستقرار الاستراتيجي.

أولًا: الردع المتكامل والتنافس الاستراتيجي

تُقدم الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة جديدة من المفاهيم الاستراتيجية، تُعرَف في مُجملها باسم "الردع المتكامل"، وذلك من أجل التعامل مع البيئة الأمنية الحالية، والتي تستخدم فيها روسيا والصين استراتيجيات دفاعية شاملة متعددة المجالات والمستويات وشديدة الترابط لمواجهة واشنطن وحلفائها. هذا وقد أوضح المسؤولون الأمريكيون في وزارة الدفاع أن استراتيجية الردع الأمريكية تسعى جاهدة إلى إحداث تكامل بين جهود الردع الاستراتيجي مع الحلفاء والشركاء في أوروبا وآسيا.

وعلى الرغم من أن القضايا المرتبطة باستراتيجية الردع المتكامل - من حيث النطاق والتعريف الدقيق - لا تزال قيد التطوير ولم تُحسم بعد، فإن الملامح العامة لهذه الاستراتيجية تبدو واضحة، فعلى العكس من الردع الاستراتيجي الذي يركز بالأساس على الأسلحة النووية واستخداماتها، يعمل الردع المتكامل على الحيلولة دون نشوب الحرب، وما قد يصاحبها من تصعيد بين الدول ذات القدرات النووية، لا سيما في ظل ما تمتلكه روسيا والصين من قدرات نووية متقدمة.

هذا ويُلقي تنامي القدرات الروسية النووية وحرصها على تحديث منظومتها التسليحية وامتلاكها مخزونًا ضخمًا من الرؤوس النووية التي تقع خارج نطاق الهياكل التنظيمية الخاصة بالحد من التسلح - كمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية "New Start" - الضوء على الفجوة بين تزايد "الأسلحة" وتقلُّص "الضوابط"، وهو ما يُمثل تحديًا لمستقبل الحد من التسلح بين واشنطن وموسكو، وقد عبَّر عن ذلك تقييم التهديد السنوي لعام ٢٠٢١ الصادر عن وكالة الاستخبارات الوطنية الأمريكية؛ حيث أشار إلى أن روسيا ستظل "الأكثر قدرة والمنافس الأكبر" للولايات المتحدة الأمريكية في مجال أسلحة الدمار الشامل في المستقبل.

كما تُشير التقديرات المُعلنة إلى أن القوة النووية للصين تشمل امتلاكها ما يقرب من ٢٥٠ رأسًا حربيًّا نوويًّا، وفي هذا الصدد، يشير تقرير وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٢١ إلى أن مخزون الصين من الرؤوس النووية قد يصل إلى ٧٠٠ رأس حربي بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك مع حرص الصين على تطوير وتحديث قدراتها النووية باستمرار. وعلى الرغم من أن العقيدة النووية الصينية تقوم على مبدأين أساسيين هما: "الحد الأدنى من الردع"، و"عدم الاستخدام الأول" (NFU)، لكن ثمَّة شكوك ومخاوف حول استمرار الصين في الالتزام بهما في ظل الأزمات المعقدة، خاصة أنها تحرص على تحقيق التوازن بين تعزيز ترسانتها النووية والتمسك بالغموض الاستراتيجي من خلال الإحجام عن الانخراط في العديد من التدابير التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، مثل السماح بعمليات التفتيش الدولي وتبادل البيانات.

وفي ضوء ذلك، أشار التقرير إلى أن التقدم التكنولوجي المتسارع وتصاعُد حدة التنافس الاستراتيجي أدَّيا إلى إثارة قلق العديد من حلفاء

الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا، وهو ما تجلّى في تتجدد المطالب الخاصة بتعزيز قوة الردع، وإعادة ترتيب الأولويات الأمنية، وإيلاء مزيد من الاهتمام لدعم أواصر الثقة مع الحلفاء الغربيين في إطار السياسة الأمنية الأمريكية، خاصة في ظل ما أثاره انسحاب واشنطن من أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١ من تشكك لدى الحلفاء الأوروبيين بشأن أولوية الأمن الجماعي والتعاون عبر الأطلسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من تأكيد المسؤولين الأمريكيين باستمرار محورية دور الحلفاء في إطار الاستراتيجية الأمريكية المتكاملة للردع.

هذا وتأتي مطالب حلفاء الولايات المتحدة -وخاصة أعضاء حلف الناتو- بزيادة الضمانات الأمنية الأمريكية مع انهيار عدد من اتفاقيات الحد من التسلح، مثل معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF)، وهو ما جعل بعض الدول الأوروبية تعتقد أنه بات من الضروري الاعتماد على قدراتها وجهودها الذاتية لدرء أيِّ مخاطر محتملة، وقد تمخض عن ذلك عدد من المبادرات، منها: مبادرة الحكومة الألمانية بشأن مستقبل الحد من التسلح.

ثانيًا: التطور التكنولوجي وتحديات الحد من التسلح

شهد العالم على مدار العقدين الماضيين تطورًا تكنولوجيًّا سريعًا للغاية، خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية، في ظل مساعي العديد من الدول الكبرى لتوطين وتوظيف التقنيات الحديثة، خاصة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي؛ لتحديث وتطوير قدراتها النووية في إطار مساعيها لتغيير النظام الدولي القائم.

وفيما يتعلق بتداعيات التطور التكنولوجي على الحد من التسلح، يُمكن إجمالها في ثلاث نقاط أساسية، تتمثل الأولى في تعقيد مسألة تحقيق الاستقرار الاستراتيجي مع احتمالية تصعيد الأزمات وتسارع سباق التسلح، والثانية في إعاقة قدرة المؤسسات والآليات القانونية المعنية بضبط التسلح عن القيام بأدوارها، وجعل عملية التفاوض بشأن اتفاقيات واجراءات الحد من التسلح وكذلك تنفيذها والتحقق منها أمرًا معقدًا، وتتمثل الثالثة في سعي الآليات القانونية المعنية لدمج هذه التقنيات الحديثة في القوانين واللوائح الخاصة بالحد من التسلح.

ثالثًا: الحد من التسلح في العصر الرقمي للمعلومات

تفرض البيئة المعلوماتية الديناميكية المعقدة بشكلها الحالي جُملة من التحديات بشأن تحقيق الحد من التسلح، فعلى سبيل المثال، يُصبح التفاوض بشأن اتفاقات الحد من التسلح ومراقبتها وإنفاذها والتحقق من وفاء الدول بالتزاماتها أمرًا في غاية الصعوبة نظرًا لصعوبة الوصول إلى معلومات موثوقة ودقيقة، وذلك في ضوء انتشار المعلومات المُضللة لإخفاء الحقائق، والتستر على الأعمال غير المشروعة حال انتهاك الدول لالتزاماتها، الأمر الذي يعوق

الآليات والمؤسسات المعنية بدفع عملية الحد من التسلح، ويجعلها غير قادرة على الاضطلاع بأدوارها. ومن ناحية أخرى قد تؤدي البيئة المعلوماتية الجديدة إلى تغيير طرق وأساليب التحقق وكذلك المسئول عن القيام بذلك.

رابعًا: تطور مفاهيم التصعيد والاستقرار

تُعد البيئة الأمنية الاستراتيجية اليوم أكثر تعقيدًا وتنافسية من تلك التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة؛ إذ أصبح نطاق المعارك المُحتملة متسعًا ومتعدد المجالات، ليشمل الساحات الجوية والبرية والبحرية والفضائية والإلكترونية، كما باتت القدرات التقليدية والنووية شديدة الاختلاط والتداخل، للدرجة التي جعلت التمييز بينهما أمرًا معقدًا، وهو ما جعل البعض يؤكد أن التنبؤ بطبيعة الصراعات المستقبلية وكذلك التمييز بين الأزمات النووية وغير النووية في مثل تلك الظروف يُعد أمرًا صعبًا.

خامسًا: نظام متكامل للحد من التسلح

لم تعد الآليات الثنائية للحد من التسلح وحدها كافية لمواجهة مخاطر التصعيد وسباق التسلح في البيئة الأمنية والتكنولوجية الراهنة؛ إذ تُعد معاهدة "ستارت الجديدة" New START Treaty -والتي تم تمديدها حتى فبراير ٢٠٢٦- آخر آلية تحكم توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هذا وتواجه الترتيبات متعددة الأطراف، كمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية ضغوطًا شديدة، وهو ما أثار مخاوف العديد من المراقبين بشأن مستقبل اتفاقيات الحد من التسلح.

وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى أنه لكي تؤتي جهود وإجراءات الحد من التسلح ثمارها عليها أن تتكيف مع تحديات البيئة الأمنية الحالية، وتأخذ بعين الاعتبار العوامل التكنولوجية والمعلوماتية سريعة التطور، وذلك انطلاقًا من أن الردع أصبح عملية أكثر تكاملًا، ومن ثَمَّ، على آليات الحد من التسلح أن تواكب ذلك أيضًا. وبعبارة أخرى، لقد حان الوقت لربط الحد من التسلح باستراتيجيات الردع بطريقة تعترف بالتطورات الجديدة، وهو ما يعرف بالحد المتكامل من التسلح.

وختامًا، أكَّد التقرير صعوبة تحقيق الحد من التسلح نتيجة عدد من العوامل المرتبطة ببيئة الأمن الدولي، يأتي على رأسها: تنامي التقنيات التكنولوجية الحديثة، وظهور بيئة معلوماتية رقمية مُعقدة، فضلًا عن تراجع الثقة بين القوى الكبرى، إلا أنه، وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل فرص تحقيق الحد من التسلح قائمة، باعتباره وسيلة مهمة لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي وإدارة المخاطر المتعلقة بسباق التسلح. وعلى هذا النحو، يتعين أن ترتكز الاستراتيجية المتكاملة للحد من التسلح على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي: دعم الاستقرار، وتبنِّي التعددية، وتعزيز المرونة، هذا بالتزامن مع تنسيق الجهود مع الحلفاء والشركاء على المستوى الدولي في مجال الحد من التسلح.

الدفـاع الأخضـر: تغيُّـر المنـاخ والأمـن الجماعـي الأوروبي(*)

عـرض : أ. فيصل عبد الله

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

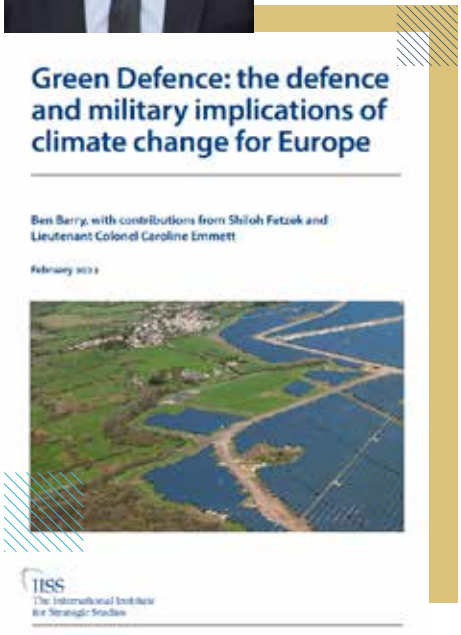

> على غرار قارات العالم الأخرى، تتحمل أوروبا المسؤولية الأخلاقية عن تفاقُم ظاهرة الاحتباس الحراري طيلة الـ ٣٠٠ عام الماضية؛ لذا يتعيَّن عليها تقديم أوجه الدعم كافة للدول الأخرى فيما يتعلق بمواجهة التداعيات الكارثية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي.

ثمَّة تحديات عديدة تُشكِّل تهديدًا للأمن الجماعي الأوروبي، ولعل تغيُّر المناخ يمثِّل التهديد الأكثر إلحاحًا؛ كونه يقود إلى تفاقُم الكوارث الطبيعية، وزعزعة الاستقرار، وتزايُد الصراعات. كما تتزايد خطورته؛ كونه يتجاوز مجرد تهديد الأمن "الإنساني" إلى تهديد الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية الأوروبية بصفة عامة.

وفي هذا السياق، يناقش تقرير نشره مؤخرًا "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" (IISS) أعدَّه كلٌّ من "بن باري" (Ben Barry)، و"شيلوه فتسيك" (Shiloh Fetzek)، و"كارولين إيميت" (Caroline Emmett)، بعنوان "الدفاع الأخضر: التداعيات العسكرية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي في أوروبا"، العواقب ذات الطابع العسكري والدفاعي المترتبة على تفاقم ظاهرة التغير المناخي في القارة الأوروبية.

ويتساءل التقرير حول كيفية مساهمة القوات الأوروبية في التخفيف من حدة تأثيرات التغير المناخي من خلال احتواء ظاهرة الاحتباس الحراري، والمساهمة في أهداف الوصول إلى

(*) Ben Barry, with contributions from Shiloh Fetzek and Lieutenant Colonel Caroline Emmett, Green Defence: the defence: and military implications of climate change for Europe, The International Institute for Strategic Studies, February 2022

الحياد الكربوني على المستويْن الوطني والدولي، طارحًا مفهوم "الدفاع الأخضر" (Green Defense)، في إشارة إلى ضرورة الدمج بين السياسات البيئية والدفاعية؛ لتقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز الأمن البيئي.

تداعيات تغير المناخ على الأمن الأوروبي

أكَّد التقرير أن ظاهرة التغير المناخي أصبحت تُمثِّل الآن تهديدًا عالميًّا مُلحًا، لما ينطوي عليه من تأثير على الأمن الإنساني بشكلٍ عام، وعلى الاستقرار السياسي في المناطق الأكثر هشاشة في العالم، الأمر الذي يجعل من تعزيز الأمن المناخي مصلحة حيوية لتحقيق الأمن الجماعي لأوروبا وحلف شمال الأطلسي "الناتو".

وفي هذا السياق، يُرجِّح التقرير أن يشهد جميع أنحاء العالم مزيدًا من الظواهر المناخية المتطرفة، من قبيل ارتفاع أعداد العواصف، والفيضانات، وموجات الحر والجفاف، وهي ظواهر يترتب عليها جملة من العواقب الكارثية، لعل أبرزها الانخفاض الحاد في إمدادات المياه، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتدهور البنية التحتية للطاقة.

وأضاف التقرير أن هذه التغيرات المناخية الحادة سيكون لها تداعيات سلبية خطيرة على الاقتصاد العالمي، كما ستؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة القسرية والنزوح؛ مما يفرض تحديات إضافية على الحكومات، ما قد يتسبب في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي، ويُفضي إلى تزايد الاحتجاجات الشعبية.

وأشار التقرير إلى أن تغير المناخ يُنذر بنشوب نزاعات مسلحة، موضحًا أن تزايد حدة التنافس على الموارد المتاحة بين مختلف الطبقات الاجتماعية قد يؤدي إلى صراع عنيف داخل الدول، وربما يتجاوز هذا الصراع الحدود الوطنية ليكون صراعًا بين دولتيْن أو أكثر، وربما تنخرط القوى الدولية العظمى في مثل تلك الصراعات.

واعتبر التقرير أن تقاعُس الدول عن الالتزام باحتواء ظاهرة التغير المناخي عبر تقليل الانبعاثات الكربونية يمكن أن يصبح مبررًا للاستخدام المباشر للأداة العسكرية من جانب بعض الدول في المستقبل، ومن المحتمل أن تؤدي الظواهر المناخية المتطرفة إلى تغيير مواقف وسياسات الحكومات مستقبلًا.

وأضاف التقرير أنه رغم الأساليب السلمية التي يتبعها نشطاء المناخ حاليًّا من أجل حشد الجهود الدولية لتقليل الانبعاثات الكربونية، فإنه من المتصوَّر أن يلجأ أولئك النشطاء إلى أدوات أكثر عنفًا في ضوء تضاعُف التأثيرات الضارة الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي؛ مما سيؤدي إلى تزايد عمليات التخريب والهجمات على الأهداف التي يَعُدها النشطاء "أعداء للمناخ"، ويمكن أن تنتشر مثل تلك الأنشطة التخريبية داخل أوروبا وخارجها.

التغيـر المنـاخـي والمسؤوليـة "الأخلاقيـة" لأوروبـا

أكَّد التقرير أن الممارسات الأوروبية أنتجت نسبة كبيرة من انبعاثات الكربون العالمية طيلة القرون الثلاثة الماضية؛ لذا، هناك واجب أخلاقي يقع على عاتق الدول الأوروبية، يتمثَّل في دعم الدول الأخرى للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي، ومحاولة تخفيف حدتها، واحتواء تداعياتها بالغة الخطورة.

وبشأن الجهود الأوروبية لتخفيف حدة ظاهرة التغير المناخي، حدَّد قانون المناخ الخاص بالاتحاد الأوروبي هدفًا قانونيًّا ملزمًا يتمثَّل في خفض صافي انبعاثات الغازات الدفيئة للوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠، ويتضمَّن هذا الهدف خفض صافي الانبعاثات الكربونية بنسبة ٥٥% -على الأقل- بحلول عام ٢٠٣٠، ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء بلورة خطط للحد من صافي انبعاثات الكربون على المستوى الوطني، بما يشمل الانبعاثات الصادرة عن الصناعات الدفاعية.

بالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الأوروبي بوضع خريطة طريق تستهدف تعزيز المرونة المناخية لسياسات الاتحاد الأوروبي الحالية والمستقبلية، وتقترح تدابير ترتبط بالتداخل بين السياسات المناخية والدفاعية.

وأشار التقرير إلى أن بعض دول حلف الناتو لا تزال متشككة بشأن أهمية تكريس الحلف قدرًا كبيرًا من الاهتمام لمعالجة تأثيرات التغير المناخي؛ إذ يرى العديد من الدول أن هذه الجهود تُعَد صرفًا للانتباه عن مهمة الناتو الأساسية (ذات الطابع العسكري)، والمتمثلة في الدفاع عن الأراضي، مؤكدًا أن الحلف يحتاج إلى الوصول إلى توافق بين الأعضاء بشأن أولوية قضايا المناخ، عن طريق تعزيز النقاش الداخلي بشأنها.

وأوصى التقرير حلف الناتو بضرورة التعامل مع تغير المناخ على أنه قضية مستقلة بذاتها، من خلال تنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد، على أن تراعي السياسات الدفاعية للحلف البُعد البيئي.

استراتيجية الدول الأوروبية والناتو للتخفيف من حدة التغير المناخي

أضحت الجيوش الأوروبية تستجيب بشكل متزايد لتحديات ظاهرة التغير المناخي من خلال تعزيز دورها في خفض الانبعاثات الكربونية، ومحاولة الدمج بين السياسات المناخية والدفاعية، كما بدأت بعض المؤسسات الدفاعية في إيلاء المزيد من الاهتمام للتخفيف من تداعيات هذه الظاهرة عبر مشاركة الحكومات الوطنية في الجهود المبذولة لتصفير الانبعاثات الكربونية على المدى القصير والمتوسط.

وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى أن دولًا أوروبية عديدة تعمل على كهربة أسطول مركباتها، والتوسُّع في تركيب الأنظمة الكهروضوئية، وتعزيز الوعي البيئي بأهمية الطاقة المتجددة (النظيفة). فعلى سبيل المثال، تهدف "استراتيجية الطاقة الدفاعية" الإيطالية إلى تطوير المناطق والمنشآت العسكرية من خلال إنشاء "القواعد الخضراء" و"الذكية" التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة.

فضلًا عن ذلك، فإن هناك العديد من الاستراتيجيات الدفاعية والبيئية الأخرى التي تعمل على تحقيق أهداف مماثلة، والتي تتبناها دول مثل: الدنمارك وفنلندا واليونان، والتي تركز استراتيجياتها على خفض الانبعاثات الكربونية من خلال تقنين استخدام الوقود الأحفوري، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وكل ما من شأنه تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الصناعات الدفاعية والأنشطة العسكرية.

ودعا التقرير حلف الناتو إلى تنظيم حلقات نقاشية وندوات تستهدف تعزيز فهم التداعيات الأمنية المترتبة على ظاهرة التغير المناخي، وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء في هذا الصدد بما يتضمَّن تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء بالناتو والاتحاد الأوروبي، وتطوير آليات الاستجابة للتداعيات الأمنية المترتبة على ظاهرة تغير المناخ، ودعم الجهود المبذولة للحد من تأثير الأنشطة العسكرية للناتو على المناخ والبيئة.

إضافةً إلى ذلك، أكَّد التقرير أهمية مواصلة جهود مكافحة التغير المناخي، جنبًا إلى جنب مع تعزيز التطورات في مجال تكنولوجيا الوقود، الأمر الذي من شأنه دعم الناتو على بلورة سياسات دفاعية تولي اهتمامًا كبيرًا بالبُعد البيئي على نحو أكثر استدامة.

فرص وتحديات "الدفاع الأخضر"

أشار التقرير إلى أن أبرز الخيارات المتاحة أمام القوات الأوروبية لتقليل الانبعاثات الكربونية تتمثَّل في التحوُّل المستدام نحو الاعتماد على أنواع الوقود البديلة، أو ما يُعرف بسياسات "الدفاع الأخضر" الرامية إلى تقليل الانبعاثات الكربونية الصادرة عن المنشآت العسكرية على المدى القصير؛ مما يستلزم إيجاد حلول آمنة لتوليد الطاقة، وتعديل سلاسل التوريد الدفاعية، وتقليل استهلاك الوقود الأحفوري.

وأشار التقرير إلى أن الصناعات الدفاعية الأوروبية قد بدأت بالفعل في استكشاف تقنيات "الجيل التالي" (next generation) الأكثر مراعاةً للبُعد البيئي، بما يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وتوفير الخيارات التي تنطوي على إحداث توازن بين الفاعلية العسكرية والحفاظ على البيئة.

وعلى جانب آخر، نوَّه التقرير بأن الدول الأوروبية ستواجه صعوبات في التحوُّل نحو مصادر الطاقة المتجددة، وتصفير الانبعاثات الكربونية بحلول عام ٢٠٥٠، ومع ذلك، فإن هذا التحول ليس مستحيلًا، لكنه سيتطلب استراتيجيات وطنية فعَّالة، بما في ذلك تعزيز الاستثمارات الحكومية في قطاعات الصناعة والدفاع والطاقة والبحث العلمي، كما يحتاج هذا التحوُّل إلى إرادة سياسية جادة.

كما أن هناك تحديًا آخر بالغ الخطورة أمام سياسات "الدفاع الأخضر"، يتمحور حول احتفاظ الخصوم العسكريين لأوروبا -بما في ذلك روسيا- بقدرات ومعدات تقليدية، كالدبابات والطائرات التي تستهلك الكربون بكثافة "ثقيلة الكربون".

ويتوقَّع التقرير أيضًا أن يصبح حجم البصمة الكربونية -حجم الانبعاثات الكربونية الناجمة عن الأنشطة الدفاعية والعسكرية- نقطة خلاف محورية داخل أروقة مؤسسات الدفاع الأوروبية؛ إذ قد يُبدي العديد من القادة العسكريين استعدادهم لتحسين الاستدامة البيئية، لكنهم سيعارضون في الوقت ذاته أيَّ تخفيضات في القدرات العسكرية تنتج عن التحوُّل نحو الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، كما أن بعض القادة العسكريين في أوروبا قد ينظرون إلى قضية التغير المناخي باعتبارها قضية هامشية، الأمر الذي يهدد بعرقلة أية سياسات للدفاع الأخضر.

وختامًا، أوصى التقرير المؤسسات الدفاعية الأوروبية بضرورة إدراك أن التغير المناخي هو التهديد الأكثر إلحاحًا للأمن الوطني والجماعي الأوروبي والدولي، مؤكدًا الدور المحوري الذي يُمكِن للجيوش الأوروبية الاضطلاع به فيما يخص التخفيف من العواقب الكارثية لظاهرة التغير المناخي، محذرًا إياها من التقاعُس عن ممارسة هذا الدور كَيْلا يُنظر إليها في المستقبل على أنها فشلت في توقُّع التهديدات المناخية، والتخفيف من حدتها.

تغيير هياكل التحالف(*)

عـرض : أ. هاجـر جمال

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

> مع تصدع الهيكل الأمني الذي أنشأته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ضوء ما كشفت عنه التحولات في التركيبة السكانية والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري من تراجع في القوة النسبية للدول الغربية، في مقابل صعود الصين وروسيا، اتجهت الولايات المتحدة إلى بناء تحالفات وشراكات أكثر مرونة وتكيفًا، تأخذ في الاعتبار التغييرات الحاصلة في موازيين القوى.

شهدت هياكل التحالفات في المناطق الاستراتيجية الرئيسة في العالم عدة تغييرات، ويُعد التحول نحو "التعددية المصغرة" (Minilateralism) إحدى السمات البارزة والمميزة لهذه التغييرات، ويُقصَد بالتعددية المصغرة "التعاون متعدد الأطراف على مستوى مصغر لتحقيق أهداف استراتيجية محددة"، وذلك في مقابل التحالفات الموسعة أو متعددة الأطراف الأوسع نطاقًا.

ومع تصدع الهيكل الأمني الذي أنشأته الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ضوء ما كشفت عنه التحولات في التركيبة السكانية والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري من تراجع في القوة النسبية للدول الغربية، في مقابل صعود الصين وروسيا، اتجهت الولايات المتحدة إلى بناء تحالفات وشراكات أكثر مرونة وتكيفًا، تأخذ في الاعتبار التغييرات الحاصلة في موازيين القوى.

وفي هذا السياق، أصدر "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" (IISS) تقريرًا بعنوان "تغيير هياكل التحالف" Changing Alliance Structures ، والذي يُلقي الضوء على أبرز التحالفات والشراكات الاستراتيجية المصغرة التي تشكلت مؤخرًا حول العالم بشكل عام، وفي عدد من التحالفات الاستراتيجية على وجه الخصوص، وهي: التحالف

(*) "Changing Alliance Structures", The International Institute for Strategic Studies, December 22, 2021.

الصيني الروسي، والتحالفات في الشرق الأوسط، والتحالفات في آسيا والمحيط الهادئ، والتحالفات في أوروبا.

ومن جانبه، أشار التقرير إلى ما يسمى بـ "التعددية المصغرة" التي أضحت سمة رئيسة للعديد من التحالفات في المناطق الاستراتيجية حول العالم، والتي برزت نتيجة لعدة عوامل، أبرزها:

- التنافس الصيني - الأمريكي الذي استدعى تشكيل تحالفات جديدة لتعزيز نفوذ كل منهما في مواجهة الآخر.
- الاعتقاد المتنامي بتراجع دور التحالفات والترتيبات المؤسسية متعددة الأطراف، لا سيَّما مع فشلها في تلبية الاحتياجات الأمنية الحيوية للدول الأعضاء.
- إدراك بعض الدول أنها غير قادرة على الاضطلاع بأمنها منفردة، ومن ثَمَّ حاجتها إلى تحالفات جديدة تخدم مصالحها.
- تطوُّر المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية التي تواجهها الدول، فلم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فقط، بل اتسعت لتشمل تهديدات أخرى اقتصادية، وسيبرانية، ومناخية، وغيرها.

أولًا: التحالف الصيني - الروسي

على الرغم من أن الصين وروسيا "ليستا حليفتيْن رسميتيْن"، فإنهما يواجهان تهديدات مشتركة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تهديد يستدعي درجة كبرى من التعاون العسكري والاستخباراتي بين الجانبين. وعلى هذا النحو، يمكن للتحالف الاستراتيجي بين موسكو وبكين أن يزيد من القوة السياسية للدولتين في مواجهة واشنطن، لا سيَّما وأن الشراكة بينهما تخدم مصالحهما الاقتصادية المشتركة، في ظل حاجة الصين التي لا تنضب للنفط والغاز الروسييْن، وحاجة موسكو في المقابل إلى أسواق موثوقة لصادرتها الهيدروكربونية.

ثانيًا: التحالفات في آسيا والمحيط الهادئ

أشار التقرير إلى أن التحالفات المصغرة ستصبح سمة رئيسة للبنية الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المدى الطويل، وهناك ثلاثة محددات استراتيجية للتحالفات التعددية المصغرة تبرز في هذه المنطقة، أولها: المنافسة الدولية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي دفعت الأخيرة إلى لعب دور أكبر في المنطقة من خلال تطوير العديد من الشراكات الجديدة المصغرة التي تضم بعض القوى الإقليمية، مثل: الهند واليابان. وثانيها: ضعف الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة، والتي لم تتمكن من حل العديد من التحديات الأمنية الملحة، مثل النزاع حول بحر الصين الجنوبي؛ مما ترك ثغرة تسعى التحالفات الجديدة المصغرة لشغرها. وآخرها: بروز اهتمام دولي بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العقود الأخيرة.

أبرز التحالفات المصغرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١. تحالفات تشمل الولايات المتحدة الأمريكية

- الحوار الأمني الرباعي المعروف باسم "كواد"، والذي يجمع بين "الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند"، ويلتزم خلاله الشركاء الأربعة بجعل "منطقة الهند والمحيط الهادئ مفتوحة وحرَّة".
- تحالف أوكوس الأمني (AUKUS)، والذي يضم أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى إلى حماية مصالح هذه

الـدول فـي منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ، وموازنـة النفـوذ الصينـي هنـاك.

- التعـاون الثلاثي بيـن الولايـات المتحـدة واليابـان وكوريـا الجنوبيـة، وذلـك فـي مواجهـة التحديـات العالميـة، علـى رأسـها مـا يرتبـط بأمـن منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ، لا سـيَّما التهديـدات الصاروخيـة المتطـورة لكوريـا الشـمالية.

٢. تحالفـات لا تشـمل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

- الحـوار الثلاثي بيـن الهنـد وأسـتراليا وإندونيسـيا، والحـوار الثلاثي بيـن الهنـد وفرنسـا وأسـتراليا.
- شـراكات تعاونيـة فـي مجـالات غيـر عسـكرية، مثـل: الاقتصـاد، والتجـارة، ولقاحـات كورونـا، والتغيـرات المناخيـة.

وبالنسـبة للصيـن؛ فإنهـا لـم تُظهـر حتـى الآن رغبـة فـي تشـكيل تحالفـات مصغـرة، وإنمـا تميـل فـي المقابـل إلـى إقامـة شـراكات ثنائيـة أمنيـة. وقـد كان لمبـادرة الحـزام والطريـق الصينيـة (BRI) دور بـارز فـي تمهيـد الطريـق أمـام بكيـن لتعزيـز علاقاتهـا الثنائيـة مـع الـدول الآسـيوية، لا سـيما الـدول النامية منهـا، مثـل: كمبوديـا ولاوس.

ثالثًا: التحالفات في الشرق الأوسط

أسـهم تراجـع الاهتمـام الأمريكـي بمنطقـة الشـرق الأوسـط، والـذي بـرز بشـكل كبيـر خـلال إدارة الرئيـس "دونالـد ترامـب"، واسـتمر خـلال إدارة الرئيـس "جـو بايـدن"، فـي زيـادة المنافسـة بيـن القـوى الإقليميـة فـي المنطقـة مـن جهـة، وتحفيـز الشـراكات الإقليميـة الجديـدة مـن جهـة أخـرى؛ حيـث لـم تَعـد الولايـات المتحـدة مسـتعدة للانخـراط فـي النزاعـات الإقليميـة بالمنطقـة، ورغـم اسـتمرار الشـراكات بيـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول المنطقـة، فـإن شـركاء واشـنطن لـم يعـودوا يعتبرونهـا مدافعًـا مناسـبًا عـن مصالحهـم. وقـد حفَّـزت التوتـرات الإقليميـة المتصاعـدة، وتخفيـض الولايـات المتحـدة التزاماتهـا تجـاه المنطقـة بشـكل ملحـوظ، تزامنًـا مـع عـدم وجـود أطـر أمنيـة فعّالـة فـي المنطقـة، بـروز شـراكات خاصـة فـي إطـار قضايـا محـددة، لا سـيَّما تلـك التـي تسـتهدف بعـض القـوى الإقليميـة، مثـل: إيـران وتركيـا. وفـي ظـل غيـاب وجـود قـوة خارجيـة مهيمنـة، أو منظمـة إقليميـة فعّالـة، أصبحـت "التحالفـات المصغـرة" هـي الطريقـة المُثلـى للـدول لتحقيـق مصالحهـا، خصوصًـا وأنـه لا توجـد دولـة فـي الشـرق الأوسـط تتمتـع بالقـوة الكافيـة للهيمنـة، أو إعـادة تشـكيل الأوضـاع الإقليميـة فـي المنطقـة بشـكل مسـتقل.

هـذا وكان التنويـع الاسـتراتيجي سـبيلًا - أيضًـا - للعديـد مـن دول المنطقـة فـي إطـار تداركهـا لخطـورة الاعتمـاد الأمنـي المتزايـد علـى الولايـات المتحـدة، وذلـك مـن خـلال إقامـة شـراكات مـع القـوى الدوليـة الكبـرى، مثـل: الصيـن وروسـيا، حيـث اتجهـت إيـران إلـى إقامـة شـراكة مـع روسـيا فـي سـوريا، وأقامـت الإمـارات علاقـات خاصـة مـع روسـيا والهنـد، فـي حيـن أقامـت مصـر علاقـات قويـة مـع القـوى الإقليميـة النشـطة فـي منطقـة البحـر المتوسـط، بمـا فـي ذلـك فرنسـا.

وفـي هـذا السـياق، ظهـرت ثلاثـة تحالفـات فـي الشـرق الأوسـط، الأول بقيـادة إيـران والميليشـيات المسـلحة التابعـة لهـا فـي العـراق ولبنـان وسـوريا واليمـن. والتحالـف الثانـي بقيـادة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة، مدعوميـن مـن دول أخـرى، لا سـيَّما مصـر والبحريـن والأردن والكويـت والمغـرب. وأخيـرًا، تحالـف ذو توجهـات إسـلامية بقيـادة تركيـا وقطـر والأحـزاب الإسـلامية فـي جميـع أنحـاء المنطقـة.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن التنافس في منطقة البحر المتوسط ليس بالجديد، فإن هذه المنافسات اتخذت أشكالًا وأطرًا جديدة مؤخرًا، في ظل تزايد الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، وبروز تركيا كلاعب إقليمي نشط؛ حيث واجهت تركيا تحالفًا مناهضًا من جانب دول المتوسط، وتسببت العلاقات المتضاربة بينها وبين العديد من الشركاء الغربيين، فضلًا عن التوترات والانقسامات الداخلية في تآكل نفوذها الإقليمي. وفي المقابل، اتسم التحالف المناهض لها بكونه أكثر قوة والتزامًا، وهو ما أسهم في تأجيج المنافسة الهيكلية في المنطقة. وعلى هذا النحو، برزت معارضة داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو" بشأن نهج المواجهة للتحالف المناهض لتركيا في المتوسط؛ لرغبة العديد من الدول الأوروبية في تجنب استعداء أنقرة، بالنظر إلى الأثر الذي قد يترتب على ذلك، من حيث إضعاف حلف الناتو من خلال تأليب الدول الأعضاء بعضها على بعض، ومن ثَمَّ تعريض الجناح الجنوبي للاتحاد الأوروبي إلى الخطر، لا سيَّما مع تزايد الحضور الإقليمي لروسيا في المنطقة، في مقابل ضعف الانخراط الأمريكي في المنطقة.

رابعًا: التحالفات في أوروبا

سيظل حلف شمال الأطلسي التحالف الرئيس في أوروبا، والذي لا غنى عنه للحفاظ على أمن الدول الأوروبية، غير أنه بالنظر إلى أن الحلف لا يمكنه بطبيعة الحال تلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء، أشار التقرير إلى أن الاتجاه نحو التحالفات الأمنية "المصغرة" يوفر فرصة لبلورة تحالف مصغر يجمع بين فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وفي هذا الصدد، أكَّد التقرير أنه إذا ما تمت إدارة مثل هذه التحالفات المصغرة بعناية، فإنها قد تُسهم في تعزيز المصالح الأوروبية، وسد الفجوات الأمنية الحالية في أوروبا، أو في أي مكان استراتيجي آخر نتيجة للتوجه الأمريكي نحو آسيا.

وختامًا، أشار التقرير إلى أنه على مدار العقديْن الماضييْن، تحطمت أسطورة "الجيش الأمريكي الذي لا يُقهَر" التي سادت بعد حقبة الحرب الباردة، كما ضعفت قوة جاذبية النموذج السياسي الأمريكي، نتيجة لعدد من الانتكاسات التي مُنيت بها واشنطن على الصعيدين، الداخلي: بما في ذلك الأزمة الديمقراطية التي تشهدها، وتزايد حدة الاستقطاب الحزبي. والخارجي: بما ذلك الهزائم التي لحقت بها جراء حربها الفاشلة في العراق وأفغانستان، والتي تزامنت مع الصعود الاقتصادي والعسكري لقوى دولية منافسة، كالصين وروسيا، ما بعث برسالة قوية مفادها أن النظام أحادي القطبية "انتهى"، وأن هناك نظامًا عالميًّا جديدًا متعدد القوى. وفي ضوء هذه المتغيرات الجديدة، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية للانخراط في إعادة تشكيل وتعزيز البنية الأمنية التي شيدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي ساعدتها على الانتصار إبّان الحرب الباردة؛ من أجل التأهب لأي منافسة جديدة، أو ربما مواجهة أو صراع مع قوة عظمى قادمة.

منطقة المحيطين الهندي والهادئ والتهديدات الأمنية غير التقليدية (*)

عـرض: أ. حبيبة ياســر

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

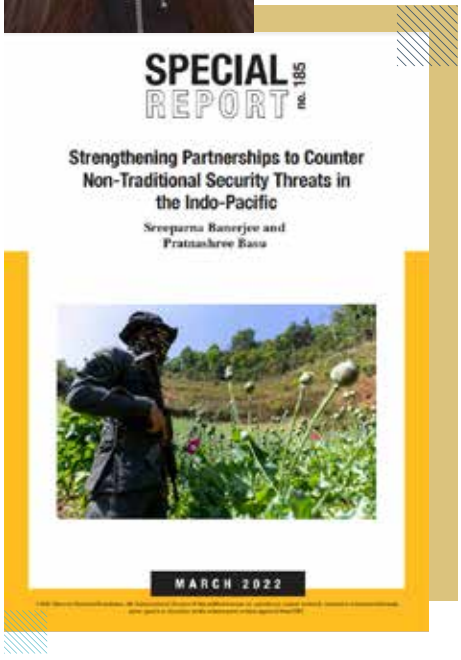

> منذ نهاية الحرب الباردة، أدى التحول في مفهوم الأمن إلى استيعاب التهديدات غير العسكرية من خلال ظهور مصطلح الأمن غير التقليدي (Non-Traditional Security)، الذي يرتبط في جزء كبير منه بالحفاظ على الأمن الإنساني، ومواجهة تحديات تتعلق بقضايا مثل: تغير المناخ، ونقص الغذاء، والموارد، وانتشار الأمراض المعدية، والكوارث الطبيعية، والجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والمخدرات، والهجرة الجماعية. لذا أضحى من الضروري توسيع أطر الشراكة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ لمواجهة هذه التهديدات غير التقليدية.

وفي هذا السياق، نشرت (Observer Research Foundation) تقريرًا في مارس ٢٠٢٢، بعنوان "تعزيز الشراكات لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، يسلط الضوء على أهمية التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، والتي تُعد بمثابة حافز لبناء شراكات أقوى في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ.

وقد جاء التقرير متضمنًا جزئين، تناول الأول منهما التحديات التي تؤثر على الدول في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وكذلك التحديات المؤثرة على الجزر الصغيرة المحيطة بقارة أستراليا، بينما ناقش الجزء الثاني الدور المحوري الذي يتعين على دول هذه المنطقة أن تفعله من أجل تحسين عملية الحوكمة الأمنية، بما في ذلك محاولة الحد من المشكلات الأمنية غير التقليدية.

(*) Sreeparna Banerjee and Pratnashree Basu, "Strengthening Partnerships to Counter Non-Traditional Security Threats in the Indo-Pacific", Observer Research Foundation, 3 March 2022.

أولًا: التحديات الأمنية التي تواجه منطقة المحيطين الهندي والهادئ

أ. التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية في جنوب آسيا:

سلَّط التقرير الضوء على التحديات التي تواجه المنطقة، والمتمثلة في الكوارث الطبيعية التي شهدتها منذ سنوات، مشيرًا إلى أن ما تكبدته هذه الدول من خسائر بشرية ومادية جاء كنتيجة لافتقارها آليات الاستجابة الفعالة بعد وقوع الكارثة، بالإضافة إلى عدم كفاية أنظمة الإنذار المبكر. ومن أبرز هذه الكوارث: موجات تسونامي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، وما تبعها من دمار للبنى التحتية على سواحل المحيط الهندي، وإعصار "سيدر" (Cyclone Sidr) الذي ضرب كلًّا من سريلانكا والهند وباكستان وأفغانستان وبنجلاديش في عام ٢٠٠٧، وإعصار "أمفان (Cyclone Amphan) " في عام ٢٠٢٠، والذي أدى إلى نزوح ما يقرب من ٥ ملايين شخص عبر بنجلاديش والهند وميانمار وبوتان، وهو ما يُعد من أكبر موجات النزوح التي شهدها العالم بسبب هذه الكارثة الطبيعية.

وذكر التقرير أن منطقة جنوب آسيا أصبحت أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية؛ حيث تتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن ارتفاع مستويات سطح البحر سيكون له آثار كارثية في المناطق المنخفضة من المنطقة، كما أن ذوبان الجليد، وما يُسببه مما يُعرف بـ "الركام الجليدي" (The Glacial Recession)، قد يؤديان إلى حدوث خلل في أنظمة الأنهار الجارية في هذه المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجات الهجرة الجماعية الناجمة عن التغيرات المناخية آخذة في الازدياد، وقد توقَّع تقرير نشره البنك الدولي عام ٢٠١٨، هجرة أكثر من ١٤٠ مليون شخص من بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب التغيرات المناخية، موضحًا أن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ لا تؤدي إلى زيادة التوترات فحسب، بل تؤثر أيضًا على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل: التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات.

ويرى التقرير ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك العمل على دمج ملف الهجرة في مبادرات التنمية الوطنية، وتطوير برامج تدريب للمهاجرين، فضلًا عن وضع استراتيجية تشمل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تمكين المهاجرين، وتعزيز سبل إدماجهم في المجتمعات الجديدة.

ب. التحديات التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا:

يرى التقرير أن "المثلث الذهبي" (The Golden Triangle) في منطقة جنوب شرق آسيا، والذي يضم شمال شرقي ميانمار، وشمال تايلاند، والشمال الغربي من جمهورية "لاوس"، يواجه تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بزراعة المواد المخدرة؛ حيث أصبح "المثلث الذهبي" ثاني أكبر منطقة منتجة للمخدرات في العالم.

فعلى سبيل المثال، تضاعفت زراعة نبات الخشخاش في ميانمار ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٦، وتغطي اليوم ١٥٠ ألف فدان (٦٠٧٠٣ هكتارًا)، وأضاف التقرير أن فيتنام، والتي لديها أكثر قوانين المخدرات صرامة في العالم، أصبحت تشتهر بأنها مركزًا لعبور الهيروين (Heroin)، والميثامفيتامين (Methamphetamine).

هذا وتواجه دول جنوب شرق آسيا -وخاصة الفلبين وإندونيسيا وميانمار وتايلاند وفيتنام- العديد من التهديدات المتعلقة بتغير المناخ؛ حيث تتوقع الأمم المتحدة زيادة مخاطر الفيضانات والجفاف خلال السنوات العشر القادمة؛ مما قد يؤدي

إلى وقوع خسائر اقتصادية بنسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للفلبين، و٢% من الناتج المحلي الإجمالي للاوس، وأكثر من ١,٥% لكمبوديا.

جـ. التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة:

يرى التقرير أنه رغم أن انبعاثات الغازات الدفيئة لتلك الدول لا تزال منخفضة، قد يؤثر التغير المناخي الذي يعاني منه العالم عليها بدرجة كبيرة، لا سيما مع ارتفاع مستوى سطح البحر، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الدول الجزرية فيما يخص الجرائم العابرة للحدود، والاستغلال غير القانوني وغير المستدام للموارد. وتجدر الإشارة إلى أن إمكانات هذه الدول ضعيفة ولا تسمح بمواجهة هذه التحديات بمفردها، ومن ثَمَّ، أكَّد المقال أهمية الشراكات متعددة الأطراف كوسيلة فعالة لمواجهة مثل هذه التهديدات غير التقليدية.

ثانيًا: التعاون في قضايا الأمن غير التقليدية

أشار التقرير إلى أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تتمتع بشراكات تستهدف تعزيز الأمن التقليدي، ولكن من الضروري توسيع نطاق مثل هذه الشراكات متعددة الأطراف لمواجهة التهديدات غير التقليدية، وفي هذا السياق، سلَّط التقرير الضوء على آليات التعاون المشترك، والتي قسمها إلى: أطر مؤسسية ومنتديات مصغرة، وفيما يلي يمكن توضيح كل منهما:

أ. الأطر المؤسسية الحالية للتعاون:

١) رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (ASEAN)

تعرَّض إطار عمل الآسيان كهيكل للأمن الإقليمي للاختبار عدة مرات بسبب التهديدات غير التقليدية التي شهدتها المنطقة، بدءًا من الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام ١٩٩٧، وتفشي متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وصولًا إلى وباء إنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٧، ومؤخرًا، جائحة كوفيد-١٩.

ويُثمِّن التقرير نجاح رابطة دول جنوب شرق آسيا في التعامل مع التحديات المختلفة، وذلك عبر إطار مؤسسي فعال، فعلى سبيل المثال، تعد اتفاقية الآسيان بشأن إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ (AADMER) بمثابة العمود الفقري لسياسة الدول الأعضاء لتعزيز جهودها الجماعية في الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها. وفي الوقت ذاته، فإن منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) هو المكان الذي يناقش فيه الأعضاء الملفات الأمنية، وسبل تطوير آليات التعاون لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. كما لفت التقرير الانتباه إلى خطة عمل الآسيان لمكافحة الاتجار بالبشر، والتي عملت على حماية النساء والأطفال من جرائم الاتجار.

٢) شبكة النقطة الزرقاء (Blue Dot Network)

رابطة أسستها الولايات المتحدة الأمريكية مع كلٍّ من أستراليا واليابان والهند، وتهدف إلى تطوير المشروعات الكبرى المرتبطة بالبنية التحتية في هذه البلدان، وتركز الرابطة على استدامة مشروعات البنية التحتية، وذلك من خلال تحديد التأثيرات المحتملة للمشروعات على الأمن الغذائي والصحي، كما تغطي الشبكة مشروعًا رئيسًا يهدف إلى خلق "مدن ذكية" في دول الآسيان.

٣) رابطة حافة المحيط الهندي (IORA)

تهدف رابطة حافة المحيط الهندي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في المنطقة من خلال دولها الأعضاء البالغ عددها ٢٣ دولة، إلى جانب شركائها في الحوار (مصر، وروسيا،

والصين، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وتركيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة) وذلك من خلال العمل على مواجهة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك: جرائم القرصنة والإرهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والاتجار في الحيوانات البرية والمخدرات والأسلحة، وتدهور صحة المحيطات والتي يفاقمها الاحتباس الحراري، والاستغلال غير القانوني للموارد البحرية.

وبالفعل، شهد يناير ٢٠٢١، عقد أول اجتماع للرابطة بشأن وضع خريطة طريق حول كيفية إنشاء مجموعة عمل معنية بإدارة مخاطر الكوارث، وذلك من أجل تعزيز التعاون لمكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية في منطقة المحيط الهندي.

٤) مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي متعدد القطاعات (BIMSTEC)

تستهدف مبادرة "بمستيك" التي تضم كلًّا من بنجلاديش وبوتان والهند وميانمار ونيبال وسريلانكا وتايلاند، تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، فضلًا عن تعزيز تدابير التعاون التقني والاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتعاون في مجال مشاركة المعلومات والاستخبارات، والتنسيق في مجال إنفاذ القانون، وإنشاء قوة استجابة للكوارث.

ب. المنتديات المصغرة:

١) الحوار الأمني الرباعي (كواد) (QUAD)

يرى التقرير أن الحوار الأمني الاستراتيجي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان وأستراليا، يهدف إلى ضمان الازدهار داخل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مشيرًا إلى أن هذا الحوار من الممكن أن يعمل على تعزيز التعاون في المجالات غير العسكرية، مثل: سلاسل التوريد، ومشروعات البنية التحتية، والذكاء الاصطناعي، هذا فضلًا عن الاستجابة لقضايا أخرى مُلحَّة، مثل: جائحة كورونا وإنتاج اللقاحات وتغير المناخ، كما أن هذا الحوار قد يُسهم في تطوير البنية التحتية لإدارة الكوارث في المنطقة، وهو ما من شأنه أن يساعد في التصدي للمشكلات الأمنية غير التقليدية.

٢) الشراكة الثلاثية بين أستراليا واليابان والهند

يرى التقرير أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ يمثِّل فرصة محورية للهند واليابان وأستراليا لتعزيز التعاون مع دول المنطقة، والدفع باتجاه تأسيس نظام قائم على قواعد منظمة، وعلى هذا النحو، تشترك الدول الثلاث في تدريبات مشتركة تركز على "عمليات الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث" (Humanitarian Assistance Disaster Relief)، ولعل جائحة كورونا كانت بمثابة فرصة لها للعمل على تطوير البحث العلمي المشترك، وتعزيز القدرات البحثية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلدان الثلاثة.

وختامًا، أكَّد التقرير أهمية التعاون بين دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال اتباع استراتيجيات وخطط عمل إقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، وذلك من خلال البناء على الأطر والمبادرات الإقليمية القائمة، وتبنِّي خطط عمل أكثر مرونة، موضحًا أن التعاون الذي يركز على تحقيق أهداف ملموسة وقابلة للقياس هو الأسلوب الذي تتبعه الدول حاليًّا، مُشيرًا إلى أن النهج الذي تتبعه المنتديات الصغيرة لتعزيز التعاون في مجالات الأمن غير التقليدية يعتمد بالأساس على أطر التعاون القائمة بالفعل وفقًا للضرورات الاقتصادية والأمنية، وهو ما سيؤتي ثماره في تعزيز أمن واستقرار هذه الدول مستقبلًا.

الدبلوماسية السيبرانية والتحول الرقمي في إفريقيا (*)

عـرض : أ. فاروق حسين أبوضيف

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

> من الضروري تضمين الدبلوماسية السيبرانية في استراتيجية التحول الرقمي للقارة الإفريقية؛ لسد الفجوة الرقمية، وبناء القدرات المؤهلة للمشاركة الدولية، كما تحتاج الدول الإفريقية إلى أن تصبح أكثر تطورًا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وأن تسعى إلى صياغة مواقف قارية مشتركة قبل الدخول في المشاركات الرئيسة متعددة الأطراف، لا سيما في ظل ما تمتلكه بعض الدول الإفريقية مثل: جنوب إفريقيا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا، من رأس مال بشري المؤهل لقيادة جهود التحول الرقمي في القارة، وتعزيز مكانة إفريقيا في المناقشات السيبرانية العالمية.

أضحى التحول الرقمي في دول العالم عامة، والدول الإفريقية خاصة، ضرورة ملحة فرضتها التطورات والمتغيرات الدولية المتسارعة، وفي ضوء ذلك، سلَّط التقرير الصادر عن "معهد الدراسات الأمنية" (ISS) بعنوان "الدبلوماسية السيبرانية والتحول الرقمي في إفريقيا" الضوء على محورية دور التحول الرقمي في تدعيم الدبلوماسية السيبرانية بالقارة الإفريقية، وتقييم التفاعلات الرقمية لدول القارة.

بالإضافة إلى ذلك، استرشد التقرير بمجموعة من المناقشات للخبراء والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والدبلوماسيين وأعضاء المجتمع المدني، وتطرَّق للأولويات الرقمية في العديد من الدول الإفريقية، مع تحديد المجالات الرئيسة التي يمكن للدول الإفريقية الاستفادة منها، فضلًا عن تأكيد ضرورة تبنِّي نهج شامل للحكومات الإفريقية تجاه القضايا السيبرانية، وفي ضوء ذلك، تناول التقرير عدة نقاط رئيسة، على النحو التالي:

(*) Karen Allen, Cyber diplomacy and Africa's digital development, AFRICA REPORT 38, JANUARY 2022, Institute for Security Studies (ISS), .

أولًا: الدبلوماسية السيبرانية وسلطة الدول

ربط التقرير تعريف الدبلوماسية السيبرانية بتأكيد أن الفضاء الإلكتروني هو بيئة يمكن للقوى الرقمية الكبرى ووكلائها إظهار القوة والتأثير فيها؛ مضيفًا أن تلك الدبلوماسية تنطوي على محاولات بعض الدول وضع مجموعة من المعايير لتنظيم سلوك الجهات الحكومية وغير الحكومية في الفضاء السيبراني، وضمان تسخير الإمكانات التنموية للتكنولوجيا الرقمية المتسارعة بشكل عادل ومنصف.

وأشار التقرير إلى أن الدول تمارس السلطة داخل الفضاء السيبراني من خلال التحكم في إتاحة البيانات أو حجبها، والتحكم في البنية التحتية، مثل شبكات "جي ٥" (G 5)، كما تلجأ بعض الدول إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة سيئة للتأثير على الرأي العام في أوقات الأزمات، مثل أوقات الانتخابات، وهي ما تسمى بحرب المعلومات، ويزداد هذا الوضع سوءًا في الدول ذات الديمقراطيات الهشَّة، التي تفرض مزيدًا من القيود والضوابط على استخدام التقنيات الرقمية المختلفة.

وفي سياق متصل، أوضح التقرير أن الدول الإفريقية لا تزال تحاول تطوير قدراتها السيبرانية الأساسية، مؤكدًا ضرورة دعم تطوير هياكل الحوكمة، باعتبارها المحدد الرئيس لحدود الابتكار التكنولوجي في المستقبل؛ الأمر الذي يفرض على دول القارة تنمية قدرات ومهارات مواطنيها على إدارة الصور الجديدة للتكنولوجيا الرقمية، وإدراك تأثيرها على المجتمع على الصعيدين المحلي والدولي. مضيفًا أن تلك الدول لن تستطيع أن تبقى بمعزل عن المناقشات الأساسية حول الدبلوماسية الإلكترونية؛ حيث تدور هذه المناقشات حول كيفية قيام الدول بالاستجابة للتطور الرقمي، الأمر الذي يكفل مساهمة قادة دول القارة في وضع القواعد للأجيال القادمة، لا سيما في ظل ما تمتلكه القارة من نسبة عالية من الشباب، تؤهلها لتكون مصدرًا مستقبليًّا وسوقًا للتكنولوجيا الحديثة.

وفي ضوء ذلك، أكَّد التقرير أنه يتعين على الدول الإفريقية توسيع نطاق مشاركتها السيبرانية، مع تحديد أولويات القارة، وأبرزها: دفع عجلة التنمية الرقمية المتسارعة، والتأكد من امتلاك الأفراد المهارات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي الإنمائية، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من الإمكانات الديموجرافية الضخمة للقارة الإفريقية.

على صعيد آخر، أشار التقرير إلى وجود العديد من التهديدات المرتبطة بالفضاء السيبراني، على رأسها جرائم الإنترنت، وهو ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة على صياغة معاهدة دولية جديدة لمكافحة جرائم الإنترنت "الجريمة السيبرانية" برعاية روسية، مضيفًا أن كلًّا من مصر والجزائر ونيجيريا ستشغل مناصب في اللجنة المخصصة للمعاهدة لتمثيل القارة الإفريقية.

ثانيًا: الأجندة الإفريقية في مواجهة التحديات الرقمية

على الرغم من تباين مستوى التحول الرقمي بين الدول الإفريقية؛ فإنه بات لزامًا على دول القارة التوجُّه نحو المزيد من المشاركة الدبلوماسية في المجال السيبراني؛ للاضطلاع بدور قيادي أكثر فاعلية في طرح أولويات القارة بما يدعم جهود الدول الإفريقية في التحول الرقمي، وتتمثل أبرز هذه الأولويات، فيما يلي:

١. **بنـاء القـدرات:** تهـدف اسـتراتيجية التحـول الرقمي للاتحاد الإفريقي ٢٠٣٠ إلى تحفيز النمو الاقتصـادي، وخلـق فـرص عمـل، والقضـاء على الفقـر، مـع ضمـان امتـلاك إفريقيـا للأدوات الحديثة لدعـم التحـول الرقمي، وبنـاء مجتمـع رقمـي متكامـل وشـامل بحلـول عـام ٢٠٣٠، ويعـد تطويـر كينيـا لنظـام المدفوعـات الرقمية مثالًا على تطـور التكنولوجيا الرقمية، ويعكـس قـدرات القـارة على تقديـم المزيـد مـن الابتـكارات في مجـال التحـول الرقمي، وهـو مـا يمنـح الـدول الإفريقيـة الثقـة للتعبيـر عـن طموحاتها وكذلـك مخاوفها مـن تسـارع التطـورات التكنولوجيـة.

٢. **تعـارض التكنولوجيـا مـع قيـم ومعاييـر القـارة:** أشـار التقريـر إلى إمكانيـة دفـع مسـار التنميـة في إفريقيـا مـن خـلال تعظيـم الاسـتفادة مـن التطـورات التكنولوجيـة في مجـال الزراعـة والتعليـم والتمويـل والرعايـة الصحيـة، فيمـا يؤكـد بعـض الخبـراء الأفارقـة أن القيـم والمعاييـر المدمجـة في تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي الناشـئة غيـر ملائمـة للواقـع الإفريقي.

٣. **التكنولوجيـا المسـلحة:** أشـار التقريـر إلى تراجـع احتماليـة اسـتخدام التكنولوجيا كسـلاح في العمليـات العسـكرية بالقـارة الإفريقيـة في ظـل غيـاب القـدرات الهجوميـة الإلكترونيـة في معظـم البلـدان الإفريقيـة، الأمـر الـذي أدى إلى إيـلاء مزيـد مـن الاهتمـام لأجنـدة الحوكمـة السـيبرانية خـلال المناقشـات متعـددة الأطـراف، خاصـة أن التحالفـات الجيوسياسـية مـع الشـركاء الغربيـين التقليديـين وكذلـك روسـيا والصـين، تخلـق شـعورًا بالحيـاد أو على الأقـل التـوازن الاسـتراتيجي بيـن بعـض الـدول في القـارة.

وفي ظـل غيـاب القـدرات الهجوميـة الإليكترونيـة في معظـم الـدول الإفريقيـة، قـد يخشـى صانعـو السياسـات مـن احتماليـة وقـوع هجـوم إلكتروني، بالنظـر إلى اختـراق عـدد مـن المواقـع الحكوميـة في المنطقـة، وتعطُّـل سلاسـل التوريـد العالميـة بسـبب الهجمـات السـيبرانية، فضـلًا عـن هشاشـة المؤسسـات الديمقراطيـة في تلـك الـدول، وتعرضهـا لحمـلات التضليـل الإعلامي، لا سيما في اللحظات الحرجة، بما في ذلـك أوقـات الانتخابـات، كمـا هـو موثَّـق في كينيـا ونيجيريـا وجنـوب إفريقيـا، وتجـدر الإشـارة إلى أن الـدول الغربيـة تسـتثمر مبالـغ كبيـرة لمواجهـة التهديـدات المحتملـة للهجمـات السـيبرانية في إفريقيـا؛ لتقليـل مخاطـر تحـول القـارة إلى حلقـة ضعيفـة في الجهـود الدوليـة المبذولـة لمراقبـة الفضـاء الإلكتروني.

٤. **الدوافـع الاقتصاديـة:** أوضـح التقريـر أنـه فـي عـام ٢٠٢١، تسـبب هجـوم إلكتروني على شـركة "ترانـس نـت" (Transnet) المملوكـة للدولـة فـي جنـوب إفريقيـا، والتـي تديـر الموانـي الرئيسـة فـي البـلاد فـي حـدوث اضطـراب غيـر مسـبوق في سلاسـل التوريـد فـي المنطقـة، مشـيرًا إلـى أن اختـراق هـذه الشـركة كان بمثابـة جـرس إنـذار بتزايـد الهجمـات السـيبرانية على الأهـداف البحريـة، الأمـر الـذي يفـرض أهميـة تضميـن الأمـن السـيبراني فـي اسـتراتيجية الأمـن البحـري الوطنيـة المسـتقبلية لـدول القـارة.

٥. **الجغرافيـا السياسـية والتنافـس الدولـي على احتـكار التكنولوجيـا:** أشـار التقريـر إلـى أنـه بالرغـم مـن أن التقنيـات التكنولوجيـة الناشـئة تدعـم مشـاركة الـدول الإفريقيـة في الدبلوماسـية السـيبرانية، فإنهـا تنطـوي على تهديـد يرتبـط بتسـارع نفـوذ القـوى الدوليـة على

احتكار التكنولوجيا، الأمر الذي يثير المخاوف من قيام بعض القوى الغربية بالسيطرة على المجال السيبراني، مشيرًا إلى نجاح بعض الشركات الفرنسية في الوجود داخل مناطق كبيرة في غرب إفريقيا، كما نجحت بعض الشركات الصينية أيضًا بمناطق أخرى في طرْح نفسها كبديل تنافسي بأقل الأسعار؛ مما قاد إلى سيطرتها على الصناعة التكنولوجية في القارة.

٦. **الدبلوماسية التكنولوجية (Techplomacy):** في ظل توسعات شركات التكنولوجيا العالمية ومساعيها للسيطرة على السوق العالمية للتكنولوجيا، يسعى صانعوا السياسات إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص، كما تسعى مجموعة ناشئة يُطلق عليها اسم (Techplomacy) إلى ممارسة الضغط على عمالقة التكنولوجيا للتصرف بشيء من المسؤولية.

وفي هذا الإطار، أوضح التقرير أن أغلب شركات التكنولوجيا الكبرى تقع داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مضيفًا أن واشنطن وأوروبا تتخذان موقفًا متشددًا تجاه شركات التكنولوجيا الكبرى، وهو ما تجلّى في تقديمهما لوائح تهدف إلى كبح قوة هذه الشركات الاحتكارية، بما يكفل حماية الخصوصية، ويتصدى لانتشار المعلومات الخاطئة والمضللة.

وأضاف التقرير أن الجدل حول حدود حريات وسائل التواصل الاجتماعي في إفريقيا، خاصة في ظل انقطاع خدمات الإنترنت في بعض الدول، مثل نيجيريا وإثيوبيا، يعكس توجُّه تلك الدول إلى تقليص التكنولوجيا؛ حيث تدرس بعض الدول الإفريقية وضع تشريعات تلزم الشركات العالمية التي تقدم خدمات التواصل الاجتماعي بإنشاء مكاتب لها في إفريقيا، بما يكفل امتثالها للقوانين المحلية.

٧. **إفريقيا والجرائم الإلكترونية:** في ضوء تعرُّض إفريقيا بشكل خاص للجرائم الإلكترونية؛ فمن الضروري أن تنخرط القارة في الدبلوماسية السيبرانية، لا سيما في ظل استمرار الجهود الدولية الرامية إلى توسيع القدرات التكنولوجية للقارة؛ حيث يكفل انخراط دول القارة في الدبلوماسية السيبرانية تعميق النقاشات بشأن سبل مواجهة عمليات التجسس السيبراني، وتخريب البنية التحتية الحيوية، والجريمة المنظمة عبر الدول، خاصة في ظل استهداف الهجمات السيبرانية للبنية التحتية الرقمية في الدول الإفريقية ذات الاقتصادات الأكثر تقدمًا، مثل: جنوب إفريقيا وكينيا وغانا، بالإضافة إلى استخدام الإنترنت لارتكاب جرائم تقليدية، مثل: الابتزاز والاحتيال والاتجار بالبشر. وفي ضوء ذلك تشير بعض التقديرات إلى أن الجرائم الإلكترونية يمكن أن تكلف الاقتصاد العالمي ١٠,٥ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٥.

على صعيد آخر، تطرَّق التقرير إلى أهم المعاهدات المعنية بتعزيز التعاون في مجال حماية الأمن السيبراني، وهما: اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية، والمعروفة باسم اتفاقية "بودابست"، بالإضافة إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية "اتفاقية مالابو"، موضحًا أن بعض الدول الإفريقية تنظر إلى اتفاقية "بودابست" على أنها "وثيقة أجنبية، ومشيرًا إلى فشل اتفاقية "مالابو" في حماية دول القارة من التهديدات السيبرانية بالرغم من كونها اتفاقية قارية، مؤكدًا أنه بالرغم من سعي العديد من الدول

الإفريقية لسن التشريعات واللوائح المحلية اللازمة لتفعيل الأجزاء الرئيسة من المعاهدة، واجه تنفيذ تلك التشريعات عدة صعوبات؛ حيث تفتقد الدول الإفريقية إلى القدرات البشرية المؤهلة لتفعيل بنود الاتفاقية.

وفي سياق متصل، أكَّد التقرير أن تفعيل دور الدبلوماسية السيبرانية بالقارة الإفريقية يقتضي إيلاء المزيد من الاهتمام ببناء القدرات ليشمل تنمية المهارات العملية، وليس مجرد سن التشريعات؛ بما يكفل تدريب وتمكين المجتمع المدني وصانعي السياسات لتوضيح أولويات القارة في المناقشات متعددة الأطراف، كما يجب أن يشمل بناء القدرات أيضًا القدرة الدبلوماسية؛ لتطوير جيل جديد من الدبلوماسيين السيبرانيين الأفارقة تدريجيًّا.

بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى وجود العديد من المبادرات التي تستهدف إشراك النساء في برامج التوجيه الإلكتروني لمعالجة القضية الوُسعى المرتبطة بالاختلالات بين الجنسين في منتديات نزع السلاح، ولتوسيع نطاق الملفات التي نوقشت في المنتديات الدولية، وكذلك تشجيع مشاركة القطاع الخاص؛ إذ تقود تشكيلات مثل "اللجنة العالمية بشأن استقرار الفضاء السيبراني"The Global Commission on the Stability of Cyberspace الجهود المبذولة لتوسيع نطاق بناء قدرات القطاع الخاص والمشاركة فيه، وتضمين أصوات من هذا القطاع في المناقشات السيبرانية العالمية، الأمر الذي يفرض على الدول الإفريقية تبنِّي نهج حكومي شامل تجاه مسائل الفضاء السيبراني، مع العمل على التغلب على التحديات التي تواجه العديد من الحكومات الإفريقية في ظل غياب التكامل والتنسيق في السياسات بين دول القارة، ومن ثم فإن تطوير الدبلوماسيين السيبرانيين الأفارقة قد يقطع شوطًا في معالجة هذه التحديات من خلال تحديد مجالات العمل المشتركة ذات الأولوية.

ثالثًا: الاستفادة من مكانة إفريقيا في الدبلوماسية السيبرانية

أشار التقرير إلى أن القارة الإفريقية تمتلك العديد من الإمكانات التي تؤهلها لممارسة دور أكثر فاعلية في المناقشات الدبلوماسية العالمية؛ حيث تؤثر التحالفات الجيوسياسية على حجم المشاركات الإلكترونية للدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة، تأسيسًا على القوة التصويتية لهذه الدول داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما تحظى القارة الإفريقية بنصيب كبير من المساعدات الدولية التي تؤهلها لتطوير التقنيات الرقمية الجديدة والمستقبلية، وخصوصًا في ظل توقعات النمو السكاني للقارة، والذي سيمكنها من تشكيل سوق سريعة التوسع لهذه التقنيات.

وفي ظل ما تمتلكه بعض دول الاتحاد الإفريقي من تقنيات رقمية متطورة، وقدرة تصويتية، فإن التحدي الأكبر للهيئات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، يتمثل في تحويل ذلك إلى قوة تنظيمية، وفي هذا الإطار أكَّد التقرير أنه في ظل التزام الاتحاد الإفريقي باستراتيجية التحول الرقمي، توجد حاجة ملحة إلى معالجة أوجه القصور في مجال الدبلوماسية الإلكترونية، ورفع الوعي بأهمية محو الأمية الرقمية بين المشرعين وصانعي السياسات.

كما أشار التقرير إلى أن الاتحاد الإفريقي ربما يملك وضعية تمكنه من صياغة مواقف مشتركة؛ حيث تعمل دول، مثل: كينيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا وموريشيوس، في عزلة، وتحتاج بعض الدول إلى إنشاء منتديات تتيح

للدول الإفريقية إجراء المناقشات السيبرانية حتى تتمكن من الدخول في محادثات متعددة الأطراف ذات مواقف مشتركة. وفي هذا الصدد، تعمل المنتديات الإلكترونية الإقليمية على تحديد مجالات التفاهم المشترك، بينما لا تزال هناك حاجة ملحة إلى نقل القضايا الرقمية إلى مرتبة أعلى في جدول الأعمال السياسي، والتغلب على المنافسة على الوقت والموارد الحكومية المحدودة؛ لذا يجب على الاتحاد الإفريقي تشجيع الدول الإفريقية على فصل قضايا التجارة عن مناقشات الدبلوماسية السيبرانية؛ إذ حثَّ دبلوماسيو الإنترنت الأوروبيون نظرائهم الأفارقة على السعي لتكوين تحالفات متشابهة في التفكير؛ مما يعزز من احتمالية تبنِّي مواقف مشتركة على مستوى القارة، بدلًا من سعي الدول لتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل قائمة على العلاقات الثنائية.

وختامًا، أكَّد التقرير ضرورة تضمين الدبلوماسية السيبرانية في استراتيجية التحول الرقمي للقارة الإفريقية، بهدف سد الفجوة الرقمية، وبناء القدرات المؤهلة للمشاركة الدولية. كما أشار إلى حاجة الدول الإفريقية إلى أن تصبح أكثر تطورًا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وأن تسعى إلى صياغة مواقف قارية مشتركة قبل الدخول في المشاركات الرئيسة متعددة الأطراف؛ حيث تمتلك بعض الدول الإفريقية، مثل: جنوب إفريقيا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا، رأس المال البشري المؤهل لقيادة جهود التحول الرقمي في القارة، وتعزيز مكانة إفريقيا في المناقشات السيبرانية العالمية. وكذلك تحتاج القارة الإفريقية إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي، من خلال تعزيز العلاقات التجارية التي تقيمها الدول مع القوى الإلكترونية الكبرى.

التكلفة الباهظة لطموحات إيران الإقليمية(*)

عـرض : أ. مريم عبد الحي فراج
باحثة في العلوم السياسية

في أواخـر السـبعينيات، اندلعـت "الثـورة الإسـلامية"، والتـي أطاحـت بشـاه إيـران "محمـد رضا بهلـوي"، وتحوَّلـت البـلاد مـن حليـف للولايـات المتحـدة إلـى دولـة معاديـة لـكل مـا هـو أمريكـي، بـل والأكثـر مـن ذلـك أنهـا تنعَـت الولايـات المتحـدة بـ "الشـيطان الأعظـم"، وأخـذت تسـعى بشـكل دؤوب لتقويـض النفـوذ الأمريكي بالمنطقـة، وكـذا التدخـل فـي العديـد مـن دول المنطقـة بالطريقـة التي تتسـق مـع مصالحهـا.

ويـرى المحللـون أنـه رغـم تغيُّـر الاسـتراتيجية الأمريكيـة تجـاه إيـران والشـرق الأوسـط بشـكل عـام، بتغيُّـر الإدارات المتعاقبـة على الحكم، ظلَّت الاسـتراتيجية الإيرانيـة تجـاه الولايـات المتحـدة والشـرق الأوسـط ثابتـة لـم تتغيـر، ويـرى البعـض أنـه رغـم أن طموحـات إيـران للهيمنـة علـى المنطقـة لـم تتحقَّـق بشـكل كامـل، فإنهـا تمضي قُدمًـا فـي هـذا الشـأن. وعلـى مـدار العقديـن الماضييْن، سـعت إيـران لتوطيـد نفوذهـا فـي كلٍّ مـن العـراق، وسـوريا، ولبنـان، واليمـن، سـواء كان ذلـك نتاجًـا مباشـرًا للفـراغ الـذي خلَّفـه الانسـحاب الأمريكـي مـن العـراق، أو أحـداث "الربيـع العربـي"، وقـد نجحـت طهـران فـي تعزيـز أدوار ميليشـياتها فـي هـذه الـدول، مثـل حـزب الله فـي لبنـان، وكـذا تشـكيل ميليشـيات جديـدة لـم تكـن موجـودة مـن قبـل، أبرزهـا الحوثيـون فـي اليمـن.

وفـي هـذا الإطـار، نشـرت مجلـة "فورين أفيـرز" تحليـلًا بعنـوان "انتصـار إيـران الأجـوف: التكلفـة الباهظـة للهيمنـة الإقليميـة"، أوجـز خلالـه الباحـث "كريـم سـادجادبور" (Karim sadjadpour)، رؤيتـه لعناصـر القـوة الإيرانيـة وكيـف يمكـن للولايـات المتحـدة مجابهـة تنامـي النفـوذ الإيرانـي فـي المنطقـة.

(*) Karim sadjadpour, "Iran's hollow Victor.. The high price of Regional Dominance", Foreign Affairs, March/April, 2022.

الأيديولوجيا فوق مصلحة الشعب الإيراني

أكَّد الكاتب أن إيران تنتهج استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وهي استراتيجية تقوم على السعي لتحقيق طموحات غير محدودة بقدرات محدودة؛ فطيلة العقود التالية للثورة الإسلامية استثمرت إيران في قدراتها العسكرية والنووية من أجل خلق نظام إقليمي يخدم رؤيتها ومصالحها. وتروِّج طهران لهذه الاستراتيجية وتدافع عن طموحاتها النووية عبر انتهاك سيادة الدول المجاورة، باعتبار تلك الاستراتيجية حقًّا مكتسبًا غير قابل للتنازل، وشكلًا من أشكال مقاومة الإمبريالية الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت إيران إلى تجاهل مصالح شعبها وحقوقه، وتسببت في جعله أكثر فقرًا وأقل شعورًا بالأمن؛ فالفجوة بين القدرات المتوفرة لديها وطموحاتها اللانهائية تسببت في استنزاف قدراتها الوطنية من أجل دعم الميليشيات في العديد من دول المنطقة، الأمر الذي أدى إلى مفاقمة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلًا عن ممارسة القمع تجاه شعبها، وباءت المحاولات الأمريكية المستمرة من أجل دفع النظام الإيراني لتغيير سلوكه إزاء شعبه ودول المنطقة، وممارسة "الضغط الأقصى" على إيران بالفشل الذريع.

وفي هذا الصدد، رأى الكاتب أنه ليس ثمَّة دولة في المنطقة لديها هذا المزيج الفريد الذي تتمتع به إيران من حيث المساحة، ورأس المال البشري، والتاريخ العريق، والموارد الطبيعية الهائلة، وبدلًا من الاستفادة من هذه الهِبات لتُصبِح قوة اقتصادية عالمية، وتُعزِّز مصالحها الوطنية، بلورت إيران سياستها الخارجية على ركيزة رئيسة ألا وهي العداء المستمر للولايات المتحدة وإسرائيل، ونجحت في بناء شبكة من الحلفاء بالمنطقة، واستخدمتهم كوكلاء لها، وبحسب الإحصائيات يتراوح مجموع صفوف الميليشيات الإيرانية بالمنطقة ما بين ٥٠ و٢٠٠ ألف مقاتل.

وأكَّد الكاتب أن الحكومات المتعاقبة في إيران منذ عام ١٩٧٩، وضعت تطلعاتها الأيديولوجية فوق ازدهار وأمن الشعب الإيراني، واتخذت قرارات عديدة تضر بالمصالح الوطنية للدولة، واستدلَّ على ذلك بإطالة أمد الحرب الإيرانية مع العراق، والتي استمرت نحو ثماني سنوات امتدت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨، وفي الآونة الأخيرة، حظرت إيران لقاحات كوفيد-١٩ المستوردة من الولايات المتحدة، غير عابئة بالآلاف من الوفيات التي كان من الممكن إنقاذها بهذه اللقاحات.

رؤية إيران للشرق الأوسط

الشرق الأوسط من منظور إيران هو إقليم لا وجود فيه للولايات المتحدة أو حلفائها، وأبرزهم إسرائيل. ووفقًا للكاتب، فإن هذه رؤية لا يمكن تحقيقها، فرغم الانسحاب العسكري الأمريكي من كلٍّ من أفغانستان والعراق، تحتفظ الولايات المتحدة بما يتراوح بين ٤٥ و٦٥ ألف جندي في الخليج العربي؛ وذلك لردع أيِّ تهديدات إيرانية، فضلًا عن كون إسرائيل قد أضحت أكثر اندماجًا مع دول المنطقة، وذلك بالنظر إلى اتفاقيات التطبيع التي شهدها العام الماضي، مع كلٍّ من الإمارات والبحرين والمغرب، وبات النموذج الأكثر شعبية في المنطقة هو الدولة الليبرالية الأكثر انفتاحًا على الإقليم والعالم والمزدهرة اقتصاديًّا، وليس إيران الخمينية.

واعتبر الكاتب أن الشرق الأوسط الجديد الذي تبلورت ملامحه على مدار العقديْن الماضيْن يدور حول ضعف عربي أكثر منه قوة إيرانية؛ إذ إن الفوضى العربية في أعقاب "الربيع العربي" دعمت الطموحات الإيرانية، وعزَّزت من نفوذ وكلاء إيران

وميليشياتها في المنطقة، وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى تصريحات زعيم حزب الله "حسن نصر الله" في وقت سابق من عام ٢٠١٦، والتي أقرَّ فيها بالدعم الكبير الذي يتلقَّاه من إيران، مؤكدًا أن جميع أوجه نفقات التنظيم العسكرية وغير العسكرية تأتي من إيران؛ وذلك بهدف تقويض الأمن الإسرائيلي. وفي الآونة الأخيرة، أضافت طهران اليمن إلى قائمة الدول التي تمارس فيها نفوذًا كبيرًا من خلال الميليشيات التي تعمل بالوكالة لصالحها؛ إذ تزوِّد إيران الحوثيين، الذين استولوا على السلطة في صنعاء في عام ٢٠١٤، بالأسلحة وأشكال الدعم الأخرى كافة.

الاستراتيجية الإيرانية تجاه الإقليم

وبالحديث عن مدى نجاح الاستراتيجية الإيرانية تجاه الإقليم، رأى الكاتب أنه رغم نجاح إيران على مدار العشرين عامًا المنصرمة في تعزيز نفوذ ميليشياتها ووكلائها بالمنطقة، فإن هذا التقدم مبني على الفوضى بالأساس، وبأدوات لا يمكنها مواصلة الاضطلاع بهذا الدور بشكل مستدام، كما أن طهران فشلت في تعزيز روابطها بالدول العربية، وكرَّست النظرة العدائية ضدها، واستشهد المقال على ذلك بنتائج أحد استطلاعات الرأي، والتي أظهرت أن ما يقرب من ثلثي الشباب العربي في المنطقة يَعُدون إيران "عدوًّا"، وأن الغالبية من العرب -من جميع الفئات العمرية- يرغبون في انسحاب إيران من الصراعات الإقليمية، كما أن أكثر من نصف الشيعة العرب لا يفضلون الشريك الإيراني.

فضلًا عن ذلك، هاجم المتظاهرون العراقيون القنصليات الإيرانية في النجف وكربلاء على مدار السنوات القليلة الماضية، كما خرج اللبنانيون في تظاهرات ضد حزب الله في جنوب لبنان، ولا تزال سوريا واليمن غارقتين في الحرب الأهلية بسبب السياسات الإيرانية، وهي سياسات أفضت إلى استعداء الدول العربية دون أي رد فعل عسكري من جانب واشنطن لردع مثل تلك الممارسات.

ومع استمرار تدهور الاقتصاد الإيراني، بدأ الإيرانيون في التشكيك في جدوى استراتيجية بلادهم تجاه منطقة الشرق الأوسط والعالم بصفة عامة، بما في ذلك عداؤها للولايات المتحدة، وتجلَّى ذلك في الشعارات التي رفعوها في أثناء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في السنوات القليلة الماضية، كان من بينها "انسوا سوريا.. وفكروا بنا"، كما رفعوا شعار "إنهم يكذبون بشأن كون الولايات المتحدة عدونا.. عدونا هنا"، قاصدين بذلك الأنظمة الإيرانية المتعاقبة.

وفي هذا الشأن، أكَّد الكاتب أن هناك شرطيْن رئيسيْن من أجل إسقاط النظام الإيراني؛ ألا وهما: الضغط من الأسفل أي مواصلة الاحتجاجات الشعبية، وتعزيز الانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة، مضيفًا أنه رغم تزايد الاحتجاجات التي تشهدها إيران، لم تنجح حتى الآن في الإطاحة بنظام الملالي؛ وذلك يرجع إلى غياب عنصر القيادة للمحتجين، فضلًا عن اتجاه النظام الإيراني لاستخدام القوة المفرطة من أجل قمع المحتجين وإسكات صوت المعارضة، وهذا الإخفاق في الإطاحة بنظام دولة الفقيه في إيران يعني استمرار استراتيجيتها الإقليمية دونما تغيير يُذكر.

واشنطن وخيارات التعامل مع طهران

رأى الكاتب أن العقود التي أعقبت "الثورة الإسلامية" في إيران أسفرت عمَّا يمكن تسميته بـ "الحرب الباردة" بين إيران والولايات المتحدة، وتساءل الكاتب حول الأدوات التي يمكن الارتكاز إليها لاحتواء النفوذ الإيراني، وهل بالإمكان الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية وحدها، ومهادنة النظام الإيراني، أم يتعيَّن على واشنطن

الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني من أجل الإطاحة بالنظام؟

ووفقًا للكاتب، فإن السؤال الأكثر صعوبة في هذا الصدد هو: كيف يمكن لواشنطن أن تتعامل مع خصم يرفض الحوار المباشر ويعاديها بشكل صريح، ولديه الموارد والإصرار على نشر الفوضى في مختلف أنحاء الشرق الأوسط؟ وفي هذا الصدد، انقسمت الآراء إلى فريقيْن: فريق يرى أنه من الممكن احتواء الأيديولوجية الراديكالية لإيران من خلال أدوات القوة الصلبة الأمريكية، والفريق الثاني يرى أن عناد طهران هو مجرد ردة فعل لسياسات الولايات المتحدة "العدائية" ضدها، ومن ثَمَّ، يكمن احتواء تلك الميول العدائية باتباع النهج الدبلوماسي، وفتح قنوات للاتصال والحوار مع القادة الإيرانيين.

وفي حين يفترض قطاع واسع من الجمهوريين أن المصاعب الاقتصادية الجمَّة والاستمرار في اتباع سياسة "الضغط الأقصى" ستجبر النظام الإيراني على الاختيار بين أيديولوجيته وبقائه في السلطة، يرى الكاتب أنه بالنسبة للمرشد الأعلى "علي خامنئي"، يظل بقاء الأيديولوجيا الراديكالية هو غاية في حد ذاته، ووسيلة لضمان بقاء نظام الملالي.

ووفقًا للكاتب، فإن الدول الغربية سعت على مدار السنوات الماضية إلى الحوار مع طهران، وقدَّمت لها حوافز اقتصادية على أمل تعديل السياسات الإيرانية في أربعة مجالات رئيسة؛ ألا وهي: تعزيز حقوق الإنسان، وحظر انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، بَيْدَ أن هذا النهج أثبت عدم جدواه في تغيير سلوك الأنظمة الإيرانية المتعاقبة. فضلًا عن ذلك، فإن الثقل التفاوضي الإيراني في مواجهة الولايات المتحدة والدول الأوروبية يتزايد بشكل كبير بالنظر إلى نجاح إيران في تنويع شركائها الاقتصاديين، والالتفاف على العقوبات الغربية.

وتأسيسًا على ما سبق، رأى الكاتب أن الاستراتيجية الفعَّالة لاحتواء النفوذ الإيراني في الإقليم لا بد أن تستند إلى حشد الولايات المتحدة للمجتمع الدولي، ويتطلَّب ذلك ابتداءً بناء توافق داخل الولايات المتحدة بين الحزبيْن الجمهوري والديمقراطي استنادًا إلى ما تُمثِّله طهران من تهديد على الأمن القومي الأمريكي.

إضافةً إلى ذلك، يتعيَّن على واشنطن تعزيز دعمها للدول العربية التي تشهد نفوذًا إيرانيًّا متزايدًا؛ إذ تستغل طهران الدول ذات الأنظمة الضعيفة والمجتمعات المنقسمة على ذاتها لتكريس هيمنتها في المنطقة. ومثلما لعبت القومية دورًا فعّالًا في احتواء النفوذ السوفيتي والغربي في القرن العشرين، فإن القومية العراقية واللبنانية والسورية واليمنية، أي القومية العربية، ستكون ضرورية لمحاربة النفوذ الإيراني، واستعادة سيادة تلك الدول.

وختامًا، رجَّح المقال قرب انهيار النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مع تصاعد رفض العرب لها، وتآكل الموارد الإيرانية، فضلًا عن تزايد الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الإيراني مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والقمع الداخلي، مؤكدًا أن الاستراتيجية الكبرى لإيران لن تهزمها الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل سيهزمها الشعب الإيراني ذاته الذي دفع ثمنًا باهظًا لطموحات نظامه، مضيفًا أنه ليس بإمكان واشنطن تغيير سلوك طهران، لكنها تستطيع دعم دول أخرى على احتواء النفوذ الإيراني إلى أن يتولَّى الحكم نظام جديد يضع المصلحة الوطنية للدولة فوق أيِّ اعتبارات أيديولوجية.

وفي الختام

مصـر ومؤشـر القـوة العسـكرية ٢٠٢٢

د. خديجة عرفـة

مدير إدارة القضايا الاستراتيجية

مركـز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أحـرزت مصـر تقدمًا في مؤشـر القـوة العسـكرية "جلوبـال فايـر بـاور Global Fire Power" لعـام ٢٠٢٢؛ حيـث جـاءت فـي الترتيـب الثاني عشـر عالميًا من بين أقوى ١٤٢ جيشًا حول العالم، مقارنة بالترتيب الثالث عشـر في عـام ٢٠٢١، وقـد حلَّت مصـر في المرتبة الأولى على مسـتوى منطقـة الشـرق الأوسـط بدرجـة قدرهـا ٠,١٨٦٩ نقطـة، مـن بيـن ١٥ دولـة شـملها المؤشـر. هـذا وقـد سـبق مصـر في المؤشـر كلٌّ من: الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وروسـيا، والصيـن، والهنـد، واليابـان، وكوريا الجنوبية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وباكستان، والبرازيل، وإيطاليا. وقد حلَّت بعد مصر في الترتيب كل من: تركيا، وإيران، وإندونيسيا.

هـذا وتكمـن أهميـة المؤشـر في كونـه يعطـي نبـذة مواكبـة لتطـورات الجيـوش حـول العالـم ومـدى التحديـث الـذي وصلت إليه؛ إذ إنه يتكون من ٤٧ مؤشـرًا فرعيًا مختلفًا، من بينها عدد السكان، وحجم القوات المسلحة، والقدرات العسـكرية، وكذلـك العوامـل اللوجسـتية والجغرافيـة للدولـة. وتأتي تلـك المؤشـرات الفرعيـة في إطـار ٨ محـددات، هي: القـوى البشـرية، والقـوة الجويـة، والقـوات البريـة، والقـوات البحريـة، والمـوارد الطبيعيـة، والجوانـب اللوجسـتية، والجوانـب الماليـة للدولـة، والعوامـل الجغرافيـة؛ بحيـث تُحـدد تلـك العوامـل مجتمعـة ترتيـب الدولـة النهائي في قائمة المؤشـر. والجدير بالذكر أن المؤشـر لا يضع القوة النووية ضمن عناصر احتساب القدرات العسكرية للدول المدرجة في قائمته.

ومـن الجوانـب التي حققت مصـر فيها مكانـة متقدمـة في مؤشـر عام ٢٠٢٢: عـدد السـفن المضادة للألغـام، ففي ظـل التهديـد الـذي تفرضـه الألغـام ضـد القطـع البحريـة المختلفـة تعنـي القـوات البحريـة بزيـادة أعـداد القطـع المضـادة للألغـام لحمايـة أسـطولها الحربـي والسـفن التجاريـة ومكتسـباتها في أعالـي البحـار؛ حيـث جـاءت مصـر في الترتيـب الثالـث عالميًـا بعـدد ٢٣ قطعـة بحريـة مضـادة للألغـام. وفيمـا يخـص حامـلات الطائـرات الهليكوبتـر، جـاءت مصـر في الترتيـب الرابـع عالميًـا بعـدد حاملتيـن للهليكوبتـر. كمـا جـاءت مصـر في الترتيـب الخامـس عالميًـا في مؤشـرات فرعيـة ثلاثـة، وهـي: المدفعيـة ذاتيـة الدفـع، والفرقاطـات الحربيـة -حيـث تمتلـك مصـر ١٣ فرقاطـة-، وسـلاح المدفعيـة. وفيمـا يتعلـق بعـدد الدبابـات، فقـد جـاءت مصـر في الترتيـب السـادس عالميًـا؛ إذ تمتلـك مصـر نحـو ٤٣٩٤ دبابـة. أمـا أضعـف ثلاثـة مؤشـرات فرعيـة بالنسـبة لمصـر فقـد تمثلـت في: حامـلات الطائـرات، والناقـلات الجويـة، والسـفن المدمـرة؛ حيـث جـاءت مصـر فيهـا في الترتيـب ١٤٠ عالميًـا.

وفي ضـوء مـا يوفـره المؤشـر مـن معلومـات مهمَّـة وعناصـر للمقارنـة، فهـو بذلـك يُشـكل معيـارًا مهمًّـا لقيـاس قـوة ونفـوذ الدولـة إقليميًـا ودوليًـا.

وختامًـا، يعكـس تقـدُّم مصـر في مؤشـر "جلوبـال فايـر بـاور" اتجاههـا نحـو التحديـث المسـتمر لمنظومـات التسـليح، وتطويـر الصناعـات العسـكرية محليًـا، بالإضافـة إلـى تنويـع مصـادر التسـليح، بمـا يمكِّـن الدولـة مـن تعزيـز أمنهـا القومـي، ومواجهـة التهديـدات الحاليـة والمسـتقبلية.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

EFQM

١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)
info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg

www.idsc.gov.eg

حقوق النشر محفوظة
لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري